الإيضاح في علوم البلاغة

للخطيب القزويني

تحقيق وتعليق وفهرسة

غريد الشيخ محمد إيمان الشيخ محمد

الناشر

دار الكتاب العربي

بيروت - لبنان

ISBN: 9953-27-257-3

الطبعة الأولى

1425 هـ - 2004 م

ISBN 9953-27-257-3
9 789953 272573

دار الكتاب العربي

بيروت - شارع فردان - بناية بنك بيبلوس - الطابق الثامن
هاتف 800832 - 861178 - 862905 - 800811 (1 00961) فاكس: 805478 (1 00961)
ص.ب. 5769-11 بيروت 2200 1107 لبنان - بريد إلكتروني academia@dm.net.lb
موقعنا على الوب www.dar-alkitab-alarabi.com و www.academiainternational.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

كاتب وكتاب:

المؤلف هو محمد بن عبد الرحمٰن بن عمر[1]، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق. ولد في الموصل سنة (٦٦٦ هـ)، وهو من أحفاد أبي دلف العجلي.

ولي القضاء في ناحية الروم، ثم قضاء دمشق سنة ٧٢٤هـ، فقضاء القضاة بمصر سنة (٧٢٧هـ)، ثم نفاه السلطان الملك الناصر إلى دمشق سنة (٧٣٨هـ) ثم ولاّه القضاء بها، فاستمرّ إلى أن توفّي سنة (٧٣٩ هـ/١٣٣٨ م).

أشهر مؤلفاته: «تلخيص المفتاح»، في المعاني والبيان، أي مفتاح العلوم للسكاكي.

و«الإيضاح» في المعاني والبيان، وهو في شرح التلخيص وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

ومنتخبات من أشعار الأرّجاني سمّاها «السور المرجانيّ من شعر الأرّجاني».

وتدلّ مؤلفات القزويني في البلاغة على ثقافة بلاغية وأدبية واسعة، وقراءة متمعّنة مستفيضة لآثار السابقين، وأهم الكتب التي اعتمدها «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» لعبد القاهر الجرجاني. و«مفتاح العلوم» للسكاكي.

ويعتبر كتاب الإيضاح من أهم كتب البلاغة العربية سواءً في ترتيبه وتقسيمه وتنظيم بحوثه، أم في استيعابه واستقصائه وتحليله، أم في اعتماده على شتّى المصادر والمراجع، أم في أسلوبه الأدبيّ الراقي وكثرة تطبيقاته الأدبية.

أما عملنا في الكتاب فهو يبدأ بتخريج الآيات القرآنية والحديث النبوي، ثم بتخريج

---

(١) راجع ترجمته في: «ذيل تاريخ الإسلام» للذهبي، ترجمة (١٠٦٣)، و«بغية الوعاة» ٦٦، و«البداية والنهاية» ١٤/ ١٨٥، و«النجوم الزاهرة» ٩/ ٣١٨، و«الوافي بالوفيات» ٣/ ٢٤٢، و«طبقات الشافعية» ٥/ ٢٣٨، و«الدرر الكامنة» ٤/ ٣، و«فهرس المؤلفين» ص ٢٥٠.

الشواهد الشعرية وإرجاعها إلى مصادرها أي إلى دواوين الشعر وكتب البلاغة والقواعد المماثلة. ثم شرح المفردات الصعبة، وترجمة الأعلام الواردة في النص.

هذا بالإضافة إلى فهارس للآيات القرآنية والحديث النبوي، والأبيات الشعرية، وكذلك فهرس المصادر والمراجع المعتمدة في التحقيق.

هذا ونتمنى أن نكون قد وفّقنا في إضافة بعض الجديد على التحقيقات السابقة للكتاب خدمة للقارىء والدارس.

والله ولي التوفيق

تمهيد

قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، خطيب الخطباء، مفتي المسلمين، جلال الدين: أبو عبد الله محمد، ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن، ابن إمام الدين أبي حفص عمر؛ القزويني الشافعي، متع الله المسلمين بمحياه، وأحسن عقباه:

الحمد لله رب العالمين، وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين.

أما بعد: فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها؛ ترجمته بـ «الإيضاح» وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته **«تلخيص المفتاح»**. وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له؛ فأوضحت مواضعه المشكلة، وفصلت معانيه المجملة؛ وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر، مما تضمنه **«مفتاح العلوم»**(١)، وإلى ما خلا عنه **«المفتاح»** من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني(٢) رحمه الله في كتابيه: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما، فاستخرجت زبدة ذلك كله، وهذبتها ورتبتها، حتى استقر كل شيء منها في محله، وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري، ولم أجده لغيري.

فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم، وإليه أرغب في أن يجعله نافعاً لمن نظر فيه من أولي الفهم، وهو حسبي ونعم الوكيل.

---

(١) لصاحبه أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، انظر ترجمته في شذرات الذهب ٥/ ١٢٢، وبغية الوعاة ٤٢٥.

(٢) عبد القاهر بن عبد الرحمٰن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة وأحد أئمة اللغة، وله شعر رقيق. أهم كتبه: «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» و«الجمل» و«المغني» و«التتمة» وغيرها (ت ٤٧١هـ) ترجمته في «بغية الوعاة» ٣١٠، و«فوات الوفيات» ١/ ٢٩٧.

في الكَشْف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان

للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة، لم أجد ـ فيما بلغني منها ـ ما يصلح لتعريفها به، ولا ما يشير إلى الفَرْق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم؛ فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين، فنقول:

كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين:

أحدهما: الكلام، كما في قولك «قَصِيدةٌ فصيحة، أو بَليغة» و«رسالة فصيحة، أو بليغة».

والثاني: المتكلم، كما في قولك «شاعر فصيحٌ، أو بليغ» و«كاتب فصيح، أو بليغ».

والفصاحة خاصة تقع صفة للمفرد، فيقال: «كلمة فصيحة» ولا يقال: «كلمة بليغة».

أما فصاحة المفرد، فهي خُلُوصُه من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس اللغوي.

فالتنافر منه ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان، وعُسْر النطق بها، كما رُوي أن أعرابياً سُئل عن ناقته؛ فقال: تركتها تَرْعى الهُعْخُعَ[(١)]. ومنه ما هو دون ذلك. كلفظ مُسْتَشْزِرٍ في قول امرىء القيس: [الطويل]

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلى العُلاَ تضلّ العقاص في مثنّى ومرسلِ[(٢)]

والغَرَابة: أن تكون الكلمة وَحْشِيَّةً، لا يَظْهَر معناها، فيُحتاج في معرفته إلى أن يُنَقَّر عنها في كُتب اللغة المبسوطة، كما روي عن عيسى بن عمر[(٣)] النحوي أنه سَقَطَ عن حماره، فاجتمع عليه

---

(١) في اللسان (خعع): الخُعْخُع: ضرب من النبت.

(٢) هذا بيت لامرىء القيس في «ديوانه» ١/ ٢١٨. وامرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار: أشهر شعراء العرب، خاله المهلهل هو الذي لقّنه الشعر فقاله وهو غلام. ولقّب بـ«الملك الضلّيل» لاضطراب أمره طول حياته. (ت نحو ٨٠ ق هـ). ترجمته في «الأغاني» ٩/ ٦٦، و«تهذيب ابن عساكر» ٣/ ١٠٤. والغدائر: الذوائب. مستشزرات: مرتفعات. العقاص: جمع العقيصة، وهي الخصلة المجموعة من الشعر. المثنى: المفتول.

(٣) عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان: من أئمة اللغة وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذّب النحو ورتّبه (ت ١٤٩هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٣٩٣، و«طبقات النحويين» للزبيدي ٣٥ ـ ٤١.

الناسُ، فقال: «ما لكم تَكاكأتُم عليّ تَكَأْكُؤَكُمْ على ذِي جِنَّةٍ؟ افْرَنْقِعُوا عنّي» أي: اجتمعتُم، تَنَحّوا.

أو يُخَرَّج لها وجْه بعيد. كما في قول العجّاج[1]: [الرجز]

ومـقـلـةً وحـاجـبـاً مُـزجّـجـا وفـاحِـمـاً ومَـرْسِـنـاً مُـسَـرَّجـا

فإنه لم يُعْرَف ما أراد بقوله «مُسَرَّجا» حتى اختُلف في تخريجه، فقيل: هو من قولهم للسيوف «سُرَيْجِيَّة» منسوبة إلى قَيْنٍ يقال له سُرَيْج، يريد أنه في الاستواءِ والدقة كالسيف السُّرَيْجِيّ، وقيل: من السِّراج، يريد أنه في البَرِيقِ كالسِّراج، وهذا يقرب من قولهم «سَرِجَ وَجْهُهُ» أي حَسُنَ، و«سَرَّجَ الله وَجْهَه» أي بَهَّجَه وحَسَّنه.

ومخالفة القياس كما في قول الشاعر: [الرجز]

الـحَـمْـدُ لـلّـهِ الـعَـلِـيِّ الأجْـلَـلِ[2]

فإن القياس «الأجَلّ» بالإدغام.

وقيل: خُلُوصُه مما ذكر، ومن الكراهة في السمع، بأن تُمَجَّ الكلمةُ، ويُتَبَرَّأ من سماعها، كما يُتَبرَّأ من سماع الأصوات المُنكرة، فإن اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تَستَلِذُّ النفسُ سماعه، ومنها ما تكره سماعه.

كلفظ «الجِرِشَّى» في قول أبي الطيب: [المتقارب]

كَـرِيـمِ الـجِـرِشَّـى شَـرِيـفِ الـنَّـسَـبْ[3]

أي كريم النَّفس، وفيه نظر.

ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمالُ العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيراً، أو

---

(١) العجّاج: عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، أبو الشعثاء، راجز مجيد من الشعراء. وهو أول من رفع الرجز وشبّهه بالقصيد (ت نحو ٩٠هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢٠/ ٢٦٤، و«الشعر والشعراء» ٢٣٠، و«الرجز في أسرار البلاغة» ص ٣٦، و«اللسان» (سرج). مزجّجاً: مدققاً مطولاً. والمرسن: الأنف.

(٢) الرجز في «اللسان» (جلل)، وهو لأبي النجم العجلي.

(٣) هذا عجز بيت للمتنبي في «ديوانه» ١/ ٩٩ وصدره:

«مـبـارَكُ الاسـمِ أغـرُّ الـلـقـبْ»

ومطلع القصيدة:

«فـهـمـتُ الـكـتـابَ أبـرَّ الـكـتـبْ فـسـمـعـاً لأمـر أمـيـر الـعـربْ»

والمتنبي أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي، أبو الطيب: الشاعر الحكيم وأحد مفاخر الأدب العربي (ت ٣٥٤هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٣٦، و«لسان الميزان» ١/ ٢٩٠. والجرشّى: النفس.

أكثر من استعمالهم ما بمعناها.

وأما فصاحة الكلام فهي خُلُوصه من ضَعْفِ التأليف، وتنافُرِ الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها.

فالضعف كما في قولنا: «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً» فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً ممتنعٌ عند الجمهور، لئلا يلزمَ رجوعهُ إلى ما هو متأخرٌ لفظاً ورتبة، وقيل: يجوز؛ كقول الشاعر [الطويل]:

جَزَى رَبُّهُ عنه عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ، وقَدْ فَعَلْ(١)

وأُجِيبَ عنه بأن الضمير لمصدرِ «جزى» أي ربُّ الجزاءِ، كما في قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] أي العَدْلُ.

والتنافُر: منه ما تكون الكلماتُ بسببه متناهيةً في الثقل على اللسان وعُسْر النطق بها متتابعة، كما في البيت الذي أنشده الجاحظ: [السريع]

وقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ ولَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ(٢)

ومنه ما هو دون ذلك، كما في قول أبي تمام: [الطويل]

كَرِيمٌ متى أمْدَحْهُ أمْدَحْهُ والوَرَى مَعِي، وإذا ما لُمْتُهُ لُمْتُه وَحْدِي(٣)

فإن في قوله: «أمْدَحْهُ» ثقلاً لما بين الحاء والهاء من التنافر.

والتعقيدُ: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به، وله سببان:

أحدهما: ما يرجع إلى اللفظ، وهو أن يختل نظم الكلام، ولا يدري السامع كيف يتوصل منه إلى معناه، كقول الفرزدق: [الطويل]

وما مِثْلُهُ في النَاس إلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أمِّهِ حَيٌّ أبُوهُ يُقَارِبُهْ(٤)

كان حقُّه أن يقول: وما مثلُه في الناس حيٌّ يقاربه إلا مُمَلَّكاً أبُو أمه أبوه، فإنه مدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي خالَ هشام بن عبد الملك بن مروان، فقال: وما مثله ـ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص ٧٩. ورواية الديوان:
«جزى اللّه عبساً في المواطن كلّها»

(٢) ذكره الجاحظ في «الحيوان» ٦/ ٢٠٧، و«البيان والتبيين» ١/ ٦٥، وحرب هو حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف والد أبي سفيان.

(٣) البيت لأبي تمام في «ديوانه» ١/ ١٩١.

(٤) البيت للفرزدق في «أسرار البلاغة» ص ١٥، ٥٦، و«دلائل الإعجاز» ٨٣. وليس في ديوانه. والفرزدق: همّام بن غالب بن صعصعة الدارمي، أبو فراس: شاعر من النبلاء من أهل البصرة، له: أثر عظيم في اللغة (ت ١١٠هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ٢/ ١٩٦، و«الأغاني» ٩/ ٢٦٨.

يعني إبراهيم الممدوح ـ في الناس، حيٌّ يقاربه، أي أحد يشبهه في الفضائل، إلا مملَّكاً، يعني هشاماً، أبو أمِّه، أي أبو أمِّ هشام أبوه، أي أبو الممدوح؛ فالضمير في «أمه» للمُمَلَّك. وفي «أبوه» للممدوح، ففَصَل بين «أبو أمه» وهو مبتدأ و«أبوه» وهو خبره بـ«حَيّ» وهو أجنبي، وكذا فَصَل بين «حي» و«يقاربه» وهو نعت حي بـ«أبوه» وهو أجنبي، وقدَّم المستثنى على المستثنى منه؛ فهو كما تَراه في غاية التعقيد.

فالكلامُ الخالي من التعقيد اللفظي ما سَلِمَ نَظْمُه من الخلل، فلم يكن فيه ما يُخَالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك ـ إلا وقد قامَتْ عليه قرينة ظاهرة ـ لفظية، أو معنوية ـ كما سيأتي تفصيل ذلك كله، وأمثلته اللائقةُ به.

والثاني: ما يرجع إلى المعنى، وهو أن لا يكون انتقالُ الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني ـ الذي هو لازمُه والمرادُ به ـ ظاهراً، كقول العباس بن الأحنَف: [الطويل]

سَأطْلُبُ بُعدَ الدَّارِ عنكُمْ لِتَقْرُبُوا وتَسْكُبُ عيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتجْمُدَا[(١)]

كَنَّى بِسَكْبِ الدُّموع عما يُوجِبه الفراقُ من الحزن، وأصاب لأنَّ من شأن البكاء أن يكون كنايةً عنه، كقولهم: أبكاني، وأضحكني، أي ساءني وسرَّني، وكما قال الحمَاسِيُّ: [السريع]

أبكَانِيَ الدَّهْرُ وَيَا رُبَّمَا أضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِي[(٢)]

ثم طَرّد ذلك في نقيضه، فأراد أن يَكْنِيَ عما يُوجِبُه دوامُ التلاقي من السرور بالجمود، لظنِّه أن الجمود خُلُوُّ العينِ من البكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر، وأخطأ، لأن الجمود خُلُوُّ العين من البكاء في حالِ إرادة البكاء منها؛ فلا يكون كنايةً عن المسرَّة، وإنما يكون كنايةً عن البخل، كما قال الشاعر: [الطويل]

ألاَ إنَّ عَيْناً لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بِجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ[(٣)]

ولو كان الجمُودُ يَصلح أن يُراد به عدمُ البكاء في حال المسرة لجاز أن يُدعَى به للرجل، فيقال: لا زالت عينُكَ جامدة، كما يقال: لا أبْكَى الله عَيْنَك، وذلك مما لا يشك في بطلانه، وعلى ذلك قول أهل اللغة: «سَنَةٌ جَمَاد» لا مطر فيها، و«ناقة جَمَاد» لا لَبَنَ لها، فكما لا تُجْعل

---

(١) البيت للعباس بن الأحنف في «ديوانه» ١١٨، و«دلائل الإعجاز» ص ٢٦٨. والعباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي، أبو الفضل: شاعر غزل رقيق (ت ١٩٢هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٢٤٥، و«الأغاني» ٨/ ٢٧٥.

(٢) البيت لحطان بن المعَلى أو للمعلى بن الحجال العبدي في الحماسة بشرح الجواليقي ص ٥٢. والبيت في «الزهرة» ٢/ ٦٦٠، وفي دلائل الإعجاز ص ٢٦٩.

(٣) البيت بلا نسبة في «دلائل الإعجاز» ص ٢٦٩، ولأبي العطاء السندي في «شرح الحماسة» للتبريزي ٢/ ١٥١.

السنة والناقة جماداً إلا على معنى أن السنة بَخِيلة بالقَطْرِ، والناقة لا تَسْخُو بالدَّرِّ، لا تُجْعل العينُ جَمُوداً إلا وهناك ما يقتضي إرادة البكاء منها، وما يجعلها إذا بَكَتْ محسنةً موصوفة بأنها قد جادت، وإذا لم تَبْكِ مسيئة وموصوفة بأنها قد ضَنّتْ.

فالكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما كان الانتقالُ من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً، حتى يُخيّل إلى السامع أنه فَهِمَه من حَاقِ اللفظ. كما سيأتي من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية.

وقيل: فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر، ومن كَثْرَةِ التكرار، وتتابع الإضافات، كما في قول أبي الطيب: [الطويل]

سَبُوحٌ لـهـا مِـنْـهَـا عَـلَـيْـهَـا شَـوَاهِـدُ[١]

وكما في قول ابن بَابَكَ: [الطويل]

حَـمَـامَـة جَـرْعَـا حَـوْمَـةِ الـجَـنْـدَلِ اسْجَعِي[٢]

وفيه نظر؛ لأن ذلك إن أفْضَى باللفظ إلى الثِّقَل على اللسان فقد حَصَلَ الاحترازُ عنه بما تقدم، وإلا فلا يخِلّ بالفصاحة، وقد قال النبي ﷺ: «الكريمُ ابنُ الكريمِ ابْنِ الكريمِ ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»[٣].

قال الشيخ عبد القاهر: قال الصاحب: إياكَ والإضافات المتداخلة فإنها لا تَحْسُن. وذكر أنها تستعمل في الهِجَاء، كقول القائل: [الخفيف]

يـا عَـلِـيُّ بْـنُ حَـمْـزَةَ بْـنِ عِـمَـارَهْ   أنْـتَ ـ والـلَّـه ـ ثَـلْـجَـةٌ فـي خِـيَـارَهْ[٤]

ثم قال الشيخ: ولا شك في ثِقَل ذلك في الأكثر، لكنه إذا سَلِمَ من الاستكراه مَلُحَ ولَطُفَ.

---

(١) هذا عجز بيت للمتنبي في «ديوانه» ١/ ٢٧٠ وصدره:

«وتـسـعـدني فـي غـمـرةٍ بـعـد غـمـرةٍ»

ومطلع القصيدة:

«عـواذل ذاتِ الـخـال فـيّ حـواسـدُ   وإن ضـجـيـع الـخَـود مـنّـي لـمـاجـدُ»

(٢) وعجز البيت:

«فـأنـت بـمـرأى عـن سـعـاد ومـسـمـع»

وابن بابك: هو عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك أبو القاسم: شاعر مجيد مكثر من أهل بغداد (ت ٤١٠هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٢٩٧، و«النجوم الزاهرة» ٤/ ٢٤٥.

(٣) رواه البخاري عن ابن عمر عن النبي ﷺ (٣٣٨٢)، والترمذي (٣١١٦)، وأحمد بن حنبل ٢/ ٩٦.

(٤) انظر «دلائل الإعجاز» ١٠٤.

ومما حَسُن فيه قول ابن المعتز أيضاً: [الطويل]

وظَلَّتْ تُدِيرُ الرَّاحَ أيْدِي جَآذِرٍ   عِتَاقِ دَنانِيرِ الوُجُوهِ مِلاحِ[1]

ومما جاء فيه حسَناً جميلاً قول الخالدي يصفُ غلاماً له: [المنسرح]

ويَعْرِفُ الشِّعرَ مِثلَ مَعْرِفَتي   وهو على أن يَزِيدَ مُجْتَهِدُ
وصَيْرَفيُّ القَرِيضِ وزَّانُ دِينارِ   المَعَاني الدِّقاقِ، مُنْتَقِدُ[2]

وأما فصاحة المتكلم فهي: مَلَكة يُقْتَدَر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

فالملكة: قِسْم من مَقُولة الكَيْف التي هي هَيْئة قَارَّة لا تقتضي قِسْمةً ولا نسبة، وهو مختص بذواتِ الأنفُسِ، راسخ في موضوعه.

وقيل: «مَلَكة» ولم يُقَلْ: «صفة» ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة؛ حتى لا يكون المعبِّرُ عن مقصوده بلفظٍ فصيحٍ فصيحاً إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخةً فيه.

وقيل: «يُقْتَدَر بها» ولم يُقَل: «يعبر بها» ليشملَ حالتي النُّطق وعَدَمِهِ.

وقيل: «بلفظ فصيح» ليعم المفرد والمركب.

وأما بلاغة الكلام فهي: مُطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته.

ومقتضى الحال مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يُباينُ مقام التقييد، ومقام التقديم يباينُ مقامَ التأخير، ومقامُ الذِّكر يباينُ مقام الحَذْفِ، ومقام القَصْرِ يباينُ مقامَ خلافه، ومقام الفَصْلِ يباين مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خِطَابُ الذكيِّ يباين خطاب الغبيِّ.

وكذا لكل كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ، إلى غير ذلك، كما سيأتي تفصيل الجميع.

وارتفاعُ شأن الكلام في الحُسْنِ والقَبُول بمُطَابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطُهُ بعدمِ مطابقته له.

فمقتضى الحال هو الاعتبارُ المناسبُ.

وهذا ـ أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ـ هو الذي يُسمِّيه الشيخ عبد القاهر بالنظم

---

(١) البيت لابن المعتز في «ديوانه» ص ١٩٥ (دار الجيل). وعبد الله بن المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم ابن الرشيد العباسي، أبو العباس: الشاعر، خليفة يوم وليلة (ت ٢٩٦هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٠/ ٢٢٨، و«وفيات الأعيان» ١/ ٢٥٨.

(٢) البيتان للخالدي في «دلائل الإعجاز» ص ١٠٤، و«ديوان الخالدين» ١٢٢.

حيث يقول: النظْمُ تآخي معاني النَّحْو فيما بين الكلمِ على حسب الأغراضِ التي يُصاغُ لها الكلامُ.

فالبلاغة صفةٌ راجعةٌ إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب. وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً، وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في «دلائل الإعجاز» من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ، كقوله في أثناء فصل منه: علمتَ أن الفصاحةَ والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ، دون الألفاظ أنفُسِها.

وإنما قلنا مراده ذلك لأنه صرَّح في مواضع من «دلائل الإعجاز» بأن فضيلة الكلام للفظه، لا لمعناه، منها أنه حكي قول من ذهب إلى عكس ذلك فقال: فأنت تراه لا يُقدِّم شعراً حتى يكون قد أودع حكمة أو أدباً أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادرٍ.

ثم قال: والأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المحصِّلُون لأنا لا نرى متقدِّماً في علم البلاغة مُبَرِّزاً في شأوِها إلا وهو يُنْكِر هذا الرأي.

ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله: والمعاني مَطْرُوحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقَرَوِي والبَدَوِي، وإنما الشأنُ في إقامةِ الوزنِ، وتَخَيُّرِ اللفظ، وسُهُولة المَخْرَج، وصحة الطَّبْع، وكَثْرَة الماء، وجَوْدَة السَّبْك.

ثم قال: ومعلومٌ أن سبيل الكلام سبيلُ التصويرِ والصِّياغة، وأن سبيلَ المعنى الذي يعبَّر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصويرُ فيه، كالفضة والذهب يُصاغ منهما خاتَم أو سِوار، فكما أنه مُحَال - إذا أردتَ النظر في صَوْغ الخاتم وجَوْدة العمل ورداءته - أن تنظرَ إلى الفِضَّة الحاملة لتلك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل؛ كذلك محال - إذا أردتَ أن تعرف مكان الفَضْلِ والمَزِيّة في الكلام - أن تنظر في مجرد معناه، وكما أنّا لو فضلْنا خاتَماً على خاتم، بأن تكون فِضَّة هذا أجْوَد، أو فصُّهُ أنفس؛ لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي إذا فضَّلْنا بيتاً على بيتٍ من أجل معناه، أن لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شِعْر وكلام.

هذا لفظه، وهو صريحٌ في أن الكلام - من حيث هو كلام - لا يوصف بالفضيلة باعتبار شَرَفِ معناه، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة، فلا تكون راجعة إلى المعنى، وقد صرَّح فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ؛ فالجَمْعُ بينهما بما قدمنا، بحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب، وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب.

وللبلاغة طرفان: أعلى إليه تنتهي، وهو حَدُّ الإعجاز وما يقرب منه، وأسفل منه تبتدىء، وهو ما إذا غُيِّرَ الكلام عنه إلى ما هو دونه التَحَقَ عند البلغاء بأصواتِ الحيوانات وإن كان صحيح الإعراب.

ورابعها: أحوال متعلقات الفعل.

وخامسها: القَصْر.

وسادسها: الإنشاء.

وسابعها: الفَصْلُ والوَصْلُ.

وثامنها: الإيجاز والإطناب والمساواة.

ووجه الحَصْرِ: أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج. الأول الخبر، والثاني الإنشاء، ثم الخبر لا بد له من إسناد ومُسْنَد إليه ومسند، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى، ثم المسند قد يكون له متعلّقات إذا كان فعلاً، أو متصلاً به، أو في معناه، كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر، أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس، والإنشاء هو الباب السادس، ثم الجملة إذا قُرِنَتْ بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى، أو غير معطوفة، وهذا هو الباب السابع، ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة، أو غير زائد عليه، وهذا هو الباب الثامن.

تنبيه

اختلاف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب

اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيهما، ثم اختلفوا فقال الأكثر منهم: صِدْقُهُ مطابقة حكمِه للواقع، هذا هو المشهور وعليه التعويل.

وقال بعض الناس: صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبِرِ صواباً كان أو خطأ، وكذبُهُ عدم مطابقة حكمه له، واحتَجَّ بوجهين:

أحدهما: أن من اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خَبرُه بخلاف الواقع يقال: ما كذب، ولكنه أخطأ، كما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت فيمن شأنه كذلك: «ما كَذَب ولكنه وَهِم».

ورُدَّ بأن المنفي تعمُّدُ الكذبِ، لا الكذب، بدليل تكذيب الكافر ـ كاليهودي ـ إذا قال: الإسلام باطل، وتصديقه إذا قال: الإسلام حق، فقولها: «ما كذب» متأوَّل بما كذبَ عَمْداً.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] كذَّبهم في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] وإن كان مطابقاً للواقع؛ لأنهم لم يعتقدوه.

وأجيب عنه بوجوه:

أحدها: أن المعنى نشهد شهادة واطأتْ فيها قلوبُنا ألسنتنا، كما يترجم عنه «إنَّ» واللامُ، وكونُ الجملةِ اسميةً في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ فالتكذيبُ في قولهم «نشهد» وادعائِهِمْ فيها المواطأةَ، لا في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾.

وثانيها: أن التكذيبَ في تسميتهم إخبارهم شهادة؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المُوَاطأة لم يكن شهادة في الحقيقة.

وثالثها: أن المعنى لَكَاذِبُون في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ عند أنفسهم؛ لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حالُ المُخْبَر عنه.

وأنكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين، وزعم أنه ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب، وغيرُ صادقٍ ولا كاذبٍ، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبِرِ له أو عدمه. وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه؛ فالأول ـ أي المطابق مع الاعتقاد ـ هو الصادق، والثالث ـ أي غير

المطابق مع الاعتقاد ـ هو الكاذب، والثاني والرابع ـ أي المطابق مع عدم الاعتقاد، وغير المطابق مع عدم الاعتقاد ـ كل منهما ليس بصادق ولا كاذب.

فالصدق عنده: مطابقةُ الحكم للواقع مع اعتقاده. والكذب: عدم مطابقته مع اعتقاده، وغيرهما ضربان: مطابقته مع عدم اعتقاده، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده.

واحتج بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ: ٨] فإنهم حَصَرُوا دعوى النبي ﷺ الرسالة في الافتراء والإخبار، والإخبار حال الجنون، بمعنى امتناع الخلو، وليس إخباره حال الجنون كذباً؛ لجعلهم الافتراء في مقابلته، ولا صدقاً؛ لأنهم لم يعتقدوا صدقه. فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب.

وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذبُ عن عَمْدٍ؛ فهو نوع من الكذب؛ فلا يمتنع أن يكون الإخبار حال الجنون كذباً أيضاً؛ لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب، وهو الكذب لا عن عمد؛ فيكون التقسيم للخبر مطلقاً، والمعنى افْتَرى أم لم يَفْتَرِ؟ وعبَّر عن الثاني بقوله: ﴿أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ [سبأ: ٨] لأن المجنون لا افتراء له.

* * *

تنبيه آخر: وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم ـ قال السكاكي: ليس من الواجب في صناعة ـ وإن كان المَرْجِعُ في أصولها وتفاريعها إلى مجرد العقل ـ أن يكون الدخيل فيها كالناشىء عليها في استفادة الذوق منها. فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكُّماتٍ وضعية واعتباراتٍ إلفِيّةٍ؟ فلا على الدخيل في صناعة علم المعاني أن يقلِّد صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك، إلى أن يتكامل له على مَهَلٍ موجباتُ ذلك الذوق.

وكثيراً ما يشير الشيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز» إلى هذا، كما ذكر في موضع ما تلخيصه هذا:

اعلم أنه لا يُصادف القول في هذا الباب مَوْقِعاً من السامع، ولا يجدُ لديه قَبُولاً، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، ومن تحدِّثه نفسه بأنَّ لما تومىء إليه من الحُسْنِ أصلاً، فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام؛ فيجد الأرْيَحيَّةَ تارة ويَعْرَى منها أخرى. وإذا عجَّبْتَه تعجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه. فأما من كانت الحالات عنده على سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلا إعراباً ظاهراً، فليكن عندك بمنزلة من عَدِمَ الطبع التي يدركُ به وزن الشعر، ويميز به مُزَاحفه من سالمه، في أنك لا تتصدَّى لتعريفه؛ لعلمك أنه قد عَدِمَ الأداة التي بها يعرف.

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفَةَ العُظْمَى في هذا الباب، فإنَّ من الآفةِ أيضاً من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العِلّةِ في شيء مما تعرف المزية فيه، ولا يعلم إلا أن له موقعاً من النفس، وحظًّا من القَبُول، فهذا بتوانيه في حكم القائل الأول.

واعلم أنه ليس إذا لم يمكن معرفةُ الكلّ وَجَبَ تركُ النظر في الكلّ، ولأن تعرف العلة في بعض الصور، فتجعله شاهداً في غيره، أحرى من أن تَسُدَّ باب المعرفة على نفسك، وتُعَوِّدَها الكَسَل والهُوَيْنا.

قال الجاحظ: وكلامٌ كثير جرى على ألسنة الناس، وله مضرة شديدة وثمرة مُرَّةٌ، فمن أضر ذلك قولهم: «لم يَدَعِ الأول للآخر شيئاً» فلو أن علماء كل عصر - مذ جَرَتْ هذه الكلمة في أسماعهم - تركوا الاستنباط لما لم يَنْتهِ إليهم عمن قبلهم لرأيتَ العلم مختلاً.

القول في أحوال الإسناد الخَبَري:

من المعلوم لكل عاقل أن قَصْدَ المخبر بخبره إفادة المخاطَبِ إما نَفْس الحكم كقولك: «زَيدٌ قائم» لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبرِ عالماً بالحكم، كقولك لمن زيد عنده، ولا يعلم أنك تعلم ذلك: «زَيْدٌ عِنْدَك» ويسمى هذا لازم فائدة الخبر.

قال السكاكي: والأولى بدون هذه تَمْتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع، كما هو حكم اللازم المجهولِ المساواة، أي يمتنع أن لا يحصل العلمُ الثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول منه، لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول، مع أن سماع الخبر من المخبرِ كافٍ في حصول الثاني منه، ولا يمتنع أن لا يحصل الأول من الخبر نفسه عند سماع الثاني منه؛ لجواز حصول الأول قبل حصول الثاني، وامتناع حصول الحاصل.

وقد يُنَزَّلُ العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلَةَ الجاهل لعدم جَرْيِهِ على موجَبِ العلم؛ فيُلْقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدهما.

قال السكاكي: وإن شئت فعليك بكلام رب العزة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى الْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْۚ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٠٢] كيف تجد صَدْرَه يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسميِّ، وآخرَه ينفيه عنهم، حيث لم يعملوا بعلمهم؟! ونظيره في النفي والإثبات: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓا أَيْمَـٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِى دِينِكُمْ فَقَـٰتِلُوٓا أَئِمَّةَ الْكُفْرِۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَـٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ ﴿١٢﴾﴾ [التوبة: ١٢].

هذا لفظه(١)، وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلَةَ الجاهل بهما، وليست منها، بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به، لعدم جريه على موجَب العلم، والفرق بينهما ظاهر.

وإذا كان غرضُ المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يُقْتصر من التركيب على قدر الحاجة:

---

(١) أراد (لفظ السكاكي).

فإن كان المخاطَبُ خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، والتردد فيه؛ استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك: «جاء زيد، وعمرو ذاهب» فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً.

وإن كان متصوراً لطرفيه، متردِّداً في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالباً له؛ حَسُنَ تقويته بمؤكد، كقولك: «لَزَيْد عَارِف» أو «إن زَيْداً عارف».

وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيدُه بحسب الإنكار؛ فتقول: «إني صادق» لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره. و«إني لَصَادق» لمن يبالغ في إنكاره.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [يس: ١٣ ـ ١٦] حيث قال في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٤] وفي الثانية: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].

ويؤيد ما ذكرناه جوابُ أبي العباس[(١)] للكندي[(٢)] عن قوله: إني أجد في كلام العرب حَشْواً، يقولون: «عبد الله قائم» و«إن عبد الله قائم» و«إن عبد الله لَقَائمْ» والمعنى واحد، بأن قال: بل المعاني مختلفة؛ فـ«عبد الله قائم» إخبار عن قيامه، و«إن عبد الله قائم» جواب عن سؤال سائل، و«إن عبد الله لَقَائم» جواب عن إنكار منكر.

ويُسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً، والثاني طلبيّاً، والثالث إنكاريّاً، وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجاً على مقتضى الظاهر.

وكثيراً ما يخرج على خلافه، فيُنَزَّل غير السائل منزلة السائل؛ إذ قدم إليه ما يُلَوِّح له بحكم الخبر؛ فيستشرف له استشراف المتردد الطالب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ [هُود: ٣٧]، وقوله: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يُوسُف: ٥٣]، وقول بعض العرب: [الرجز]

فَغَنِّها، وهْيَ لكَ الفداءُ إنَّ غِناءَ الإبلِ الحُدَاءُ[(٣)]

---

(١) أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرّد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. من كتبه: «الكامل» و«المذكور والمؤنث» و«المقتضب» وغيرها (ت ٢٨٦هـ). ترجمته في «بغية الوعاة» ١١٦، و«وفيات الأعيان» ١/ ٤٩٥.

(٢) الكِندي: هو يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي، أبو يوسف: فيلسوف العرب والإسلام في عصره، وأحد أبناء الملوك من كندة. اشتهر بالطب والفلسفة والموسيقى والهندسة والفلك (ت نحو ٢٦٠هـ) ترجمته في «طبقات الأطباء» ١/ ٢٠٦، و«تاريخ حكماء الإسلام» للبيهقي ٤١.

(٣) الرجز في «دلائل الإعجاز» ص ٢٧٣ و ٣١٦ بلا نسبة.

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض، رُوِي عن الأصمعي[١] أنه قال: كان أبو عمرو بن العلاء وخَلَفٌ الأحمر[٢] يأتيان بشّاراً[٣]، فيسلمان عليه بغاية الإعظام، ثم يقولان: يا أبا مُعاذٍ، ما أحدثت؟ فيخبرهما وينشدهما، ويكتبان عنه مُتَواضعين له، حتى يأتي وقت الزوال، ثم ينصرفان، فأتياه يوماً فقالا: ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة؟ قال: هي التي بلغتكما. قالا: بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب، قال: نعم، إن ابن قتيبة يتباصر بالغريب، فأحببت أن أورِد عليه ما لا يعرف، قالا: فأنشدناها يا أبا معاذ، فأنشدهما: [الخفيف]

بكّرا صاحِبَيَّ قبلَ الهَجِير ... إنَّ ذاكَ النجاحَ في التبكيرِ[٤]

حتى فرغ منها، فقال له خَلَفٌ: لو قلت يا أبا معاذ مكان إن ذاك النجاحَ: بكّرا فالنجاح؛ كان أحسن، فقال بشار: إنما بنيتُها أعرابيّةً وحشية، فقلت: إن ذاك النجاح، كما يقول الأعراب البدويون، ولو قلت: بكرا فالنجاحُ؛ كان هذا كلام المولّدين، ولا يشبه ذلك الكلام، ولا يدخل في معنى القصيدة، قال: فقام خلَفَ، فقبل بين عينيه؛ فهل كان ما جرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء ـ وهم من فُحولَةِ هذا الفن ـ إلا لِلُطْف المعنى في ذلك وخفائه؟

وكذلك ينزل غيرُ المنكر منزلَة المنكر؛ إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، كقوله: [السريع]

جاءَ شَقيقٌ عارضاً رُمْحَهُ ... إنّ بني عمّكَ فيهم رِماحْ[٥]

فإن مجيئه هكذا، مُدِلاً بشجاعته، قد وضع رُمْحَه عارضاً لدليلٌ على إعجاب شديد منه، واعتقاد أنه لا يقوم إليه من بني عمه أحد، كأنهم كلهم عُزْلٌ ليس مع أحد منهم رمح.

وكذلك ينزَّل المنكرُ منزلة غير المنكر، إذا كان معه ما إن تأمَّله ارتدع عن الإنكار، كما

---

(١) الأصمعي: عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان (ت ٢١٦هـ). ترجمته في «جمهرة الأنساب» ٢٣٤، و«وفيات الأعيان» ١/ ٢٨٨.

(٢) خلف الأحمر: خلف بن حيان، أبو محرز: راوية، عالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة. وهو معلّم الأصمعي ومعلم أهل البصرة (ت نحو ١٨٠هـ). ترجمته في «بغية الوعاة» ٢٤٢، و«الشعر والشعراء» ٣٠٨.

(٣) بشار بن برد العقيلي، بالولاء، أبو معاذ: أشعر المولّدين أدرك الدولتين الأموية والعباسية، وشعره كثير متفرّق من الطبقة الأولى، اتّهم بالزندقة فمات ضرباً بالسياط (ت ١٦٧هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٨٨، و«الأغاني» ٣/ ١٠٤.

(٤) البيت لبشار في «ديوانه» ص ٤٧٠ (دار الكتب العلمية) وفي «دلائل الإعجاز» ص ٣١٦.

(٥) البيت بلا نسبة في «دلائل الإعجاز» ص ٣٢٦، ولحجل بن نضلة، أحد بني عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أعصر في «البيان والتبيين» ٣/ ٣٤٠.

يقال لمنكر الإسلام: «الإسلام حق» وعليه قوله تعالى في حق القرآن: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢].

ومما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ۝﴾ [المؤمنون: ١٥، ١٦] أكد إثبات الموت تأكيدين ـ وإن كان مما لا ينكر ـ لتنزيل المخاطَبِينَ منزلة من يبالغ في إنكار الموت؛ لتماديهم في الغفلة، والإعراض عن العمل لما بعده، ولهذا قيل: «مَيِّتونَ» دون «تموتون» كما سيأتي الفرق بينهما، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً ـ وإن كان مما يُنكَرُ ـ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا يُنكر. بل إما أن يُعترف به، أو يتردد فيه؛ فينزل المخاطبون منزلة المترددين، تنبيهاً لهم على ظهور أدلته، وحثّاً على النظر فيها، ولهذا جاء «تُبْعثُون» على الأصل.

هذا كله اعتبارات الإثبات، وقِسْ عليه اعتبارات النفي، كقولك:

«ليس زيد، أو ما زيد؛ منطلقاً، أو بمنطلق» و«والله ليس زيد، أو ما زيد، منطلقاً، أو بمنطلق» و«ما ينطلق، أو ما إنْ ينطلق زيد»، و«ما كان زيد ينطلق» و«ما كان زيد لينطلق» و«لا ينطلقُ زيد» و«لن ينطلقَ زيد» و«والله ما ينطلق، أو ما إن ينطلقُ زيد».

فصل

الحقيقة العقلية والمجاز العقلي

قال الخطيب: الإسناد منه حقيقة عقلية، ومنه مجاز عقلي.

أما الحقيقة فهي إسناد الفعل، أو معناه، إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدرِ، واسم الفاعل.

وقولنا: «في الظاهر» ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع، وما لا يطابقه، فهي أربعة أضرب:

أحدهما: ما يطابِق الواقع واعتقاده، كقول المؤمن: «أنبت الله البَقْل، وشفى الله المريض».

والثاني: ما يطابق الواقع دون اعتقاده، كقول المعتزليّ لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: «خالق الأفعال كلها هو الله تعالى».

والثالث: ما يطابق اعتقاده دون الواقع، كقول الجاهل: «شفى الطبيبُ المريض» معتقداً شفاء المريض من الطبيب، ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجَاثيَة: ٢٤] ولا يجوز أن يكون مجازاً والإنكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ؛ لما فيه من إيهام الخطأ، بدليل قوله تعالى عقيبَه: ﴿وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجَاثيَة: ٢٤] والمتجوِّز المخطىء في العبارة لا يوصف بالظن، وإنما الظّانُّ من يعتقد أن الأمر على ما قاله.

والرابع: ما لا يطابق شيئاً منهما، كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالماً بحالها دون المخاطب.

وأما المجاز؛ فهو إسناد الفعل، أو معناه، إلى ملابس له، غير ما هو له، بتأوُّل.

وللفعل ملابسات شتى، يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب.

فإسناده إلى الفاعل ـ إذا كان مبنياً له ـ حقيقة كما مر، وكذا إلى المفعول إذا كان مبنياً له، وقولنا: «ما هو له» يشملهما، وإسناده إلى غيرهما ـ لمضاهاته لما هو له في ملابسة الفعل مجاز، كقولهم في المفعول به: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: ٧] و﴿مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦] وفي عكسه «سبيل مُفْعَم» وفي المصدر «شعْرٌ شاعر» وفي الزمان «نهاره صائم» و«ليلهُ قائم» وفي المكان «طريقٌ سائر» و«نهرٌ جارٍ» وفي السبب «بنى الأمير المدينةَ» وقال: [الطويل]

إذا ردَّ عافي القِدرِ مَن يَستَعيرُها[1]

وقولنا: «بتأوّل» يخرج نحو قول الجاهل: «شفى الطبيب المريض»؛ فإن إسناده الشفاءَ إلى الطبيب ليس بتأوُّل.

ولهذا لم يُحْمَل نحو قول الشاعر الحماسيّ: [المتقارب]

أشابَ الصَّغيرَ وأفنَى الكَبيـ ـرَ كَرُّ الغَداةِ؛ ومَرُّ العَشِي[2]

على المجاز، ما لم يعلم أو يظنَّ أن قائله لم يُرِدْ ظاهره.

كما استدلّ على أن إسناد «مَيَّزَ» إلى «جذب الليالي» في قول أبي النَّجْمِ[3]: [الرجز]

قد أصبحتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عليَّ ذنباً كلّه لم أصنعِ

مِن أن رأت رأسِي كرأس الأصلع مَيَّزَ عنه قُنْزُعاً عن قُنْزُعِ

جَذبُ الليالي: أبطئي، أو أسرعي

مجازٌ بقوله عقيبهُ:

أفناه قِيلُ اللّهِ للشمس: اطلعي حتّى إذا واراكِ أُفْقٌ فارجعي[4]

---

(١) هذا عجز بين لعوف بن الأحوص الكلابي في المفضليات القصيدة رقم (٣٦)، وصدره: «فلا تسأليني واسألي عن خليقتي»

(٢) البيت للصلتان العبديّ في «شرح الحماسة» ٢/٥٦، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة ص ٣١٢.

(٣) الرجز لأبي النجم في «الأغاني» ١٠/١٥٩، وأبو النجم: هو الفضل بن قدامة العجلي من بني بكر بن وائل من أكابر الرجّاز ومن أحسن الناس إنشاداً للشعر (ت ١٣٠هـ) ترجمته في «الأغاني» ١٠/١٢٦، و«خزانة الأدب» ١/٤٩.

(٤) البيت في أسرار البلاغة ص ٤٣٤.

وسُمِّيَ الإسنادُ في هذين القسمين من الكلام عقلياً؛ لاستناده إلى العقل، دون الوضع؛ لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم، دون واضع اللغة، فلا يصير «ضَرَبَ» خبراً عن «زيد» بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له، وإنما الذي يعود إلى واضع اللغة أن «ضرب» لإثبات الضرب لا لإثبات الخروج، وأنه لإثباته في زمان ماض، وليس لإثباته في زمان مستقل، فأما تعيينُ مَن ثبت له، فإنما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين.

ولو كان لغوياً لكان حكمنا بأنه مجاز في مثل قولنا: «خطُّ أحسن مما وَشَّى الرَّبيعُ» من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحي القادر ـ حكماً بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعلُ بالحي القادر، دون الجماد، وذلك مما لا يُشك في بُطلانه.

تعريف السكاكي للحقيقة والمجاز العقليين:

وقال السكاكي: «الحقيقة العقلية هي الكلام المُفَاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه».

وإنما قلت: «ما عند المتكلم» دون أن أقول: «ما عند العقل» ليتناول كلام الجاهل إذا قال: «شفى الطبيب المريض» رائياً شفاء المريضِ من الطبيب، حيث عُدَّ منه حقيقة، مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم فيه.

وفيه نظر؛ لأنه غير مطرد، لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلاً، ولا متصلاً به، كقولنا: «الإنسان حيوان» مع أنه لا يُسمَّى حقيقة ولا مجازاً. ولا مُنْعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم، وما لا يطابق شيئاً منهما منه، مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق.

وقال: «المجاز العقلي هو الكلام المُفادُ به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل، إفادة للخلاف، لا بواسطة وضع، كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة».

قال: وإنما قلت: خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، دون أن أقول: خلاف ما عند العقل؛ لئلا يمتنع طردُه بما إذا قال الدهري ـ عن اعتقاد جهل ـ أو جاهل غيره: أنبت الربيع البقل، رائياً إنباته من الربيع، فإنه لا يُسمى كلامه مجازاً، وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر، واحتجَّ ببيتِ الحماسة وقول أبي النجم على ما تقدم.

ثم قال: ولئلا يمتنع عكسه بمثل «كسا الخليفةُ الكعبة» و«هزم الأمير الجُندَ» فليس في العقل امتناع أن يَكْسوَ الخليفة نفسه الكعبة، ولا أن يهزم الأمير وحده الجند، ولا يقدح ذلك في كونهما من المجاز العقلي.

وإنما قلت لضرب من التأوُّل؛ ليحترز به عن الكذب، فإنه لا يسمى مجازاً، مع كونه كلاماً مفيداً خلاف ما عند المتكلم.

وإنما قلت: إفادة للخلاف لا بواسطة وضع؛ ليُحترز به عن المجاز اللغوي في صورة، وهي إذا ادُّعِيَ أن «أنبت» موضوع لاستعماله في القادر المختار، أو وُضعَ لذلك.

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر؛ لخروجه بقوله: «الضرب من التأول» ولا بطلان عكسه بما ذكر؛ إذ المراد بخلاف ما عند العقل خلافُ ما في نفس الأمر.

وفي كلام الشيخ عبد القاهر إشارة إلى ذلك؛ حيث عرَّفَ الحقيقة العقلية بقوله: كل جملة وضعتها على أن الحكم المفادَ بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعَه، فإن قوله: «واقع موقعه» معناه في نفس الأمر وهو بيان لما قبله.

وكذا في كلام الزمخشري حيث عرَّف المجاز العقلي بقوله: أن يُسند الفعل إلى شيء يلتبسُ بالذي هو في الحقيقة له، فإن قوله: «في الحقيقة» معناه في نفس الأمر، ونحو «كسا الخليفةُ الكعبة» ـ إذا كان الإسناد فيه مجازاً ـ كذلك.

ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر ضعيف، وهو معترف بضعفه، وقد رده في كتابه بوجوه، منها أن وضع الفعل لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة، وترك القيد دليل في العرف على الإطلاق، فقوله: «إفادةً للخلاف لا بوساطة وضع» لا حاجة إليه، وإن ذُكِرَ فينبغي أن لا يذكر إلا بعد ذكر الحد على المذهب المختار، على أن تمثيلَهُ بقول الجاهل: «أنبت الربيع البقل» ينافي هذا الاحتراز.

تنبيه: قد تبين بما ذكرنا أن المُسمَّى بالحقيقة العقلية، والمجاز العقلي ـ على ما ذكره السكاكي ـ هو الكلام لا الإسناد، وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الإعجاز.

وعلى ما ذكرناه هو الإسناد، لا الكلام، وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر، وهو قول الزمخشري في الكشاف، وقول غيره، وإنما اخترناه لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء، وعلى الأول لاشتماله على ما ينتسب إلى العقل، أعني الإسناد.

* * *

أقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه:

قال الخطيب: ثم المجاز العقلي باعتبار طرفيه ـ أعني المسند والمسند إليه ـ أربعة أقسام لا غير: لأنهما إما حقيقتان، كقولنا: «أنبت الربيع البقل» وعليه قولُه: [الرجز]

فنام لَيْلي وتَجَلَّى هَمِّي[1]

---

(١) لرؤبة بن العجاج في «دلائل الإعجاز» ص ٢٩٤ و٤٦٣ وقبله.

«حارثُ، قد فرّجْتَ عني غمّي»

وقوله: [الطويل]

وشَيَّبَ أيامُ الفِرَاقِ مَفَارِقي

وقوله: [الطويل]

وَنِمْتُ وما لَيْلُ المَطِيِّ بِنَائِمِ[1]

وإما مجازان، كقولنا: «أحيا الأرضَ شبابُ الزمانِ».

وإما مختلفان، كقولنا: «أنبت البقلَ شبابُ الزمانِ» وكقولنا: «أحيا الأرضَ الربيعُ» وعليه قولُ الرجل لصاحبه: «أحيَتْني رؤيَتُكَ» أي: آنستني وسَرَّتْنِي، فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأُنسِ والمسرَّة حياةً، ثم جعل الرؤية فاعلة له، ومثله قول أبي الطَّيِّب[2]: [الطويل]

وتُحْيي له المالَ الصَّوَارِمُ والْقَنَا ويقْتُلُ مَا تحيي التبسُّمُ والجَدَا

جعل الزيادة والوفور حياة للمال، وتفريقه في العطاء قتلاً له، ثم أثبتَ الإحياء فعلاً للصوارم، والقتلَ فعلاً للتبسُّم، مع أن الفعل لا يصح منهما، ونحوه قولهم: «أهلك الناس الدينارُ والدرهم» جُعِلت الفتنة إهلاكاً. ثم أُثبت الإهلاك فعلاً للدينار والدرهم.

وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢] نُسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات، لكونها سبباً فيها. وكذا قوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾ [فُصِّلت: ٢٣].

ومن هذا الضرب قوله: ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ [القَصَص: ٤] الفاعل غيره، ونُسِب الفعلُ إليه؛ لكونه الآمر به.

وكقوله: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٧] نُسِب النزع ـ الذي هو فعلُ الله تعالى ـ إلى إبليس، لأن سببه أكل الشجرة، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمتُه إياها إنه لهما لمن الناصحين.

وكذا قوله: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾﴾ [إبراهيم: ٢٨] نُسِب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرهم، لأن سببه كفرهم، وسبب كفرهم أمر أكابرهم إياهم بالكفر.

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص ٤٥٧، وصدره:

«لقد لمتنا يا أمَّ غيلانَ في السُّرى»

ومطلع القصيدة:

«لا خيرَ في مُستعجلات الملاوِمِ ولا في خليلٍ وصلُهُ غيرُ دائِمِ»

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٨٢، ومطلع القصيدة:

«لكلِّ امرئٍ من دهرهِ ما تعوّدا وعاداتُ سيف الدولةِ الطعن في العدا»

وكقوله تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المُزمّل: ١٧] نُسِبَ الفعل إلى الظَّرف؛ لوقوعه فيه، كقولهم: «نهاره صائم».

وكقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝﴾ [الزلزلة: ٢].

وهو غير مختص بالخبر، بل يجري في الإنشاء، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦]، وقوله: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا﴾ [القصص: ٣٨]، وقوله: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧].

ولا بد له ـ أي المجاز العقلي ـ من قرينة إما لفظية، كما سبق في قول أبي النجم؛ أو غير لفظية، كاستحالة صدور المُسْند من المُسْند إليه المذكور، أو قيامه به عقلاً، كقولك: «محبتُك جاءت بي إليك» أو عادةً، كقولك: «هزم الأميرُ الجندَ» و«كسا الخليفةُ الكعبة» و«بَنَى الوزير القصرَ» وكصدور الكلام من الموحِّد في مثل قوله: «أشاب الصغير» البيت.

واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز بسهولة، بل تجدُكَ في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تُهَيِّءَ الشيء، وتصلحه له، بشيء تتوخّاه في النظم، كقول من يصف جَمَلاً: [الطويل]

تَجُوبُ له الظلماءَ عَيْنٌ كأنها زجاجة شَرْبٍ غَيْرُ مَلأى ولا صِفْرِ[1]

يريد أنه يهتدي بنور عينه في الظلماء، ويمكنه بها أن يخرقَها، ويمضي فيها، ولولاها لكانت الظلماء كالسَّد الذي لا يجد السائر شيئاً يُفرِّجه به، ويجعل لنفسه فيه سبيلاً، فلولا أنه قال: «تجوب له» فعلَّق «له» بـ«تجوب» لما تبين جهةُ التجوُّز في جعل الجوب فعلاً للعين كما ينبغي، لأنه لم يكن حينئذ في الكلام دليلٌ على أن اهتداء صاحبها في الظّلماء ومُضِيَّهُ فيها بنورها، وكذلك لو قال: «تجوب له الظلماءَ عينُه» لم يكن له هذا الموقعُ، ولانقطع السِّلْكُ؛ من حيث كان يعيبه حينئذ أن يصفَ العينَ بما وصفها به.

واعلم أن الفعل المبنيَّ للفاعلِ في المجاز العقلي واجبٌ أن يكون له فاعل في التقدير، إذا أسند إليه صار الإسنادُ حقيقة؛ لما يشعر بذلك تعريفُه كما سبق.

وذلك قد يكون ظاهراً، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٦] أي فما ربحوا في تجارتهم.

وقد يكون خفياً، لا يظهر إلا بعد نظرٍ وتأمل، كما في قولك: «سَرَّتْني رؤيتك» أي: سرّني الله وقتَ رؤيتك، كما تقول: «أصل الحكم في أنبتَ الربيعُ البقلَ» أنبتَ الله البقلَ وقت الربيع، وفي «شفى الطبيب المريضَ» شَفى الله المريضَ عند علاج الطبيب، وكما في قولك: «أَقْدَمَنِي

(١) الشَّرب: جماعة الشاربين. والصِّفر: الفارغة، والبيت في دلائل الإعجاز ٢٩٨.

بَلَدك حقٌّ لي على فلان» أي: أقدَمَتْني نفسي بلدك لأجل حقٍّ لي على فلان، أي: قَدِمْتُ لذلك، ونظيره «محبتُك جاءت بي إليك» أي: جاءت بي نفسي إليك لمحبتك، أي: جئتك لمحبتك، وإنما قلنا: «إن الحكم فيهما مجاز» لأن الفعلين فيهما مسندان إلى الداعي، والداعي لا يكون فاعلاً، وكما في قول الشاعر: [مجزوء الوافر]

وصيَّرني هواك، وبي ... لحَيْني يُضرَبُ المَثَلُ[1]

أي: وصيرني الله لهواك وحالي هذه، أي أهلكني الله ابتلاءً، بسبب هواك. وكما في قول الآخر وهو أبو نواس: [مجزوء الوافر]

يَزيدُكَ وَجْهُهُ حُسْناً ... إذا ما زِدْتَهُ نَظَرا[2]

أي يزيدك الله حسناً في وجهه ـ لما أودعه من دقائق الجمال ـ متى تأمَّلْتَ.

وأنكر السكاكي وجود المجاز العقلي في الكلام، وقال: الذي عندي نَظْمه في سِلك الاستعارة بالكناية، بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه ـ على ما عليه مَبْنى الاستعارة، كما سيأتي ـ وجعل نسبة الإنبات إليه قرينةً للاستعارة، ويجعل الأمير المُدَبِّرِ لأسباب هزيمة العدُوّ استعارةً بالكناية عن الجُنْدِ الهازِمِ، وجعل نسبة الهَزْمِ إليه قرينةً للاستعارة.

وفيما ذهب إليه نظرٌ، لأنه يستلزم أن يكون المرادُ بـ«عيشة» في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝﴾ [الحَاقَّة: ٢١] صاحب العيشة، لا العِيشَةَ، وبـ«ماءٍ» في قوله: ﴿خُلِقَ مِن مَّاءٍ دَافِقٍ ۝﴾ [الطّارق: ٦] فاعل الدفق، لا المنيّ؛ لما سيأتي من تفسيره للاستعارة بالكناية.

وأن لا تصح الإضافة في نحو قولهم: «فلانٌ نهارُهُ صائمٌ ولَيْلُهُ قائمٌ» لأن المراد بالنهار ـ على هذا ـ فلانٌ نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح.

وأنْ لا يكون الأمرُ بالإيقاد على الطين في إحدى الآيتين ـ وبالبناء ـ فيهما ـ لهامان، مع أن النداء له.

وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم: «أنبت الربيع البقل، وسرتني رؤيتك» على الإذن الشرعي، لأن أسماء الله تعالى توقيفيَّةٌ.

وكل ذلك منتفٍ ظاهر الانتفاء.

ثمَّ ما ذكره منقوض بنحو قولهم: «فلان نهاره صائم» فإن الإسناد فيه مجاز، ولا يجوز أن

---

(١) لابن البواب في دلائل الإعجاز ٩١، ولسليم بن سلام الكوفي في الأغاني ٦/١٣٣ في ترجمته.

(٢) لأبي نواس في «ديوانه» ص ٤٢١ رقم القصيدة (٧٥٥) في طبعة دار الكتاب العربي، ومطلع القصيدة:
«دعِ الرسمَ الذي دثرا ... يقاسي الريحَ والمطرا»

يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان؛ لأن ذكر طرفي التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة، ويُوجب حمله على التشبيه، ولهذا عُدَّ نحو قولهم: «رأيت بفلان أسداً، ولقيني منه أسد» تشبيهاً لا استعارةً، كما صرح السكاكي أيضاً بذلك في كتابه.

تنبيه: إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان، كما فعل السكاكي ومَنْ تَبِعه؛ لدخوله في تعريف علم المعاني، دون تعريف علم البيان.

القول في أحوال المسنَد إليه:

أما حذفه فإما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر.

وإما لذلك مع ضيق المقام.

وإما لِتَخْييل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلاً على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين!!

وإما لاختبار تَنَبُّهِ السامع له عند القرينة، أو مقدار تنبهه.

وإما لإيهام أن في تركه تطهيراً له عن لسانك، أو تطهيراً للسانك عنه.

وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مسَّت إليه حاجة.

وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له، حقيقةً، أو ادّعاءً.

وإما لاعتبار آخر مناسب، لا يهدي إلى مثله إلا العقلُ السليم، والطبع المستقيم، كقول الشاعر: [الخفيف]

قال لي: كَيْفَ أنت؟ قلتُ: عليلُ ... سهرٌ دائمٌ، وحُزْنٌ طَويلُ[1]

وقوله[2]: [الطويل]

سأشكر عمراً إن تراخت مَنِيَّتي ... أياديَ لَمْ تُمْنَنْ وإنْ هِيَ جَلَّتِ
فتىً غَيْرُ مَحْجوبِ الغنى عن صديقِه ... ولا مُظْهِرِ الشَّكْوَى إذا النَّعلُ زَلَّتِ

وقوله[3]: [الطويل]

أضاءت لهم أحسابُهم ووجوهُهم ... دُجَى الليل حتى نظَّم الجَزْعَ ثاقِبُهْ

---

(١) البيت بلا نسبة في «دلائل الإعجاز» ٢٣٨.

(٢) بلا نسبة في «دلائل الإعجاز» ١٤٩، وديوان الحماسة للجواليقي ص ٣٢٥، ولعبد الله بن الزبير في الحماسة البصرية ١/ ١٣٥.

(٣) للقيط بن زرارة في «معجم الشعراء» ٢٧٢، ولأبي الطمحان القيني في «الحيوان» ٣/ ٩٣.

وإن كان **بالعلمية** فإما لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وقول الشاعر: [المتقارب]

أبـو مـالِـكٍ قـاصـرٌ فَـقْـرَهُ   عـلـى نـفـسـه، ومُـشِـيـعٌ غِـنـاهُ(١)

وقوله: [الكامل]

اللَّـهُ يـعـلـم مـا تـركـتُ قـتـالَـهـم   حتَّى عَلَوْا فرسي بأشْقَرَ مُزْبِدِ(٢)

وإما لتعظيمه، أو لإهانته، كما في الكُنَى والألقاب المحمودة والمذمومة.

وإما للكناية حيث الاسم صالح لها، ومما ورد صالحاً للكناية من غير باب المسند إليه قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المَسَد: ١] أي جهنَّمِيّ.

وإما لإيهام استلذاذه، أو التبرّك به.

وإما لاعتبار آخر مناسب.

وإن كان **بالموصولية** فإما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم.

وإما لاستهجان التصريح بالاسم.

وإما لزيادة التقرير، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ [يُوسُف: ٢٣] فإنه مَسُوقٌ لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء، والمذكور أدلُّ عليه من «امرأة العزيز» وغيره.

وإما للتفخيم كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨] وقول الشاعر: [البسيط]

مضى بها ما مَضى من عَقْل شاربها   وفي الزجاجة باقٍ يطلبُ الباقي(٣)

ومنه في غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَغَشَّاهَا مَا غَشَّىٰ ۝٥٤﴾ [النّجم: ٥٤] وبيت الحماسة: [الطويل]

صبَا ما صبَا حتى علا الشَّيبُ رأسَهُ   فلما علاه قال للباطلِ: ابْعدِ(٤)

---

(١) البيت للمتنخّل الهذلي في «الأغاني» ٢٤/ ٦٥، و«شرح أشعار الهذليين» ٣/ ١٢٧٦، و«أمالي المرتضى» ١/ ٣٠٦. والمتنخّل الهذلي هو مالك بن عويمر بن عثمان بن خناعة من شعراء هذيل وفحولهم وفصحائهم. ترجمته في «الأغاني» ٢٤/ ٦٣.

(٢) البيت للحارث بن هشام المخزومي في «المخصص» ١/ ٤، و«الأغاني» ٤/ ١٣٧. والحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي، أبو عبد الرحمٰن، صحابي يُضرب المثل ببناته في الحسن والشرف وغلاء المهر. أسلم يوم فتح مكة (ت ١٨هـ). ترجمته في «الإصابة» ١/ ٣٠٧.

(٣) نسبه البعض لأبي نواس وليس في «ديوانه». والضمير يعود للخمر، ويطلب الباقي: أي من عقله، وقوله (بها) أي معها.

(٤) البيت لدريد بن الصمة في «ديوانه» ص ٦٩، و«الأصمعيات» ١٠٨، ودريد بن الصمة الجشمي =

وقول(١) أبي نواس: [الكامل]

ولـقـد نَـهَـزْتُ مـع الـغُـواة بِـدَلْـوِهـم واَسَمْتُ سَرْحَ اللَّحْظِ حيث أساموا(٢)
وبَـلَـغْـتُ مـا بـلـغَ امـرُؤٌ بـشـبـابِـه فـإذا عُـصـارةُ كُـلِّ ذاكَ أثـامُ(٣)

وإما لتنبيه المخاطب على خطأ، كقول الآخر: [الكامل]

إن الـذيـن تَـرَوْنَـهُـمْ إخـوانَـكـم يشفي غليلَ صدورهم أن تُصْرَعوا(٤)

وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر، نحو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

ثم إنه ربما جُعِل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر، كقوله: [الكامل]

إنَّ الَّـذي سَـمَـكَ الـسَّـمـاءَ بَـنَـى لـنـا بـيـتـاً دعـائِـمُـهُ أعَـزُّ وأطْـوَلُ(٥)

أو لشأن غيره، نحو ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢].

قال السّكاكي: وربما جُعل ذريعة إلى تحقيق الخبر، كقوله: [البسيط]

إنّ الّـتـي ضَـرَبَـتْ بـيـتـاً مُـهـاجِـرةً بكوفَةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّها غُولُ(٦)

وربما جُعل ذريعةً إلى التنبيه للمخاطب على خطأ، كقوله: «إن الذين ترونهم» البيت.

وفيه نظر؛ إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرقٌ، فكيف يُجعل الأول ذريعةً إلى الثاني؟! والمسند إليه في البيت الثاني ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر عليه، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه.

= البكري، من هوازن شاعر من المعمرين في الجاهلية، غزا نحو مئة غزوة لم يهزم في واحدة منها (ت ٨هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٠/ ٥.

(١) البيتان في ديوانه ص ٧٧٣ وهما من قصيدة مطلعها:
«يـا دارُ مـا فـعـلـت بـكِ الأيـامُ ضـامـتـكِ، والأيـامُ لـيـس تُـضـامُ»

(٢) نهزت الدلو: ضربتها بالماء كي تمتلىء. والغواة: المتهتكون، أسمتُ: أرعيتُ وسرّحتُ.

(٣) العصارة: ما تحلّب مما عصر، وما بقي من الثفل بعد العصر. الأثام: الإثم والخطيئة. أي إنه بلغ من اللهو مداه وأقصاه.

(٤) البيت لعبدة بن الطبيب في «المفضليات» ١/ ١٣٢. وعبدة بن الطبيب: والطبيب اسمه يزيد بن عمرو بن وعلة بن أنس بن عبد شمس: شاعر مجيد ولكنه مقلّ مخضرم أدرك الإسلام وأسلم. ترجمته في «الأغاني» ٢١/ ٢٣.

(٥) البيت للفرزدق في «ديوانه» ٢/ ١٥٥، و«الأشباه والنظائر» ٦/ ٥٠، و«خزانة الأدب» ٦/ ٥٣٩، و«شرح المفصل» ٦/ ٩٧، و«اللسان» (كبر، عزز).

(٦) البيت لعبدة بن الطبيب في «ديوانه» ص ٥٩. الغول: الداهية. والغول: المنية.

وإن كان بالإشارة فإما لتمييزه أكملَ تمييز؛ لصحة إحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة حساً، كقوله: [البسيط]

هـذا أبـو الـصَّـقْـرِ فـرداً فـي مـحـاسِـنِـه[١]

وقوله: [الطويل]

أولـئـك قـومٌ إن بَـنَـوا أحـسـنـوا الـبـنـا وإن عاهَدُوا أَوْفَوا وإن عَقَدُوا شَدُّوا[٢]

وقوله[٣]: [الكامل]

وإذا تـأمَّـل شـخـصَ ضَـيْـفٍ مُـقْـبِـل مُـتَـسَـرْبِـلٍ سِـرْبـالَ لـيـلٍ أغْـبَـرِ
أوْمـا إلـى الـكَـوْمـاءِ: هـذا طـارقٌ نَـحَـرَتْـنِـيَ الأعـداءُ إنْ لـم تُـنْـحَـرِي[٤]

وقوله[٥]: [البسيط]

ولا يُـقِـيـم عـلـى ضَـيْـمٍ يُـرادُ بـه إلا الأذلاَّنِ عَـيْـرُ الـحـيِّ والـوتـدُ
هـذا عـلـى الـخَـسْـفِ مـربـوط بـرُمَّـتِـه وذا يُـشَـجُّ فـلا يَـرْثـي لـه أحـدُ

وإما للقصد إلى أنّ السّامع غبيّ لا يتميز الشيء عنده إلا بالحسّ، كقول الفرزدق: [الطويل]

أولـئـك آبـائـي، فَـجِـئْـنـي بـمـثْـلِـهـم إذا جـمـعـتـنـا يـا جـريـرُ الـمـجـامـعُ[٦]

وإما لبيان حالِهِ[٧] في القرب، أو البعد، أو التوسط، كقولك: هذا زيد، وذلك عَمْرو، وذاك بشر.

---

(١) البيت لابن الرومي في «ديوانه» ٥/ ٦٧، يمدح أبا الصقر وزير المعتمد. وعجزه:
«مـن نـسـل شـيـبـان بـن الـضـال والـسـلـم»
والضال: جمع ضالة شجر السدر البري. والسلم: جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر البادية.

(٢) البيت للحطيئة في «ديوانه» ص ٤١، و«اللسان» (عقد، بنى)، و«المخصص» ٢/ ١٦٤، و«تهذيب اللغة» ١/ ١٩٧.

(٣) البيتان لابن المولى في «أمالي القالي» ١/ ٤٣، وابن المولى: هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن المولى مولى الأنصار ثم من بني عمرو بن عوف، شاعر متقدم مجيد من مخضرمي الدولتين ومدّاحيّ أهلهما (توفي نحو ١٧٠هـ). ترجمته في «الأغاني» ٣/ ٢١٦.

(٤) الكوماء: الناقة العظيمة الضخمة.

(٥) البيتان للمتلمس في «ديوانه» ٢٠٨، والأول بلا نسبة في «تاج العروس» (وتد)، و«جمهرة الأمثال» ١/ ٩٠، و«الدرة الفاخرة» ١/ ٢٠٣، و«مجمع الأمثال» ١/ ٢٨٣، و«المستقصى» ١/ ١٣٣. والمتلمس: هو جرير بن عبد العزى أو عبد المسيح من بني ضبيعة، من ربيعة: شاعر جاهلي، هو خال طرفة بن العبد. (توفي نحو ٥٠ ق. هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢٤/ ١٥٥ ـ ١٨٣.

(٦) البيت في ديوانه ٢/ ٤٤، ومطلع القصيدة:
«مـنّـا الـذي اخـتـيـر الـرجـال سـمـاحـةً وخـيـراً إذا هـبَّ الـريـاحُ الـزعـازعُ»

(٧) حاله: أي حال المسند إليه.

وربما جُعِلَ القربُ ذريعةً إلى التحقير، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ۝﴾ [الفرقان: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] وقول عائشة رضي الله عنها لعبد الله بن عمرو بن العاص: «يا عجباً لابن عَمْرٍو هذا» وقول الشاعر: [الطويل]

تقولُ ودقَّتْ نَحْرَها بيمينها أبَعليَ هذا بالرَّحا المُتقاعِسُ[1]

وربما جُعِل البعد ذريعة إلى التعظيم، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١، ٢] ذهاباً إلى بُعْد درجته، ونحوه ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الزخرف: ٧٢] ولذا قالت: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] لم تقل: «فهذا» وهو حاضر؛ رَفْعاً لمنزلته في الحسن، وتمهيداً للعذر في الافتتان به.

وقد يُجعل ذريعة إلى التحقير، كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا، وإما للتنبيه إذا ذُكر قبل المسند إليه مذكورٌ، وعُقِّب بأوصاف؛ على أن يَرِدَ بعد اسم الإشارة فالمذكورُ جديرٌ باكتسابه من أجل تلك الأوصافِ، كقول حاتِم الطائي[2]: [الطويل]

ولله صعلوكٌ يُساوِر هَمَّه ويمضي على الأحداث والدَّهْرِ مُقْدِما[3]
فَتى طَلِبات، لا يرَى الخمْصَ تَرْحَةً ولا شبْعةً، إن نالها عَدَّ مَغْنما[4]
إذا ما رأى يوماً مكارمَ أعرضَتْ تَيمَّمَ كُبْرَاهُنَّ، ثُمّتَ صَمّما
ترى رُمْحَهُ، ونَبْلَهُ، ومِجَنَّهُ وذا شُطَبٍ عَضْبَ الضَّريبة مِخْذما[5]

---

(١) البيت لهذلول بن كعب العنبريّ في «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص ٦٩٦، وبلا نسبة في «خزانة الأدب» ٨/ ٤٣٠، و«الخصائص» ١/ ٢٤٥، و«الدرر» ١/ ٢٩٣، و«اللامات» ص ٥٨، و«المصنف» ١/ ١٣٠. والهذلول بن كعب العنبريّ: شاعر من أعيان الأعراب.

(٢) حاتم الطائي: هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، أبو عدي، شاعر فارس جواد جاهلي. يضرب المثل بجوده (ت ٤٦ ق.هـ) ترجمته في «الأغاني» ١٧/ ٢٦٢. والأبيات في «ديوانه» ص ٨٢ ـ ٨٣ ما عدا الأخير. ومطلع القصيدة:

«أتعرفُ أطلالاً ونؤياً مُهدَّماً كخطِّكَ في رقٍّ كتاباً منمنما»

والبيت الأخير في «مختارات ابن الشجري» ص ١٤ لحاتم الطائي.

(٣) الصعلوك: الفقير، ويساور: يغالب.

(٤) الطَّلبات: جمع طِلبة: ما يطلبه الإنسان. والخمص: الجوع. ترحة: شقاء. والمغنم: الغنيمة.

(٥) المِجَنّ: الترس. والشطب في السيف: الخطوط في متنه. والعضب: القاطع. والضريبة: حد السيف. والمخذم: القاطع.

وأحْناءَ سَرْجٍ قاتِرٍ، ولِجامَهُ عتادَ أخي هيجا، وطِرْفاً مُسَوَّما(١)
فذلكَ إن يَهْلِكْ فحُسْنَى ثَناؤُهُ وإن عاش لم يَقْعُد ضعيفاً مُذمَّما

فعدَّد له كما ترى خصالاً فاضلة، من المَضاء على الأحداث مُقْدِما، والصبر على ألم الجوع، والأنفة من أن يُعدَّ الشِّبَعَة مَغْنَما، وتيمُّم كُبرى المكْرمات، والتأهُّب للحرب بأدواتها. ثم عقَّب بذلك بقوله: «فذلك» فأفاد أنه جديرٌ باتصافه بما ذكر بعده.

وكذا قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝﴾ [البَقَرَة: ٥] أفاد اسمُ الإشارة زيادةَ الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح.

وإما لاعتبار آخَرَ مناسب.

وإن كان باللام فإما للإشارة إلى معهود بينَك وبينَ مخاطَبِك، كما إذا قال لك قائل: جاءني رجل من قبيلة كذا؛ فتقول: ما فَعَل الرجل؟ وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰۖ﴾ [آل عِمرَان: ٣٦] أي وليس الذكر الذي طَلَبَتْ، كالأنثى التي وُهِبَتْ لها.

وإما لإرادة نَفْسِ الحقيقة، كقولك: الرجلُ خيرٌ مِنَ المرأة، والدينارُ خيرٌ من الدِّرهم، ومنه قول أبي العلاء المعَرِّي: [البسيط]

والخِلُّ كالماء يُبْدِي لي ضمائرَهُ مع الصَّفاءِ ويُخْفيها معَ الكَدَرِ(٢)

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّۚ﴾ [الأنبيَاء: ٣٠] أي جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء، روي أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء، والجنَّ من نار خلقها منه، وآدم من تراب خلقه منه، ونحوه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ﴾ [الأنعَام: ٨٩].

والمُعرَّفُ باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهْدِيّتِهِ في الذهن، لمطابقته الحقيقة كقولك: أدخل السوق، وليس بينك وبين مخاطبك سوقٌ معهودٌ في الخارج، وعليه قول الشاعر: [الكامل]

ولقد أمُرُّ على اللئيم يَسبُّني(٣)

---

(١) أحناء: جمع حِنْو، وحِنْو الرجل والقتب والسرج: كل عود معوج من عيدانه. القاتر: السرج الجيد. العتاد: العدة. والهيجا الحرب، والطرف: الجواد الكريم الأصل. المسوم: المرسَل للرعي أو الإغارة.

(٢) البيت في سقط الزند ٣٩، ومطلع القصيدة:
«يا ساهر البرق أيقظ راقد السَّمُرِ لعلّ بالجزع أعواناً على السهرِ»

(٣) البيت لرجل من سلول في «الدرر» ١/ ٧٨، و«شرح التصريح» ٢/ ١١، و«الكتاب» ٣/ ٢٤، ولشمر بن عمرو الحنفي في «الأصمعيات» ص ١٢٦، ولعمير بن جابر الحنفي في «حماسة البحتري» ص ١٧١، وعجزه:

«فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يعنيني»

وهذا يقرب في المعنى من النكرة، ولذلك يُقدَّر «يسبني» وصفاً للَّئيم، لا حالاً.

وقد يفيد الاستغراقَ، وذلك إذا امتنع حملُه على غير الأفراد، وعلى بعضها دون بعض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢، ٣].

والاستغراقُ ضربان:

حقيقي، كقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الرعد: ٩] أي كل غيب وشهادة.

وعُرْفِي كقولنا: جمع الأميرُ الصَّاغَة، إذا جمع صاغة بلده أو أطرافِ مملكته فَحَسْبُ، لا صاغة الدنيا.

واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع؛ بدليل أنه لا يصدق «لا رجل في الدار» في نفي الجنس، إذا كان فيها رجل أو رجلان، ويصدق «لا رجال في الدار».

ولا تنافي بين الاستغراق وأفراد اسم الجنس؛ لأن الحرف إنما يدخل عليه مجرداً على الدلالة على الوحدة والتعدد، ولأنه بمعنى كل الإفراديّ لا كل المجموعي، أي معنى قولنا: «الرجل» كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع، وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضاً.

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام؛ إما نفسُ الحقيقة، لا ما صدق عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة، ونحوه علم الجنس، كأسامة.

وإما فردٌ مُعَيَّنٌ، وهو العهد الخارجيُّ، ونحوُه العَلَمُ الخاص، كزيد.

وإما فردٌ غير معيَّن، وهو العهد الذِّهْنيُّ، ونحوه النكرة، كرجل.

وإما كلُّ الأفراد، وهو الاستغراق، ونحوُه لفظ «كل» مضافاً إلى النكرة، كقولنا: كل رجل.

وقد شكك السكاكي على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجوابُ عنه مما ذكرنا، ثم اختار ـ بناءً على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير ـ أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلُها منزلَة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية؛ إما لكون الشيء حاضراً في الذهن؛ لكونه محتاجاً إليه على طريق التحقيق أو التهكم، أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين، وإما لأنه لا يغيب عن الحسن على أحد الطريقين لو كان معهوداً.

وقال: الحقيقة من حيث هي هي لا واحدة ولا متعددة؛ لتحققها مع الوحدة تارةً ومع التعدد أخرى، وإن كانت لا تَنْفَكُّ في الوجود عن أحدهما، فهي صالحة للتوحُّد والتكثُّر، فكون الحكم استغراقاً أو غيرَ استغراق؛ إلى مُقْتَضَى المقام، فإذا كان خطابياً مثل «المؤمن غِرٌّ كريم

والفاجر خَبٌّ لئيم» حُمِلَ المُعَرَّفُ باللام ـ مفرداً كان أو جمعاً ـ على الاستغراق، بعلّة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيحٌ لأحد المتساوِيَيْنِ، وإذا كان استدلالياً حُمِلَ على أقل ما يَحْتَمِل، وهو الواحدُ في المفرد، والثلاثةُ في الجمع.

وإن كان بالإضافة فإمّا لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريقٌ أخصرُ منها، كقوله: [الطويل]

هَوَايَ مع الرَّكْبِ اليَمانِينَ مُصْعِدٌ جَنِيبٌ، وجُثْمانِي بِمَكَّة مُوثَقُ[1]

وإما لإغنائها عن تفصيل مُتَعَذِّرٍ أو مرجوح لجهة، كقوله: [الطويل]

بَنُو مَطَرٍ يومَ اللِّقاءِ كأنَّهم أُسودٌ لها في غِيلِ خَفَّانَ أَشْبُلُ[2]

وقوله: [الكامل]

قومي هُمُ قتلوا أُمَيْمَ أخي فإذا رَمَيْتُ يُصِيبُني سَهْمِي[3]

وإما لتضمُّنها[4] تعظيماً لشأن المضاف إليه، كقولك: عبدي حضر فتعظِّم شأنك، أو لشأن المضاف، كقولك: عبد الخليفة ركب، فتعظم شأن العبد، أو لشأن غيرهما كقولك: عبد السلطان عند فلان، فتعظم شأن فلان، أو تحقيراً نحو: ولد الحجّام حضر.

وإما لاعتبار آخر مناسب.

وأما تنكيره فللإفراد كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ [القَصَص: ٢٠] أي فرد من أشخاص الرجال، أو للنوعية كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البَقَرَة: ٧] أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفُه الناسُ، وهو غطاء التعامي عن آيات الله.

---

(١) البيت لجعفر بن علبة في «معاهد التنصيص» ١/ ١٢٠، وبلا نسبة في «تاج العروس» (شعر). وجعفر بن عُلْبَة بن ربيعة الحارثي: أبو عارم، شاعر غزل مقلّ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية وهو من شعراء الحماسة (ت ١٤٥هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٣/ ٣٦. واليمانين: جمع يمان. ومصعد: مبعد في الأرض. الجنيب: المجنوب، والجثمان: الشخص.

(٢) البيت لمروان بن أبي حفصة في «ديوانه» ص ٥٥، وفي «طبقات ابن المعتز» ص ٤٣، و«لباب الآداب» ٢٦٥. والغيل: جمع غيلة وهي الأجمة. وخفّان: موضع قرب الكوفة وهو مأسدة. وأشبل: جمع شبل، وهو ولد الأسد إذا أدرك الصيد. ومروان بن أبي حفصة: مروان بن سليمان بن يحيى بن أبي حفصة يزيد، شاعر عالي الطبقة (ت ١٨٢هـ) ترجمته في «وفيات الأعيان» ٢/ ٨٩، و«الأغاني» ١٠/ ٦١.

(٣) البيت للحارث بن وعلة في «لسان العرب» (جلل)، و«الدرر» ٥/ ١٢٣، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص ٣٠٤، و«شرح شواهد المغني» ١/ ٦٣. والحارث بن وعلة بن عبد الله بن الحارث الجرمي: شاعر جاهلي من فرسان قضاعة. ترجمته في «الأغاني» ٢/ ١٥٨، والشاهد في الإضافة هنا: قوله: «قومي» لإغنائها عن تفصيل مرجوح.

(٤) أي الإضافة.

ومن تنكير غير المسند إليه للإفراد قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ [الزُّمَر: ٢٩].

وللنوعية قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البَقَرَة: ٩٦]، أي نوع من الحياة مخصوص، وهو الحياة الزائدة كأنه قيل: ولتجدنَّهُم أحرص الناس وإن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياة في المستقبل، فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجوداً له حال وصفه بالحرص عليه، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النُّور: ٤٥] يحتمل الإفراد والنوعية أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من نُطفة معينة، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه.

أو للتعظيم والتهويل أو للتحقير، أي ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حدٍّ لا يمكن معه أن يُعرف، كقول ابن أبي السِّمط: [الطويل]

لـه حـاجـبٌ عـن كـل أمـر يَـشِـيـنُـهُ وليس له عن طالب العُرْفِ حاجبُ(١)

أي له حاجب أيُّ حاجب، وليس له حاجب ما.

أو للتكثير، كقولهم: إن له لإبلاً، وإن له لَغَنَماً، يريدون الكثرة.

وحمل الزمخشري التنكير في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشُّعَرَاء: ٤١] عليه.

أو للتقليل، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّٰتِ عَدْنٍ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبَة: ٧٢] أي شيء من رضوانه أكبرُ من ذلك كله؛ لأن رضاه سبب كلِّ سعادة وفلاح من النعم، وإنما تَهْنَأ له برضاه، كما إذا علم بِسَخطه تنغَّصَت عليه، ولم يجد لها لذة وإن عظمت.

وقد جاء التعظيم والتكثير جميعاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فَاطِر: ٤] أي رسلٌ ذَوُو عددٍ كثيرٍ، وآياتٍ عظامٍ، وأعمارٍ طويلةٍ، ونحو ذلك.

والسكاكيُّ لم يفرق بين التعظيم والتكثير، ولا بين التحقير والتقليل؛ ثم جعل التنكير في قولهم: «شرٌّ أهَرَّ ذا ناب»(٢) للتعظيم، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ [الأنبياء: ٤٦] لخلافه، وفي كليهما نظر، أما الأول فلما سيأتي، وأما الثاني فلأن خلاف التعظيم مُستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة، لأنها إما من قولهم: نَفَحَتِ الريحُ، إذا هبَّتْ، أي

---

(١) البيت لأبي الطمحان القيني في «ديوان المعاني» ١/١٢٧، ولابن أبي السمط في «معاهد التنصيص» ١/١٢٧، ولمروان بن أبي حفصة في «شرح شواهد المغني» ص ٩٠٩ (نقلا عن أمالي القالي).

(٢) المثل في «خزانة الأدب» ٤/٤٦٩، و«الكتاب» ١/٣٩٤، و«اللسان» (هرر)، و«المستقصى» ٢/ ١٣٠، و«مجمع الأمثال» ١/ ٣٧٠. وجاء في «اللسان» (هرر): [قال سيبويه: وحسن الابتداء بالنكرة لأنه في معنى ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ].

هبةٌ، أو من قولهم: نفح الطِّيبُ، إذا فاح، أي فوحةٌ، كما يقال: شمة، واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة؛ إذ أصله أن يستعمل في الخير، يقال: له نفحة طيبة، أي هبَّةٌ من الخير.

وذهب أيضاً إلى أن قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [مريَم: ٤٥] بالتنكير - دون «عذاب الرحمٰن» بالإضافة - إما للتهويل، أو لخلافه، والظاهر أنه لخلافه، وإليه ميل الزمخشري؛ فإنه ذكر أن إبراهيم ﷺ لم يُخْلِ هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه، حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به، ولكنه قال: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ [مريَم: ٤٥] فَذَكَّر الخوف والمسّ، ونكّر العذاب.

وأما التنكير في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البَقَرَة: ١٧٩] فيحتمل النوعية والتعظيم، أي لكم في هذا الجنس من الحكم - الذي هو القصاص - حياة عظيمة؛ لمنعِه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا، أو نوع من الحياة، وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص، فإن الإنسان إذا همَّ بالقتل تذكَّر الاقتصاص فارتدع، فسلم صاحبه من القتل وهو من القَوَدِ، فتسبب لحياة نفسين.

ومن تنكير غير المسند إليه للنوعية ﴿وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِم مَّطَرٗاۖ﴾ [النَّمل: ٥٨] أي وأرسلنا عليهم نوعاً من المطر عجيباً، يعني الحجارة، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَسَآءَ مَطَرُ ٱلۡمُنذَرِينَ﴾ [النَّمل: ٥٨]؟ وللتحقير ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا﴾ [الجَاثيَة: ٣٢].

وأما وصفُه فلكون الوصف تفسيراً له كاشفاً عن معناه، كقولك: الجِسم الطويلُ العريضُ العميقُ محتاج إلى فراغ يشغله، ونحوه في الكشف قول أَوْسٍ: [المنسرح]

الأَلْمَعِيُّ الذي يظُنُّ بكَ الظَّنَّ كأنْ قد رأى وقد سمِعا[1]

حُكِي أن الأصمعي سُئل عن الألمعي، فأنشده، ولم يَزِد، وكذا قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعٗا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا ۝٢١﴾ [المعَارج: ١٩ - ٢١] قال الزمخشري: الهَلَعُ، سرعة الجَزَع عند مسِّ المكروه، وسرعة المنع عند مسِّ الخير، ومن قولهم: ناقةٌ هلوعٌ، سريعة السير، وعن أحمد بن يحيى: قال لي محمد بن عبد الله بن طاهر: ما الهَلَع؟ قلت: قد فسّره الله تعالى. انتهى كلام الزمخشري. أو لكونه مخصصاً له نحو: زيد التاجر عندنا. أو لكونه مدحاً له، كقولنا: جاء زيد العالم، حيث يتعين فيه «زيد» قبل ذكر «العالم»

(١) البيت لأوس بن حجر في «ديوانه» ص ٥٣، و«اللسان» (خطرب) و(لمع)، و«ديوان الأدب» ١/ ٢٧٣، و«ذيل أمالي القالي» ص ٣٤. وأوس بن حجر بن مالك التميمي، أبو شُريح: شاعر تميم في الجاهلية عمّر طويلاً ولم يدرك الإسلام في شعره حكمة ورقّة، وله شعر في الغزل (ت نحو ٢ ق. هـ). ترجمته في «الأغاني» ١١/ ٥٣، و«شعراء النصرانية» ٤٩٢، والألمعيّ: الذكيّ المتوقّد الذكاء.

ونحوه من غيره قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ①﴾ وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

أو لكونه ذمّاً له، كقولنا: ذهب زيد الفاسق؛ حيث يتعين فيه «زيدٌ» قبل ذكر «الفاسق»، ونحوه من غيره قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ⑨⑧﴾ [النحل: ٩٨].

أو لكونه تأكيداً له، كقولك: أمسِ الدابر وكان يوماً عظيماً.

أو لكونه بياناً له، كقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: ٥١].

قال الزمخشري: الاسم الحاملُ لمعنى الإفراد والتثنية دالٌّ على شيئين: على الجنسية، والعدد المخصوص، فإذا أريد الدلالة على أن المعنيَّ به منهما، والذي يساق له الحديث، هو العدد؛ شُفِعَ بما يؤكده، فدلّ به على القصد إليه، والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: «إنما هو إلٰه» ولم تؤكده بواحد، لم يحسن، وخُيِّل أنك تُثبت الإلٰهية لا الوحدانية؟

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] فقال السكاكي: شفع دابة بـ«في الأرض» وطائراً بـ «يطير بجناحيه» لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين. وقال الزمخشري: معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة، كأنه قيل: وما من دابة قطُّ في جميع الأرضين السبع، وما من طائر قطُّ في جوِّ السماء من جميع ما يطير بجناحيه.

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة، وشرطها أن تكون خبرية؛ لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر؛ فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله، وقال السكاكي: لأنه يجب أن يكون المتكلم يعلمُ تحقُّق الوصف للموصوف، لأن الوصف إنما يُؤتَى به ليميز الموصوف عما عداه، وتمييز المتكلم شيئاً من شيء بما لا يَعْرِفه له محال، فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له، بحكم عكس النقيض، ومضمون الجُمَلِ الطلبية كذلك؛ لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير متحقق لامتناع طلب الحاصل؛ فلا يقع شيء منها صفة لشيء.

والتعليلُ الأول أعمُّ؛ لأن الجملة الإنشائية قد لا تكون طلبية، كقولنا: نِعْمَ الرجل زيد، وبئس الصاحب عمرو، وربما يقوم بكر، وكم غلام ملكت؟ وعسى أن يجيء بشر، وما أحْسَنَ خالداً، وصيغ العقود، نحو: بعت واشتريت، فإن هذه كلها إنشائية وليس شيء منها بطلبي.

ولامتناع وقوع الإنشائية صفة أو خبراً قيل في قوله: [الرجز]

جاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ(١)

---

(١) الرجز للعجاج في ملحق «ديوانه» ٢/ ٣٠٤، و«خزانة الأدب» ٢/ ١٠٩، و«الدرر» ٦/ ١٠، و«شرح التصريح» ٢/ ١١٢، وبلا نسبة في «الإنصاف» ١/ ١٥٥، وقبله: «حتى إذا جَنَّ الظلامُ واختلطْ». والمذق: اللبن المخلوط بالماء يشبه لون الذئب.

تقديره: جاؤوا بمذْقٍ مَقُولٍ عنده هذا القول، أي بمذق يحمل رائيَهُ أن يقول لمن يريد وصفه له: هل رأيت الذئب قطُّ؟ فهو مثله في اللون؛ لإيراده في خيال الرائي لونَ الذئب لزُرْقته، وفي مثل قولنا: زيدٌ اضربه، أو لا تضربه، تقديره: مقولٌ في حقِّه: اضربه، أو لا تضربه.

وأما توكيده: فللتقرير، كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخيره.

أو لدفع توهُّم التجوُّز، أو السهو، كقولك: عرفتُ أنا، وعرفتَ أنتَ، وعرف زيدٌ زيدٌ، أو عَدَمِ الشمول، كقولك: عرفني الرجُلان كلاهما، أو الرجال كلهم.

قال السكاكي: ومنه «كلُّ رجلٍ عارفٌ»، و«كلُّ إنسان حيوانٌ».

وفيه نظر؛ لأن كلمة «كل» تارة تقع تأسيساً، وذلك إذا أفادت الشمول من أصله، حتى لولا مكانها لما عُقِل، وتارة تقع تأكيداً، وذلك إذا لم تُفِدْه من أصله، بل تمنع أن يكون اللفظُ المقتضى له مستعملاً في غيره.

أما الأول فهو أن تكون مضافة إلى نكرة، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣] وقوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ۝١٢﴾ [الإسراء: ١٢] وقوله: ﴿وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦].

وأما الثاني فما عدا ذلك، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠].

وهي في قوله: «كل رجل عارفٌ»، و«كل إنسان حيوانٌ» من الأول لا الثاني؛ لأنها لو حُذِفت منهما لم يُفهم الشمول أصلاً.

وأما بيانه وتفسيره فلإيضاحه باسم مختص به، كقولك: قَدِم صديقُك خالدٌ.

وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح، نحو: جاءني زيد أخوك، وجاء القومُ أكثرُهم، وسُلِبَ عَمْرٌ ثوبه، ومنه في غيره قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

وأما العطف فلتفصيل المسند إليه مع اختصار، نحو: «جاء زيدٌ، وعمروٌ، وخالدٌ» أو لتفصيل المسند مع اختصار، نحو «جاء زيدٌ فعمروٌ، أو ثمَّ عمروٌ، أو جاء القوم حتى خالد»، ولا بد في «حتَّى» من تدريج كما ينبيء عنه قوله: [الطويل]

وكُنْتُ فَتًى مِنْ جُنْدِ إبليسَ فارتَمَى ... بيَ الحالُ حتى صارَ إبليسُ من جُنْدي[1]

أو لردِّ السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب، كقولك: «جاءني زيد لا عمروٌ» لمن

(١) البيت لأبي نواس في «ديوانه» ١٦٣.

اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد، أو أنهما جاءاك جميعاً، وقولك: «ما جاءني زيد لكن عمرو» لمن اعتقد أن زيداً جاءك دون عمرو.

أو لِصَرْفِ الحكم عن محكوم له إلى آخر، نحو «جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني زيد بل عمرو».

أو للشك فيه، أو للتشكيك، نحو: «جاءني زيد أو عمرو»، أو «إما زيد وإما عمرو»، أو «إما زيد أو عمرو».

أو للإبهام، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

أو للإباحة أو التخيير، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب، مثالُهما قولك: لِيَدخُل الدار زيدٌ أو عَمْرٌو، والفرق بينهما واضح؛ فإن الإباحة لا تمنع من الإتيان بهما، أو بها جميعاً.

وأما توسط الفَصْلِ بينه وبين المسند فلتخصصه به، كقولك: زيد هو المنطلق، أو هو أفضل من عمرو، أو هو خير منه، أو هو يذهب.

وأما تقديمه فلكون ذكره أهَمَّ، إما لأنه الأصلُ، ولا مقتضى للعدول عنه، وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، لأن في المُبْتَدأ تشويقاً إليه، كقوله: [الخفيف]

والَّذي حارتِ البَرِيَّةُ فيه حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ من جمادِ[1]

وهذا أولى من جعله شاهداً لكون المسند إليه موصولاً كما فعل السكاكي.

وإما لتعجيل المسرَّةِ أو المساءةِ: لكونه صالحاً للتفاؤل أو التطيُّر، نحو: سعدٌ في دارك، والسفَّاحُ في دار صديقك.

وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر، أو أنهُ يستلذُّ، فهو إلى الذكر أقرب.

وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي: وإما لأن كونه متّصفاً بالخبر يكون هو المطلوب، لا نفس الخبر، كما إذا قيل لك: كيف الزاهد؟ فتقول: الزاهد يشرب، ويَطْرَب؛ وإما لأنه يفيد زيادة تخصيصٍ، كقوله: [الوافر]

متى تَهْزُزْ بني قَطَنٍ تَجِدْهُمْ سيوفاً في عَوَاتِقِهم سيوفُ
جُلوسٌ في مجالسهم رِزَانٌ وإن ضيفٌ أَلَمَّ فهم خُفُوفُ

(١) البيت لأبي العلاء في «سقط الزند» ٢٠٤. ومطلع القصيدة:
«غير مجدٍ في ملّتي واعتقادي نوحُ باكٍ ولا ترنُّم شادي»

والمراد: هم خفوف.

وفيه نظر؛ لأن قوله: «لا نفس الخبر» يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر، وهو باطل؛ لأن نفس الخبر تصوّر لا تصديق، والمطلوب بها إنما يكون تصديقاً، وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغيرُ صحيح أيضاً؛ لما سيأتي: أن العبارَة عن مثله لا يُتعرَّض فيها إلى ما هو مُسْنَدٌ إليه، كقولك: وَقَعَ القيامُ.

ثم في مطابقة الشاهد الذي أنشده للتخصيص نظر؛ لما سيأتي: أن ذلك مشروطٌ بكون الخبر فعلياً، وقوله: «والمراد هم خفوف» تفسيرٌ للشيء بإعادة لفظه.

قال عبد القاهر: وقد يُقدَّم المُسْنَدُ إليه ليفيد تخصيصَه بالخبر الفعلي إن وَلِيَ حرف النفي، كقولك: «ما أنا قلتُ هذا» أي لم أقله مع أنه مقولٌ: فأفاد نَفْيَ الفعل عنك وثُبوتَه لغيرك، فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مَقُول وأنت تريد نَفْيَ كونِك قائلاً له، ومنه قول الشاعر: [المتقارب]

وما أنا أسقَمْتُ جِسْمي به ... ولا أنا أضرَمْتُ في القلبِ نارا(١)

إذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضَّرَم الثابتَ؛ ما أنا جالبٌ لهما، فالقصد إلى نَفْي كونه فاعلاً لهما لا إلى نفيهما، ولهذا لا يُقال: «ما أنا قلتُ، ولا أحدٌ غيري» لمناقضة منطوقِ الثاني مفهوم الأول، بل يقال: «ما قلتُ أنا ولا أحدٌ غيري» ولا يقال: «ما أنا رأيت أحداً من الناس» ولا «ما أنا ضربت إلا زيداً» بل يقال: «ما رأيت» أو «ما رأيت أنا أحداً من الناس» و «ما ضربت» أو «ما ضربت أنا إلا زيداً» لأن المنفي في الأول الرؤيةُ الواقعة على كلّ واحد من الناس، وفي الثاني الضربُ الواقعُ على كل واحد منهم سوى زيد، وقد سبق أنّ ما يفيد التقديمُ ثبوته لغير المذكور، هو ما نُفِيَ عن المذكور، فيكون الأولُ مقتضياً لأن إنساناً غيرَ المتكلم قد رأى كلَّ الناس، والثاني مقتضياً لأن إنساناً غيرَ المتكلم قد ضرب مَنْ عدا زيداً منهم، وكلاهما محال.

وعلّل الشيخُ عبد القاهر والسكاكيُ امتناعَ الثاني بأن نقض النفي بـ«إلاّ» يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيداً، وإيلاء الضمير حرفَ النفي يقتضي أن لا يكون ضربه، وذلك تناقض.

وفيه نظر لأنا لا نُسلِّم إيلاءَ الضمير حرفَ النفي يقتضي ذلك.

فإن قيل: الاستثناء الذي فيه مُفرَغٌ، وذلك يقتضي أن لا يكون ضَرَبَ أحداً من الناس، وذلك يستلزم أن لا يكون ضَرب زيداً.

(١) البيت للمتنبي في «ديوانه» ٢/ ٩٥ من قصيدة مطلعها:

«أرى ذلك القربَ صار ازورارا ... وصار طويلُ السّلامِ اختصارا»

قلنا: إن لزم ذلك فليس للتقديم؛ لجريانه في غير صورة التقديم أيضاً، كقولنا: ما ضربت إلا زيداً.

هذا إذا وَلِيَ المسندُ إليه حرفَ النفي، وإلا فإن كان معرفة كقولك: «أنا فعلت» كان القاصد إلى الفاعل، وينقسم قسمين:

أحدهما: ما يفيد تخصيصه بالمسند؛ للرد على من زعم انفراد غيره به، أو مشاركته فيه، كقولك: أنا كتبتُ في معنى فلان، وأنا سعيت في حاجته، ولذلك إذا أردت التأكيدَ قلت للزاعم في الوجه الأول: أنا كتبتُ في معنى فلان لا غيري، ونحو ذلك، وفي الوجه الثاني: أنا كتبتُ في معنى فلان وحدي، ونحو ذلك.

فإن قلت: «أنا فعلتُ كذا وحدي» في قوة «أنا فعلته لا غيري»، فَلِمَ اختصّ كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه؟

قلتُ: لأن جَدْوَى التأكيد لما كانت إماطَةَ شبهةٍ خالجتْ قلبَ السامعِ، وكانت في الأول أن الفعلَ صَدَرَ من غيرك، وفي الثاني أنه صدر منك؛ بشَرِكَةِ الغيرِ؛ أكَّدتَ وأمطتَ الشبهة في الأول بقولك: «غيري»، وفي الثاني بقولك: «وحدي» لأنه محزُّهُ، ولو عكسْتَ أحلْتَ، ومن البيّنِ في ذلك المَثَلُ: «أتُعْلِمُني بِضَبٍّ أنا حَرَشْتُهُ؟»[1] وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠١] أي لا يعلمهم إلا نحن، ولا يطّلع على أسرارهم غيرنا؛ لإبْطانهم الكفرَ في سُوَيْداوات قلوبهم.

الثاني: ما لا يفيد إلا تَقَوِّيَ الحكم وتقرُّره في ذهن السامع وتمكّنَهُ، كقولك: «وهو يُعطي الجزيلَ» لا تريد أن غيره لا يعطي الجزيل، ولا أن تُعرِّضَ بإنسانٍ، ولكن تريد أن تقرّر في ذهن السامع وتحقّق أنه يفعل إعطاء الجزيل.

وسبب تَقَوِّيه هو أن المبتدأ يستدعي أن يستنِد إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند إليه صَرَفَه إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم، سواء كان خلياً عن ضميره نحو «زيد غلامك» أو متضمناً نحو «أنا عرفتُ، وأنتَ عرفتَ، وهو عرف، أو زيدٌ عرف» ثم إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضميرُ إليه ثانياً؛ فيَكْتسي الحكم قوةً.

ومما يدلّ على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضربَ من الكلام يجيء. فيما سبق فيه إنكار من مُنكِر، نحو أن يقول الرجل: «ليس لي علم بالذي تقول» فتقول: «أنت تعلم أن الأمر على ما أقول» وعليه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عِمرَان: ٧٥] لأن

---

(١) قال الأزهري في «اللسان» (حرش): قال أبو عبيد: ومن أمثالهم في مخاطبة العالم بالشيء من يريد تعليمه: أتعلِمُني بضبٍّ أنا حَرَشْتُه؟ والحرش: أن تُهيج الضبَّ في جحره، فإذا خرج قريباً منك هدمتَ عليه بقية الجحر.

الكاذب ـ لا سيما في الدين ـ لا يعترف بأنه كاذب، فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب.

وفيما اعترض فيه شكٌّ، نحو أن تقول للرجل: «كأنك لا تعلم ما صنع فلان» فيقول: «أنا أعلم».

وفي تكذيب مُدَّعٍ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١] فإن قولهم: «آمنا» دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به.

وفيما يقتضي الدليلُ أن لا يكون، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [النحل: ٢٠] فإن مُقْتَضى الدليل أن لا يكون ما يُتَّخَذُ إلٰهاً مخلوقاً.

وفيما يستغرب، كقولك: «ألا تعجب من فلان؟ يدَّعي العظيم وهو يَعْيا باليسير».

وفي الوعد والضَّمان، كقولك للرجل: «أنا أكفيك، أنا أقوم بهذا الأمر» لأن من شأن من تَعِدُه وتضمن له أن يعترضه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضمان؛ فهو من أحوج شيء إلى التأكيد.

وفي المدح والافتخار؛ لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح فيه، ويبعدهم عن الشبهة، وكذلك المفتخر.

أما المدح فكقول الحماسي: [الطويل]

هُـمُ يـفْـرشـون الـلِّـبْـدَ كـلَّ طِـمِـرَّةٍ(١)

وقول الحماسية: [الطويل]

هـمـا يَـلْـبَـسَـان الـمـجـدَ أحـسـن لِـبْـسَـةٍ(٢)

وقول الحماسي: [الطويل]

هـم يـضـربـون الـكـبـشَ يـبـرقُ بَـيْـضُـهُ(٣)

وأما الافتخار فكقول طَرَفَةَ: [الرمل]

---

(١) هذا صدر بيت للمعذَّل البكري في «الحماسية» رقم (٨٠٣)، وعجزه:
«وأجـردَ سَـبَّـاحٍ يَـبُـذُّ الـمُـغـالـيـا»
والطمرة: الفرس الكثير الجري. والأجرد: القليل الشعر. يبذّ: يغلب. والمغالي: السهم.

(٢) هذا صدر بيت لعمرة الخثعمية ترثي ابنيها في «الحماسية» رقم (٣٨٧)، وعجزه:
«شـحـيـحـان مـا اسْـطـاعـا عـلـيـه كـلاهـمـا»

(٣) هذا صدر بيت للأخنس بن شهاب التغلبي في «الحماسية» رقم (٢٥٠)، وعجزه:
«عـلـى وجـهـه مـن الـدمـاء سـبـائـبُ»
الكبش: الشجاع، رئيس القوم. والبيض: جميع بيضة: الخوذة.

نحن في المَشْتاةِ ندعو الجَفَلى[(١)]

ومما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ۝١٩٦﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝٥﴾ [الفرقان: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَحُشِرَ لِسُلَيْمَانَ جُنُودُهُ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ۝١٧﴾ [النمل: ١٧]، فإنه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مَبْنيٍّ على الاسم؛ لَوُجِد اللفظُ قد نبا عن المعنى، والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون عليها.

وكذا إذا كان الفعل منفياً، كقولك: «أنت لا تكذب» فإنه أشدُّ لنفي الكذب عنه من قولك «لا تكذب» وكذا من قولك: «لا تكذب أنت» أنه لتأكيد المحكوم عليه، لا الحكم، وعليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ۝٥٩﴾ [المؤمنون: ٥٩] فإنه يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لا يفيده قولنا: والذين لا يشركون بربهم، ولا قولنا: والذين بربهم لا يشركون، وكذا قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنبَاءُ يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءَلُونَ ۝٦٦﴾ [القصص: ٦٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٥٥﴾ [الأنفال: ٥٥].

هذا كله إذا بُنِيَ على معرّف، فإن بني على منكر أفاد ذلك تخصيصَ الجنسِ أو الواحدِ بالفعل، كقولك: «رجل جاءني» أي لا امرأة، أو لا رجلان.

وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط، كما إذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أنْ قد أتاك آتٍ، ولم يدر جنسه: أرجلٌ هو أو امرأة؟ أو اعتقد أنه امرأة، وتارة إلى الوحدة فقط، كما إذا عرف أن قد أتاكَ مَنْ هو مِنْ جنس الرجال، ولم يدر؛ أرجل هو أم رجلان، أو اعتقد أنه رجلان.

واشترط السكاكي في إفادة التقديمِ للاختصاص أمرين:

أحدهما: أن يجوز تقديرُ كونه في الأصل مؤخّراً، بأن يكون فاعلاً في المعنى فقط، كقولك: «أنا قمت» فإنه يجوز أن تقدر أصله «قمت أنا» على أن «أنا» تأكيد للفعل الذي هو التاء في «قمت» فقُدِّم «أنا» وجُعِلَ مبتدأ.

وثانيهما: أن يُقدَّر كونُه كذلك.

فإن انتفى الثاني دون الأول كالمثال المذكور إذا أجري على الظاهر ـ وهو أن يُقدَّر الكلامُ

---

(١) البيت في ديوانه ص ٥٥، وأدب الكاتب ص ١٦٣، وإصلاح المنطق ص ٣٨١ وعجزه:

«لا ترى الآدب فينا ينتقر»

والجفلى: الدعوة العامة. الآدب: الداعي. ينتقر: أي يدعو بعضاً ويترك بعضاً.

من الأصل مبنياً على المبتدأ والخبر، ولم يقدَّر تقديمٌ وتأخير ـ أو انتفى الأول، بأن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً؛ فإنه لا يفيد إلا تقوِّيَ الحكم.

واستثنى المُنَكَّرَ، كما في نحو «رجل جاءني» بأن قدَّر أصله «جاءني رجل» لا على أن «رجل» فاعل «جاءني» بل على أنه بدل الفاعل الذي هو الضمير المستتر في «جاءني»، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]: إن «الذين ظلموا» بدل من الواو في «أسرّوا» وفرق بينه وبين المعروف بأنه لو لم يقدّر ذلك فيه انتفى تخصيصه؛ إذ لا سبب لتخصيصه «سواه» ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ، بخلاف المعرَّف؛ لوجود شرط الابتداء فيه، وهو التعريف.

ثم قال: وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع، كقولنا: «رجل جاءني» أي لا امرأة، أو لا رجلان، دون قولهم: «شرٌّ أهرَّ ذا ناب» أما على التقدير الأول فلامتناع أن يُراد المُهِرُّ شرّ لا خير، وأما على الثاني فلكونه نابياً عن مكان استعماله؛ وإذ قد صرّح الأئمةُ بتخصيصه، حيث تأولوه بـ«ما أهَرَّ ذا نابٍ إلا شرّ»، فالوجه تفظيعُ شأنِ الشر بتنكيره كما سبق.

هذا كلامه، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر؛ لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يليه حرفُ النفي؛ القطعُ بأنه يفيد التخصيص مُضْمَراً كان أو مُظْهَراً، مُعرَّفاً أو مُنكَّراً، من غير شرط، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر.

وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمراً، أو منكَراً بشرط تقدير التأخير في الأصل.

فنحو «ما زيد قام» يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده على قول السكاكي.

ونحو «ما أنا قمت» يفيده على قول الشيخ مطلقاً: وعلى قول السكاكي بشرط.

وظاهر كلام الشيخ أن المعرَّف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي؛ قد يفيد الاختصاص، مضمراً كان أو مظهراً، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر.

وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا المضمر.

فنحو «زيد قام» قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ، ولا يفيده عند السكاكي.

ثم فيما احتجّ به لما ذهب إليه نظر؛ إذ الفاعل وتأكيده سواء في امتناع التقديم، ما دام الفاعل فاعلاً والتأكيد تأكيداً، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تَحَكُّم ظاهر.

ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكَّر لولا تقدير أنه كان في الأصل مؤخَّراً فقدّم، لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل ـ كما ذكر ـ وغير التهويل.

ثم لا نسلم امتناع أن يراد: الهرُّ شرٌّ لا خير؛ قال الشيخ عبد القاهر: إنما قُدِّم «شَرٌّ» لأن

المراد أن يُعْلَمَ أن الذي أهرَّ ذا ناب هو من جنس الشرّ لا من جنس الخير، فجرى مجرى أن تقول: رجل جاءني، تريد أنه رجل لا امرأة، وقولُ العلماء: إنه إنما صلح لأنه بمعنى «ما أهرّ ذا ناب إلا شرٌّ» بيان لذلك، وهذا صريح في خلاف ما ذكره.

ثم قال السكاكي: ويقرب من قبيل «هو عَرَفَ» في اعتبار تقوّي الحكم «زيد عارف» وإنما قلت: «يقرب» دون أن أقول: نظيره لأنه لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في «أنا عارف» و«أنت عارف» و«هو عارف» أشبهَ الخاليَ عن الضمير، ولذلك لم يحكم على «عارف» بأنه جملة، ولا عُومِل معاملتها في البناء، حيث أعرب في نحو: «رجلٌ عارفٌ، ورَجُلاً عارفاً، ورجلٍ عارفٍ» وأُتبِعَهُ في حكم الإفراد نحو: «زيد عارف أبوه» يعني أُتبع «عارف» «عَرَفَ» في الإفراد إذا أسند إلى الظاهر، مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً.

ثم قال السكاكي: ومما يفيد التخصيص ما يحكيه عَلَتْ كلمتُه عن قوم شُعَيْبٍ عليه السلام: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هُود: ٩١] أي العزيز علينا يا شُعَيْب رهطُك لا أنت لكونهم من أهل ديننا، ولذلك قال عليه السلام في جوابهم: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [هُود: ٩٢] أي من نبي الله، ولو كان معناه معنى «ما عززت علينا» لم يكن مطابقاً.

وفيه نظر؛ لأن قوله ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هُود: ٩١] من باب «أنا عارف» لا من باب «أنا عرفت» والتمسك بالجواب ليس بشيء لجواز أن يكون عليه السلام فهِمَ كونَ رهطه أعزَّ عليهم من قولهم: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ﴾ [هُود: ٩١].

وقال الزمخشري: دلَّ إيلاءُ ضميره حرفَ النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل، كأنه قيل: «وما أنت علينا بعزيز، بل رهطك هم الأعزّة علينا».

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن إيلاء الضميرِ حرف النفي إذا لم يكن الخبر فعلياً يفيد الحصر.

فإن قيل: الكلام واقع فيه وأنهم الأعزّة عليهم دونه، فكيف صحَّ قوله: «أرَهْطِي أعزُّ عليكم مِنَ الله؟»

قلنا: قال السكاكي: معناه من نبي الله، فهو على حذف المضاف، وأجود منه ما قال الزمخشري، وهو أن تهاونهم به وهو نبي الله تهاونٌ بالله، فحين عزّ عليهم رهطه دونه كان رهطه أعزّ عليهم من الله، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النِّساء: ٨٠]؟ ويجوز أن يُقال: لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها، بل هي للإنكار، للتوبيخ، فيكون معنى قوله: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [هُود: ٩٢] إنكارَ أن يكون مانعهم من رجمه رهطَه، لانتسابه إليهم دون الله تعالى مع انتسابه إليه أيضاً، أي: أرهطي أعزّ عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي إليهم بأنهم رهطي ولم يكن بسبب انتسابي إلى الله تعالى بأني رسوله، والله أعلم.

ومما يُرَى تقديمه كاللازم لَفْظًا: «مثل» إذا استُعمِل كنايةً من غير تعريض كما في قولنا: «مِثْلُكَ لا يبخل» ونحوه مما لا يراد بلفظ «مثل» غيرُ ما أضيف إليه ولكن أُريد أنَّ مَن كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرب أن يفعل ما ذكر، أو أن لا يفعل، ولكون المعنى هذا قال الشاعر: [السريع]

ولم أقل مِثْلُكَ أعْنِي بِهِ ... سِواكَ يا فَرْداً بلا مُشْبِهِ[1]

وعليه قوله:

مِثْلُكَ يَثْنِي المُزْنَ عن صَوْبِهِ ... ويَسْتَرِدُّ الدَّمْعَ عن غَرْبِهِ[2]

وكذا قول القَبَعْثَرَى[3] للحجّاج لما توعّده بقوله «لأحملنّك على الأدهم»[4]: «مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب»[5]، أي من كان على هذه الصفة من السلطان وبَسْطة اليد، ولم يقصد أن يجعل أحداً مثله.

وكذلك حكم «غير» إذا سُلِك به هذا المسلك: فقيل: غيري يفعل ذاك، على معنى أني لا أفعله فقط، من غير إرادة التعريض بإنسان، وعليه قوله: [البسيط]

غَيْرِي بأكثرِ هذا النَّاسِ يَنْخَدِعُ[6]

فإنه معلوم أنه لم يُرِدْ أن يُعَرِّض بواحد هناك، فيصفه بأنه ينخدع، بل أراد أنه ليس ممن يخدع، وكذا قول أبي تمام: [الوافر]

وغيري يأكل المعروف سُحتاً ... ويَشْحُب عنده بِيضُ الأيادي[7]

---

(١) هذا البيت من قصيدة للمتنبي في «ديوانه» ١/ ٢١٧. ومطلعها:
«آخرُ ما المَلْكُ مُعَزَّى بِهِ ... هذا الذي أثَّرَ في قلبِهِ»

(٢) هذا البيت من القصيدة ذاتها، وفي «الديوان»: «الحزن» بدل المزن. وفسّره الكعبري: الغروب: مجاري الدمع، وللعين غربان مقدّمها ومؤخّرها. والصوب: القصد، والنزول. المعنى: يريد أنك تقدر على دفع الحزن عن قصده بالصبر، وتردّ الدمع إلى قراره ومجراه بأن تصرفه عن المجرى، وكيف لا تفعل هذا وأنت لا شبه لك.

(٣) القبعثرى: من رؤساء العرب وفصحائهم، وهو من الخوارج.

(٤) الأدهم: القيد. والأدهم: الفرس الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه. وأراد الحجاج المعنى الأول.

(٥) الأشهب: الفرس الذي غلب بياضه حتى ذهب سواده. وفي قول القبعثرى تنبيه للحجاج إلى أنّه أولى بأن يقصد المعنى الثاني للأدهم.

(٦) هذا صدر بيت للمتنبي في «ديوانه» ٢/ ٢٢١، وعجزه:
«إن قاتلوا جَبُنوا أو حَدَّثوا شجعوا»

(٧) هذا البيت في «ديوانه» ١/ ١٤٢ من قصيدة مطلعها: =

فإنه لم يرد أن يعرِّض بشاعر سواه، فيزعم أن الذي قُرِفَ به عند الممدوح من أنه هجاء؛ كان من ذلك الشاعر لا بدّ منه، بل أراد أن ينفي عن نفسه أن يكون ممن يكْفُرُ النعمةَ ويَلْؤُم لا غير.

واستعمالُ «مثل» و«غير» هكذا مركوزٌ في الطباع، وإذا تصفَّحْتَ الكلام وجدتهما يقدَّمان أبداً على الفعل إذا نُحِيَ بهما نحوَ ما ذكرناه، ولا يستقيم المعنى فيهما إذا لم يقدما.

والسرّ في ذلك أن تقديمهما يفيد تَقَوِّيَ الحكم كما سبق تقريره، وسيأتي أن المطلوب بالكناية في مثل قولنا: «مثلك لا يبخل» و«غيرك لا يجود» هو الحكم، وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قُصِد بها، فكان تقديمهما أعونَ للمعنى الذي جُلبا لأجله.

قيل: وقد يُقَدَّم لأنه دال على العموم، كما تقول: «كل إنسان لم يقم» فيقَدَّم ليُفيدَ في نفي القيامِ عن كل واحد من الناس؛ لأن الموجبة المعدولةَ المهملة في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الأفراد، دون كل واحد منها، فإذا سُوِّرَتْ بـ«كل» وَجَبَ أن تكون لإفادة العموم، لا لتأكيد نفي الحكم عن جملة الأفراد، لأن التأسيسَ خير من التأكيد، ولو لم تقدم فقلت: «لم يقم كل إنسان» كان نفياً للقيام عن جملة الأفراد، دون كل واحد منها؛ لأن السالبة المهملة في قوة السالبةِ الكليةِ المقتضيةِ سلبَ الحكم عن كل فرد؛ لورود موضوعها في سياق النفي، فإذا سُوِّرَتْ بـ«كل» وجب أن تكون لإفادة نَفْي الحكم عن جملة الأفراد؛ لئلا يلزمَ ترجيحُ التأكيد على التأسيس.

وفيه نظر؛ لأن النفي عن جملة الأفراد في الصورة الأولى، أعني الموجبة المعدولة المهملة، كقولنا: «إنسانٌ لم يقم» وعن كل فرد في الصورة الثانية، أعني السالبة المهملة، كقولنا: «لم يقم إنسان» إنما أفادهُ الإسناد إلى «إنسان» فإذا أضيف «كل» إلى «إنسان» وحُوِّل الإسناد إليه، فأفاد في الصورة الأولى نفيَ الحكم عن جملة الافراد، وفي الثانية نفيَه عن كل فرد منها؛ كان «كل» تأسيساً لا تأكيداً؛ لأن التأكيد لفظٌ يفيد تقويةَ ما يفيده لفظ آخر، وما نحن فيه ليس كذلك.

ولئن سلّمنا أنه يُسمَّى تأكيداً كقولنا: «لم يقم إنسان» إذا كان مفيداً للنفي عن كل فرد؛ كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا مَحالَة، فيكون «كل» في «لم يقم كل إنسان» إذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الأفراد تأكيداً لا تأسيساً كما قال في «كل إنسان لم يقم»؛ فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيحُ التأكيدِ على التأسيس.

ثم جَعْلُه قولنا: «لم يقم إنسان» سالبةً مهملةً في قوة سالبة كلية ـ مع القول بعموم

= «سقى عهدَ الحمى سَبَلُ العهادِ ... ورَوْضَ حاضرٌ منه وبادي»

السّحت: ما لا بركة فيه، والمال الحرام.

موضوعها لورودها نكرة في سياق النفي ـ خطأ؛ لأن النكرة في سياق النفي إذا كانت للعموم كانت للقضية التي جُعِلَتْ هي موضوعاً لها سالبةً كليةً، فكيف تكون سالبة مهملة؟

ولو قال: «لم يكن الكلام المشتمل على كلمة «كل» مفيداً لخلاف ما يفيده الخالي عنها؛ لم يكن في الإتيان بها فائدة» لثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الأولى، لجواز أن يقال: إن فائدته فيها الدلالةُ على نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة.

واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون «كل» في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى مشهور، وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره.

قال الشيخ: كلمة «كلّ» في النفي إن أُدخلت في حيزه بأن قدم عليها لفظاً، كقول أبي الطيب: [البسيط]

مـا كـلُّ مـا يـتـمـنّـى الـمـرءُ يُـدركُـه[1]

وقول الآخر: [البسيط]

مـا كـلُّ رأيِ الـفـتـى يـدعـو إلـى رَشَـدِ[2]

وقولنا: «ما جاء القوم كلهم» و«ما جاء كل القوم» و«لم آخذ الدراهم كلها» و«لم آخذ كلَّ الدراهم» أو تقديراً، بأن قُدِّمَت على الفعل المنفي وأُعْمِل فيها؛ لأن للعامل رتبته التقدم على المعمول، كقولك: «كل الدراهم لم آخذ»؛ توجَّه النفيُ إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوته لبعض، أو تعلّقه ببعض، وإن أخرجت من حيِّزه، بأن قدّمت عليه لفظاً، ولم تكن معمولة لفعل المنفي، تَوَجَّه النفيُ إلى أصل الفعل، وعمَّ ما أضيف إليه «كل» كقول النبي ﷺ لما قال له ذو اليدين[3] «أقَصُرت الصلاةُ أم نَسِيتَ يا رسول الله»، «كلّ ذلك لم يكن» أي لم يكن واحد منهما، لا القصر، ولا النسيان، وقول أبي النَّجم: [الرجز]

قَـدْ أصـبـحـتْ أمُّ الـحـيـارى تَـدَّعِـي عَـلَـيّ ذنـبـاً كُـلُّـهُ لـم أصـنـعِ[4]

---

(١) عجزه:

«تـأتـي الـريـاح بـمـا لا تـشـتـهـي الـسـفـنُ»

وهو في «ديوانه» ٤/ ٣٦٦، و«تاج العروس» (شرح خطبة المصنف)، وبلا نسبة في «مغني اللبيب» ١/ ٢٠٠، و«الأشباه والنظائر» ٤/ ١٦٨.

(٢) عجزه:

«إذا بـدا لـك رأي مـشـكـل فـقـفِ»

وهو لأبي العتاهية في «ديوانه» ١٤٢.

(٣) ذو اليدين: هو الخرباق بن عمرو الخزاعي، صحابيّ ترجمته في «الإصابة» تر (٢٢٣٤). والحديث في «سنن أبي داود» (١٠١٥).

(٤) الرجز لأبي النجم في «تخليص الشواهد» ص ٢٨١، و«خزانة الأدب» ١/ ٣٥٩، و«الدرر» ٢/ ١٣، و«شرح أبيات سيبويه» ١/ ١٤، و«الكتاب» ١/ ٨٥.

ثم قال: وعِلّة ذلك أنك إذا بدأتَ بـ«كل» كنتَ قد بنيتَ النفيَ عليه وسلَّطتَ الكلية على النفي، وأعملتها فيه، وإعمالُ معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يَشِذَّ شيء عن النفي، فاعرفه.

هذا لفظه، وفيه نظر.

وقيل: إنما كان التقديم مفيداً للعموم دون التأخير لأن صورة التقديم تُفْهِم سلب لحوق المحمول للموضوع، وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات.

وفيه نظر أيضاً؛ لاقتضائه أن لا تكون «ليس» في نحو قولنا: «ليس كل إنسان كاتباً» مفيدة لنفي كاتب.

هذا إن حُمِل كلامه على ظاهره، وإن تُؤُوِّل بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحوق المحمول عن كل فرد والتأخير يفيد سلب لحوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض، لكن كان مُصادَرَةً على المطلوب.

واعلم أن المعتمد في المطلوب الحديثُ وشعرُ أبي النجم، وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب، وثُبوتُ المطلوب لا يتوقف عليه.

والاحتجاج بالخبر من وجهين: أحدهما أن السؤال بـ«أم» عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الإبهام؛ فجوابه إما بالتعيين، أو بنفي كل واحد منهما، وثانيهما ما روي بأنه لما قال رسول الله ﷺ: «كلُّ ذلك لم يكن» قال له ذو اليدين: «بعض ذلك قد كان» والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي.

وبقول أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر، وهو أن الشاعر فصيح والفصيح الشائع في مثل قوله نصبُ «كل» وليس فيه ما يكسر له وزناً، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادّعت عليه هذه المرأة؛ فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة.

ومما يجب التنبّه له في فصل التقديم أصل، وهو أن تقديم الشيء على الشيء ضربان:

١ ـ تقديم على نيّة التأخير، وذلك في شيء أُقِرَّ مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، كتقديم الخبر، على المبتدأ، والمفعول على الفاعل كقولك: «قائم زيد» و«ضرب عمراً زيد»؛ فإن «قائم» و«عمراً» لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا مسنداً ومرفوعاً بذلك، وكون هذا مفعولاً ومنصوباً من أجله.

٢ ـ وتقديم لا على نيّة التأخير، ولكن أن يُنْقَل الشيءُ عن حكم إلى حكم، ويجعَلَ له إعرابٌ غيرُ إعرابه، كما في اسمين يَحْتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبراً له، فيُقَدَّم تارة هذا على هذا، وأخرى ذاك على هذا، كقولنا: «زيد المنطلق» و«المنطلق زيد» فإن «المنطلق» لم

يقدَّم على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكونَ خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وهكذا القول في تأخير «زيد».

وأما تأخيره فلاقتضاء المقامِ تقديم المسند.

هذا كله مقتضى الظاهر، وقد يخرج المسند إليه على خلافه.

فيوضع المضمرُ موضعَ المظهر، كقولهم ابتداءً من غير جَرْي ذكرٍ لفظاً أو قرينةِ حال: «نِعْم رجلاً زيدٌ، وبِئْسَ رجلاً عمروٌ» مكان: «نِعْمَ الرجلُ، وبِئْسَ الرجلُ» على قول من لا يرى الأصل «زيد نعم رجلاً، وعمرو بئس رجلاً» وقولهم: «هو زيد عالم، وهو عمرو شجاع» مكان: الشأنُ زيدٌ عالمٌ، والقصة عمرو شجاع؛ ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه؛ فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظراً لِعُقْبى الكلام كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فَضْلَ تمكن، وهو السرّ في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقال: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحج: ٤٦].

وقد يُعكس فيوضَع المظهر موضع المضمر؛ فإن كان المظهر اسم إشارة؛ فذلك إما لكمال العناية بتمييزه؛ لاختصاصه بحكم بديع، كقوله[1]: [البسيط]

كَمْ عاقلٍ عاقلٍ أعْيَتْ مذاهبُه ... وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مَرْزوقا
هذا الذي ترك الأوهام حائرةً ... وصيّرَ العالمَ النّحريرَ زِنْديقا

وإما للتهكُّم بالسامع، كما إذا كان فاقد البصر، أو لم يكن ثَمّ مشارٌ إليه أصلاً.

وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يُدْرِك غيرَ المحسوس بالبصر، أو على كمال فطانته، بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره.

وإما لادّعاء أنه كمل ظهوره، حتى كأنه محسوس بالبصر، ومنه في غير باب المسند إليه قوله: [الطويل]

تَعالَلْتِ كي أشجى، وما بكِ عِلَّةٌ ... تريدين قَتْلي، قد ظَفِرْتِ بذلكِ[2]

---

(١) البيتان لابن الراوندي في «تلخيص المفتاح» للقزويني (مجموع مهمات المتون) ص ٣٩٤، وفي معاهد التنصيص ٢٧٨. وعاقل الثانية صفة للأولى، وكذلك جاهل الثانية صفة للأولى. والأوهام: العقول. والتحرير: المتقن للأمور. والزنديق: الكافر.

(٢) البيت لابن الدمينة في «معاهد التنصيص» ١/ ١٥٠. وابن الدمينة: هو عبد الله بن عبيد الله بن أحمد، من بني عامر بن تيم الله، من خثعم، أبو السريّ، والدمينة أمّه: شاعر بدويّ من أرقّ الناس شعراً، أكثر شعره في الغزل والنسيب والفخر: (ت نحو ١٣٠هـ) ترجمته في «الأغاني» ١٧/ ٧٠، و«الشعر والشعراء» ٤٥٨.

وإما لنحو ذلك.

وإن كان المظهر غير اسم إشارة؛ فالعدول إليه من المضمر إما لزيادة التمكين كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، ونظيره من غيره قوله: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥]، وقوله: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [البقرة: ٥٩]، وقول الشاعر: [البسيط]

إن تسألوا الحقَّ نُعْطِ الحقَّ سائلَهُ[1]

بدل نعطكم إياه، وإما لإدخال الرَّوْع في ضمير السامع، وتربية المهابة.

وإما لتقوية داعي المأمور، مثالهما قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، وعليه من غيره ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٩].

وإما للاستعطاف، كقوله: [الوافر]

إلٰهي عبْدُكَ العاصِي أتاكا[2]

وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي: هذا غير مختص بالمسند إليه، ولا بهذا القدر، بل التكلّم والخطاب والغيبة مطلقاً ينقل كلٌّ واحد منها إلى الآخر، ويُسَمَّى هذا النقل التفاتاً عند علماء المعاني، كقول ربيعة بن مقروم: [البسيط]

بَانَتْ سُعادُ فأمسَى القلبُ مَعْمودا ... وأخلَفَتْكَ ابنةُ الحُرِّ المواعيدا[3]

فالتفت كما ترى حيث لم يقل: وأخلفتني، وقوله[4]: [الطويل]

تذكَّرْتَ والذِّكرى تَهِيجُكَ زَيْنَبَا ... وأصبح باقي وَصْلِها قد تَقَضَّبا

وحَلَّ بِفَلْجٍ بالأبَاتِرِ أهلُنا ... وشطَّتْ فحلَّتْ غَمْرةً فَمُثَقَّبا

فالتفت في البيتين.

---

(١) هذا صدر بيت لعبد الله بن عنمة الضبي في «المفضليات» ٧٤٨، و«شرح ديوان الحماسة» ص ٩٤٠ وعجزه:

«والدرع محقبة والسيف مقروب»

(٢) وعجزه:

«مقرّاً بالذنوب وقد دعاكا»

(٣) البيت له في «الأغاني» ٢٢/ ٧٤، وربيعة بن مقروم الضبي بن قيس بن جابر بن خالد بن مضر بن نزار: شاعر إسلامي مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، (ت بعد ١٦هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢٢/ ٧٣

(٤) لربيعة بن مقروم الضبي في المفضليات (٣٢٦).

والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها.

وهذا أخصُّ من تفسير السكاكي؛ لأنه أراد بالنقل أن يُعَبَّر بطريق من هذه الطرق عما عُبِّر عنه بغيره، أو كان مُقْتَضى الظاهر أن يُعبَّر عنه بغيره منها.

فكل التفات عندهم التفات عنده، من غير عكس.

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [يس: ٢٢]، ومن التكلم إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴿٢﴾﴾ [الكوثر: ١، ٢]. ومن الخطاب إلى التكلم قولُ علقمة بن عبدة[1]: [الطويل]

طَحَا بكَ قلبٌ في الحسان طَرُوبُ ... بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حانَ مَشِيبُ
يُكلِّفُني لَيْلى وقد شَطَّ وَلْيُها ... وعادَتْ عَوَادٍ بَيْننا وخُطوبُ

ومن الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢].

ومن الغيبة إلى التكلم قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ﴾ [الروم: ٤٨]، ومن الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤، ٥]، وقول[2] عبد الله بن عنَمَةَ: [البسيط]

ما إن ترى السِّيدُ زيداً في نُفوسِهمُ ... كما يراه بَنُو كُوزٍ ومَرْهُوبُ[3]
إنْ تسألوا الحقَّ نُعْطِ الحقَّ سائلَهُ ... والدِّرعُ مُحْقَبةٌ، والسَّيْفُ مَقْرُوبُ[4]

وأما قول[5] امرىء القيس: [المتقارب]

تطاولَ ليلُكَ بالإثْمِدِ ... ونامَ الخَلِيُّ ولم تَرْقُدِ[6]

---

(١) البيت الأول في «الأغاني» ٢١/ ١٥٣ والبيتان في المفضليات ص (٣٤١). وعلقمة بن عَبَدة بن النعمان بن ناشرة بن مضر بن نزار، ويقال له: علقمة الفحل، سمّي بذلك لأنه خلف على امرأة امرىء القيس لما حكمت له على امرىء القيس بأنه أشعر منه في صفة فرسه، فطلّقها فخلفه عليها. (ت نحو سنة ٢٠ ق. هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢١/ ١٥٢.

(٢) البيتان من «الحماسية» رقم (١٩١) لابن عنمة، والأبيات الستة في «المفضليات» ٣٨٢، و«الأصمعيات» ٢٢٨.

(٣) السّيد وزيد وكوز ومرهوب أحياء من ضبّة.

(٤) الدرع محقبة: مشدودة في الحقائب. والسيف مقروب: أي في قِرابه أي غمده. والضمير في (تسألوا) لبني زيد والالتفات فيه.

(٥) الأبيات في ديوانه ص ٧٠ والأول هو مطلع القصيدة.

(٦) الإثمِد: اسم موضع (معجم البلدان ١/ ٩٢). والخلي: الإنسان الخالي من الهموم. وهو يخاطب نفسه.

وبَاتَ، وباتَتْ لهُ ليلةٌ كَلَيْلَةِ ذي العَائِرِ الأرْمَدِ[(١)]
وذلكَ من نَبَإٍ جاءَني وخُبِّرْتُهُ عَنْ أبي الأسْوَدِ[(٢)]

فقال الزمخشري: فيه ثلاث التفاتاتٍ[(٣)]، وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لأن على تفسيره في كل بيت التفاتة.

لا يقال: الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر؛ فلا يكون في البيت الثالث التفاتٌ، لوروده على مقتضى الظاهر، لأنا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم.

وأما على المشهور فلا التفات في البيت الأول، وفي الثاني التفاتة واحدة، فيتعين أن يكون في الثالث التفاتتان فقيل: هما في قوله: «جاءني» إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني، وفيه نظر؛ لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل مُلْتَبِسٍ به، وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلاً مُلْتَبِساً به، فيكون الانتقال إلى المتكلم في الثالث من الغيبة وحدها، لا منها ومن الخطاب جميعاً، فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة، وقيل: إحداهما في قوله «وذلك» لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والثانية في قوله «جاءني» لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم، وهذا أقربُ.

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه ـ على ما ذكر الزمخشري ـ هو أن الكلام إذا نُقِلَ من أسلوب إلى أسلوب؛ كان ذلك أحسنَ تَطْرِيَةً لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد.

وقد تختصّ مواقعه بلطائف كما في سورة الفاتحة؛ فإن العبد إذا افْتَتَح حَمْدَ مَوْلاه الحقِيقِ بالحمد عن قلب حاضر، ونفس ذاكرة لما هو فيه، بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفَاتِحَة: ٢] الدالُّ على اختصاصه بالحمد، وأنه حقيق به؛ وجد من نفسه لا مَحَالة مُحَرِّكاً للإقبال عليه، فإذا انتقل على نحو الافتتاح إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفَاتِحَة: ٢] الدالُّ على مالِك للعالمين، لا يخرج منهم شيء عن مَلَكُوته وربُوبِيَّتِه؛ قوي ذلك المُحَرِّك، ثم إذا انتقل إلى قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفَاتِحَة: ٣] الدالُّ على أنه مُنْعِم بأنواع النعم جَلائِلِها ودقَائِقِها؛ تضاعفت قوة ذلك المحرك، ثم إذا انتقل إلى خاتمة هذه الصفات العِظام، وهي قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفَاتِحَة: ٤] الدالُّ على أنه مالكٌ للأمر كله يومَ الجزاء؛ تناهت قوتُه، وأوْجَب الإقبال عليه، وخطا به بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المُهِمَّات.

(١) العائر: قذى العين. و(بات) الأولى تامة بمعنى أقام ليلاً، و(بات) الثانية يجوز أن تكون تامة أو ناقصة.
(٢) أبو الأسود هو رجل من كنانة هجا امرأ القيس.
(٣) أي «في ليلك»، وفي «بات»، وفي «جاءني».

وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النّساء: ٦٤] لم يقل: واستغفرت لهم، وعَدَل عنه إلى طريق الالتفات تفخيماً لشأن رسول الله ﷺ وتعظيماً لاستغفاره، وتنبيهاً على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان.

وذكر السكاكي لالتفات امرىء القيس في الأبيات الثلاثة على تفسيره وجوهاً:

أحدها: أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه؛ فنبّه في التفاتة الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولِهَتْ وَلَه الثُّكلى، فأقامها مُقامَ المُصاب الذي لا يتسلّى بعض التّسَلّي إلا بتفجُّع الملوك له، وتحزّنهم عليه، وخاطبها بـ«تطاول ليلُك» تسليةً، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقاً شديداً ولم تتصبّر ـ فِعْلَ الملوكِ ـ فشكَّ في أنها نفسه، فأقامها مُقام مَكروب وخاطبها بذلك تسلية، وفي الثاني: على أنه صادق في التحزُّن ـ خاطَبَ أوْ لا ـ وفي الثالث: على أنه يريد نفسه.

أو نبّه في الأول على أن النبأ لشدَّته تركه حائراً، فلما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان أَلِفَه من الخطاب الدائر في مجارِي أمورِ الكبار أمراً ونَهْياً، وفي الثاني على أنه بَعْدَ الصدمة الأولى أفاق شيئاً، فلم يجد النفسَ معه، فبنى الكلام على الغيبة، وفي الثالث على ما سبق.

أو نبّه في الأول على أنها حين لم تثبت، ولم تتبصَّر غاظه ذلك فأقامها مُقام المستحِقّ للعتاب، فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعبير بذلك، وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب، وسكن عنه الغضبُ بالعتاب الأول، وَلّى عنها الوجه وهو يُدَمدم قائلاً: «وبات وباتت له» وفي الثالث على ما سبق.

هذا كلامه، ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف.

ومن خلاف المقتضى ما سمّاه السكاكي الأسلوب الحكيم، وهو تلقِّي المخاطب بغير ما يترقَّب، بحمل كلامه على خلاف مراده، تنبيهاً على أنه الأولى بالقصد، أو السائلِ بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره، تنبيهاً على أنه الأوْلَى بحاله أو المهمُّ له.

أما الأول فكقول القبعثرى للحجاج ـ لما قال له مُتوعِّداً بالقيد: «لأحْمِلَنَّك على الأدهم» ـ: «مثل الأمير يحملُ على الأدهم والأشهب» فإنه أبرز وعيده في معرض الوعد وأراه بألطف وجه أن مَنْ كان على صفته في السلطان وبَسْطة اليد فجديرٌ بأن يُصْفِدَ، لا أن يَصْفِدَ. وكذا قوله له في الثانية: «إنه حديدٌ» ـ: «لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً».

وعن سلوك هذه الطريقة في جواب المخاطب عبّر من قال مفتخراً: [الطويل]

أَتَتْ تَشْتَكي عِنْدي مُزَاوَلَةَ القِرَى ... وقد رَأتِ الضِّيفانَ يَنْحُون مَنْزلي

فقلتُ كأنّي ما سمعتُ كلامَها: هُمُ الضَّيْفُ جِدِّي في قِراهُمْ وعَجِّلي(١)

وسمّاه الشيخ عبد القاهر مغالطة.

وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ [البَقَرَة: ١٨٩]. قالوا: ما بالُ الهلالِ يَبْدُو دقيقاً مثل الخَيْطِ ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يَمْتلِئَ ويستوي، ثم لا يزال ينقُص حتى يعود كما بدا، وكقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البَقَرَة: ٢١٥]، سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان الصرف.

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المُضِيِّ تنبيهاً على تحقق وقوعه، وأن ما هو للوقوع كالواقع، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [النَّمل: ٨٧]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴿٤٧﴾﴾ [الكهف: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: ٤٨] جعل المتوقَّع الذي لا بُدَّ من وقوعه بمنزلة الواقع. وعن حسَّان أن ابنه عبد الرحمن لسَعَهُ زُنبور، وهو طفل، فجاء إليه يبكي، فقال له: يا بُنيَّ ما لك؟ قال: لسعني طُوَيْرٌ كأنه ملتفّ في بُرْدَى حِبرَةٍ، فضمَّه إلى صدره، وقال: يا بنيّ قد قلت الشِّعر.

ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ﴿٦﴾﴾ [الذاريات: ٦] وكذا اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هُود: ١٠٣].

ومنه القلب، كقول العرب: عرضْتُ الناقة على الحوضِ، و ردَّه مطلقاً قومٌ، وقبله مطلقاً قومٌ منهم السكاكي، والحق إنه إن تضمَّن اعتباراً لطيفاً قُبل، وإلا رُدَّ.

أما الأول فكقول رُؤْبة: [الرجز]

ومَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرجاؤُهُ كأنَّ لَوْنَ أرْضِهِ سَماؤُهُ(٢)

أي كأن لون سمائه لغُبْرَتِها لونُ أرضه، فعكس التشبيه للمبالغة، ونحوه قولُ أبي تمام يصف قلم الممدوح: [الطويل]

لُعابُ الأفاعي القاتلات لُعابُهُ وأرْيُ الجَنى اشْتارَتْه أيْدٍ عواسِلُ(٣)

---

(١) القِرى: طعام الضيف. والضِّيفان: جمع الضيف. وينحون: يقصدون. والبيتان في الكشكول ٢/ ٢١٠.

(٢) الرجز في «ديوانه» ص ٣، و«خزانة الأدب» ٦/ ٤٥٨، و«شرح التصريح» ٢/ ٣٣٩، و«اللسان» (عمى)، و«معاهد التنصيص» ١/ ١٧٨. ورؤبة بن العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحّاف، أو أبو محمد: راجز من الفصحاء المشهورين من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، أخذ عنه أعيان اللغة وكانوا يحتجّون بشعره (ت ١٤٥هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ١٨٧، و«الشعر والشعراء» ٢٣٠.

(٣) البيت في «ديوانه» ٢/ ٣٦، ومطلع القصيدة: =

وأما الثاني فكقول القطاميّ: [الوافر]

كما طيَّنْتَ بالفَدَنِ السَّيَاعا[1]

وقول حَسَّان: [الوافر]

يكون مِزَاجَها عسلٌ وماءُ[2]

وقول عروة بن الوَرْدِ: [الوافر]

فَدَيْتُ بنفسِه نفسي ومالي[3]

وقول الآخر: [الوافر]

ولا يكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعا[4]

وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] ليس وارداً على القلب؛ إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف، وكذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا

= «متى أنت عن ذهليّةِ الحيِّ ذاهلُ وقلبُكَ منها مدّةَ الدّهرِ آهلُ»
ولعاب الأفاعي: سمّها، والأري: العسل. والعواسل: التي تجني العسل.

(١) هذا عجز بيت في «ديوانه» ص ٢٧٠، وصدره:
«فلمّا أن جرى سِمَنٌ عليها»
السياع: الطين، قال ابن الأعرابي: أراد كما بطنت الفدن بالسياع فقلب، أي كما بطنت بالفدن السياع فجاء أملس أي امتلأت سمناً. والقطاميّ: هو عُمير بن شُييم بن عمرو بن عبّاد من بني جُشم بن بكر، أبو سعيد، التغلبيّ: شاعر غزل فحل، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم. جعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين (ت نحو ١٤٣٠هـ) ترجمته في «الأغاني» ٢٤/١٥، و«الشعر والشعراء» ٢٧٧.

(٢) عجز بيت لحسان بن ثابت في «ديوانه» ص ٧١، و«الأشباه والنظائر» ٢/٢٩٦، و«خزانة الأدب» ٩/ ٢٢٤، و«الدرر» ٢/٧٣، و«الكتاب» ١/٤٩، و«اللسان» (سبأ، رأس، جني) وصدره:
«كأن سبيئة من بيت رأسٍ»
وحسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد: الصحابي، شاعر النبي وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام (ت ٥٤ هـ). ترجمته في «الإصابة» ١/٣٢٦، و«الأغاني» ٤/١١٣.

(٣) هذا صدر بيت لعروة في ديوانه ص ١٩٩ وفي «الأشباه والنظائر» ٢/٢٩٨، و«شرح شواهد المغني» ٢/ ٩٧٢، وعجزه:
«وما آلوكَ إلا ما أُطيقُ»
وعروة بن الورد بن زيد العبسي من غطفان: من شعراء الجاهلية وفرسانها وأجوادها، كان يلقّب بعروة الصعاليك. (ت نحو ٣٠ ق. هـ)، ترجمته في «الأغاني» ٣/٥٩، و«الشعر والشعراء» ٢٦٠.

(٤) للقطامي في «ديوانه» ص ٢٥٨، وصدره:
«قفي قبل التفرّق يا ضُباعا»
وضباعة هي ضباعة بنت زفر، يقول: لا يكونن ذلك وداعاً، أي آخر ما يكون منك آخر العهد.

فَتَدَلَّ ﴿٨﴾ [النجم: ٨]، وكذا قوله تعالى: ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [النمل: ٢٨]، فأصل الأول: أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا، أي إهلاكنا، وأصل الثاني: ثمَّ أراد الدُّنُو من محمد ﷺ فتدلّى فتعلق عليه في الهواء، ومعنى الثالث: تنحَّ عنهم إلى مكان قريب تَتَوَارَى فيه؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون، فيقال: إنه دخل عليها من كُوَّةٍ، فألقى الكتاب إليها، وتوارى في الكُوَّة.

وأما قول خِداشٍ: [الطويل]

وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ[1]

فقد ذُكِر له سوى القلب وجهان؛ أحدهما: أن يُجْعل شقاءُ الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها، والثاني: أن يجْعَل نفسُ طعْنِهم شقاء لها؛ تحقيراً لشأنهم، وأنهم ليسوا أهلاً لأن يُطْعنوا بها، كما يقال: شَقِيَ الخزُّ بجسم فلان، إذا لم يكن أهلاً لِلبسه. وقيل في قول قطريّ بن الفُجَاءة: [الكامل]

ثم انصرفْتُ وقد أصَبْتُ ولم أُصَبْ   جَذَعَ البَصِيرة قارحَ الإقدامِ[2]

إنه من باب القلب على أن «لم أُصَبْ» بمعنى لم أجْرَح أي قارح البصيرة جذعَ الإقدام، كما يقال: إقدام غرّ ورأيُ مُجرَّب، وأجيب عنه بأن «لم أُصَبْ» بمعنى لم أُلْفَ، أي أُلْفَ بهذه الصفة، بل وُجِدْتُ بخلافها جذعَ الإقدام قارحَ البصيرة، على أن قوله: «جذع البصيرة قارح الإقدام» حال من الضمير المستتر في «لم أصب» فيكون متعلقاً بأقرب مذكور، ويؤيد هذا الوجه قولُه قبلَه: [الكامل]

لا يَرْكَنَنْ أحَدٌ إلى الإحجامِ   يومَ الوغَى مُتَخَوِّفاً لِحمَامِ[3]

---

(١) هذا عجز بيت لخداش بن زهير في «الأضداد» ١٥٣، و«أمالي المرتضى» ١/ ٤٦٦، و«اللسان» (ضطر). وصدره:

«وتركب خيلاً لا هَوادةَ بينها»

والضياطرة: جمع ضيطر، وهو العظيم أو الضخم اللئيم العظيم الإست. والحمر: جمع أحمر اللون، وقيل هو الذي لا سلاح معه. والشاهد في الشطر الثاني وكأنّ أصل الكلام: وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح. وخداش بن زهير العامري، من بني عامر بن صعصعة: شاعر جاهلي من أشراف بني عامر وشجعانهم، كان يلقّب بشاعر الضحياء. يغلب على شعره الحماسة والفخر. ترجته في «الشعر والشعراء» ١٩٥، و«طبقات الشعراء» ١٢١.

(٢) البيت لقطريّ بن الفجاءة في «ديوانه» ١٧٢، و«اللسان» (بزل). الجَذَع: الصغير السنّ. وجذع البصيرة: غير مجرّب للأمور، وقارح الإقدام: أي له إقدام أهل العقول والسنّ القديم. وقطريّ بن الفجاءة بن مازن ابن يزيد الكناني المازني التميمي: من رؤساء الخوارج وأبطالهم، وكان خطيباً فارساً شاعراً. (ت ٧٨هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٤٣٠، و«الكامل» لابن الأثير ٤/ ١٧١.

(٣) يوم الوغى: يوم الحرب. والحِمام: الموت.

فلقد أراني للرِّماح دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يميني مرةً وأمَامي[١]
حتى خَضَبْتُ بما تحدَّرَ مِنْ دَمِي أكْنافَ سَرْجِي أو عِنَانَ لجَامِي[٢]

فإن الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جُرِح، وأيضاً فحوى كلامه أن مراده أن يدلّ على أنه جُرِحَ ولم يَمُتْ إعلاماً أن الإقدام غيرُ عِلَّةٍ للحِمام، وحَثّاً على الشجاعة وبُغْض الفرار.

القول في أحوال المسند:

أما تركُه فَلِنحو ما سبق في باب المُسْنَدِ إليه، من تَخييل العدول إلى أقوى الدليلين، ومن اختبار تنبُّه السامع عند قيام القرينة، أو مقدار تنبُّهه، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، إما مع ضيقِ المقام كقوله: [الطويل]

فإني وقَيَّارٌ بها لَغَرِيبُ[٣]

أي: وقَيَّارٌ كذلك، وقوله: [المنسرح]

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرّأي مختلفُ[٤]

أي نحن بما عندنا راضون، وكقول أبي الطَّيِّب: [الكامل]

قالَت وقد رأتِ اصْفِراري: مَنْ بِهِ؟ وتنهَّدَتْ، فأجَبْتُها: المُتَنَهِّدُ[٥]

أي المتنهد هو المُطالَبُ به، دون المطالب به هو المُتنهد، إن فُسِّر بمن المطالبُ به؛ لأن مطلوب السائلة ـ على هذا ـ الحكم على شخص مُعَيَّن بأنه المطالب به؟ ليتعين عندها، لا الحكم على المطالب به بالتعيين، وقيل: معناه مَنْ فَعَلَ به؟ فيكونُ التقديرُ «فَعَلَ به المتنهدُ».

وإما بدون الضِّيق، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢] على وجه، أي والله أحقّ أن يرضوه، ورسوله كذلك؛ ويجوز أن يكون جملة واحدة وتوحيدُ الضمير لأنه لا

---

(١) الدريئة: الهدف الذي يرمى.

(٢) أكناف السرج: جوانبه. والعنان: السَّير.

(٣) هذا عجز بيت لضابىء بن الحارث البرجمي في «الأصمعيات» ص ١٨٤، و«الإنصاف» ٩٤، و«تخليص الشواهد» ٣٨٥، و«الدرر» ٦/ ١٨٢، و«الكتاب» ١/ ٧٥، و«اللسان» (قير). وصدره:
«فمن يَكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ»
وضابىء بن الحارث بن أرطأة التميمي البرجمي: شاعر، خبيث اللسان، كثير الشعر (ت نحو ٣٠هـ). ترجمته في «الشعر والشعراء» ٢٢٦، و«طبقات الشعراء» لابن سلام ٤٠.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٩، و«الدرر» ٥/ ٣١٤، و«الكتاب» ١/ ٧٥، ولعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في «الدرر» ١/ ١٤٧.

(٥) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٢٨، ومطلع القصيدة:
«اليوم عهدُكُمُ فأينَ الموعدُ هيهات ليس ليوم عهدكُم غَدُ»

تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله، فكانا في حكم مَرضيٍّ واحد، كقولنا: «إحسان زَيْدٍ وإجمالُه نَعشني وجَبَرَ مني». وكقولك: «زيدٌ منطلق، وعمرو» أي «عمرو كذلك» وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الطلاق: ٤] أي واللائي لم يَحِضْنَ مثلُهن، وقولك: خرجتُ فإذا زيدٌ، وقولك لمن قال: «هل لك أحد؟ إن الناس إِلْبٌ عليكَ»: إن زيداً وإنّ عمراً، أي إنّ لي زيداً، وإن لي عمراً، وعليه قوله: [المنسرح]

إنّ مـحـلاً، وإنَّ مُـرْتَـحَـلاً[1]

أي إنّ لنا محلاً في الدنيا، وإن لنا مرتحلاً عنها إلى الآخرة، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠] تقديره: لو تملكون تَمْلِكونَ مكرراً لفائدة التأكيد، فأضمر تَمْلكُ الأول إضماراً على شريطة التفسير، وأبْدِل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضميرٌ مُنْفصل وهو أنتم؛ لسقوط ما يتصل به من اللفظ، فـ«أنتم» فاعلُ الفعلِ المُضْمَرِ، وتملكون تفسيره. قال الزمخشري: هذا ما يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن «أنتم تملكون» فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشحِّ المتبالغ، ونحوه قولُ حاتِمٍ:

«لَـوْ ذاتُ سِـوارٍ لَـطَـمَـتْـنـي»[2]

وقول المُتَلمِّس: [الطويل]

وَلَـو غَـيْـر إخْـوانـي أرادوا نَـقِـيـصَـتـي[3]

وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المُفَسِّر بَرَزَ الكلام في صورة المبتَدَأ والخَبَرِ، وكقوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنٗاۖ﴾ [فاطر: ٨] أي كمن لم يُزَيَّنْ له سوء عمله. والمعنى: أفمن زيّن له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما: الذين كفروا، والذين آمنوا،

---

(١) هذا عجز بيت للأعشى في «ديوانه» ص ١٧٠، وصدره:

«وإنّ فـي الـسـفـر مـا مـضـى مـهـلا»

الأعشى: ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، من شعراء الطبقة الأولى من الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات (ت ٧هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٢/ ٥، و«شعراء النصرانية» ١/ ٣٥٧.

(٢) المثل في «مجمع الأمثال» ٢/ ١٧٤، و«فصل المقال» ٣٨١، و«كتاب الأمثال» لابن سلام ص ٢٦٨، و«جمهرة الأمثال» ٢/ ١٩٣، و«المستقصى» ٢/ ٢٩٧، و«شرح التصريح» ٢/ ٤٢٢، والمثل مأخوذ من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب.

(٣) هذا صدر بيت للمتلمس في «ديوانه» ٢٩، و«الأصمعيات» ٢٤٥، و«خزانة الأدب» ١٠/ ٥٩، و«اللامات» ١٢٨، وعجزه:

«جـعـلـتُ لـهـم فـوق الـعـرانـيـن مـيـسـمـا»

كمن لم يُزَيَّنْ له سوءُ عمله، ثم كأن رسول الله ﷺ لما قيل له ذلك؛ قال: لا، فقيل: «إن الله يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ ويَهْدي من يشاء فلا تذهب نفسُك عليهم حَسراتٍ» وقيل: المعنى: أفمن زُيِّنَ له سوء عمله ذهبت نفسُكَ عليهم حسَراتٍ؛ فحُذِفَ الجوابُ، لدلالة: «فلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيهم حَسَرات» أو: أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله؛ فَحُذِف لدلالة «فإنَّ الله يُضِلّ مَن يشاء ويَهْدِي من يشاء».

وأما قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يُوسُف: ١٨] وقوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النُّور: ١]، وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَّا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾ [النُّور: ٥٣] فكل منها يحتمل الأمْرَين؛ حذف المسند إليه، وحذف المسند، أي: فأمْري صبرٌ جميل، أو فصبرٌ جميل أجملُ، وهذه سورة أنزلناها، أو فيما أوحَيْنا إليك سورة أنزلناها، وأمرُكم أو الذي يُطْلَبُ منكم طاعةٌ معروفة معلومة، لا يُشكُّ فيها، ولا يُرْتاب كطاعة الخلَّصِ من المؤمنين الذين طابَقَ باطِنُ أمرهم ظاهِرَهُ، لا إيمانٌ تُقسِمون بها بأفواهِكم، وقلوبكم على خلافها، أو طاعتكم طاعةٌ معروفة، أي بأنها بالقولِ دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذِبَةِ.

ومما يَحْتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ [النِّساء: ١٧١] قيل: التقديرُ ولا تقولوا: آلهتُنا ثلاثة، و رُدَّ بأنه تقريرٌ لثبوت آلهةٍ؛ لأن النفي إنما يكون للمعنى المُسْتَفاد من الخبر دون معنى المبتدإ، كما تقول: ليس أمراؤنا ثلاثة فإنك تنفي به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أُمَرَاء، وذلك إشراك، مع أن قوله تعالى بعده: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النِّساء: ١٧١] يناقضه.

والوجه أن «ثلاثة» صفة مبتدأ محذوف، أي يكون مبتدأ محذوفاً مُميِّزه لا خبر مبتدأ، والتقدير: «ولا تقولوا: لنا ـ أو في الوجود ـ آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة» ثم حذِفَ الخبرُ كما حذف من «لا إله إلا الله» و«ما من إله إلا الله» ثم حذف الموصوف أو المُمَيَّز كما يحذفان في غير هذا الموضع؛ فيكون النهيُ عن إثبات الوجود لآلهة، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلٰهين، مع أن ما بعده ـ أعني قوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النِّساء: ١٧١] ـ ينفي ذلك، فيحصل النهي عن الإشراك، والتوحيدُ من غير تناقُضٍ؛ ولهذا يصح أن يُتْبع نفي الاثنين فيقال: «ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلٰهان» لأنه كقولنا: ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلٰهان، وهذا صحيح، ولا يصلح أن يقال عن التقدير الأول: ولا تقولوا آلهتُنا ثلاثةٌ ولا اثنان؛ لأنه كقولنا: ليست آلهتُنا ثلاثة ولا اثنين، وهذا فاسد، ويجوز أن يقدّر: ولا تقولوا: الله والمَسِيح وأُمُّهُ ثلاثةٌ، أي لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المَائدة: ٧٣] فيكون: المعنى ثلاثةٌ مُستَوُونَ في الصفة والرتبة؛ فإنه قد استقرّ في العُرْف أنه إذا أُرِيدَ إلحاقُ اثنين بواحد في وَصْفٍ وأنهما شبيهان له؛ أن يُقال: هم ثلاثةٌ، كما يقال ـ إذا أريد إلحاق واحد بآخر وجَعْله في معناه ـ هما اثنان.

واعلم أن الحذف لا بدَّ له من قرينة، كوقوع الكلام جواباً عن سؤال: إما محقق، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣] وإما مُقدَّر نحو: [الطويل]

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ(١)

وقراءة من قرأ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦]، وقوله: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٣﴾ [الشورى: ٣] ببناء الفعل للمفعول.

وفضلُ هذا التركيب على خلافه ـ أعني نحو: «لِيَبْكِ يزيد ضارعٌ» ببناء الفعل للفاعل، ونصب «يزيد» ـ من وجوه:

أحدها: أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين: إجمالاً، ثم تفصيلاً.

الثاني: أن نحو «يزيد» فيه ركن الجملة لا فَضْلة.

الثالث: أن أوّله غيرُ مُطْمِع للسامع في ذكر الفاعل؛ فيكون عند ورود ذكره كمن تيسَّرتْ له غنيمةٌ من حيث لا يَحْتسب، وخلافه بخلاف ذلك.

ومن هذا الباب ـ أعني الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جواباً عن سؤالٍ مقدّر ـ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾ [الأنعام: ١٠٠] على وجه؛ فإن «لله شركاء» إن جُعلا مفعولين لـ«جعلوا» فـ«الجنَّ» يحتمل وجهين:

أحدهما: ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوباً بمحذوف دلّ عليه سؤالٌ مقدر، كأنه قيل: مَنْ جعلوا لله شركاء؟ فقيل: الجنَّ، فيفيد الكلام إنكار الشِّرك مطلقاً، فيدخل اتّخاذُ الشَّريك من غير الجنّ في الإنكار، دُخول اتخاذه من الجن.

والثاني: ما ذكره الزمخشري، وهو أن ينتصب «الجنّ» بدلاً من «شُرَكاء» فيُفيد إنكارَ الشريك مطلقاً أيضاً كما مر، وإن جُعِل «لله» لَغْواً كان «شُركاءَ الجنّ» مفعولين قُدِّم ثانيهما على الأول، وفائدة التقديم استعظام أن يُتَّخذَ لله شريكٌ ـ ملكاً كان، أو جِنِّياً، أو غيرهما ـ ولذلك قدِّم اسمُ الله على الشركاء، ولو لم يُبْنَ الكلامُ على التقديم، وقيل: وجعلوا الجنَّ شركاء لله؛ لم يفِدْ إلا إنكارَ جعلِ الجنّ شركاء، والله أعلم.

---

(١) هذا صدر بيت للحارث بن نهيك في «خزانة الأدب» ١/٣٠٣، و«شرح المفصل» ١/٨٠، و«الكتاب» ١/٢٨٨، وللبيد بن ربيعة في «ملحق ديوانه» ص ٣٦٢، ولنهشل بن حريّ في «خزانة الأدب» ١/٣٠٣.
وعجزه:

«ومُختَبِطٌ ممّا تُطيحُ الطَّوائِحُ»

والضارع: الذليل. المختبط: السائل بلا وسيلة أو قرابة أو معرفة، وتطيح: تهلك. والطوائح: المصائب.

ومنه ارتفاع المخصوص في باب «نعم وبئس» على أحد القولين.

وأما ذكره؛ فإما لنحو ما مرَّ في باب المسند إليه، من زيادةِ التقرير، والتعريضِ بغباوة السامع، والاستلذاذِ، والتعظيم، والإهانةِ وبَسْطِ الكلام، وإما ليتعين كونه اسماً؛ فيستفادَ منه الثبوت، أو كونه فعلاً، فيستفاد منه التجدُّد أو كونه ظرفاً، فيُورِثَ احتمال الثبوت والتجدد، وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي: وإما للتعجب من المسند إليه بذِكْرِه، كما إذا قلت: «زيد يقاوم الأسد» مع دلالة قرائن الأحوال، وفيه نظر؛ لحصول التعجب بدون الذكر إذا قامت القرينة.

وأما إفراده فلكونه غيرَ سببي، مع عدم إفادة تَقَوِّي الحكم، كقولك: زيدٌ مُنطلق، وقام عمرو، والمرادُ بالسببي نحوُ: زيد أبوه منطلق.

قال السكاكي: وأما الحالة المقتضية لإفراده فهي إذا كان فعلياً ولم يكن المقصودُ من نفسِ التركيبِ تقوّي الحكم، وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه، كقولك: أبو زيد منطلق، والكُرُّ من البُرّ بستين، وضرِب أخو عَمْرٍو، ويشكرك بكر إن تعطه، وفي الدار خالدٌ، إذ تقديره: استقرَّ أو حَصل في الدار على أقوى الاحتمالين؛ لتمام الصلة بالظرف كقولك: الذي في الدار أخوك.

وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن ما ذكره في تفسير المسندِ الفعلي يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي؛ إذ فسَّر المسندَ السببيَّ بعد هذا بما يُقابل تفسير المسندِ الفعليِّ ومثلهُ بقولنا: «زيدٌ أبوه مُنطَلِقٌ أو انْطَلَقَ»، و«البرُّ الكُرُّ منه بستِّين» فجعل - كما ترى - أمثلة السببيِّ مقابلةً لأمثلة الفِعْليِّ مع الاشتراك في أصل المعنى.

والثاني: أن الظرف الواقعَ خبراً، إذا كان مُقَدَّراً بجملة كما اختاره، كان قولنا: «الكرُّ من البرِّ بستين» تقديره: الكرّ من البرّ استقر بستين، فيكون المسندُ جملة، ويحصل تقوي الحكم كما مرّ، وكذا إذا كان «في الدار خالد» تقديره: «استقرّ في الدار خالد» كان المسند جملةً أيضاً، لكون «استقر» مسنداً إلى ضمير «خالدٍ» لا إلى «خالد» على الأصح؛ لعدم اعتماد الظرف على شيء.

وأما كونه فعلاً فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخْصر ما يمكن مع إفادة التجدد.

وأما كونه اسماً فلإفادة عدم التقييد والتجدد، ومن البيِّن فيهما قول الشاعر: [البسيط]

لا يأنف الدِّرْهَمُ المَضروبُ صُرَّتَنَا ... لكِنْ يَمُرُّ عَلَيها وَهُوَ مُنْطَلِقُ[1]

---

(١) البيت في «دلائل الإعجاز» ص ١٧٤، وفيه «لا يألف» بدل «لا يأنف»، و«خرقتنا» بدل «صرّتنا». والبيت في «معاهد التنصيص» ١/٢٠٧ للنضر بن جوية. ولجويّة بن النضر في «شرح ديوان الحماسة» للجواليقي ص ٣٥٩.

وقوله: [الكامل]

أَوَ كُلَّما وردَتْ عُكاظَ قبيلةٌ بعثوا إليّ عريفَهم يتوسَّمُ؟!(١)

إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقاً من غير اعتبار تجدّده وحدوثه، ومعنى الثاني على توَسُّمٍ وتأمُّلٍ ونظرٍ يتجدَّد من العريف هناك.

وأما تقييدُ الفعل بمفعول ونحوه، فلتربيَةِ الفائدة، كقولك: ضَربْتُ ضرباً شديداً، وضَربْتُ زيداً، وضربْتُ يومَ الجمعة، وضربْتُ أمامَك، وضربتُ تأديباً، وضربت بالسوط، وجلستُ والسَّارِيةَ، وجاء زيدٌ راكباً، وطاب زيدٌ نفساً، وما ضَرَبَ إلا زيدٌ، وما ضَرَبْتُ إلا زيداً.

والمقيَّد في نحو «كان زيد قائماً» هو «قائماً» لا كانَ.

وأما ترك تقييده فلمانع من تربية الفائدة.

وأما تقييدهُ بالشرط فلاعتبارات لا تُعْرَف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل، وقد بين ذلك في علم النحو، ولكن لا بُدَّ من النظر هاهنا في «إنْ» و«إذا» و«لو».

أما «إن» و«إذا» فهما للشرط في الاستقبال، لكنهما يفترقان في شيء، وهو أن الأصل في «إنْ» أن لا يكونَ الشرطُ فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول لصاحبك: «إنْ تُكرِمْني أكرِمْكَ» وأنت لا تقطع بأنه يكرمُك، والأصل في «إذا» أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه، كما تقول: «إذا زالت الشمسُ آتيكَ».

ولذلك كان الحكم النادرُ مَوْقِعاً لـ«إنْ» لأنَّ النادرَ غيرُ مقطوع به في غالب الأمر، وغَلَبَ لفظ الماضي مع «إذا» لكونه أقربَ إلى القطع بالوقوع: نظراً إلى اللفظ.

قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [الأعراف: ١٣١] أتى في جانب الحسنة بلفظ «إذا» لأن المرادَ بالحسنةِ الحسنةُ المطلقةُ التي حصولُها مقطوعٌ به؛ ولذلك عُرِّفَت تعريفَ الجنس، وجوَّزَ السكاكيُّ أنْ يكونَ تعريفُها للعهد، وقال: وهذا أقضى لحقِّ البلاغة، وفيه نظر. وأتى في جانب السيئة بلفظ «إنْ» لأنَّ السيئةَ نادرةٌ بالنسبة إلى الحسنة المطلقة؛ ولذلك نُكِّرَتْ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الروم: ٣٦] أتى بـ«إذا» في جانب الرحمة، وأما تنكيرها فجعله السكاكي للنوعية؛ نظراً إلى لفظ الإذاقة، وجعله للتقليل ـ نظراً إلى لفظ الإذاقة كما قال ـ أقربُ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ [الروم: ٣٣] بلفظ «إذا» مع الضُّرِّ؛ فللنظر إلى لفظ

---

(١) البيت في «الأصمعيات» رقم (٣٩) لطريف بن تميم العنبري، وبلا نسبة في دلائل الإعجاز ١٧٦. ويتوسّم: يتفرّس في الوجوه.

المسّ، وإلى تنكير الضُّر المفيد في المقام التوبيخي القصد إلى اليسير من الضُّرّ، وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرٍّ، وللتنبيه على أن مساسَ قدرٍ يسير من الضُّر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فُصّلَت: ٥١] بعد قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [فُصّلَت: ٥١] أي أعرَضَ عن شكْرِ الله، وذهب بنفسه، وتكبَّر وتعظَّم؛ فالذي تقتضيه البلاغة أن يكون الضميرُ في (مسَّه) للمعْرِض المتكبّر، ويكون لفظُ «إذا» للتنبيه على أن مثله يحقُّ أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعاً به.

قال الزمخشري: وللجهل بموقع «إن» و«إذا» يَزِيغُ كثيرٌ من الخاصة عن الصواب، فيغلطون، ألا ترى إلى عَبد الرحمٰن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع في قوله(١) يُخاطب بعض الوُلاةِ، وقد سأله حاجةً فلم يَقضِها، ثم شُفِعَ له فيها فقضاها: [الطويل]

ذُمِمْتَ ولم تُحْمَدْ، وأدركْتُ حاجتي ... تولّى سِواكُم أجرَها واصطناعَها(٢)

أبَى لكَ كَسْبَ الحمدِ رأيٌ مُقصِّرٌ ... ونَفْسٌ أضاقَ اللَّهُ بالخيْرِ باعَها

إذا هي حثَّته على الخير مَرَّةً ... عَصاها، وإنْ هَمَّتْ بشَرٍّ أطاعَها(٣)

فلو عَكَسَ لأصابَ.

وقد تستعمل «إن» في مقام القطع بوقوع الشرطِ لِنُكتة.

كالتجاهُل: لاستدعاء المقام إيَّاه.

وكعدم جزْمِ المخاطَب، كقولك لمن يكذبك فيم تُخْبِر: إن صدقتُ فقل لي ماذا تفعل؟

وكتنزيله مَنْزلة الجاهل؛ لعدم جريه على مُوجَب العلم، كما تقول لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تُؤْذِه.

وكالتوبيخ على الشرط، وتصوير أن المقام - لاشتماله على ما يَقْلَعُه عن أصله - لا يصحُّ إلا لفرضه كما يفرض الحال لغرض، كقوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرُف: ٥] فيمن قرأ «إنْ» بالكسر؛ لقصد التوبيخ، والتجهيلِ في ارتكاب الإسراف، وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام واجبُ الانتفاء؛ حقيقٌ أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرّد الفرض.

---

(١) الأبيات لسعيد بن عبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت في «الأغاني» ٨/ ٢١٢.

(٢) في «الأغاني»:

«سُئلتَ فلم تفعل وأدركت حاجتي ... تولّى سواكم حمدَها واصطناعَها»

(٣) في «الأغاني»:

«إذا ما أرادته على الخير مرّةً»

وكتغليب غير المتَّصِف بالشرط على المتَّصف به، ومجيءُ قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البَقَرَة: ٢٣] بـ«إن» يَحْتمل أن يكون لتغليب غيرِ المرْتابين منهم؛ فإنه كان فيهم مَنْ يعرف الحق، وإنما ينكر عناداً، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ﴾ [الحَجّ: ٥].

والتغليب بابٌ واسعٌ يجري في فُنون كثيرة، كقوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعرَاف: ٨٨] أُدْخِل شُعَيْب عليه السلام في «التعودن في ملتنا» بحكم التغليب؛ إذ لم يكن شُعَيْبٌ في ملّتهم أصلاً، ومثله تعالى: ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم﴾ [الأعرَاف: ٨٩]، وكقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ [التحريم: ١٢] عُدَّت الأنثى من الذكور بحكم التغليب، وكقوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البَقَرَة: ٣٤] عُدَّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب، وكقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥] بتاء الخطابِ، غلّبَ جانِبُ «أنتم» على جانب «قوم»، ومثله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣] فيمن قرأ بالتاء، وكذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البَقَرَة: ٢١] غُلِّبَ المخاطَبون في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادتهما جميعاً؛ لأن «لعل» متعلقة بـ«خلقكم» لا بـ«اعبدوا» وهذا من غوامض التغليب، وكقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] فإن الخطابَ فيه شاملٌ للعُقَلاء والأنعام، فغُلِّب فيه المخاطبون على الغُيّب، والعُقلاءُ على الأنعام، وقوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ أي يَبُثُّكم، ويُكَثِّركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجاً، حتى كان بين ذُكورهم وإناثهم التوالد والتناسل، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبثّ والتكثير، ولذلك قيل: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] ولم يقل: «به» كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [البَقَرَة: ١٧٩].

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بغيره ـ أعني الجزاء بالشرط ـ في الاستقبال؛ امتنع في كل واحدة من جملتيهما الثبوت، وفي أفعالهما المُضِيُّ، أعني أن يكون كلتا الجملتين أو إحداهما اسميَّة أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضياً.

ولا يُخَالف ذلك لفظاً ـ نحو: إن أكرمتني أكرمتُك، وإن أكرمْتَني أكرمك، وإن تكرمني أكرمتك، وإن تكرمني فأنتَ مُكْرَمٌ، وإن أكرمْتَني الآن فقد أكرمتك أمْسِ ـ إلا لنُكْتَةٍ ما، مثل إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل، إما لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه، كقولك: «إن اشترينا كذا» حال انعقاد الأسباب في ذلك، وإما لأن ما هو للواقع كالواقع، كقولك: «إن مُتُّ كان كذا وكذا» كما سبق، وإما للتفاؤل، وإما لإظهار الرغبة في وقوعه، نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرامُ؛ فإن الطالب إذا تبالغت رغبتُه في حصول أمر، يكثر تصوُّره إياه، فربما يُخيَّل إليه حاصلاً، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النُّور: ٣٣]. وقد يقوّى

هذا التخيّل عند الطالب حتى إذا وجد حكم الحِسِّ بخلاف حكمه غلَّطه تارةً واستخرج له مَحْمَلاً أخرى، وعليه قول أبي العلاء المعري: [البسيط]

ما سِرْتُ إلاَّ وطَيْفٌ منكِ يَصْحَبُني سُرًى أمامي، وتأويباً على أثَري(١)

يقول: لكثرة ما ناجَيْتُ نفسي بكِ انْتَقَشْتِ في خيالي، فأعُدُّك بين يديَّ مُغلِّطاً للبصر بعلَّة الظلام إذا لم يدركك ليلاً أمامي، وأعُدُّكِ خَلْفي إذا لم يتيسَّر لي تغليطه حين لا يدركُكِ بين يديَّ نهاراً، وإما لنحو ذلك.

قال(٢) السكاكي: أو للتعريض كما في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزُّمَر: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البَقَرَة: ١٤٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البَقَرَة: ٢٠٩] ونظيره في التعريض بقوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [يس: ٢٢] المراد: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم؟ والمنبِّهُ عليه «ترجعون»، وقوله تعالى: ﴿أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [يس: ٢٣، ٢٤] إذ المراد أتتخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمٰن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً ولا ينقذوكم؟ إنكم إذاً لفي ضلال مبين، ولذلك قيل: ﴿آمَنتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [يس: ٢٥] دون ﴿بربي﴾ وأتبعه ﴿فاسمعون﴾. ووجه حسنه تطلّب إسماع المخاطَبين الذين هم أعداءُ المُسْمع الحقَّ على وجه لا يورثُهُم مَزِيد غضَب، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك، ويُعين على قبوله؛ لكونه أدخلَ في إمحاض النصح لهم، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿قُل لَّا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [سبأ: ٢٥] فإن حقَّ النَّسْقِ من حيث الظاهر: «قل لا تُسألون عما عملنا ولا نُسأل عما تجرمون» وكذا ما قبله: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

قال(٣) السكاكي رحمه الله: وهذا النوع من الكلام يسمى المُنْصِفَ.

ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشري قدَّر قوله تعالى: ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [المُمتَحنَة: ٢] عطفاً على جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴿٢﴾﴾ [المُمتَحنَة: ٢]، وقال: الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مَجْرى المضارع في علم الإعراب فإن فيه نكتةً، كأنه قيل: وودوا قبلَ كلِّ شيء كفرَكم وارتدادَكم، يعني أنهم يريدون أن يُلحِقوا بكم مضارَّ الدنيا والدين جميعاً: من قتْل الأنفسِ، وتمزيقِ الأعراض، وردِّكم كفاراً، وردُّكم كفاراً أسبقُ المضارِّ عندهم وأوّلها؛ لعلمهم أن الدين

---

(١) السُرى: سير الليل. والتأويب: سير النهار كلّه.

(٢) انظر «مفتاح العلوم» ٣٥٢.

(٣) «مفتاح العلوم» ص ٣٥٣.

أعزُّ عليكم من أرواحكم؛ لأنكم بَذَّالون لها دونَه، والعدوُّ أهمُّ شيء عنده أن يَقْصِد أعزَّ شيء عند صاحبه.

هذا كلامه، وهو حسنٌ دقيقٌ، لكن في جعل ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [المُمتَحنَة: ٢]، عطفاً على جواب الشرط نظرٌ، لأن وَدادَتهم أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة. فالأولى أن يُجعل قوله: ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [المُمتَحنَة: ٢]، عطفاً على الجملة الشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عِمرَان: ١١١].

وأما «لَوْ» فهي للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط، فيلزم انتفاء الجزاء، كانتفاء الإكرام في قولك: «لو جئتني لأكرمتك» ولذلك قيل: هي امتناع الشيء لامتناع غيره.

ويلزم كونُ جملتيها فعليتين، وكون الفعل ماضياً؛ فدخولها على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحُجرَات: ٧] لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٥] بعد قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٤]، وفي قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البَقَرَة: ٧٩] ودخولها عليه في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السَّجدَة: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١] لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عمن لا خلاف في إخباره، كما نزل «يَوَدُّ» منزلة «ودّ» في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحِجر: ٢] ويجوز أن يُرَدَّ الغَرَضُ من لفظ «تَرَى» و«يَودّ» إلى استحضار صورة رؤيةِ المجرمين ناكسي الرؤوس قائلين لما يقولون، وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين بتلك المقالات، وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فَاطِر: ٩]، إذ قال: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فَاطِر: ٩] استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مُسخَّراً بين السماء والأرض، تبدو في الأول كأنها قطعُ قطن مَنْدُوف، ثم تَتَضامُّ مُتقلِّبة بين أطوار حتى يَعُدْن رُكاماً، وكقول(١) تأبَّط شراً: [الوافر]

أَلَا مَنْ مبلغٌ فِتيانَ فَهْمٍ ... بما لاقَيْتُ عندَ رَحا بِطانِ(٢)
بأَنِّي قد لَقِيتُ الغُولَ تَهْوِي ... بِسَهْبٍ كالصحيفة صَحْصَحانِ(٣)

(١) الأبيات في «ديوان الصعاليك» ص ١٧١. وتأبط شرًا: ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير الفهمي، من مضر: شاعر عدّاء، من فتاك العرب في الجاهلية (ت نحو ٨٠ ق. هـ). ترجمته في «خزانة الأدب» ١/ ٦٦، و«الذريعة» ١/ ٣٢٥.

(٢) رحى بطان: اسم موضع في بلاد هذيل (معجم البلدان ٣/ ٣١).

(٣) السّهب: الفلاة. والصحصحان: المستوية من الأرض.

فقلتُ لها: كلانا نِضْوُ أرض أخو سفر، فَخَلِّي لي مكاني[١]
فشدَّتْ شدَّة نحوي، فأهوتْ لها كَفِّي بِمَصْقُولٍ يَمانِي
فأضرِبُها بلا دَهَشٍ، فَخَرَّتْ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ ولِلْجِرَانِ[٢]

إذ قال: «فأضربها» ليصور لقومه الحالة التي تشجَّع فيها على ضرب الغُول، كأنه يُبصِّرُهم إيَّاها، ويتطلَّب منهم مشاهدتَها؛ تعجيباً من جراءته على كل هَوْلٍ، وثباته عند كل شدة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾ [آل عمران: ٥٩]، إذ قال: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] دون «كن فكان» وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١].

وأما تنكيره فإما لإرادة عدم الحصر والعهد، كقولك: زيدٌ كاتبٌ، وعمرٌو شاعرٌ. وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه أو انحطاطه على ما مر في المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أي هُدًى لا يُكْتَنَه كُنْهُهُ.

وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلتكون الفائدة أتمَّ.

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق.

وأما تعريفه فلإفادة السامع إما حكماً على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر له كذلك، وإما لازمَ حكم بين أمرين كذلك.

تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى؛ تَعْمد إلى اللفظ الدال على الأولى، وتجعله مبتدأ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية، وتجعله خبراً، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية، كما إذا كان للسامع أخٌ يسمَّى زيداً، وهو يعرف بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه، وأردت أن تُعرفه أنه أخوه، فتقول له: «زيد أخوك» سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن زيداً أخوه، أو لم يعرف أن له أخاً أصلاً.

وإن عرف أن له أخاً في الجملة، وأردت أن تُعيِّنَه عنده؛ قلت: «أخوك زيد».

أما إذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً؛ فلا يقال ذلك؛ لامتناع الحكم بالتعيين على مَنْ لا يعرفه المخاطب أصلاً؛ فظهر الفرق بين قولنا: «زيد أخوك» وقولنا: «أخوك زيد».

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمَّى زيداً بعينِهِ واسمِهِ، وعرف أنه كان من إنسانٍ انطلاقٌ، ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره، فأردت أن تعرفه أن زيداً هو ذلك المنطلق، فتقول: «زيد المنطلقُ» وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلقَ هو زيدٌ قلت: «المنطلق زيد».

---

(١) النضو: المهزول من كلّ شيء. وفي رواية «الأغاني»: «نضو أينٍ» والأين: التعب.

(٢) الجران: مقدّم العنق.

وكذا إذا عرف السامع إنساناً يسمَّى زيداً بعينه واسمه، وهو يعرف معنى جنسِ المُنْطَلِق، وأردتَ أن تُعرِّفه أن زيداً متصف به؛ فتقول: «زيدٌ المنطلق» وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: «المنطلق زيد».

لا يُقال: زيد دالٌ على الذات؛ فهو مُتَعيِّن للابتداء تقدَّم أو تأخَّر، والمنطلق دال على أمر نِسْبي، فهو مُتعين للخبرية تقدم أو تأخر.

لأنا نقول: «المنطلق» لا يُجعَل مُبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً، و«زيد» لا يُجعَل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم «زيد» وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ.

ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قَصْر المُعَرّف على ما حُكم عليه به، كقول الخنساء: [الوافر]

إذا قَـبُـحَ الـبُـكـاءُ عـلـى قَـتِـيـلٍ رأَيْـتُ بُـكـاءَكَ الـحَـسَـنَ الـجَـمِـيـلاَ(١)

وقد يفيده قَصْرَه؛ إما تحقيقاً، كقولك: «زيد الأميرُ» إذا لم يكن أميرٌ سواه، وإما مبالغةً لكمال معناه في المحكوم عليه، كقولك: «عمرٌو الشجاعُ» أي الكاملُ في الشجاعة، فتُخرج الكلامَ في صورة تُوهِمُ أن الشجاعة لم توجَدْ إلاّ فيه؛ لعدم الاعتداد بشجاعة غيره، لقصورها عن رُتْبة الكمال.

ثم المقصورُ قد يكون نفسَ الجنس مطلقاً، أي من غير اعتبار تقييده بشيءٍ كما مر، وقد يكون الجنسَ باعتبار تقييده بظرفٍ أو غيرِه كقولك: هو الوَفيُّ حين لا تظن نفس بنفس خيراً؛ فإن المقصورَ هو الوفاء في هذا الوقت، لا الوفاءُ مطلقاً، وكقول الأعشى: [المتقارب]

هـوَ الـواهـبُ الـمـائـةَ الـمُـصْـطَـفـا ةَ: إمّـا مَـخـاضـاً، وإمّـا عِـشـارا(٢)

فإنه قَصَرَ هبة المائةِ من الإبل في إحدى الحالتين، لا هِبَتَها مطلقاً، ولا الهبةَ مطلقاً.

وهذه الوجوه الثلاثة ـ أعني العهدَ، والجنسَ للقصر تحقيقاً، والجنسَ للقصر مبالغةً ـ تمنع جوازَ العطفِ بالفاء ونحوها على ما حُكِم عليه بالمُعَرَّف، بخلاف المنكَّر؛ فلا يقال: «زيدٌ المنطلقُ وعمرٌو» ولا «زيد الأميرُ وعمرٌو» ولا «زيدٌ الشجاعُ وعمرٌو».

---

(١) البيت في «ديوانها» ١١٩. والخنساء: هي تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد، الرياحية السلمية من بني سُليم، من قيس عيلان، أشهر شواعر العرب من أهل نجد. أكثر شعرها وأجوده رثاؤها لأخويها صخر ومعاوية (ت ٢٤هـ). ترجمتها في «الأغاني» ٢٥/ ٦٠، و«أعلام النساء» ١/ ٣٠٥.

(٢) البيت للأعشى في «ديوانه» ١٠١، و«اللسان» (علق)، و«تاج العروس» (علق)، و«دلائل الإعجاز» ١٨٠. والمخاض: الحوامل من النوق. والعشار: جمع عشراء، وهي من النوق كالنفساء من النساء أو التي مضى على حملها عشرة أشهر.

وأما كونه جملةً فإما لإرادة تُقَوِّي الحكم بنفس التركيب كما سبق، وإما لكونه سبباً، وقد تقدم بيان ذلك.

وفعليتها لإفادة التَّجَدُّدِ، واسميتها لإفادة الثبوت؛ فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت.

وعليهما قولُ ربِّ العِزَّةِ: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٤].

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هُود: ٦٩] إذ أصل الأول: نسلم عليك سلاماً، وتقدير الثاني سلامٌ عليكم، كأن إبراهيم عليه السلام قصدَ أن يُحيِّيَهم بأحسن ممّا حَيَّوْهُ به؛ أخذاً بأدب الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النِّساء: ٨٦].

وقد ذُكِر له وجه آخرُ فيه دقة، غير أنه بأصول الفلاسفة أشبهُ، وهو أن التسليم دعاءٌ للمُسَلَّم عليه بالسلامة من كل نقص، ولهذا أُطلِق، وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد؛ لأن حصوله بالفعل مقارنٌ لوجودهم، فناسب أن يُحيَّوا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكمال الإنسان متجدِّد؛ لأنه بالقوة، وخروجه إلى الفعل بالتدرج، فناسب أن يُحيَّا بما يدل على التجدُّد دون الثبوت، وفيه نظر.

وقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣] أي أحدثتم دعاءَهم، أم استمر صمتكم عنه، فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم، فقيل: لم يفترق الحالُ بين إحداثكم دعاءَهُم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم.

وقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ اللَّٰعِبِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنبياء: ٥٥] أي أحدثت عندنا تعاطي الحقِّ فيما نسمعه منك أم اللعِبَ أي أحوالُ الصِّبا بعدُ مستمرة عليك.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البَقَرَة: ٨] في جواب ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْءَاخِرِ﴾ [البَقَرَة: ٨] فلإخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغةً في تكذيبهم، ولهذا أطلق قوله «مؤمنين» وأكّد نفيَه بالباء.. ونحوه: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا﴾ [المَائدة: ٣٧].

وشرطيتها لما مر.

وظرفيتها لاختصار الفعلية؛ إذ هي مقدَّرة بالفعل على الأصح.

وأما تأخيره فلأن ذكر المسند أهم كما سبق.

وأما تقديمه فإما لتخصيصه بالمسند إليه، كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾﴾ [الكافِرون: ٦] وقولك: «قائم هو» لمن يقول: زيد إما قائم أو قاعد، فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما، ومنه قولهم: تَمِيمِيٌّ أنا. وعليه قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [الصَّافات: ٤٧] أي بخلاف خُمور الدنيا فإنها تغتال العقول؛ ولهذا لم يقدَّم الظرف

في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢] لئلا يفيد ثبوتَ الرَّيْبِ في سائر كتب الله تعالى.

وإما للتنبيه من أول الأمر على أنه خبرٌ لا نعتٌ كقوله: [الطويل]

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهى لِكِبارِها وهمَّتُهُ الصُّغرى أجَلُّ مِنَ الدَّهرِ(١)

وقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البَقَرَة: ٣٦].

وإما للتفاؤل، وإما للتشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله: [البسيط]

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدنيا بِبَهْجَتِهَا شمسُ الضُّحى وأبو إسحاق والقمرُ(٢)

وقوله: [الوافر]

وكالنّارِ الحياةُ؛ فَمِنْ رَمادٍ أواخِرُها، وأَوَّلُها دُخانُ(٣)

قال(٤) السكاكي رحمه الله: وحقُّ هذا الاعتبار تطويلُ الكلام في المسند، وإلاّ لَمْ يَحْسُنْ ذلك الحسْنُ.

تنبيه: كثير مما في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالمسند إليه والمسند، كالذكر، والحذف، وغيرهما مما تقدمت أمثلته، والفَطِنُ إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتبارُهُ في غيرهما.

القول في أحوال مُتعلّقات الفعل:

حالُ الفعلِ مع المفعولِ كحالِهِ مع الفاعِلِ، فكما أنك إذا أسندْتَ الفعل إلى الفاعل؛ كان غرضُك أن تفيد وقوعه منه، لا أن تفيد وجودَه في نفسه فقط؛ كذلك إذا عَدَّيته إلى المفعول؛ كان غرضُك أن تفيد وقوعه عليه، لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيهما إنما كان لِيُعْلَمَ التباسُه بهما، فعَمِلَ الرفْع في الفاعل لِيُعْلَمَ التباسُه به من جهة وقوعه منه والنصب في المفعول لِيُعْلَم التباسه به من جهة وقوعه عليه.

أما إذا أُريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يُعْلَم ممّن وقع في نفسه، أو على مَنْ وقع؛ فالعبارة عنه أن يقال: كان ضربٌ أو وقع ضربٌ؛ أو وُجِدَ، أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد.

---

(١) البيت لبكر بن النطاح في «الدلائل» ١١٧.

(٢) البيت لمحمد بن وهيب الحميري في «الأغاني» ١٩/٥٧. ومحمد بن وهيب الحميري، أبو جعفر: شاعر مطبوع مكثر، من شعراء الدولة العباسية، كان تيّاهاً شديد الزهاء بنفسه (ت نحو ٢٢٥هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٩/٥٨.

(٣) لأبي العلاء المعري في سقط الزند ٤٧، ومطلع القصيدة:
«مَغَانٌ مِن أحِبَّتِنا مَعانُ تُجيبُ الصاهلاتِ به القِيانُ»

(٤) انظر «مفتاح العلوم» ٣٢٤.

وإذا تقرر هذا فنقول: الفعل المتعدي إذا أسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على ضربين:

الأول: أن يكون الغرضُ إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك، وقولنا: «على الإطلاق» أي من غير اعتبار عمومه وخصوصه، ولا اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه؛ فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم، فلا يُذكر له مفعول لئلا يتوهّم السامع أن الغرض الإخبارُ به باعتبار تعلقه بالمفعول، ولا يُقدَّر أيضاً؛ لأن المقدَّر في حكم المذكور.

وهذا الضرب قسمان؛ لأنه إما أن يُجْعَل الفعلُ مطلقاً كنايةً عن الفعل متعلقاً بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينةٌ، أو لا.

الثاني: كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَر: ٩] أي من يحدث له معنى العِلم ومن لا يحدث.

قال السكاكي: ثم إذا كان المقامُ خطابياً لا استدلالياً؛ أفاد العموم في أفراد الفعل، بعلّة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تحكم، ثم جعل قولهم في المبالغة: «فلان يعطي ويمنعُ، ويصلُ ويقطع» مُحْتملاً لذلك ولتعميم المفعول كما سيأتي.

و عدّه الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الإطلاق من غير إشعارٍ بشيء من ذلك.

والأول: كقول البُحتري يمدح المعتزّ بالله، ويُعرِّض بالمستعين بالله: [الخفيف]

شَجْوُ حُسّادِهِ وغَيْظُ عِداهُ أنْ يَرَى مُبْصِرٌ، ويَسْمَعَ وَاعِي(١)

أي أن يكون ذو رُؤية وذو سمع، يقول: محاسن الممدوح وآثاره لم تَخْفَ على مَنْ له بصر؛ لكثرتها واشتهارها، ويكفي في معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويَعيها سَمْعٌ؛ لظهور دلالتها على ذلك لكل أحدٍ، فحسّاده وأعداؤه يتمنّون أن لا يكون في الدنيا مَنْ له عينٌ يُبْصِر بها وأذن يسمع بها، كي يَخْفَى استحقاقه للإمامة، فيجدوا بذلك سبيلاً إلى منازعته إياها، فَجَعَل كما ترى مُطْلَق الرؤية كناية عن رؤية محاسنه وآثاره، ومُطْلَق السماع كنايةً عن سماعِ أخباره وكقول عَمْرو بن معديكرب: [الطويل]

فلو أنّ قومي أنطَقَتْني رماحُهم نَطَقْتُ، ولَكِنَّ الرِّماحَ أجَرَّتِ(٢)

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ٥٨ من قصيدة مطلعها:

«لكِ عهدٌ لديّ غيرُ مُضاع بات شوقي طوعاً له ونزاعي»

والبحتري: هو الوليد بن عبيد بن يحيى الطائي أبو عبادة البحتري: شاعر يقال لشعره (سلاسل الذهب) (ت ٢٨٤هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ٢/ ١٧٥، و«تاريخ بغداد» ١٣/ ٤٤٦، و«الأغاني» ٢١/ ٣١.

(٢) البيت لعمرو بن معديكرب في «ديوانه» ص ٧٣، و«اللسان» (جرر)، و«مقاييس اللغة» ١/ ٤١١، =

لأن غرضه أن يُثبت أنه كان من الرِّماح إجرارٌ وحبسٌ للألسن عن النطق بمدحهم والافتخار بهم، حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه وهو أنها أجَرَّته، وكقول(١) طُفيل الغنويِّ لبَني جعفر بن كلاب: [الطويل]

جزَى اللَّهُ عنّا جَعْفَراً حِينَ أزْلَقَتْ ... بنا نَعْلُنا في الواطِئين، فَزَلَّتِ
أبَوْا أن يَمَلُّونا، ولَوْ أنَّ أمّنا ... تُلاقي الذي لاقَوْهُ مِنّا لَمَلَّتِ
هُمُ خلطونا بالنّفوس، وألجؤوا ... إلى حُجراتٍ أدفأت وأظلَّتِ

فإن الأصل: لَمَلَّتنا، وأدفأتنا، وأظلتنا، إلا أنه حذف المفعولَ من هذه المواضع ليدُلَّ على مطلوبه بطريق الكناية.

فإن قلت: لا شك أن قوله «ألجؤوا» أصله ألجأونا فلأيِّ معنى حذف المفعول منه؟

قلت: الظاهر أن حذفه لمجرد الاختصار؛ لأن حكمه حكم ما عطف عليه وهو قوله: «خلطونا».

الضرب الثاني: أن يكون الغرضُ إفادة تعلّقه بمفعول، فيجب تقديره بحسب القرائن، ثم حذفه من اللفظ:

إما للبيان بعدَ الإبهام، كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلُّقِه بمفعوله غرابة، كقولك: لو شئتُ جئتُ أو لم أجيء، أي لو شئت المجيءَ أو عدمَ المجيء؛ فإنك متى قلت: «لو شئتُ» علم السامعُ أنك علّقتَ المشيئة بشيء، فيقع في نفسه أن هنا شيئاً تعلّقت به مشيئتك بأن يكون أو لا يكون، فإذا قلت: «جئتُ» أو «لم أجِيء» عرف ذلك الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعَام: ١٤٩]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام: ٣٩].

وقول طرفة: [الطويل]

فإنْ شِئْتُ لم تُرْقِلْ وإن شئتُ أرْقَلَتْ ... مَخافَةَ مَلْوِيٍّ مِنَ القِدِّ مُحْصَدِ(٢)

= و«مجمل اللغة» ١/ ٣٨٩، و«التاج» (جرر). وعمرو بن معديكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي: فارس اليمن، وصاحب الغارات المعروفة، له شعر جيد. (ت ٢١هـ). ترجمته في «الإصابة» تر (٥٩٧٢)، و«الأغاني» ١٥/ ١٥٢.

(١) الشعر في زيادة «ديوانه» ص ٥٧، و«الدلائل» ١٥٨، و«الوحشيات» رقم ٤١٥. وطفيل الغنوي: طفيل بن عوف بن كعب، من بني غنيّ من قيس عيلان: شاعر جاهلي من الشجعان، وهو من أوصفِ العرب للخيل وربما سمّي (طفيل الخيل) (ت نحو ١٣ ق. هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٥/ ٢٥٤، و«خزانة الأدب» ٣/ ٦٤٣.

(٢) البيت في معلّقته ص ٢٨، والإرقال: ضرب من السير السريع. والقِدّ: الجلد، ويعني (السوط). =

وقولُ البُحتري: [الكامل]

لـو شِـئـتَ عـدْتَ بـلادَ نَـجْـدٍ عَـوْدَةً فَـحَـلَـلْـتَ بـيـنَ عَـقِـيـقِـهِ وَزَرُودِهِ(١)

وقوله: [الكامل]

لـو شئـتَ لـم تُـفْـسِـدْ سـمـاحـةَ حـاتِـم كَـرَمـاً، ولـم تَـهْـدِمْ مَـآثِـرَ خَـالِـدِ(٢)

فإن كان في تعليقِ الفعلِ به غرابةٌ ذكرتَ المفعول؛ لتقرُّره في نفس السامع وتُؤنِسهُ به، يقول الرجل يخبر عن عِزِّه: لو شئت أن أردَّ على الأمير رَدَدْتُ، وإن شئتُ أن ألقى الخليفة كلَّ يوم لقيتُه، وعليه قول الشاعر: [الطويل]

ولـو شـئـتُ أن أبكِـي دَمـاً لـبـكـيـتُـهُ عـليـه، ولكِـن ساحـةُ الـصبرِ أوسَـعُ(٣)

فأما قول أبي الحسن علي بن أحمد الجوهري أحد شُعراء الصاحب بن عبادٍ: [الطويل]

فـلـم يُـبْـقِ منِّـي الـشّـوقُ غـيرَ تَـفَـكُّـري فـلو شئتُ أنْ أبكِي بكيتُ تفَكُّرا(٤)

فليس منه؛ لأنه لم يُرِد أن يقول: فلو شئت أن أبكي تفكُّراً بكيتُ تفكُّراً، ولكنه أراد أن يقول: أفناني النُّحول، فلم يَبْقَ مِنِّي و فِيَّ غير خواطرَ تَجُولُ، حتى لو شئتُ البُكاء، فمرَيْتُ جُفوني، وعصرتُ عَيْني ليسيل منها دمعٌ لم أجِدْهُ، ولخرج منها بدلَ الدمعِ التفكُّرُ، فالمراد بالبكاء في الأول الحقيقي، وفي الثاني غير الحقيقيّ، فالثاني لا يصح لأن يكون تفسيراً للأول.

وإما لدفع أن يتوهم السامعُ في أول الأمرِ إرادة شيء غير المراد، كقول البحتري: [الطويل]

= والمحصَد: المحكم الفتل. وطرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو: شاعر جاهلي من الطبقة الأولى (ت نحو ٦٠ق. هـ). ترجمته في «الشعر والشعراء» ٤٩، و«خزانة البغدادي» ١/ ٤١٤.

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٤٩، ومطلع القصيدة:

«يـا عـارضـاً مـتـلـفـعـاً بـبـروده يـخـتـالُ بـيـن بـروقـه ورعـوده»

وفي «الدلائل» ص ١٦٦. وزرود والعقيق: موضعان بنجد.

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٦٩ من قصيدة مطلعها:

«عـجـبـاً لـطـيـف خـيـالـكِ الـمـتـعـاهـد ولـوصـلـكِ الـمـتـقـارب الـمـتـبـاعـدِ»

والبيت في «الدلائل» ص ١٦٣.

(٣) البيت لإسحاق بن حسان السغدي الخريميّ يرثي عثمان بن عامر بن عمارة بن خريم الذبياني، أحد قوّاد الرشيد، في «الكامل» ١/ ٢٥١، وبلا نسبة في «دلائل الإعجاز» ص ١٦٤. وإسحاق بن حسان بن قوهي، أبو يعقوب الخريمي: شاعر مطبوع، اتّصل بخريم الناعم فنسب إليه (ت ٢٢هـ). ترجمته في «تاريخ بغداد» ٦/ ٣٢٦.

(٤) الجوهري: أبو الحسن علي بن أحمد نجم جرجان في صنائع الصاحب وندمائه وشعرائه. ترجمته وبعض أشعاره في يتيمة الدهر ٤/ ٢٧. والبيت في «دلائل الإعجاز» ١٦٧، و«معاهد التنصيص» ١/ ٢٥٤.

وكَمْ ذُدْتَ عَنّي مِنْ تَحَامُلِ حادِثٍ وسَوْرَةِ أيّامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ(١)

إذ لو قال: «حززن اللحم» لجاز أن يتوهم السامع قبل ذكر ما بعده أن الحزّ كان في بعض اللحم، ولم يَنْتَهِ إلى العظم، فترك ذكرَ اللحم؛ ليبرىء السامع من هذا الوهم، ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحزّ مضى في اللحم حتى لم يردَّه إلا العظم.

وإما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاعَ الفعل على صريح لفظه؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه، كقول البحتري أيضاً: [الخفيف]

قدْ طَلَبْنَا فلم نجِدْ لكَ في السُّؤْ دَدِ والمجدِ والمَكَارِمِ مِثْلا(٢)

أي قد طلبنا لك مِثلاً في السُّؤدَدِ والمجد والمكارِمِ، فحذف المثل؛ إذ كان غرضُه أن يوقع نفيَ الوجود على صريح لفظِ المِثْلِ، ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله: [الوافر]

ولم أمْدَحْ لأرْضِيَهُ بِشِعْرِي لَئِيماً أنْ يكونَ أصابَ مَالا(٣)

فإنه أعمل الفعل الأول الذي هو «أمدح» في صريح لفظِ «اللئيم» والثاني الذي هو «أرضي» في ضميره؛ إذ كان غرضُه إيقاعَ نفي المدح على اللئيم صريحاً دون الإرضاء، ويجوز أن يكون سببُ الحذف في بيت البحتريّ قَصْدَ المبالغة في التأدّبِ مع الممدوح، بتركِ مواجهته بالتصريح بما يدل على تَجويز أن يكون له مِثْلٌ، فإن العاقل لا يطلب إلا ما يَجُوز وجوده.

وإما للقصد إلى التعميم في المفعول، والامتناع عن أن يَقْصِرَهُ السامع على ما يُذكر معه دون غيره، مع الاختصار، كما تقول: «قد كان منك ما يؤلم» أي ما الشرطُ في مثله أن يُؤلم كلَّ أحد وكلَّ إنسان، وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥] أي يدعو كلَّ أحد.

وإما للرعاية على الفاصلة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ١ ـ ٣] أي وما قَلاك.

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ٣٩٤ من قصيدة مطلعها:
«أعن سَفَهٍ يومَ الأبيرق أم حلم وقوفٌ بربعٍ أو بكاءٌ على رسم»
ذدتُ: دفعت. وسورة الأيام: شدّتها وصولتها. وحززن: قطعن.

(٢) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٣٧ ومطلع القصيدة:
«إنّ سير الخليط حين استقلا كان عوناً للدمع حتى استهلا»

(٣) البيت له في «ديوانه» ٢/ ١٩٥ ومطلع القصيدة:
«أراحَ فريقُ جيرتكَ الجمالا كأنهم يريدون احتمالا»
وذو الرمة هو: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدويّ، من مضر، أبو الحارث: شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره (ت ١١٧هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٨/ ٥، و«وفيات الأعيان» ١/ ٤٠٤.

وإما لاستهجان ذكره، كما رُوِي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «ما رأيتُ منه ولا رأى منّي» تعني العورةَ.

وإما لمجرد الاختصار، كقولك: «أصْغَيْتُ إليه» أي أُذُني، و«أغضيتُ عليه» أي بصري. ومنه قوله تعالى: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي ذاتَك، وقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي بعثه الله، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي إنه لا يُمَاثل، أو ما بينه وبينها من التفاوت، أو أنها لا تفعل كفعله، كقوله تعالى: ﴿مِّن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ﴾ [الرُّوم: ٤٠] ويحتمل أن يكون المقصودُ نفس الفعل من غير تعميم، أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، ثم ما أنتم عليه في أمر ديانتكم ـ من جعل الأصنام لله أنداداً ـ غايةُ الجهل.

ومما عدَّ السكاكي الحذفَ فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ [القَصَص: ٢٣، ٢٤] والأوْلَى أن يُجعل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما مرّ، وهو ظاهر قول الزمخشري؛ فإنه قال: تُرِكَ المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذِّياد وهم على السّقْي، ولم يرحمهما لأن مذودهما غَنَمٌ ومسقِيّهم إبلٌ مثلاً؟ وكذلك قولهما: ﴿لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القَصَص: ٢٣] المقصود منه: السّقْيُ لا المسْقِيُّ.

واعلم أنه قد يشتبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإنه يُظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء؛ فلا يُقدَّر في الكلام محذوف؛ وليس بمعناه، لأن لو كان بمعناه لزِمَ: إما الإشراك، أو عطف الشيء على نفسه؛ لأنه إن كان مُسَمًّى أحدهما غير مسمّى الآخر لزم الأول، وإن كان مُسَمّاهما واحد لزِم الثاني، وكلاهما باطل، تعالى كلامُ الله عز وجل على ذلك.

فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى إلى مفعولين أي: سَمُّوه اللَّهَ، أو الرحمٰن، أيّاً ما تُسَمُّوه فله الأسماءُ الحُسنى، كما يقال: «فلانٌ يُدْعَى الأمير» أي: يسمّى الأميرَ.

وكما في قراءة من قرأ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] بغير تنوين، على القول بأن سقوطَ التنوين لكون الابن صفةً واقعة بين عَلَمَيْنِ، كما في قولنا: زيد بن عمرو قائم؛ فإنه قد يُظَن أن فعل القول فيه لحكاية الجملة، كما هو أصلُه، فقيل: تقديرُ الكلام: عُزَيْرُ ابنُ اللَّهِ معبودُنا. وهذا باطل، لأن التصديق والتكذيب إنما يَنْصَرِفان إلى الإسناد، لا إلى وصف ما يقع في الكلام موصوفاً بصفة، كما إذا حكيت عن إنسان أنه قال: زيدٌ بنُ عمرو سَيِّدٌ، ثم كذبته

فيه؛ لم يكن تكذيبُك أن يكون زيدٌ بنَ عمرو، لكن أن يكون زيدٌ سيداً، فلو كان التقديرُ ما ذُكِر لكان الإنكارُ راجعاً إلى أنه معبودُهم، وفيه تقديرُ أن عزيراً ابنُ الله ـ تعالى اللَّهُ عن ذلك ـ فالقولُ في الآية بمعنى الذِّكر، لأن الغرض الدلالةُ على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل والشِّرْكِ إلى أنهم كانوا يذكرون عُزَيراً هذا الذِّكر، كما تقول في قوم تريد أن تصفهم بالغُلُوّ في أمر صاحبهم وتعظيمه: إني أراهم قد اعتقدوا أمراً عظيماً؛ فهم يقولون أبداً: زيدٌ الأميرُ، تريد أنه كذلك يكون ذكرُهم له إذا ذَكروه.

واعلم أن لحذف التنوين من عُزَيْرٍ في الآية وجهين:

أحدهما: أن يكون لِمنْعِهِ من الصَّرْفِ لعُجْمته وتعريفه، كعازَرَ.

والثاني: أن يكون لالتقاء الساكنين، كقراءة من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص: ١، ٢] بحذف التنوين من «أحد» وكما حُكي عن عمارة بن عقيل أنه قرأ: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٤٠] بحذف التنوين من «سابق» ونصبِ «النهار» فقيل له: وما تريد؟ فقال: سابقٌ النهارَ.

فالمعنى على هذين الوجهين كالمعنى على إثبات التنوين؛ فـ«عزير» مبتدأ و«ابن الله» خبرُه، و«قال» على أصله، والله أعلم.

وأما تقديم مفعوله ونحوه عليه فلِرَدِّ الخطأ في التعيين، كقولك: «زيداً عرفتُ» لمن اعتقد أنك عرفتَ إنساناً وأنه غيرُ زيد، وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لتأكيده وتقريره: «زيداً عرفتُ لا غيرَه» ولذلك لا يصح أن يقال: «ما زيداً ضربتُ ولا أحداً من الناس» لتناقُضِ دلالتي الأول والثاني، ولا أن تُعْقِبَ الفعلَ المنفيّ بإثبات ضِدِّه، كقولك: «ما زيداً ضربت ولكن أكرمته» لأن مبنى الكلام ليس على الخطأ في الضرب، فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على الخطأ في المضروب حينَ اعتقد أنه زيدٌ، فردُّه إلى الصواب أن تقول: «ولكنْ عمراً».

وأما نحو قولك: «زيداً عرفتُه» فإن قُدِّرَ المُفَسِّرُ المحذوفُ قبل المنصوبِ أي: عرفتُ زيداً عرفتُه؛ فهو من باب التوكيد، أعني تكرير اللفظ؛ وإن قُدِّرَ بعدَه، أي: زيداً عرفتُ عرفتُه؛ أفاد التخصيص.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فُصّلَت: ١٧] فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص؛ لامتناع تقدير: أما فهدينا ثمود.

وكذلك إذا قلت: «بزيد مررتُ» أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورَك بغيرِ زيدٍ، فأزلتَ عنه الخطأ مخصصاً مرورَك بزيدٍ دون غيره.

والتخصيص في غالب الأمر لازمٌ للتقديم، ولذلك يقال في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفَاتِحَة: ٥]: معناه نخصُّك بالعبادة، لا نعبد غيرَك ونخصُّك بالاستعانة، لا نستعين غيرك.

وفي قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٧٢] معناه: إن كنتم تخصونه بالعبادة.

وفي قوله تعالى: ﴿لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البَقَرَة: ١٤٣] أُخِّرَتْ صِلَةُ الشهادة في الأول، وقُدِّمت في الثاني؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم.

وفي قوله تعالى: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٨] معناه: إليه لا إلى غيره.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النِّساء: ٧٩] معناه: لجميع الناس من العرب والعجم ـ على أن التعريف للاستغراق ـ لا لبعضهم المُعَيّنِ ـ على أنه للعهد ـ أي للعرب، لا لمُسَمّى الناس ـ على أنه للجنس ـ لئلا يلزمَ من الأول اختصاصه بالعرب دونَ العجم، لانحصار الناس في الصِّنْفين، ومن الثاني اختصاصه بالإنس دونَ الجِنّ؛ لانحصار من يُتَصَوَّر الإرسال إليهم من أهل الأرض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك؛ لأن التقديم لما كان مُفيداً لثبوت الحكم للمتقدّم، ونَفْيَهُ عما يُقابله؛ كان تقديمُ «للناس» على «رسولاً» مفيداً لِنَفْي كونه رسولاً لبعضهم خاصة؛ لأنه هو المقابل لجميع الناس، لا لبعضهم مطلقاً، ولا غير جنس الناس.

وكذلك يُذهب في معنى قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البَقَرَة: ٤] إلى أنه تعريض بأن الآخرة التي عليها أهلُ الكتاب ـ فيما يقولون: إنه لا يدخل الجنة إلا من كان هُوداً أو نصارى، وإنه لا تمسُّهُم النارُ فيها إلا أياماً معدودات، وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسيم والأرواح العَبِقَةِ والسماع اللذيذ ـ ليست بالآخرة، وإيقانهم بمثلها ليس من الإيقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء، أي: بالآخرة يُوقِنون، لا بغيرها كأهل الكتاب.

ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء التخصيص اهتماماً بشأن المقدَّم، ولهذا قُدِّر المحذوف في قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ مؤخَراً وأُورِدَ قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العَلَق: ١] فإن الفعل فيه مقدّمٌ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهمُّ؛ لأنها أولُ سورةٍ نزلت، وأجاب السكاكي بأن ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ متعلق بـ«اقرأ» الثاني، ومعنى الأول: افعل القراءة وأوجدها، على نحو ما تقدم في قولهم «فلانٌ يُعْطِي ويمنع» يعني إذا لم يُحْمَلْ على العموم، وهو بعيد.

وأما تقديم بعضِ معمولاته على بعض، فهو إما لأن أصلَه التقديمُ ولا مُقْتَضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، نحو: «ضرب زيد عمرواً» وتقديم المفعول الأول على الثاني، نحو «أعطيت زيداً درهماً».

وإما لأن ذكرَه أهمُّ، والعناية به أتم، فيُقَدَّم المفعول على الفاعل إذا كان الغرضُ معرفة وقوعِ الفعلِ على مَنْ وَقَع عليه، لا وقوعه ممن وقع منه، كما إذا خرج رجلٌ على السلطان،

وعاث في البلاد، وكثر منه الأذى، فقُتِل، وأردتَ أن تُخْبِرَ بقتله، فتقول: «قَتَلَ الخارجِيَّ فلانٌ» بتقديم «الخارجي»؛ إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله، وإنما الذي يريدون علمَه؛ هو وقوع القتل به، ليخلُصوا من شرِّه.

ويُقدَّم الفاعلُ على المفعول إذا كان الغرضُ معرفة وقوع الفعل ممن وقع منه لا وقوعه على مَنْ وقع عليه، كما إذا كان رجل ليس له بأسٌ، ولا يُقدَّرُ فيه أن يَقْتُل، فقتل رجلاً، وأردت أن تخبر بذلك، فتقول: «قتل فلانٌ رجلاً» بتقديم القاتل؛ لأن الذي يعني الناس من شأن هذا القتل نُدُورهُ وبعده من الظن، ومعلوم أنه لم يكن نادراً ولا بعيداً من حيث كان واقعاً على مَنْ وقع عليه، بل من حيث كان واقعاً ممن وقع منه.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْۖ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْۚ﴾ [الإسراء: ٣١] قدَّم المخاطبين في الأولى دون الثانية؛ لأن الخطاب في الأولى للفقراء؛ بدليل قوله تعالى: «مِنْ إملاق» فكان رزقُهم أهمَّ عندَهم من رزق أولادهم؛ فقدَّم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء؛ بدليل قوله: «خَشْيَةَ إمْلاقٍ» فإن الخشية إنما تكون مما لم يقع، فكان رِزْقُ أولادهم هو المطلوب دون رَزْقهم، لأنه حاصل؛ فكان أهم؛ فقُدِّم الوعد برِزْق أولادهم على الوعد برِزْقِهم.

وإما لأن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨] فإنه لو أُخِّرَ «من آلِ فِرعون» عن «يكتُمُ إيمانه» لتوهّم أن «مِنْ» متعلقة بـ«يَكْتُمُ» فلم يُفهم أن الرجل من آل فرعون.

أو بالتناسب، كرعاية الفاصلة، نحو ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾﴾ [طه: ٦٧].

وإما لاعتبار آخرَ مناسبٍ.

وقسم السكاكي التقديم[1] للعناية ـ مطلقاً ـ قسمين:

أحدهما: أن يكون أصل ما قُدِّم في الكلام هو التقديم ولا مُقْتَضَى للعدول عنه، كالمبتدأ المعَرَّف؛ فإن أصله التقديمُ على الخبر، نحو «زَيْدٌ عارفٌ» وكذي الحال المُعَرَّف، فإن أصله التقديم على الحال، نحو «جاء زيدٌ راكباً» وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله، نحو «عرف زيد عمراً، وكان زيدٌ عارِفاً، وإن زيداً عارفٌ» وكالفاعل، فإن أصله التقديمُ على المفعولات وما يشبهها من الحال والتمييز، نحو «ضرَب زيدٌ الجاني بالسوط، يومَ الجمعة أمامَ بَكر ضرباً شديداً، تأديباً له، مُمْتلئاً من الغضب»، «وامتلأ الإناء ماءً» وكالذي يكون في حكم المبتدأ من مفعولي باب

(١) انظر «مفتاح العلوم» ٣٤٢.

«عَلِمْتُ» نحو «علمت زيداً مُنطلقاً» أو في حكم الفاعل من مفعولَيْ باب «أعطَيْتُ» و«كَسَوْتُ» نحو «أعطيتُ زيداً دِرْهماً، وكَسَوْتُ عمراً جُبّةً» وكالمفعول المتعدّى إليه بغير واسطة فإن أصله التقديم على المتعدَّى إليه بواسطة، نحو «ضربتُ الجاني بالسّوط» وكالتوابع، فإن أصلها أن تُذكَر بعد المتبوعات.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه، والاعتناء بشأنه؛ لكونه في نفسه نُصْبَ عينِك، والتفاتُ خاطرِك إليه في التزايُد، كما تجدُك قد مُنِيتَ بهَجْرِ حبيبك، وقيل لك: ما تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، وعليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] أي على القول بأن «لله شركاء» مفعولاً «جعلوا».

أو لعارض يُورِثه ذلك، كما إذا توهّمت أن مُخاطبك مُلْتَفِت الخاطر إليه، ينتظر أن تذكره، فيبرز في مَعرِض أمرٍ يتجدَّد في شأنه التقاضي ساعة فساعة، فمتى تجد له مجالاً للذكر صالحاً أوردته، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [يس: ٢٠] قُدِّم فيه المجرور لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسُلَ من إصرارهم على تكذيبهم، فكان مظنّة أن يلعن السامعُ - على مجرى العادة - تلك القرية، ويبقى مجيلاً في فكره: أكانت كلها كذلك أم كان فيها قُطْرٌ - دانٍ أم قاصٍ - منبت خير؟ منتظراً لإلمام الحديث به، بخلاف ما في سورة القصص.

أو كما إذا وُعِدْتَ ما تُبْعِدُ وقوعه من جهتين، إحداهما أدخل في تبعيده من الأخرى، فإنك - حال التفاتِ خاطرك إلى وقوعه باعتبارهما - تجد تفاوتاً في إنكارِك إياه قوةً وضعفاً بالنسبة؛ ولامتناع إنكاره بدون القصد إليه يَسْتتبع تفاوتُه ذلك تفاوتاً في القصد إليه والاعتناء بذكره، فالبلاغة توجب أنك - إذا أنكرت - تقول في الأول: شيءٌ حاله في البعد عن الوقوع هذه؛ أنى يكون؟! لقد وُعِدْتُ هذا أنا وأبي وجدّي، فتُقدِّم المُنْكَرَ على المرفوع، وفي الثاني: لقد وُعِدْتُ أنا وأبي وجدي هذا، فتؤخّر.

وعليه قوله تعالى في سورة النمل: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا﴾ [النمل: ٦٨]، وقوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٨٣]، فإن ما قبل الأولى: ﴿أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، وما قبل الثانية: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢] فالجهةُ المنظورُ فيها هناك كونهم أنفُسَهم وآباؤهم تُراباً، والجهة المنظور فيها هنا كونهم تراباً وعظاماً، ولا شبهة أن الأولى أدخلُ عندهم في تبعيد البعث.

أو كما إذا عرفت في التأخير مانِعاً، كما في قوله تعالى في سورة المؤمنين: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٣] بتقديم المجرور على الوصف؛ لأنه لو أُخّر عنه - وأنت تعلم أن تمام الوصف بتمام ما يدخل في صلة الموصول، وتمامه: ﴿وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣] - لاحتمل أن يكون من صلة «الدنيا» واشتبه الأمرُ في القائلين؛

أنهم من قومه أم لا، بخلاف قوله تعالى في موضع آخر منها: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ﴾ [المؤمنون: ٢٤] فإنه جاء على الأصل بعدم المانع، وكما في قوله تعالى في سورة طه: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٧٠] للمحافظة على الفاصلة، بخلاف قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٤٨].

وفيما ذكره نظر من وجوه:

أحدها: أنه جعل تقديم «لله» على «شركاء» للعناية والاهتمام، وليس كذلك؛ فإن الآية مسوقةٌ للإنكار التوبيخي؛ فيمتنع أن يكون تعلق «جعلوا» بـ«الله» منكراً من غير اعتبار تعلقه بـ«شركاء» إذ لا يُنكر أن يكون جعل ما مُتعلقاً به، فيتعين أن يكون إنكار تعلقه به باعتبار تعلقه بـ«شركاء» وتعلُّقه بـ«شركاء» كذلك مُنكَرٌ باعتبار تَعَلُّقِهِ بـ«الله» فلم يبق فرقٌ بين التلاوة وعكسها.

وقد عُلِمَ بهذا أن كل فعل مُتَعَدٍّ إلى مفعولين، لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر؛ إذا قُدِّم أحدهما على الآخر؛ لم يصح تعليل تقديمه بالعناية.

وثانيها: أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني، وليسا منه.

وثالثها: أن تعلُّقَ «من قومه» بـ«الدنيا» على تقدير تأخره غيرُ معقول المعنى إلا على وجهٍ بعيد.

القول في القَصْر:

القَصْرُ حقيقيٌّ وغيرُ حقيقيٍّ، وكلٌّ واحد منهما ضربان: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والمراد الصفة المعنوية لا النعت.

والأول من الحقيقي كقولك: «ما زيدٌ إلا كاتبٌ» إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام، لأنه ما من مُتَصَوَّر إلا وتكون له صفات تتعذَّر الإحاطة بها أو تتعسّر.

والثاني منه كثيرٌ، كقولنا: «ما في الدار إلا زيدٌ».

والفرق بينهما ظاهر، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة، وفي الثاني يمتنع.

وقد يُقْصَد به المبالغة؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور، فيُنَزَّل منزلة المعدوم.

والأول من غير الحقيقي: تخصيصُ أمر بصفة دون أُخرى، أو مكان أخرى.

والثاني منه: تخصيصُ صفة بأمر دون آخر أو مكان آخر، فكل واحد منهما ضربان.

والمخاطب بالأول من ضَرْبَي كُلٍّ ـ أعني تخصيصَ أمرٍ بصفة دونَ أخرى، وتخصيص صفة

بأمر دون آخر ـ من يعتقد الشركة، أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعاً في الأول، واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة في الثاني.

فالمخاطب بقولنا: «ما زيدٌ إلا كاتب» من يعتقد أن زيداً كاتبٌ وشاعرٌ، وبقولنا: «ما شاعرٌ إلا زيد» من يعتقد أن زيداً شاعر، لكن يدَّعي أن عمراً أيضاً شاعر، وهذا يسمى قصر إفراد، لقطعه الشركة بين الصفتين في الثبوت للموصوف، أو بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة.

والمخَاطَب بالثاني من ضَرْبَي كل ـ أعني تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر ـ إما من يعتقد العكس، أي اتصاف ذلك الأمرِ بغير تلك الصفة عِوَضاً عنها في الأول، واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنه في الثاني، وهذا يُسمى قصرَ قَلْبٍ، لقلبه حكمَ السامع.

وإما من تساوى الأمران عنده، أي اتّصافُ ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها في الأول، واتصافه بها واتصاف غيره بها في الثاني، وهذا يُسمى تعيين.

فالمخاطَب بقولنا: «ما زيدٌ إلا قائمٌ» من يعتقد أن زيداً قاعدٌ لا قائمٌ، أو يعلم أنه إما قاعدٌ أو قائمٌ ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه؟ وبقولنا: «ما قائمٌ إلا زيدٌ» من يعتقد أن عمراً قائم لا زيداً، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما، لكن لا يعلم من هو منهما بعينه؟

وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدمُ تنافي الصفتين؛ حتى تكون المنفية في قولنا: «ما زيد إلا شاعر» كونه كاتباً، أو مُنَجِّماً، أو نحو ذلك، لا كونه مُفْحَماً لا يقول الشعر؛ ليُتصوَّر اعتقادُ المخاطبِ اجتماعهما.

وشرط قَصْرِه قلباً تحقق تنافيهما؛ حتى تكون المنفية في قولنا: «ما زيد إلا قائم» كونه قاعداً، أو جالساً، أو نحو ذلك، لا كونه أسود، أو أبيض، أو نحو ذلك؛ ليكون إثباتها مُشْعِراً بانتفاء غيرها.

وقصر التعيين أعمُّ، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق، لا يقتضي جواز اتصافه بهما معاً، ولا امتناعه.

وبهذا عُلِمَ أن كلّ ما يصلح أن يكون مثالاً لقصر الإفراد، أو قصرِ القلبِ يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين، من غير عكس.

وقد أهملَ السكاكي القصر الحقيقي، وأدخل قصر التعيين في قصر الإفراد، فلم يشترط في قصر الموصوف إفراداً عدم تنافي الصفتين، ولا في قصره قلباً تحققَ تنافيهما.

وللقصر طُرُقٌ:

منها: العطف، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: «زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ» أو «ما زيدٌ كاتباً بل شاعرٌ» وقلباً: «زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ» أو «ما زيد قاعداً بل قائم» وفي قصر الصفة

على الموصوف إفراداً أو قلباً بحسب المقام: «زيد قائم لا عَمْرو» أو «ما عمرو قائماً بل زيد».

ومنها: النفيُ والاستثناء، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: «ما زيد إلا شاعر» وقلباً: «ما زيد إلا قائم» وتعييناً كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾ [يس: ١٥] أي لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدّعي إذا ادَّعى، بل أنتم عندنا كاذبون فيها، وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: «ما قائم - أو ما من قائم، أو لا قائم - إلا زيد».

وتحقيقُ وجهِ القصر في الأول أنه متى قيل: «ما زيدٌ» توجّه النفيُ إلى صفته لا ذاته؛ لأن أنفس الذوات يمتنع نفيها، وإنما تُنْفَى صفاتها كما بُيِّنَ ذلك في غير هذا العلم، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك، وإنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً؛ تناولهما النفي، فإذا قيل «إلا شاعرٌ» جاء القصرُ.

وفي الثاني أنه متى قيل: «ما شاعرٌ» فأُدخل النفيُ على الوصف المُسَلَّم ثبوته - أعني الشعر - لغير من الكلام فيهما، كزَيْدٍ وعَمْرٍ مثلاً؛ توجّه النفيُ إليهما، فإذا قيل: «إلا زيدٌ» جاء القصر.

ومنها: «إنما» كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً، «إنما زيدٌ كاتبٌ» وقلباً «إنما زيدٌ قائمٌ» وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين: «إنما قائمٌ زيدٌ».

والدليلُ على أنها تفيد القصر كونها متضمنة معنى «ما» و«إلاّ».

لقول المفسرين في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [البَقَرَة: ١٧٣] بالنصب: معناه «ما حرَّم عليكم إلا الميتة» وهو المطابق لقراءة الرفع؛ لما مرّ في باب «المنطلق زيد».

ولقول النحاة: «إنما» لإثبات ما يُذكر بعدها ونفي ما سواه.

ولصحة انفصال الضمير معها، كقولك: «إنما يَضْرِبُ أنا» كما تقول: «ما يضرب إلا أنا».

قال الفرزدق: [الطويل]

أنا الذَّائِدُ الحَامي الذِّمَارَ، وإنّما ... يُدافعُ عن أحْسابهم أنا أوْ مِثْلي[1]

وقال عمرو بن معديكرب: [السريع]

قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجاراتُها ... ما قَطَّرَ الفارسَ إلا أنا[2]

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/٢٤٨، ومطلع القصيدة:
«ألاَ استهزأتْ مني هُنَيْدةُ أنْ رأتْ ... أسيراً يداني خطوَهُ حَلَقُ الحِجْلِ»
و«تذكرة النحاة» ص ٨٥، و«خزانة الأدب» ٤/ ٤٦٥، و«الدرر» ١/ ١٩، و«اللسان» (قلا). ولأميّة بن أبي الصلت في «ديوانه» ٤٨. الذائد: المدافع. والذمار: العهد. والقصر هنا من قصر الصفة على الموصوف.

(٢) البيت في «ديوانه» ١٦٧، و«الأغاني» ١٥/ ١٦٩، و«شرح أبيات سيبويه» ٢/ ١٩٩، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي ص ٤١١، و«الكتاب» ٢/ ٣٥٣.

قال السكاكي: ويُذكر لذلك وجهٌ لطيفٌ يسند إلى علي بن عيسى الرَّبعي، وهو أنه لما كانت كلمة «إنَّ» لتأكيد إثبات المُسْنَد للمسند إليه، ثم اتصلت بها «ما» المؤكدة ـ لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على علم النحو ـ ناسب أن يُضمن معنى القصر؛ لأن القصرَ ليس إلا تأكيداً على تأكيد؛ فإن قولك: «زيد جاء لا عَمْرٌ» ـ لمن يُردِّد المجيءَ الواقع بينهما ـ يفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحاً، وفي الآخر ضِمْناً.

ومنها: التقديم، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: «شاعر هُوَ» لمن يعتقده شاعراً وكاتباً، وقلباً «قائمٌ هُوَ» لمن يعتقده قاعداً، وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً «أنا كَفَيْتُ مُهِمّكَ» ـ بمعنى وحدي ـ لمن يعتقد أنك وغيرَك كَفَيْتُما مهمّه، وقلباً: «أنا كَفَيْتُ مُهِمّك» ـ بمعنى لا غيري ـ لمن يعتقد أن غيرَك كفى مهمّه دونَك، كما تقدم.

وهذه الطرق تختلف من وجوه:

الأول: أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع.

الثاني: أن الأصل في الأول أن يدل على المُثْبت والمَنْفيِّ جميعاً بالنص؛ فلا يُترك ذلك إلا كراهة الإطناب في مقام الاختصار، كما إذا قيل: «زيد يعلم النحوَ، والتصريف، والعروضَ، والقوافي» أو «زيد يعلم النحوَ، وعمروٌ، وبكرٌ، وخالدٌ» فتقول فيهما: «زيد يعلم النحو لا غير» وفي معناه «ليس إلا» أي لا غيرَ النحو، ولا غيرَ زيدٍ، وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دونَ المنفِيِّ.

الثالث: أن النفي لا يُجامع الثاني؛ لأن شرط المنفي بـ«لا» أن لا يكون منفياً قبلها بغيرها، ويجامع الآخرين، فيقال: «إنما زيد كاتب لا شاعر» و«هو يأتيني لا عمرٌو» ولأن النفي فيهما غير مصرَّح به، كما يقال: «امتنع زيدٌ عن المجيءِ لا عمرٌو».

قال[1] السكاكي: شرط مُجَامعته للثالث أن لا يكون الوصف مختصاً بالموصوف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَۘ﴾ [الأنعام: ٣٦] فإن كل عاقل يعلم أن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع، وكذا قولهم: «إنما يُعَجِّلُ من يَخْشَى الفَوْتَ».

قال الشيخ عبد القاهر: لا تحسُن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص، وهذا أقرب.

قيل: ومجامعته له إما مع التقديم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ۝٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ۝٢٢﴾ [الغَاشِيَة: ٢١، ٢٢]، وإما مع التأخير كقولك: «ما جاءني زيدٌ وإنما جاءني عمرٌو» وفي كون نحو هذين مما نحن فيه نظر.

---

(١) انظر «مفتاح العلوم» ٤٠٥.

الرابع: أن أصل الثاني أن يكون ما استُعْمل له مما يجهله المخاطَب وينكره، كقولك لصاحبٍ وقد رأيت شَبَحاً من بعيد: «ما هو إلا زيد» إذا وَجَدْته يعتقده غير زيد، ويصر على الإنكار، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٦٢].

وقد يُنزَّل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، فيُستعمل له الثاني:

إفراداً نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٤] أي إنه ﷺ مقصورٌ على الرسالة لا يتعدَّاها إلى التبري من الهلاك، نُزِّلَ استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه، ونحوه ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ ۝٢٢ إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ ۝٢٣﴾ [فَاطِر: ٢٢، ٢٣] فإنه ﷺ كان لشِدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة الممتنعين عن الإيمان، ولا يرجع عنها، فكان في مَعْرض مَنْ ظنَّ أنه يملك مع صفة الإنذار إيجادَ الشيء فيما يمتنع قبوله إيَّاه.

أو قلباً؛ كقوله تعالى حكاية عن بعض الكفار: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] أي أنتم بشر لا رسل، نزَّلوا المخاطبين منزلة من ينكِر أنه بشر، لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة، وأما قوله تعالى حكاية عن الرسل: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١١] فمن مجاراة الخصم للتبكيت والإلزام والإفحام؛ فإن من عادة من ادَّعى عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يُعيد كلامه على وجهه، كما إذا قال لك من يُناظرك: «أنت من شأنِك كَيْتَ وكَيْتَ» فتقول: «نعم أنا من شأني كيت وكيت، ولكن لا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم» فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا: إن ما قلتم من أنَّا بشر مثلكم هو كما قلتم لا ننكره، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد منَّ علينا بالرسالة.

وأصل الثالث أن يكون ما استُعْمل له مما يعلمُه المخاطَب ولا ينكره، على عكس الثاني، كقولك: «إنما هو أخوك» و«إنما هو صاحِبُك القديمُ» لمن يعلم ذلك ويقرُّ به، وتريد أن تُرقِّقه عليه، وتنبهه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب، وعليه قول أبي الطيب: [الخفيف]

إنَّما أنتَ والدٌ، والأب القا طِعُ أحْنَى مِن واصِل الأولادِ[1]

لم يُرِدْ أن يُعْلِم كافُوراً أنه بمنزلة الوالد، ولا ذاك مما يحتاج كافورٌ فيه إلى الإعلام؛ ولكنه أراد أن يُذكِّره منه بالأمر المعلوم؛ ليبني عليه استدعاء ما يوجبه.

وقد يُنزَّلُ المجهول منزلةَ المعلوم؛ لادعاء المتكلم ظهوره؛ فيُستعمل له الثالث، نحو ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البَقَرَة: ١١] ادّعوا أن كونهم مصلحين ظاهر جليٌّ، ولذلك جاء: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ٣٣، ومطلع القصيدة:
«حسمَ الصلحُ ما اشتهته الأعادي وأذاعته ألسنُ الحسَّادِ»
والبيت في «الدلائل» ٣٣٠.

﴿ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٢] للرد عليهم مؤكداً بما ترى: من جعل الجملة اسمية، وتعريف الخبر باللام، وتوسيط الفصل، والتصدير بحرف التنبيه، ثم بـ«إنَّ» ومثله قول الشاعر: [الخفيف]

إنَّما مُصْعَبٌ شِهَابٌ مِنَ اللَّه ... تجلّت عن وجهه الظَّلماءُ(١)

ادَّعى أن كون مُصْعب كما ذكر جليٌّ معلوم لكل أحد، على عادة الشعراء إذا مدحوا أن يدَّعوا في كل ما يصفون به ممدوحيهم الجلاء، وأنهم قد شُهِروا به حتى إنه لا يدفعه أحد، كما قال الآخر: [الطويل]

وتَعْذِلُني أفناءُ سَعْدٍ عَلَيْهِمُ ... وما قلتُ إلاَّ بالتي علمتْ سعدُ(٢)

وكما قال البُحْتُري: [الكامل]

لا أدَّعي لأبي العَلاءِ فَضيلةً ... حتَّى يُسلِّمَها إليه عِداهُ(٣)

واعلم أن لطريق «إنما» مَزِيَّةً على طريق العطف، وهي أنه يُعْقَل منها إثباتُ الفعل لشيء ونفيُه عن غيره دفعة واحدة، بخلاف العطف، وإذا استقريت وجدتها أحسن ما تكون موقعاً إذا كان الغرضُ بها التعريض بأمر هو مُقْتَضى معنى الكلام بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الرّعد: ١٩] فإنه تعريض بذمِّ الكفار، وأنهم من فَرْط العناد وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل، فأنتم في طمعكم منهم أن ينظروا ويتذكروا، كمن طمع في ذلك من غير أولي الألباب، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النّازعَات: ٤٥] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ﴾ [فَاطِر: ١٨] المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكأنه ليس له أُذن تسمع، وقلب يعقِل، فالإنذار معه كلا إنذار.

قال الشيخ عبد القاهر: ومثال ذلك من الشعر قوله: [المديد]

أنا لم أُرْزَقْ مَحَبَّتَها ... إنَّما للعبد ما رزِقا(٤)

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٤٤، ومطلع القصيدة:
«أقفرتْ بعد عبد شمسٍ كَدَاءُ ... فكُدَيٌّ فالرّكنُ فالبطحاءُ»
و«خزانة الأدب» ٣/ ٢٥٩، و«اعتلال القلوب» ص ١٦٣، وبلا نسبة في «الدلائل» ٣٣١.

(٢) البيت للحطيئة في «ديوانه» ص ٤٢ ومطلع القصيدة:
«ألا طرقتنا بعدما هجدوا هندُ ... وقد سِرْنَ خمساً واتلأبَّ بنا نجدُ»
والحطيئة هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو مليكة: شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. (ت نحو ٤٥هـ). ترجمته في «الأغاني» ١١١، و«فوات الوفيات» ١/ ٩٩.

(٣) البيت في «ديوانه» ٢/ ٥٤٠، ومطلع القصيدة:
«أرجٌ لريّا طَلّةٌ ريّاهُ ... لا يبعدِ الطيفُ الذي أهداهُ»

(٤) للعباس بن الأحنف في «ديوانه» ص ١٩٥ وفيه «لم أرزق مودتكم»، وفي «دلائل الإعجاز» ٣٥٥.

فإنه تعريض بأنه قد علم أنه لا مطمع له في وصلها، فيئس من أن يكون منها إسعاف به، وقوله: [البسيط]

وإنما يعذر العشاقَ مَنْ عَشِقَا[1]

يقول: ينبغي للعاشق أن لا ينكر لَوْمَ من يلومه؛ فإنه لا يعلم كُنْهَ بَلْوَى العاشق، ولو كان قد ابتلي بالعشق مثله لعرف ما هو فيه؛ فعذره، وقوله[2]: [الكامل]

ما أنتَ بالسَّببِ الضعيفِ، وإنما نُجْحُ الأمورِ بقُوَّةِ الأسباب
فاليومَ حاجَتُنَا إليكَ، وإنَّما يُدعى الطَّبيبُ لساعةِ الأوصابِ

يقول في البيت الأول: إنه ينبغي أن أنجح في أمري حين جعلتك السبب إليه، وفي الثاني: إنا قد طلبنا الأمر من جهته حين استعنّا بك فيما عرض لنا من الحاجة، وعوَّلنا على فضلك، كما أن من عوَّل على الطبيب فيما يعرض له من السقم؛ كان قد أصاب في فعله.

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما؛ ففي طريق النفي والاستثناء يُؤخَّر المقصور عليه مع حرف الاستثناء، كقولك في قصر الفاعل على المفعول إفراداً أو قلباً بحسب المقام: «ما ضرب زيدٌ عمْراً» وعلى الثاني لا الأول قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المَائدة: ١١٧] لأنه ليس المعنى «إني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً» إذ ليس الكلام في أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه، ولكن المعنى «إني لم أترك ما أمرتني به أن أقوله لهم إلى خلافه» لأنه قال في مقام اشتمل على معنى «إنك يا عيسى تركت ما أمرتُك أن تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله؛ فإني أمرتُك أن تدعو الناس إلى أن يعبدوني، ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري»، بدليل قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المَائدة: ١١٦].

وفي قصر المفعول على الفاعل: «ما ضرب عمراً إلا زيد» وفي قصر المفعول الأول على الثاني في نحو «كسوت» و«ظننت»: «ما كسوتُ زيداً إلا جُبَّة، وما ظننتُ زيداً إلا مُنْطَلِقاً» وفي قصر الثاني على الأول: «ما كسوتُ جُبَّةً إلا زيداً، وما ظننت مُنْطَلِقاً إلا زيداً» وفي قصر ذي الحال على الحال «ما جاءَ زيدٌ إلا راكباً» وفي قصر الحال على ذي الحال «ما جاء راكباً إلا زيدٌ».

والوجه في جميع ذلك أن النفي في الكلام الناقص ـ أعني الاستثناء المفَرّغَ ـ يتوجّه إلى مقدَّر هو مُستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته.

(١) شطر البيت في «دلائل الإعجاز» ٣٥٥.

(٢) للباخرزي في ديوانه ص ٨٠ ـ ٨١. والأوصاب: الأمراض.

أمّا توجهه إلى مقدَّر هو مستثنى منه فلكون «إلاّ» للإخراج، واستدعاء الإخراج مخرجاً منه.

وأما عمومه فليتحقق الإخراج منه، ولذلك قيل: تأنيث المضمر في «كانت» على قراءة أبي جعفر المدني: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً﴾ [يس: ٢٩] بالرفع وفي «تُرَى» مَبْنِياً للمفعول في قراءة الحَسَنِ: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] برفع «مساكنهم»، وفي «بَقِيَتْ» في بيت ذي الرُّمَّة: [الطويل]

فما بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلوعُ الجرَاشِعُ[1]

للنظر إلى ظاهر اللفظ، والأصل التذكير؛ لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء.

وأما مناسبته في جنسه وصفته فظاهرة؛ لأن المراد بجنسه أن يكون في نحو «ما ضرب زيدٌ إلاَّ عَمْراً» «أحداً» وفي نحو قولنا: «ما كسوتُ زيداً إلا جُبَّةً» «لباساً» وفي نحو «ما جاء زيد إلا راكباً» كائناً على حال من الأحوال، وفي نحو «ما اخترتُ رَفيقاً إلا منكم» «من جماعة من الجماعات» ومنه قول السيد الحميري: [السريع]

لَوْ خُيِّرَ المِنْبَرُ فُرْسانَه   ما اختارَ إلاَّ مِنْكُمُ فارِسا[2]

لما سيأتي إن شاء الله تعالى أن أصله «ما اختار فارساً إلا منكم».

والمراد بصفته كونه فاعلاً أو مفعولاً، أو ذا حالٍ، أو حالاً، وعلى هذا القياس إذا كان النفي متوجهاً إلى ما وصفناه فإذا أُوجب منه شيء جاء إلا زيدٌ القصر.

ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور، كقولك: «ما ضرب إلاَّ عَمْراً زيدٌ، وما ضرب إلاَّ زيدٌ عمراً، وما كسوتُ إلاَّ جُبَّةً زيداً، وما ظننتُ إلاَّ زيداً منطلقاً، وما جاء إلاَّ راكباً زيدٌ، وما جاء إلا زيدٌ راكباً».

وقولنا: «بحالهما» احتراز من إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيره عن المقصور عليه، كقولك في الأول: «ما ضرب عمراً إلا زيدٌ» فإنه يَخْتَلُّ المعنى؛ فالضابط أن الاختصاص إنما يقع في الذي يلي «إلا».

---

(١) هذا عجز بيت وصدره:

«طوى النحزُ والأجرازُ ما في غروضها»

وهو في «ديوانه» ٢/ ١٠٦، ومطلع القصيدة:

«أمنزلتي ميّ سلامٌ عليكما   هل الأزمُنُ اللائي مضينَ رواجعُ»

وطوى: أضمر. والنحز: الدفع والنخس، والأجراز: جمع جرز وهي الأرض اليابسة، غروضها: أحزمتها جمع غَرْض. والجراشع: المنتفخة الغليظة، جمع جُرشُع.

(٢) البيت في «دلائل الإعجاز» ٣٤٤، و«الأغاني» ٧/ ١٨٩.

ولكن استعمال هذا النوع ـ أعني تقديمها ـ قليل؛ لاستلزامه قصْرَ الصفةِ قبل تمامها، كالضرب الصادر من زيد في «ما ضرب زيد إلا عمراً»، والضرب الواقع على عمرو في «ما ضرب عمراً إلا زيدٌ».

وقيل: إذا أُخِّر المقصور عليه والمقصور عن «إلا» وقُدِّم المرفوع، كقولنا: «ما ضرب إلا عمرو زيداً» فهو على كلامين، و«زيداً» منصوبٌ بفعل مُضْمَرٍ، فكأنه قيل: «ما ضرب إلا عمرٌو» أي ما وقع ضرب إلا منه، ثم قيل: «مَنْ ضَرَبَ؟» فقيل: «زيداً» أي ضرب زيداً.

وفيه نظر؛ لاقتضائه الحصرَ في الفاعل والمفعول جميعاً.

وأما في «إنما» فيُؤخَّر المقصور عليه، تقول: «إنما زيد قائم»، و«إنما ضرب زيد» و«إنما ضرب زيدٌ عَمْراً» و«إنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة» و«إنما ضرب زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ في السُّوق» أي: ما زيدٌ إلا قائم، وما ضربَ إلا زيدٌ، وما ضرب زيدٌ إلا عمراً، وما ضرب زيدٌ عمراً إلا يومَ الجمعة، وما ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة إلا في السُّوق، فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبداً؛ ولذلك تقول: «إنَّما هذا لك، وإنَّما لك هذا» أي: ما هذا إلاَّ لك، وما لك إلاَّ هذا، حتى إذا أردتَ الجمعَ بين «إنما» والعطفِ فقل: «إنَّما هذا لك، لا لغيرك» و«إنما لك هذا، لا ذاك» و«إنما أخذ زيدٌ، لا عمروٌ» و«إنما زيدٌ يأخذ، لا يُعطي»، ومن هذا تعثر على الفرق بين قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] وقولنا: «إنما يخشى العلماءُ مِنْ عباده اللَّه» فإن الأول يقتضي قصرَ خشيةِ الله على العلماء، والثاني يقتضي قصرَ خشيةِ العلماء على الله.

واعلم أن حكم «غَيْر» حكم «إلاَّ» في إفادة القصرين ـ أي قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف ـ وفي امتناع مجامعة «لا» العاطفة، تقول في قصر الموصوف إفراداً: «ما زيدٌ غَيْرَ شاعرٍ»، وقلباً: «ما زيدٌ غير قائم» وفي قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام «لا شاعرَ غيرُ زيدٍ» ولا تقول «ما زيد غير شاعر لا كاتب» ولا «لا شاعر غير زيد لا عمرو».

القول في الإنشاءِ:

الإنشاء ضربان: طلبٌ، وغيرُ طلب.

والطلبُ يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر هاهنا.

وأنواعه كثيرة، منها التَمَنّي، واللفظ الموضوع له «لَيتَ». ولا يُشترط في التمني الإمكان، تقول: ليت زيداً يَجِيءُ، وليتَ الشبابَ يعود، قال الشاعر: [الرجز]

يـا لَـيْـتَ أيـامَ الـصِّـبـا رَوَاجِـعـا[1]

وقد يُتَمنى بـ«هَلْ» كقول القائل: «هلْ لِي مِن شَفِيعٍ؟» في مكان يعلم أنه لا شفيع له، لإبراز المُتَمَنَّى ـ لكمال العناية به ـ في صورة الممكن، وعلى قوله حكاية عن الكفار: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]؟

وقد يُتَمَنَّى بـ«لَوْ» كقولك: «لو تأتيني فتُحدِّثَني» بالنصب.

قال[2] السَّكاكي: وكأن حروف التَّنديم والتحضيض ـ وهي: «هَلاَّ» و«ألا» بقلب الهاء همزةً و«لَوْلا» و«لَوْما» ـ مأخوذةٌ منهما مركبتين مع «لا» و«ما» المزيدتين؛ لتضمينهما معنى التمني؛ ليتولَّد منه في الماضي التنديمُ نحو «هَلاَّ أكرمتَ زيداً» وفي المضارع التحضيضُ، نحو «هلاَّ تقومُ».

وقد يُتَمنَّى بـ«لَعَلَّ» فتُعطى حكم «ليت» نحو «لعلّي أحُجُّ فأزورَكَ» بالنصب، لبعد المرجُوِّ عن الحصول، وعليه قراءة عاصم في رواية حفص: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] بالنصب.

ومنها الاستفهامُ، والألفاظ الموضوعة له: الهمزة، و«هل» و«ما»، و«مَنْ» و«أيّ» و«كَمْ» و«كَيْفَ» و«أَيْنَ» و«أنَّى» و«متى» و«أيَّانَ».

فالهمزة لطلب التصديق، كقولك: «أقامَ زيدٌ؟» و«أزيدٌ قائمٌ» أو التصوُّر، كقولك: «أدِبْسٌ في الإناء أمْ عَسَلٌ؟» و«أفي الخابيةِ دِبْسُكَ أم في الزِّقِّ» ولهذا لم يقبح «أزيدٌ قائم؟» و«أعَمْراً عَرَفْتَ؟».

والمسؤول عنه بها هو ما يليها؛ فتقول: «أضربتَ زَيْداً؟» إذا كان الشَّكُّ في الفعلِ نفسه، وأردتَ بالاستفهام أن تعلم وجودَه، وتقول: «أأنت ضربتَ زَيْداً؟» إذا كان الشكُّ في الفاعل: مَنْ هُوَ؟ وتقول: «أزيداً ضربتَ؟» إذا كان الشكُّ في المفعول: مَنْ هو؟

و**«هَلْ»** لطلب التصديق فحسب، كقولك: «هل قام زيدٌ؟» و«هل عمرٌو قاعدٌ؟» ولهذا امتنع: «هل زيدٌ قامَ أمْ عمرٌو؟» وقبحَ: «هل زيداً ضربتَ؟» لما سبق أنَّ التقديمَ يَستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، والشكُّ فيما قُدِّمَ عليه، ولـم يقبُح: «هل زيداً ضربتَه؟» لجواز تقدير المحذوفِ المفسِّرِ مُقدَّماً كما مرَّ.

وجعل السكاكيُّ قبحَ نحو «هلْ رجلٌ عَرَفَ؟» لذلك، أي لما قبح له «هل زيداً ضربتَ؟» ويلزمه أن لا يقبُحَ نحو «هل زيدٌ عرفَ؟» لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده على ما سبق.

---

(١) الرجز لرؤبة في «شرح المفصل» ١/ ١٠٤، وليس في «ديوانه»، وللعجاج في «ملحق ديوانه» ٢/ ٣٠٦، و«تاج العروس» (ليت)، وبلا نسبة في «الجنى الداني» ٤٩٢، و«الدرر» ٢/ ١٧٠.

(٢) انظر «مفتاح العلوم» ص ٤١٨.

وعلَّلَ غيره القبح فيهما بأن أصلَ «هَلْ» أن تكونُ بمعنى «قَدْ» إلاَّ أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام.

و«هل» تُخصِّص المضارع بالاستقبال، فلا يصح أن يقال: «هل تَضربُ زيداً وهو أخوك» كما تقول: «أتضربُ زيداً وهو أخوك؟» ولهذين ـ أعني اختصاصها بالتصديق، وتخصيصها المضارعَ بالاستقبال ـ كان لها مزيد اختصاص بما كونُه زمانياً أظهر، كالفعل.

أما الثاني فظاهرٌ، وأما الأول فلأن الفعل لا يكون إلا صفةً والتصديقُ حكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفيُ والإثباتُ إنما يتوجَّهان إلى الصفات لا الذوات؛ ولهذا كان قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] أدلَّ على طلب الشكْرِ من قولنا: «فهل تشكرون؟» وقولنا: «فهل أنتم تشكرون» لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله، وكذا من قولنا: «أفأنتم شاكرون؟» وإن كان صيغتُه للثبوت، لأن «هل» أدْعَى للفعل من الهمزة، فتركه معه أدلُّ على كمال العناية بحصوله، ولهذا لا يحسن «هل زيدٌ منطلقٌ؟» إلا من البليغ.

وهي قسمان: بَسيطةٌ، وهي التي يُطلَبُ بها وجود الشيء، كقولنا: «هل الحركةُ موجودةٌ؟» ومُرَكَّبَةٌ وهي التي يُطْلب بها وجود شيء لشيءٍ، كقولنا: «هل الحركةُ دائمةٌ؟».

والألفاظُ الباقيةُ لطلب التصور فقط...

أما «ما» فقيل: يُطْلَب به إما شرح الاسم، كقولنا: «ما العَنقاءُ؟» وإما ماهيَّةُ المُسَمَّى، كقولنا: «ما الحركة؟» والقسم الأول يتقدم على قِسْمَيْ «هل» جميعاً، والثاني يتقدم على «هل» المركبة دون البسيطة، فالبسيطة في الترتيب واقعة بين قسمي «ما».

وقال السكاكي: يُسأل بـ«ما» عن الجنس، تقول: «ما عندك» أي: أيُّ أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه: إنسانٌ، أو فرسٌ، أو كتابٌ، أو نحو ذلك، وكذلك تقول: «ما الكلمة؟ وما الكلام؟» وفي التنزيل: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ﴾ [الحِجر: ٥٧]؟ أي: أيُّ أجناسِ الخُطوب خطبُكم، وفيه: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾ [البَقَرَة: ١٣٣] أي: أيُّ مَنْ في الوجودِ تؤثرونه للعبادة؟

أو عن الوصف، تقول: «ما زيدٌ؟ وما عَمْروٌ؟» وجوابه: الكريمُ، أو الفاضلُ، ونحوهما.

وسؤال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٣]؟ إما عن الجنس؛ لاعتقاده ـ لجهله بالله تعالى ـ أن لا موجود مُستقلاً بنفسه سوى الأجسام، كأنه قال: أيُّ أجناسِ الأجسامِ هو؟، وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف؛ للتنبيه على النظر المؤدِّي إلى معرفته، لكن لما لم يطابق السؤال عند فرعون عجَّب الجَهلَة الذين حوله من قول موسى بقوله لهم: ﴿أَلَا تَسْتَمِعُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٥]؟ ثم لما وجده مُصِرّاً على الجواب بالوصف إذ قال في المرة الثانية: ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٦]؛ استهزأ به وجنَّنه، بقوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ

﴿٢٧﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٧] وحين رآهم موسى عليه السلام لم يَفْطَنوا لذلك في المرَّتين غلَّظ عليهم في الثالثة بقوله: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آل عِمرَان: ١١٨]. وإما عن الوصف طَمَعاً في أن يسلك موسى عليه السلام في الجواب معه مسلك الحاضرين لو كانوا هم المسؤولين مكانه؛ لشُهرته بينهم بربِّ العالمين، إلى درجة دَعَتِ السَّحَرَة إذ عرفوا الحق أن أعقبوا قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٤٧] بقولهم: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٤٨] نفياً لاتِّهامهم أن عَنَوْهُ، وجَهْلِهِ بحال موسى إذ لم يكن جمعهما قبل ذلك مجلس، بدليل أنه قال: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ [الشُّعَرَاء: ٣٠] ﴿قَالَ فَأْتِ بِهِۦٓ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٣١] فحين سمع الجواب تعدّاه وتعجب واستهزأ، وجنَّنَ، وتَفَيْهَقَ بما تفيهق من قوله: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٩].

وأما «مَنْ» فقال[1] السكاكيُّ: هو للسؤال عن الجنس من ذوي العلم، تقول: مَنْ جِبْرِيلُ؟ بمعنى: أَبَشَرٌ هو أمْ مَلَكٌ أمْ جِنِّيٌّ، وكذا: مَنْ إبليسُ؟ ومَنْ فُلانٌ؟ ومنه قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾﴾ [طه: ٤٩]؟ أي: أمَلَكٌ هو أم بَشَرٌ أم جِنِّيٌّ؟ مُنْكِراً لأن يكون لهما ربٌّ سواه؛ لادِّعائه الرُّبُوبِيَّةِ لنفسه، ذاهباً في سؤاله هذا إلى معنى: أَلَكُمَا ربٌّ سِوايَ؟ فأجاب موسى عليه السلام بقول: ﴿رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٥٠] كأنه قال: نَعَمْ لنا ربٌّ سِواك، هو الصانع الذي إذا سلكتَ الطريقَ الذي بيَّنَ بإيجاده لما أَوْجَدَ، وتقديره إيّاه على ما قدَّرَ، واتَّبَعْتَ فيه الخِرِّيتَ الماهر، وهو العقل الهادي عن الضلال؛ لزِمَك الاعترافُ بكونه ربّاً، وأن لا ربَّ سواه، وأن العبادة له مني ومنك ومن الخلق أجمع حقٌّ لا مَدْفَعَ له.

وقيل: هو للسؤال عن العارض المُشَخِّصِ لذي العلم، وهذا أظهر؛ لأنه إذا قيل: «مَنْ فُلانٌ؟» يُجاب بـ«زيدٌ» ونحوه مما يفيد التشخيص، ولا نُسلِّم صحة الجواب بنحو «بَشَرٌ» أو «جِنِّيٌّ» كما زعم السكَّاكِيُّ.

أما «أيّ» فللسؤال عما يميز أحدَ المُتَشَاركين في أمرٍ يعُمّهما، يقول القائل: عندي ثيابٌ، فتقول: أيُّ الثياب هِيَ؟ فتطلب منه وصفاً يميزها عندك عما يشاركها في الثوبيّة، وفي التنزيل: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريَم: ٧٣] أي: أنحنُ أم أصحابُ محمدٍ عليه السلام؟ وفيه: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِى بِعَرْشِهَا﴾ [النَّمل: ٣٨] أي: الإنسيُّ أم الجني؟.

وأما «كَمْ» فللسؤال عن العدد، وإذا قلت: كم دِرْهماً لك؟ وكم رجلاً رأيتَ؟ فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون أم كذا أم كذا، وتقول: كم دراهمك وكم مالُك؟ أي: كم دانِقاً؟ أو كم ديناراً؟ وكم ثوبُك؟ أي: كم شِبْراً؟ أو كم ذِراعاً؟ وكم زيدٌ ماكثٌ؟ أي: كم يوماً؟ أو كم شهراً؟ وكم

(١) انظر «مفتاح العلوم» ص ٤٢٢.

رأيتك؟ أي: كم مَرَّةً؟ وكم سِرْتَ؛ أي كم فرسخاً؟ أو كم يوماً؟ قال الله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩] أي كم يوماً، أو كم ساعة؟ وقال: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]، وقال: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١]، ومنه قول الفَرَزْدَقِ: [الكامل]

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يا جَرِيرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قَدْ حلَبتْ عَلَيَّ عِشارِي(١)

فيمن رَوَى بالنصب، وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية.

وأما «كَيفَ» فللسؤال عن الحال، إذا قيل: كَيفَ زيدٌ؟ فجوابه: صحيحٌ أو سَقِيمٌ، أو مشغولٌ، أو فارغٌ، ونحو ذلك.

وأما «أينَ» فللسؤال عن المكان، إذا قيل: أينَ زيدٌ؟ فجوابه: في الدار، أو في المسجد، أو في السوق، ونحو ذلك.

وأما «أنَّى» فتُستعمل تارةً بمعنى «كيف» قال الله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أي: كيف شئتم، وآخر بمعنى «مِنْ أينَ» قال الله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عِمران: ٣٧]؟ أي: من أين لك؟.

وأما «مَتَى» و«أيَّانَ» فللسؤال عن الزمان، إذا قيل: متى جئتَ؟ أو: أيَّانَ جئتَ؟ قيل: يومَ الجمعةِ، أو يومَ الخميس، أو شهرِ كذا، أو سنة كذا، وعن علي بن عيسى الربعي: أن «أيَّانَ» تُستعمل في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ۝٦﴾ [القيامة: ٦]، ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢﴾ [الذاريات: ١٢].

ثم إن هذه الألفاظ كثيراً ما تُستعمل في معانٍ غير الاستفهام بحسب ما يُناسب المقامَ:

منها الاستبطاء، نحو: كَمْ دعوتُك؟ وعليه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]؟.

ومنها التعجُّبُ، نحو قوله: ﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠].

ومنها التنبيهُ على الضلال، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ۝٢٦﴾ [التكوير: ٢٦].

ومنها الوعيدُ، كقولك لِمَنْ يُسِيءُ الأدبَ: أَلَمْ أُؤَدِّبْ فلاناً؟ إذا كان عالماً بذلك، وعليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ۝١٦﴾ [المرسلات: ١٦]؟

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٤٧١، و«خزانة الأدب» ٦/ ٤٥٨، و«الدرر» ٤/ ٤٥، و«الكتاب» ٢/ ٧٢، و«اللسان» (عشر) و(كمم). ومطلع القصيدة:

«يا ابن المراغةِ إنما جاريتني بمسبّقين لدى الفِعالِ قِصارِ»

والفدعاء: المعوجّة الرسغ. والعشار: جمع عشراء، وهي الناقة التي أتي على حملها عشرة أشهر.

ومنها **الأمرُ**، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هُود: ١٤]، ونحو: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: الآية: ٤٠]

ومنها **التقريرُ**، ويُشترط في الهمزة أن يليها المقرَّر به، كقولك: أفعلتَ؟ إذا أردتَ أن تقرره بأن الفعل كان منه، وكذلك: أأنت فعلتَ؟ إذا أردتَ أن تقرِّره بأنه الفاعل.

وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي وغيرهما إلى أن قوله: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبيَاء: ٦٢]؟ من هذا الضرب، قال الشيخ: لَمْ يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يُقِرَّ لهم بأن كسرَ الأصنام قد كان، ولكن أن يُقِرَّ بأنه منه كان، وكيف وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾ [الأنبيَاء: ٦٢]، وقال عليه السلام: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبيَاء: ٦٣] ولو كان التقرير بالفعل في قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ﴾ [الأنبيَاء: ٦٢] لكان الجواب: «فعلتُ، أو لم أفعل».

وفيه نظرٌ؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها؛ إذ ليس في السياق ما يدُلّ على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسَرَ الأصنام.

وكقولك: «أزيداً ضربتَ» إذا أردت أن تقرِّرَه بأن مضروبه زيدٌ.

ومنها **الإنكار**: إما للتوبيخ، بمعنى ما كان ينبغي أن يكون، نحو: أعصيت ربك؟ أو بمعنى لا ينبغي أن يكون، كقولك للرجل يُضَيِّع الحقَّ: أتنسى قديمَ إحسانِ فلان؟ وكقولك للرجل يركب الخَطر: أتخرج في هذا الوقت؟ أتذهب في غير الطريق؟ والغرضُ بذلك تنبيهُ السامع حتى يرجع إلى نفسه، فيخْجَلَ أو يَرْتَدِعَ عن فعل ما هَمَّ به.

وإما **للتكذيب** بمعنى: «لَمْ يَكُنْ» كقوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسرَاء: ٤٠]، وقوله: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الصَّافات: ١٥٣] أو بمعنى «لا يكون» نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [طه: ٢٨] وعليه قول امرىء القيس: [الطويل]

أيقتُلُني والمَشْرَفيُّ مُضاجِعي ... ومَسْنُونَةٌ زرقٌ كأنياب أغْوالِ؟![1]

فيمن روى: «أيقتلني؟» بالاستفهام، وقولُ الآخر: [الطويل]

أأتْرُكُ إنْ قَلَّتْ دراهِمُ خالِدٍ ... زِيارَتَهُ؟! إنّي إذاً لَلَئِيمُ[2]

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ١٦١، و«اللسان» (غول، شطن)، و«تهذيب اللغة» ٨/ ١٩٣، و«الدلائل» ١١٧. والمشرفيّ: السيف المنسوب إلى مشارف الشام. والمسنونة: السهام المحدودة النصال. ووصفها بالزرقة لصفائها.

(٢) بلا نسبة في الدلائل ١١٧، و«الكامل» ١/ ١٨٣، وهو لعمارة بن عقيل في مجموع شعره ص ٧٥ يقوله في خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني. وعُمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي: شاعر مقدّم فصيح. كان النحويون في البصرة يأخذون اللغة عنه (ت ٢٣٩هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢٤/ ١٤٦، و«تاريخ بغداد» ١٢/ ٢٨٢.

والإنكار كالتقرير، يُشترط أن يلي المُنْكَرُ الهمزةُ، كقوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤] وكقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ۝٣١ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣١، ٣٢] أي ليسوا هم المُتَخَيِّرين للنبوة مَنْ يصلُح لها، المتولِّين لِقِسْمَةِ رحمة الله التي لا يتولاَّها إلا هو بباهر قدرته وبالغ حكمته.

وعدَّ الزمخشري قوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩] وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ أَوْ تَهْدِى ٱلْعُمْىَ﴾ [الزخرف: ٤٠] مِنْ هذا الضرب، على أن المعنى: أفأنت تقدر على إكراههم على الإيمان؟ أو أفأنت تقدر على هدايتهم على سبيل القسر والإلجاء؟ أي: إنما يقدرُ على ذلك الله، لا أنتَ.

وحَمَلَ السكاكي تقديم الاسم في هذه الآيات الثلاث على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير، كما مرَّ في نحو: أنا ضربتُ، فلا يفيد إلا تَقَوِّي الإنكار.

ومن مَجِيء الهمزة للإنكار نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقول جرير: [الوافر]

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطَايا ... وأَنْدَى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ[1]

أي: الله كافٍ عبدَه، وأنتم خيرُ من ركبَ المطايا؛ لأن نَفْيَ النفي إثباتٌ، وهذا مراد مَنْ قال: إن الهمزة فيه للتقرير، أي للتقرير بما دخله النفي، لا للتقرير بالانتفاء.

وإنكارُ الفعل مُختص بصورة أخرى، وهي نحو قولك: أزيداً ضربتَ أم عَمْراً؟ لمن يدَّعي أنه ضرب إمَّا زيداً وإمّا عمراً، دون غيرهما؛ لأنه إذا لم يتعلَّق الفعلُ بأحدهما، والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما؛ فقد انتفى من أصله لا مَحَالَة.

وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] أُخرِج اللفظُ مُخْرَجَه إذا كان قد ثبت تحريمٌ في أحد الأشياء، ثم أُريد معرفة عين المُحَرَّم، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله.

وكذا قوله: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، إذ معلومٌ أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذنٌ فيما قالوه، من غير أن يكون هذا الإذنُ قد كان من غير الله، فأضافوه إلى الله، إلا أن اللفظ أُخرج مُخْرَجه إذا كان الأمر كذلك؛ ليكون أشدَّ لنفي ذلك وإبطاله، فإنه إذا نُفِيَ الفعلُ عما جُعِلَ فاعلاً له في الكلام ولا فاعلَ له غيره، لزم نفيُه من أصله.

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٨٥، و«الجنى الداني» ٣٢، و«اللسان» (نقص)، و«مغني اللبيب» ١/ ١٧. وجرير ابن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي اليربوعي: من تميم، شاعر عاش عمره يناضل شعراء زمنه ويساجلهم (ت ١١٠هـ). ترجمته في «الأغاني» ٨/ ٨، و«وفيات الأعيان» ١/ ١٠٢.

قال[1] السكاكي رحمه الله: وإياكَ أن يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو: أنا ضربتُ، وأنتَ ضربتَ، وهو ضربَ؛ من احتمال الابتداء، واحتمال التقديم، وتفاوُتِ المعنى في الوجهين؛ فلا تحمل نحو قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] على التقديم؛ فليس المراد أن الإذن يُنكَر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء، مراداً منه تقوية حكم الإنكار.

وفيه نظر؛ لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب ـ أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهراً ـ لا يفيد توجُّه الإنكار إلى كونه فاعلاً للفعل الذي بعده، فهو ممنوع، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قُدِّر تقديم وتأخير وإلا فلا ـ على ما ذهب إليه فيما سبق ـ فهذه الصورة مما مَنَعَ هو ذلك فيه على ما تقدم.

لا يقال: قد يلي الهمزةَ غيرُ المنكر في غير ما ذكرتم، كما في قوله:

أيقتُلني والمَشْرَفيُّ مُضاجعي؟!

فإن معناه أنه ليس بالذي يجيء منه أن يقتل مثلي؛ بدليل قوله: [الطويل]

يَغِطُّ غَطِيطَ البَكْرِ شُدَّ خِناقُه لِيَقْتُلَني، والمرءُ ليس بِقتَّالِ[2]

لأنا نقول: ليس ذلك معناه، لأنه قال: والمشرفي مضاجعي، فذكر ما يكون مَنْعاً من الفعل، والمنع إنما يُحتاج إليه مع من يُتَصوَّر صدور الفعل منه دون من يكون في نفسه عاجزاً عنه.

ومنها التهكم، نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧].

ومنها التحقير، كقولك: من هذا؟ وما هذا؟

ومنها التهويل، كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مِن فِرْعَوْنَ﴾ [الدخان: ٣٠، ٣١] بلفظ الاستفهام، لما وَصَفَ الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدته وفظاعة شأنه؛ أراد أن يصوِّر كُنْهَهُ، قال: ﴿مَّن فِرْعَوْنَ﴾ أي: أتعرفون من هو في فَرْط عتوِّه وتَجَبُّره؟ ما ظنّكم بعذاب يكون هو المعذِّب به؟ ثم عرَّف حالَه بقوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣١].

---

(١) انظر «مفتاح العلوم» ٤٢٧.

(٢) لامرىء القيس في «ديوانه» ص ١٦١ ومطلع القصيدة:

«ألا عِمْ صباحاً أيها الطللُ البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي»

يغطّ: من غطّ البعير، هدر في الشقشقة. والبكر: الفتيّ من الإبل. والخناق: ما يخنق به كالحبل ونحوه.

ومنها الاستبعاد، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ۝١٣ ثُمَّ تَوَلَّوْا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ ۝١٤﴾ [الدّخان: ١٣، ١٤].

ومنها التوبيخ والتَّعجيبُ جميعاً، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٢٨﴾ [البَقَرَة: ٢٨] أي: كيف تكفرون، والحال أنكم عالمون بهذه القصة.

أما التوبيخُ؛ فلأن الكفر مع هذه الحال ينبيء عن الانهماك في الغفلة أو الجهل.

وأما التعجب؛ فلأن هذه الحالَ تأبى أن لا يكون للعاقل علم بالصانع وعلمُه به يجعله يأبى أن يكفر، وصدورُ الفعل مع الصارف القوي مَظِنة تعجُّبٍ.

ونظيره: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ﴾ [البَقَرَة: ٤٤].

ومن أنواع الإنشاء الأمرُ، والأظهر أن صيغته ـ من المُقْتَرِنَة باللام نحو: ليحضر زيدٌ، وغيرها نحو: أكرم عمراً، ورُوَيْدَ بَكْراً ـ موضوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً؛ لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك، وتوقف ما سواه على القرينة.

قال السكاكي: ولإطباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الأمر بقولهم: صيغةُ الأمر، ومثالُ الأمر، ولام الأمر، وفيه نظرٌ لا يخفى على المتأمل.

ثم إنها ـ أعني صيغةَ الأمر ـ قد تُستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام، كالإباحة كقولك في مقام الإذن: جالس الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ.

ومن أحْسَنِ ما جاء فيه قول كُثَيِّر: [الطويل]

أسِيئي بنا أو أحْسِني، لا مَلُومَةً   لَدَيْنا، ولا مَقْلِيَّةً إن تَقَلَّتِ[(١)]

أي: لا أنتِ مَلُومَةٌ ولا مَقْلِيَّةٌ.

ووجهُ حُسنِهِ إظهارُ الرِّضا بوقوع الداخل تحت لفظِ الأمر حتى كأنه مطلوبٌ، أي: مهما اخْتَرْتِ في حقِّي من الإساءة والإحسان فأنا راضٍ به غاية الرِّضا، فعامليني بهما، وانظري: هل تتفاوت حالي معك في الحالين؟

والتهديد، كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدَّبه: اشتُم مَوْلاك، وعليه: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصِّلَت: ٤٠].

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٥٧. وكثيرّ عزّة: كثير بن عبد الرحمٰن بن الأسود الخزاعي، أبو صخر: شاعر متيّم مشهور، كان مفرط القصر دميماً. (ت ١٠٥هـ). ترجمته في «الأغاني» ٩/ ٥، و«شذرات الذهب» ١/ ١٣١.

والتعجيز، كقولك لمن يدَّعي أمراً تعتقد أنه ليس في وُسْعِه: افْعَلْه، وعليه ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البَقَرة: ٢٣].

والتسخير، نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [الأعرَاف: ١٦٦].

والإهانة، نحو: ﴿۞ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝﴾ [الإسرَاء: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ۝﴾ [الدّخَان: ٤٩].

والتسوية، كقوله: ﴿أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾ [التوبَة: ٥٣]، وقوله: ﴿فَٱصْبِرُوٓا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطُور: ١٦].

والتمنِّي، كقول امرىءِ القيس: [الطويل]

ألا أيُّـهـا الـلـيْـلُ الـطـويـلُ ألا انْـجَـلِـي[1]

والدعاء، إذا استُعْمِلَتْ في طلب الفعل على سبيل التضرُّع، نحو: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ [نُوح: ٢٨].

والالتماس، إذا استُعْمِلَت فيه على سبيل التلطُّف، كقولك لمن يُساوِيك في الرتبة: «افْعَلْ» بدون الاستعلاء.

والاحتقار، نحو: ﴿أَلْقُوا مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾ [يُونس: ٨٠].

ثم الأمر، قال السكاكي: حقُّه الفورُ؛ لأنه الظاهرُ من الطلب، ولتبادُرِ الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمرِ بخلافه إلى تغيير الأمرِ الأول دونَ الجمع وإرادة التَّراخي، والحقُّ خلافُه؛ لما تبيَّن في أُصولِ الفقه.

ومنها النَّهْيُ، وله حَرْفٌ واحدٌ، وهو «لا» الجازمةُ في قولك: «لا تَفْعَلْ» وهو كالأمر في الاستعلاء.

وقد يُستعمل في غير طلب الكَفِّ أو التَّرْك، كالتهديد، كقولك لعبدٍ لا يَمتَثِل أمرَكَ: لا تَمتَثِل أمري.

واعلم أن هذه الأربعة ـ أعني التمنِّي، والاستفهامَ، والأمر، والنَّهْيَ ـ تشترك في كونها قرينة دالَّةً على تقدير الشرط بعدها، كقولك: ليت لي مالاً أُنفِقُهُ، أي: إن أُرزَقْه، وقولك: أينَ بيتُكَ أزُرْكَ، أي: إن تُعرِّفْنيه، وقولك: أكرِمْني أُكْرِمْكَ، أي: إن تُكرِمْني.

قال الله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى﴾ [مريَم: ٥] بالجزم، فأما قراءةُ الرفع فقد

---

(١) هذا صدر بيت لامرىء القيس في «ديوانه» ص ١٥، و«الأزهيّة» ٢٧١، و«خزانة الأدب» ٢/٣٢٦، و«اللسان» (شلل). وعجزه:

«ومـا الإصـبـاح مـنـك بـأمـثـلِ»

حملها الزمخشري على الوصف، وقال السكاكي: الأولَى حملُها على الاستئناف دون الوصف؛ لِهَلاكِ يَحْيَى قبل زكريا عليهما السلام، وأراد بالاستئناف أن يكون جوابَ سؤال مُقدَّرٍ تضمنه ما قبله، فكأنه لما قال: فَهَبْ لي ولياً، قيل: ما تصنع به؟ فقال: «يرثني» فلم يكن داخلاً في المطلوب بالدعاء، وقولك: لا تَشْتُمْ يَكُنْ خيراً لك، أي: إنْ لا تشتم.

وأما العَرْضُ، كقولك لمن تراه لا ينزل: ألا تَنْزِل تُصِبْ خيراً، أي: إن تنزل؛ فمُوَلَّدٌ من الاستفهام، وليس به؛ لأن التقدير أنه لا ينزل، فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل، وهو محال.

وتقدير الشرط في غير هذه المواضع لقرينةٍ جائزٌ أيضاً، كقوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي: إن أرادوا ولياً بالحق فالله هو الوَليُّ بالحق لا وَلِيّ سواه، وقوله: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ﴾ [المؤمنون: ٩١] أي: لو كان معه إلهٌ إذن لذهب.

ومنها النداء، وقد تُستعمل صيغته في غير معناه، كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلومُ، والاختصاص في قولهم: أنا أفعلُ كذا أيها الرجُل، ونحن نفعلُ كذا أيّها القومُ، واغْفِر اللَّهُمَّ لنا أيتُها العِصابةُ. أي: مُتخصصاً من بين الرجال، ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب.

ثم الخبرُ يقعُ موقع الإنشاء، إما للتفاؤل، أو لإظهار الحرص في وقوعه كما مرَّ، والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل الوجهين، أو للاحتراز عن صورة الأمر، كقول العبد للمَوْلَى إذا حوَّل عنه وجهه: ينظر المولى إليَّ ساعة، أو لحمل المخاطَبِ على المطلوب، بأن يكون المخاطب ممَّن لا يحِبُّ أن يُكذِّب الطالبُ، أو لنحو ذلك.

تنبيه: ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مُختصاً بالخبر، بل كثيرٌ منه حكمُ الإنشاء فيه حكمُ الخبر، يظهر ذلك بأدنى تأمُّل، فليعتبره الناظر.

القول في الوصل والفصل:

الوصلُ عطفُ بعضِ الجُمَلُ على بعض، والفصل تركُه.

وتمييز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغةُ فنٌّ منها عظيمُ الخطرِ، صَعْبُ المَسْلَكِ، دقيقُ المأخَذِ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علماً بِكُنْهه: إلا من أوتِيَ فهم كلام العرب طبعاً سليماً، ورُزِق في إدراك أسراره ذَوْقاً صحيحاً، ولهذا قَصَرَ بعضُ العلماء البلاغةَ على معرفة الفصل من الوصل، وما قَصَرَها عليه لأن الأمر كذلك، وإنما حاول بذلك التنبيهَ على مزيد غُموضِه، وأن أحداً لا يَكْمُل فيه إلا كمل في سائر فنونها؛ فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان، فنقول والله المُستعان:

إذا أتَتْ جُمْلَةٌ بعد جملةٍ؛ فالأولى منهما؛ إما أن يكون لها مَحَلٌّ من الإعراب أوْ لاَ.

وعلى الأول إن قُصِد التشريكُ بينها وبين الثانية في حكم الإعراب عُطفت عليها، وهذا كعطف المفرد على المفرد؛ لأن الجملة لا يكون لها محلٌّ من الإعراب حتى تكون واقعةً مَوْقِعَ المفرد، فكما يشترط في كَوْنِ العطف بالواو ونحوِهِ مقبولاً في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جِهَةٌ جامِعَةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [سبأ: ٢]؛ يُشْتَرط في كَونِ العطف بالواو ونحوه مقبولاً في الجملة ذلك، كقولك: زيد يكتب ويشعر، أو يعطي ويمنع، وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥] ولهذا عِيبَ على أبي تمام قوله: [الكامل]

لا والَّـذي هـو عـالـم أنَّ الـنَّـوَى صَـبِـرٌ، وأنّ أبـا الـحُـسَـيْـنِ كَـرِيـمُ(١)

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارةِ النَّوى، ولا تعلُّقَ لأحدهما بالآخر.

وإن لم يُقْصِد ذلك تُرِكَ عطفُها عليها، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥]. ولم يُعْطَف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لأنه لو عُطِفَ عليه لكان من مقُولِ المنافقين، وليس منه، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ۝١١ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ ۝١٢﴾ [البقرة: ١١، ١٢] وكذا قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ۝١٣﴾ [البقرة: ١٣].

وعلى الثاني إن قُصِد بيانُ ارتباط الثانية بالأولى على مَعْنًى بعض حروف العطف سِوَى الواو؛ عُطِفَتْ عليها بذلك الحرفِ، فتقول: «دخل زيدٌ فخرج عمرٌو» إذا أردتَ أن تُخْبِر أنّ خروجَ عمرو كان بعد دُخولِ زيدٍ من غير مُهْلَةٍ، وتقول: «خرجتُ ثمَّ خرج زيدٌ» إذا أردتَ أن تُخبِر أن خروجَ زيدٍ كان بعدَ خروجك بمهلة، وتقول: «يعطيك زيدٌ ديناراً، أو يكسُوك جُبَّة» إذا أردت أن تخبر أنه يفعل واحداً منهما لا بعينه، وعليه قوله تعالى: ﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [النمل: ٢٧].

وإن لم يُقْصد ذلك؛ فإن كان للأولى حكمٌ لم يُقْصد إعطاؤه للثانية، تعيَّن الفصل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥] لم يعطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على «قالوا» لئلا يشاركهُ في الاختصاص بالظرف المقدَّم، وهو قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ فإن استهزاء الله تعالى بهم ـ وهو أن خَذَلَهـم، فخلاّهـم وما سوَّلت لهم أنفسهم، مُستدرجاً إياهم من حيث لا يشعرون ـ مُتصل لا ينقطع بكل حال: خَلَوا إلى شياطينهم، أم لم يخلُوا إليهم، وكذلك في الآيتين الأخيرتين فإنهم مُفسدون في جميع الأحيان،

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ٩٧ من قصيدة مطلعها:

«أسـقـى طـلـولـهـم أجـشّ هـزيـمُ وغـدَتْ عـلـيـهـم نـضـرةٌ ونـعـيـمُ»

قيل لهم: لا تُفسِدوا، أو لا، وسُفَهاءُ في جميع الأوقات، قيل لهم: آمنوا، أوْ لا.

وإن لم يكن للأولى حكم كما سبق، فإن كان بين الجملتين كمالُ الانقطاع، وليس في الفصل إيهامُ خِلافِ المقصود كما سيأتي، أو كمال الاتِّصال، أو كانت الثانية بمنزلة المُنْقطعة عن الأولى، أو بمنزلة المتصلة بها، فكذلك يتعين الفصل.

أما في الصورة الأولى؛ فلأن الواوَ للجمع، والجمعُ بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما كما مرَّ.

أما في الثانية، فلأن العطف فيها بمنزلة عطفِ الشيء على نفسه، مع أن العطفَ يقتضي المُغايرة بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه.

وأما في الثالثة والرابعة، فظاهرٌ مما مرَّ.

وأما كمال الانقطاع؛ فيكون لأمرٍ يرجع إلى الإسناد، أو إلى طرفيه.

الأول: أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً، ولفظاً ومعنى، كقولهم: لا تَدْنُ من الأسد يأكُلك، وهل تُصلح لي كذا أدفعُ إليك الأجرة؟ بالرفع فيهما، وقول الشاعر: [البسيط]

وقال رائِدُهُم؛ أرْسُوا نُزَاوِلُها فكلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يَجْري بمقدارِ[1]

أو معنًى لا لفظاً، كقولك: مات فلانٌ رحِمَه الله.

أما قول[2] اليزيدي: [السريع]

مَلَّكْتُهُ حَبْلي، ولَكِنَّه ألقاه من زُهدٍ على غَارِبي
وقال: إنّي في الهوى كاذبٌ انتقم اللهُ من الكاذب

فعدَّه السكاكي رحمه الله من هذا الضرب، وحمله الشيخ عبد القاهر رحمه الله على الاستئناف بتقدير «قلت».

الثاني: أن لا يكون بين الجملتين جامع كما سيأتي.

وأما كمال الاتصال فيكون لأمورٍ ثلاثة:

---

(١) البيت للأخطل في «خزانة الأدب» ٩/ ٨٧، و«معاهد التنصيص» ١/ ٢٧١ وليس في «ديوانه»، وبلا نسبة في «شرح المفصل» ٧/ ٥١. والرائد: الزعيم. وأرسوا: أقيموا ولا تتزحزحوا. والحتف: الموت. والشاهد فيه: رفع (نزاولُها) على القطع والاستئناف، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز. الأخطل: غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو، من بني تغلب، أبو مالك: شاعر مصقول الألفاظ، حسن الديباجة، في شعره إبداع (ت ٩٠هـ). ترجمته في «الأغاني» ٨/ ٢١٩، و«الشعر والشعراء» ١٨٩.

(٢) البيتان له في «الدلائل» ص ٢٣٧، وهما لإبراهيم بن المدبّر في «الأغاني» ٢٢/ ١٢٣.

الأول: أن تكون الثانية مؤكِّدة للأولى، والمُقتَضِي للتأكيد دفعُ توهُّم التجوُّزِ والغَلَطِ، وهو قسمان:

أحدهما: أن تنزَّل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من مَتبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى، كقوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البَقَرَة: ١، ٢] فإنَّ وِزَانَ «لا رَيْبَ فيه» في الآية وِزَانُ «نفسُه» في قولك: «جاءني الخليفةُ نفسُه» فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القُصْوَى من الكمال، بِجَعْلِ المبتدأ «ذٰلِكَ» وتعريفِ الخبر باللام؛ كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنَّة أنه مما يُرْمَى به جُزافاً من غير تحقُّق، فأُتْبِعَ «لا رَيْبَ فيه» نفياً لذلك، إتباعَ «الخليفةُ نفسُه» إزالةً لما عسى أن يتوهَّم السامع أنك في قولك: «جاءني الخليفة» متجوِّز أو ساهٍ.

وكذا قوله: ﴿كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيۡهِ وَقۡرٗاۖ﴾ [لقمَان: ٧] الثاني مقرِّرٌ لما أفاده الأول.

وكذا قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٤] لأن قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمۡ﴾ [البَقَرَة: ١٤] معناه الثباتُ على اليهودية، وقوله: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البَقَرَة: ١٤] رَدٌّ للإسلام، ودفعٌ له منهم؛ لأن المُسْتهزِىء بالشيء المُستخِفَّ به منكرٌ له، ودافع له لكونه غير مُعتدٍّ به، ودفع نقيض الشيء تأكيدٌ لثباته، ويحتمل الاستئناف، أي: فما بالُكم ـ إن صحَّ أنكم معنا ـ توافقون أصحاب محمدٍ (ﷺ).

وثانيهما: أن تُنزَّل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في إفادة التقرير مع اتحاد المعنى، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البَقَرَة: ٢] فإن ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البَقَرَة: ٢] معناه: أنه في الهداية بالغٌ درجة لا يُدرك كُنهُها، حتى كأنه هداية محضة، وهذا معنى قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البَقَرَة: ٢] لأن معناه كما مرَّ: الكتابُ الكاملُ، والمراد بكماله كمالهُ في الهداية؛ لأن الكتبَ السماويَّة بحسبها تتفاوت في درجات الكمال وكذا قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝٦﴾ [البَقَرَة: ٦]، فإن معنى قوله: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ معنى ما قبله، وكذا ما بعده تأكيدٌ ثانٍ؛ لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه؛ لا يصح إلا في حقِّ من ليس له قلب يخلُص إليه حقٌّ، وسمعٌ تُدرَك به حجةٌ، وبصرٌ تَثبتُ به عِبرةٌ، ويجوز أن يكون ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ خبراً لإن، فالجملة قبلها اعتراضٌ.

الثاني: أن تكون الثانية بدلاً من الأولى، والمقتضي للإبدال كون الأولى غير وافيةٍ بتمام المُراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنُكتةٍ، ككونه مطلوباً في نفسه، أو فظيعاً، أو عجيباً، أو لطيفاً، وهو ضربان:

أحدهما: أن تُنزَّل الثانية من الأولى منزلة بدلِ البعضِ من متبوعه، كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٖ وَبَنِينَ ۝١٣٣ وَجَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ۝١٣٤﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢ ـ ١٣٤] فإنه مَسُوقٌ للتنبيه على

نِعَم الله تعالى عند المخاطبين، وقوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ أوفَى بتأديته مما قبله؛ لدلالته عليها بالتفصيل، من غير إحالة على علمهم مع كونهم معاندين، والإمدادُ بما ذُكِرَ من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون، ويحتمل الاستئناف.

وثانيهما: أن تُنزَّل الثانية من الأولى منزلة بَدْل الاشتمال، من متبوعه، كقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يس: ٢٠، ٢١] فإن المراد به حمل المخاطبين على اتّباع قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ أوفى بتأدية ذلك؟ لأن معناه: لا تخسرون معهم شيئاً من دُنياكم، وتربحون صحَّة دينكم، فينتظم لكم خيرُ الدنيا وخيرُ الآخرة. وقول الشاعر: [الطويل]

أقول لـه: ارْحَلْ، لا تقيـمَنَّ عـندنـا ... وإلاَّ فكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِما[(١)]

فإن المراد به كمال إظهار الكرامة لإقامته بسبب خلاف سرّه العلن، وقوله: «لا تُقيمنَّ» عندنا أوفى بتأديته؛ لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد، بخلاف «ارحل» ووازن الثانية ـ من كل واحد من الآية والبيت وازن «حسنُها» في قولك: أعجبتني الدارُ حُسْنُها؛ لأن معناها مغايرٌ لمعنى ما قبلها، وغيرُ داخل فيه، مع ما بينهما من المُلابَسَة.

الثالث: أن تكون الثانية بياناً للأولى، وذلك بأن تنزَّل منها منزلة عطفِ البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، والمُقْتضي للتبيين أن يكون في الأولى نوعُ خفاءٍ، مع اقتضاء المقام إزالته، كقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾﴾ [طه: ١٢٠] فصل جملة «قال» عما قبلها؛ لكونها تفسيراً وتبييناً، ووازنه وازنُ عمر في قوله: [الرجز]

أقـسـم بـالـلّـه أبـو حَـفْـص عُـمَـرْ[(٢)]

وأما قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] فيحتمل التبيين والتأكيد:

أما التبيين فلأنه يمتنع أن يخرجَ من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر، فإثبات الملكية له تبيين لذلك الجنس وتعيين.

وأما التأكيد فلأنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً، ولأنه إذا قيل في العرف لإنسان «ما هذا بشراً» حال تعظيم له، وتعجُّب مما يشاهد منه، من حُسن خَلْقٍ أو خُلُقٍ، كان الغرضُ أنه مَلَكٌ بطريق الكناية.

---

(١) البيت بلا نسبة في «مفتاح العلوم» ٣٧٦.

(٢) الرجز لرؤبة في «شرح المفصل» ٣/ ٧١، وليس في «ديوانه»، ولعبد الله بن كيسبة أو الأعرابي في «خزانة الأدب» ٥/ ١٥٤، وللأعرابي في «شرح التصريح» ١/ ١٢١، و«اللسان» (نقب، وفجر). وبعده:
«مـا مَـسَّـهـا مـن نَـقَـبٍ ولا دَبَـرْ ... فـاغـفـر لـه الـلّـهـمَّ إن كـان فَـجَـرْ»

فإن قيل: هلاَّ نزَّلتم الثانية منزلة بدل الكل من متبوعه في بعض الصور ومنزلة النعت من متبوعه في بعض.

قلنا: لأن بدل الكل لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه، وأنه مقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف التأكيد، والنعت لا ينفصل عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحوال متبوعه لا عليه، وعطف البيان بالعكس، وهذه كلها اعتبارات لا يتحقق شيء منها فيما نحن بصدده.

وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى؛ فلكون عطفها عليها مُوهِماً لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعاً، مثاله قول الشاعر: [الكامل]

وتَـظُـنُّ سَـلْـمـى أَنَّـنِـي أَبْـغِـي بِـهـا بَـدَلاً، أراهـا فـي الـضَّـلال تَـهِـيـمُ[1]

لم يعطف «أراها» على «تظن» لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على «أبغي» لقربه منه، مع أنه ليس بمراد، ويحتمل الاستئناف.

وقسَّم السكاكي القَطْعَ إلى قسمين:

أحدهما: القَطْعُ للاحتياط، وهو ما لم يكن لمانع من العطف، كما في هذا البيت.

والثاني: القطع للوجوب، وهو ما كان لمانع، ومثَّله بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ١٥] قال: لأنه لو عُطِفَ لعُطِفَ إما على جملة «قالوا» وإما على جملة «إنا معكم» وكلاهما لا يصح لما مر، وكذا قوله: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البَقَرَة: ١٣].

وفيهما نظر؛ لجواز أن يكون المقطوع في المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدَّرة بالظرف، وهذا القسم لم يبين امتناعه.

وأما كونها بمنزلة المتصلة بها، فلكونها جواباً عن سؤال اقتضته الأولى؛ فتُنزَّلُ مَنْزِلَتَه، فتُفصَل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال.

وقال السكاكي: فيُنزَّل ذلك منزلة الواقع، ثم قال: وتنزيلُ السؤال بالفَحوى منزلة الواقع لا يُصار إليه إلا لجهات لطيفة: إما لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السِّلْك.

ويُسمى الفصل لذلك استئنافاً، وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى استئنافاً.

والاستئناف ثلاثة أضرب:

---

(١) بلا نسبة في «مفتاح العلوم» ٣٧٠.

لأن السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى إما عن سبب الحكم فيها مطلقاً، كقوله: [الخفيف]

قال لي: كَيْفَ أنتَ؟ قلتُ: عَلِيلُ سَهَرٌ دائمٌ، وحُزنٌ طويلُ[١]

أي: ما بالُك عليلاً؟ أو ما سبب علتك؟ وكقوله[٢]: [البسيط]

وقد غَرِضْتُ من الدنيا، فهل زمني مُعْطٍ حياتي لِغِرٍّ بعْدُ ما غَرِضا؟

جرَّبْتُ دَهْرِي وأهلِيه، فما تركَتْ ليَ التَّجاربُ في ودّ امْرِىءٍ غَرَضا

أي: لمَ تقول هذا ويحك؟! وما الذي اقتضاك أن تطوي عن الحياة إلى هذا الحد كَشْحَكَ؟!

وإما عن سبب خاص له، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يُوسُف: ٥٣]، كأنه قيل: هل النفس أمَّارةٌ بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأمارة بالسوء.

وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم، كما مر في باب أحوال الإسناد.

وإما عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ [هُود: ٦٩] كأنه قيل: فماذا قال إبراهيم عليه السلام؟ فقيل: قال: سلامٌ، ومنه قول الشاعر: [الكامل]

زَعَمَ العواذِلُ أنَّني في غَمْرةٍ صدقوا، ولَكِنْ غَمْرَتي لا تَنْجَلي[٣]

فإنه لما أبدَى الشَّكاية من جماعات العُذّال، كان ذلك مما يُحرِّك السامع ليسأل: أصدقوا في ذلك، أم كذبوا؟ فأخرج الكلام مُخْرجه إذا كان ذلك قد قيل له؛ ففُصِل، ومثله قول[٤] جندب بن عمَّار: [الكامل]

زعم العواذل أنَّ ناقةَ جُنْدَبٍ بجُنُوبِ خَبْتٍ عُرِّيَتْ وأُجِمَّتِ[٥]

كذبَ العواذلُ، لو رأينَ مُناخَنا بالقادِسِيَّةِ؛ قُلْنَ: لَجَّ وذلَّتِ[٦]

وقد زاد هنا أمر الاستئناف تأكيداً بأن وضع الظاهر موضع المُضْمر، من حيث وضعه

---

(١) البيت في «دلائل الإعجاز» ص ٢٣٨.

(٢) لأبي العلاء المعري في «سقط الزند» ١٣١. وغرض: ضجر وحلّ. والغرّ: الغافل. ومطلع القصيدة:
«منك الصدود ومني بالصدود رضى مَنْ ذا عَليّ بهذا، في هواكَ قضى»

(٣) البيت بلا نسبة في «دلائل الإعجاز» ص ٢٣٥، والغمرة: الشدّة. ولا تنجلي: لا تنكشف.

(٤) البيتان لجندب بن عمار في «شرح ديوان الحماسة»، الحماسية رقم (٩٨)، وبلا نسبة في «الدلائل» ٢٣٦.

(٥) خبت: اسم موضع (معجم البلدان ٢/٣٤٣). وعُرِّيت: أزيل عنها رحلها. وأجمّت: تركت فلم تُركب. وكلاهما كناية عن قعوده بهذا المكان دون غرضه.

(٦) القادسية: اسم مدينة بالعراق، لجّ: جدّ في السير. وذلّت: انقادت له.

وضعاً لا يحتاج فيه إلى ما قبله، وأتى به مأتى ما ليس قبله كلام، ومن الأمثلة قولُ[1] الوليد: [الهزج]

عرفتُ المنزلَ الخالي عَفَا من بعد أحوالِ[2]
عَفَاهُ كلُّ حَنَّانٍ عَسُوفِ الوَبْلِ هَطّالِ[3]

فإنه لما قال «عفا» وكان العَفاءُ مما لا يحصل للمنزل بنفسه؛ كان مظنة أن يسأل عن الفاعل، ومثله قول أبي الطيب: [الوافر]

وما عَفَتِ الرِّياحُ له مَحَلاًّ عفاه مَنْ حَدَا بِهِمُ وساقا[4]

فإنه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح؛ كان مظنة أن يسأل عن الفاعل.

وأيضاً من الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استُؤنف عنه، كقولك: أحسنت إلى زيد، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان.

ومنه ما يُبْنَى على صفته، كقولك: أحسنت إلى زيدٍ، صديقُك القديم أهلٌ، وهذا أبلغ؛ لانطوائه على بيان السبب.

وقد يُحْذف صدر الاستئناف، لقيام قرينة، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾ [النُّور: ٣٦، ٣٧] فيمن قرأ «يُسَبَّحُ» مبنياً للمفعول، وعليه نحو قولهم: نِعْمَ الرجلُ أو رجلاً زيدٌ. وبِئْسَ الرجلُ أو رجلاً عمرو، على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف، أي: هو زيد، كأنه لما قيل ذلك فأبهم الفاعل بجعله معهوداً ذهنياً، مُظْهراً أو مُضْمَراً، سُئِلَ عن تفسيره، فقيل: هو زيدٌ، ثم حذف المبتدأ.

وقد يُحْذَفُ الاستئناف كله، ويقام ما يدل عليه مقامه كقول الحماسي: [الوافر]

زَعَمْتُمْ أن إخوتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهُمْ إلْفٌ، وليسَ لكُم إلافُ[5]

---

(١) البيتان للوليد بن يزيد في «الدلائل» ص ٢٣٨، و«الأغاني» ٧/ ٢٩ في ترجمته. والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، أبو العباس: من ملوك الدولة المروانية بالشام. عِيبَ عليه انهماكه في اللهو وسماع الغناء. له شعر رقيق وعلم بالموسيقى. (ت ١٢٦هـ). ترجمته في «الأغاني» ٧/ ٥.

(٢) عفا: درس.

(٣) عفاه: محاه. والوبل: المطر الشديد. والعسوف: الشديد العسف والظلم.

(٤) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٩٤ ومطلع القصيدة:
«أيدري الرَّبْعُ أيَّ دم أراقا وأيَّ قلوب هذا الرَّكْبِ شاقا»

(٥) البيت في «الحماسية» رقم (٦١٩) لمساور بن قيس، و«تاج العروس» (ألف)، وبلا نسبة في «الدلائل» ص ٢٣٦. ومساور بن هند بن قيس بن زهير العبسيّ: شاعر معمّر، من المتقدّمين في الإسلام (ت نحو ٧٥هـ). ترجمته في «الشعر والشعراء» ١٢٩، و«الإصابة» تر (٨٤٠٥).

حَذف الجواب الذي هو: كذبتم في زعمكم، وأقام قوله: «لهم إلْفٌ، وليس لكم إلافٌ» مُقامَهُ لدلالته عليه، ويجوز أن يُقدَّر قوله: «لهم إلفٌ وليس لكم إلاف» جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف، كأنه لما قال المتكلم: كذبتم؛ قالوا: لِمَ كذبنا؟ فقال: لهم إلفٌ، وليس لكم إلاف؛ فيكون في البيت استئنافان.

وقد يُحذف ولا يُقام شيء مقامه، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠] أي: أيُّوبُ، أو هو؛ لدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه، ونحوه قوله: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن.

وإن لم يكن بين الجملتين شيء من الأحوال الأربع تعيَّن الوصلُ.

إما لدفع إيهام خلاف المقصود كقول البلغاء: لا، وأيَّدك الله، وهذا عكس الفصل للقطع.

وإما للتوسط بين حالَتَيْ كمال الانقطاع وكمال الاتصال، وهو ضربان:

أحدهما: أن يتَّفقا خبراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤]، وقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الروم: ١٩]، وقوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ [الأعراف: ٣١].

والثاني: أن يتفقا كذلك معنى لا لفظاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟﴾ [البقرة: ٨٣] عطف قوله: ﴿قُولُوا۟﴾ على قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لأنه بمعنى: لا تعبدوا، وأما قوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ فتقديره: إما «وتحسنون» بمعنى «وأحسنوا» وإما «وأحسنوا» وهذا أبلغُ من صريح الأمرِ والنَّهي؛ لأنه كأنه سُورِع إلى الامتثال والانتهاء فهو يُخبر عنه.

وأما قوله في سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥] فقال الزمخشري فيه: فإن قلت: علامَ عُطِفَ هذا الأمرُ، ولم يسبق أمرٌ ولا نهيٌ يصح عطفه عليه؟ قلت: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر، حتى يُطْلَب له مُشاكِلٌ من أمرٍ أو نَهيٍ يُعْطَف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين؛ فهي معطوفة على جملة وصف عقابِ الكافرين، كما تقول: زيدٌ يعاقب بالقيْد والإرهاق، وبشِّرْ عَمْراً بالعفو والإطلاق، ولك أن تقول: هو معطوفٌ على ﴿فَٱتَّقُوا۟﴾ كما تقول: يا بَنِي تَمِيم احذروا عقوبة ما جَنَيْتُم، وبشِّر يا فلان بني أسدٍ بإحساني إليهم، هذا كلامه، وفيه نظر لا يخفى على المتأمل.

وقال أيضاً في قوله تعالى في سورة الصف: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]: إنه معطوف على ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ لأنه بمعنى: آمنوا، وفيه أيضاً نظر؛ لأن المخاطَبين في ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ هم المؤمنون،

وفي ﴿بَشِّرِ﴾ هو النبي عليه السلام، ثم قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بيان لما قبله على سبيل الاستئناف، فكيف يصح عطف ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ عليه؟

وذهب السكاكي إلى أنهما معطوفان على «قل» مُراداً قبل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البَقَرَة: ٢١]، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [الصَّف: ١٠]؛ لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن، وذكر صُوَراً كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُواْ﴾ [البَقَرَة: ٥٧] وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ﴾ [البَقَرَة: ٦٣]، وقوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ﴾ [البَقَرَة: ١٢٥] أي: وقلنا، أو قائلين.

والأقرب أن يكون الأمر في الآيتين معطوفاً على مقدر يدل عليه ما قبله، وهو في الآية الأولى: ﴿فأنذر﴾ أو نحوه، أي: فأنْذِرْهم، وبَشِّر الذين آمنوا، وفي الآية الثانية: ﴿فأبشر﴾ أو نحوه، أي: فأبْشِرْ يا محمد، وبشّر المؤمنين، وهذا كما قدَّر الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا﴾ [مريَم: ٤٦] معطوفاً على محذوف يدل عليه قوله: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريَم: ٤٦] أي: فاحذَرْني، واهْجُرْني؛ لأن ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريَم: ٤٦] تهديدٌ وتقريعٌ.

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المُسْنَد إليه في هذه، والمُسْنَد إليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعاً، كقولك: يشعر زيدٌ، ويكتب، ويعطي ويمنع، وقولك: زيدٌ شاعرٌ، وعمرٌو كاتبٌ، وزيدٌ طويلٌ، وعمرٌو قصيرٌ، إذا كان بينهما مناسبة، كأن يكونا أخوين، أو نظيرين، بخلاف قولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمرٌو كاتبٌ، إذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا: زيدٌ شاعرٌ وعمرٌو طويلٌ، كان بينهما مناسبة أو لا.

وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾ [البَقَرَة: ٦] قُطِعَ عما قبله؛ لأنه كلام في شأن الذين كفروا، وما قبله كلام في شأن القرآن.

وأما ما يُشْعِرُ به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه، أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المُخْبَرِ عنه، أو الخبرِ، أو قيدٍ من قيودهما، فإنه منقوض بما مرَّ، وبنحو قولك: هزم الأميرُ الجندَ يومَ الجمعة، وخاط زيدٌ ثوبي، ولعله سهوٌ؛ فإنه صرَّح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل: «خُفِّي ضَيِّقٌ» على قوله: «خاتمي ضيِّق» مع اتحادهما في الخبر.

ثم قال: الجامع بين الشيئين: عقليٌّ، ووهْمِيٌّ، وخياليٌّ.

أما **العقليُّ** فهو أن يكون بينهما اتّحاد في التصوُّر، أو تماثُلٌ؛ فإن العقل بتجريده المِثْلَين عن التشخُّص في الخارج يرفع التعدُّدَ.

أو تضايف كما بين العلَّةِ والمعلولِ، والسَّبَبِ والمُسَبَّبِ، والسُّفْلِ والعُلُو، والأقلِّ والأكثرِ؛ فإن العقل يأبَى أن لا يجتمعا في الذِّهْن.

وأما **الوهمي** فهو أن يكون بين تصوريهما شبه تماثل، كلون بياض ولون صُفْرةٍ؛ فإن الوهم

يُبرزهُما في مَعْرِض المثلين، ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله: [البسيط]

ثلاثةٌ تُشرِق الدُّنيا ببهجتِها شمسُ الضُّحَى، وأبو إسْحَاقَ، والقَمَرُ[1]

أو تَضَادّ، كالسوادِ والبياض، والهَمْسِ والجهَارَةِ، والطِّيبِ والنَّتْنِ، والحلاوة والحُموضة، والمَلاسة والخُشونة، وكالتحرُّك والسكون، والقيام والقعود، والذهاب والمجيء، والإقرار والإنكار، والإيمان والكفر، وكالمتصفات بذلك كالأسود والأبيض، والمؤمن والكافر.

أو شبه تضادّ، كالسماء والأرض، والسهل والجبل، والأول والثاني؛ فإن الوهم يُنْزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين، فيجمع بينهما في الذهن، ولذلك تجد الضِّدَ أقرب خطوراً بالبال مع الضدّ.

والخياليّ أن يكون بين تصوُّرَيهما تقارُنٌ في الخيال سابق، وأسبابه مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتباً ووضوحاً؛ فكم صور تتعانق في خيال، وهي في آخر لا تتراءى، وكم صورة لا تكاد تَلوح في خيالٍ، وهي في غيره نارٌ على عَلَم.

كما يُحْكى أن صاحب سلاح مَلِكٍ، وصائغاً، وصاحب بَقَرٍ، ومُعلِّم صِبْيَةٍ؛ سافروا ذات يوم، وواصلوا سيرَ النهار بسير الليل، فبينما هم في وحْشَةِ الظلام، ومُقاساة خوف التخبّط والضلال؛ طلع عليهم البدر بنوره، فأفاض كل منهم في الثناء عليه، وشبَّهَهُ بأفضل ما في خزانة صوره، فشبَّهه السِّلاحِيُّ بالتُّرْسِ المُذَهَّبِ يُرْفَع عند الملك، والصائغُ بالسبيكة من الإبريز تَفْتَرُّ عن وجهها البَوتَقَةُ، والبقّارُ بالجُبْنِ الأبيض يخرج من قالبه طرِيّاً، والمُعَلِّم برغيفٍ أحمرَ يصل إليه من بَيْتِ ذي مروءة.

وكما يُحْكى عن ورّاقٍ يصف حاله: عَيْشي أضيَقُ من مِحْبَرَةٍ، وجسمي أدقُّ من مِسْطَرَةٍ، وجاهِي أرقُّ من الزجاج، وحظِّي أخفَى من شَقِّ القَلَم، وبَدَني أضعفُ من قَصَبةٍ، وطعامي أمرُّ من العَفْصِ، وشرابي أشدّ سواداً من الحِبْر، وسوءُ الحالِ لي ألزم من الصَّمْغ.

ولصاحب علم المعاني فضلُ احتياج إلى التنبّه لأنواع الجامع، لاسيما الخيالي، فإن جمْعَهُ على مجرى الإلْفِ والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب في ذلك كالجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض، في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ٢٠] بالنسبة إلى أهل الوَبَرِ فإن جلَّ انتفاعهم في معاشهم من الإبل؛ فتكون عنايتُهم مصروفةً إليها، وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن تَرْعَى وتَشْرَب وذلك بنزول المطر؛ فيكثر تقلُّب وجوههم في السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يُؤْوِيهم، وحِصْنٍ يتحصَّنون به، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم

(١) البيت لمحمد بن وهيب في معاهد التنصيص ص ٣٩٥، وبلا نسبة في ديوان المعاني ص ٣٠.

لتعذُّرِ طولِ مُكْثِهم في منزل عن التنقل من أرضٍ إلى سواها؛ فإذا فتّش البدَوِيُّ في خياله وجد صُوَرَ هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور، بخلاف الحضَرِيِّ، فإذا تَلا قبل الوقوف على ما ذكرنا ظنَّ النَّسَقَ لجهله مَعِيباً.

ومن مُحَسِّنَات الوصل تناسُبُ الجملتين، في الاسميَّةِ والفعلية وفي المُضِيِّ والمُضارَعةِ، إلاَّ لمانع، كما إذا أُريد بإحداهما التجدُّدُ وبالأخرى الثبوت، كما إذا كان زيدٌ وعمرٌو قاعِدَيْن، ثم قام زيدٌ دون عَمْرو، وقلت: «قام زيدٌ، وعمرو قاعدٌ» كما سبق.

ومما يتصل بهذا الباب القول في الجملة إذا وقعت حالاً منتقلة، فإنها تجيء تارةً بالواو، وتارة بغير الواو؛ فنقول:

أصلُ الحالِ المُنتَقِلة أن تكون بغير واوٍ، لوجوهٍ:

الأول: أنَّ إعرابها ليس بتَبَعٍ، وما ليس إعرابه بتبعٍ لا يدخله الواو، وهذه الواوُ وإن كانت تُسمَّى واوَ الحال: فإن أصلها العطفُ.

الثاني: أن الحال في المعنى حُكم على ذي الحال، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة، لا في ضمن شيء آخر، والحكم بها إنما يحصل في ضمن غيرها؛ فإن الركوب مثلاً في قولنا: «جاء زيدٌ راكباً» محكومٌ به على زيد لكن لا بالأصالة، بل بالتبعية، بأن وُصل بالمجيء وجُعل قيداً له، بخلافه في قولنا: زيدٌ راكبٌ.

الثالث: أنها في الحقيقة وصفٌ لذي الحال؛ فلا يدخلها الواوُ كالنَّعْتِ.

فثبت أن أصلها أن تكون بغير واوٍ، لكن خُولِف الأصلُ فيها إذا كانت جملة؛ لأنها ـ بالنظر إليها من حيث هي جملة ـ مستقلَّة بالإفادة؛ فتحتاج إلى ما يربطها بما جُعِلَت حالاً عنه.

وكلٌّ واحدٍ من الضمير والواوِ صالحٌ للرَّبط، والأصلُ الضميرُ، بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة، والخبر، والنعت.

وإذا تمهَّد هذا فنقول:

الجملة التي تقع حالاً ضربان: خالية عن ضمير ما تقع حالاً عنه، وغيرُ خالية.

أما الأولى فيجب أن تكون بالواو؛ لئلا تصيرَ منقطعةً عنه، غير مرتبطة به.

وكل جملة خاليةٍ عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حالٌ؛ يصح أن تقع حالاً عنه إذا كانت مع الواو، إلا المصدَّرةَ بالمضارع المُثْبَتِ، كقولك: «جاء زيدٌ ويتكلم عمرٌو» على أن يكون «ويتكلم عمرٌو» حالاً عن «زيد» لما سيأتي أن ارتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحدَه.

وأما الثانية؛ فتارةً يجب أن تكون بالواو، وتارة يمتنع ذلك، وتارة يترجَّح أحدهما، وتارة يستوي الأمران.

والواو غير مناف للضمير في إفادة الربط؛ فتعيَّن التنبيه على أسباب الاختلاف؛ فنقول:

ـ الجملة إن كانت فعليةً والفعلُ مضارعٌ مثبتٌ، امتنع الواوُ، كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾ [المدثر: ٦]، وقوله: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى ۝ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ ۝﴾ [الليل: ١٧، ١٨] لأن أصل الحال المفردةِ أن تدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنٍ لما جُعِلَت قيداً له، والمضارع المُثْبَتُ كذلك.

أما دلالته على حصول صفة غير ثابتة، فلأنه فعل مُثْبَت والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت كما مرّ.

وأما دلالته على المقارنة؛ فلكونه مضارعاً.

فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة، ولهذا امتنع نحوُ: جاء زيدٌ ويتكلم عمرٌو، كما مر.

وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت وأصُكُّ عينه، أو وجهه» وقول عبد الله بن همَّامٍ السَّلُوليِّ: [المتقارب]

فلمّا خَشِيتُ أظافيرَهم نَجَوْتُ، وأرهَنُهُمْ مالكا[1]

فقيل: على حذف المبتدأ، أي: وأنا أصكّ عينه، وأنا أرهَنُهم.

وقيل: الأول شاذٌّ، والثاني ضرورة.

وقال[2] الشيخ عبد القاهر: ليست الواوُ فيهما للحال، بل هي للعطف و«أصك» و«أرهن» بمعنى «صَكَكْتُ» و«رهَنْتُ» ولكن الغرضَ من إخراجهما على لفظ الحال أن يَحْكِيا الحال في أحد الخبرين، ويدعا الآخر على أصله، كما في قوله: [الكامل]

ولقد أمرُّ على اللّئيمِ يَسُبُّني فمَضَيْتُ، ثُمَّتَ قلتُ: لا يَعْنِيني[3]

يبين ذلك أن الفاء قد تجيء مكان الواو في مثله، كما في خبر عبد الله بن عَتِيكٍ؛ فإنه ذكر دخوله على أبي رافع اليهوديِّ حصنَه، ثم قال: «فانتهيتُ إليه؛ فإذا هو في بيتٍ مظلم، لا أدري أين هو من البيت؟ قلت: أبا رافع، قال: من هذا؟ فأهْوَيْتُ نحو الصوتِ، فأضربُهُ بالسيف، وأنا

---

(١) البيت له في «إصلاح المنطق» ٢٣١، و«دلائل الإعجاز» ٢٠٥، و«خزانة الأدب» ٩/ ٣٦، و«الدرر» ٤/ ١٥، و«الشعر والشعراء» ٢/ ٦٥٥. و«اللسان» (رهن)، ولهمام بن حرّة في «تاج العروس» (رهن). وأظافيرهم: أسلحتهم. وعبد الله بن همام بن نبيشة بن رياح السلولي، من بني مرّة بن صعصعة: شاعر إسلامي، كان يقال له «العطار» لحسن شعره. (ت نحو ١٠٠هـ). ترجمته في «الشعر والشعراء» ٢٤٨، و«خزانة الأدب» ٣/ ٦٣٨.

(٢) انظر «دلائل الإعجاز» ٢٠٦.

(٣) البيت في «الدلائل» ٢٠٦ لعميرة بن جابر الحنفي.

داهِشٌ» فإن قوله: «فأضربه» مضارعٌ عَطَفَهُ بالفاء على ماضٍ؛ لأنه في المعنى ماض[١].

ـ وإن كان الفعل مضارعاً مَنْفِيّاً، فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح؛ لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً، وعدم دلالته على الحصول لكونه منفياً.

أما مجيئه بالواو فكقراءة ابن ذكوان: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيف النون، وقول بعض العرب: «كنتُ ولا أُخَشَّى بالذيب»[٢] وقول مِسكين الدارمي: [الرمل]

أَكْسَبَتْهُ الوَرِقُ البِيضُ أباً ... ولقد كان ولا يُدْعَى لِأَبْ[٣]

وقول[٤] مالك بن رفيع وكان قد جنى جنايةً، فطلبه مصعب بن الزبير: [الوافر]

بَغَاني مُصْعَبٌ وبَنُو أبيه ... فأيْنَ أحِيدُ عنهم؟ لا أحِيدُ

أَقَادُوا مِنْ دَمِي، وتَوعَّدوني ... وكنت وما يُنَهْنِهُني الوعيدُ[٥]

وأما مجيئُه بغير واو فكقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، وقول عكرشة العبسي: [الطويل]

مَضَوْا لا يريدون الرَّوَاحَ وغالَهُمْ ... من الدّهر أسبابٌ جَرَيْنَ على قَدرِ[٦]

وقول خالد بن يزيد بن معاوية: [الكامل]

لَوْ أنَّ قوماً لارتفاع قبيلةٍ ... دخلوا السماءَ، دخلتُها، لا أُحْجَبُ[٧]

وقول[٨] الأعشى: [الوافر]

أتينا أصْبهانَ، فَهَزَّلَتْنَا ... وكنَّا قبلَ ذلك في نَعِيمِ

---

(١) انظر «دلائل الإعجاز» ٢٠٦.
(٢) انظر «دلائل الإعجاز» ٢٠٧.
(٣) البيت في «ديوانه» ص ٢٢، و«الدلائل» ٢٠٧، و«سمط اللآلي» ص ٣٥٢، و«شرح التصريح» ١/ ٣٩٢. ومسكين الدارمي: ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح الدارمي التميمي: شاعر عراقيّ شجاع من أشراف تميم. لقب مسكيناً لأبيات قال فيها «أنا مسكين لمن أنكرني» (ت ٨٩هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢٠/ ١٥٩.
(٤) البيتان في «دلائل الإعجاز» ٢٠٧، و«الأمالي» ٣/ ١٢٧.
(٥) أقادوا من دمي: قتلوا بدل قتيلهم. وينهنهني: يزجرني.
(٦) البيت لعكرشة العبسي يرثي ابنه في «الحماسية» رقم (٣٧٢) و«الدلائل» ص ٢٠٨ (ثووا بدل مضوا)، ومجالس ثعلب ٢٤٢.
(٧) البيت له في «الدلائل» ٢٠٩، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» ١/ ٢٥٧، و«المقاصد النحوية» ٣/ ١٩١. وخالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، الأمويّ القرشي أبو هاشم، حكيم قريش وعالمها في عصره. اشتغل بالكيمياء والطب والنجوم، فأتقنها وألّف فيها رسائل (ت ٩٠هـ). ترجمته في «تهذيب ابن عساكر» ٥/ ١١٦.
(٨) لأعشى همدان في خالد بن عتاب في «البيان والتبيين» ص ٢٣٩، و«الدلائل» ٢٠٩.

وكـان سَـفـاهــةً مِـنّـي وجـهـلاً مَـسِـيـري، لا أسـيـرُ إلـى حَـمِـيـمِ

كأنه قال: وكان سفاهةً مني وجهلاً أن سِرْتُ غيرَ سائر إلى حميم.

وإن كان ماضياً لفظاً أو معنى فكذلك يجوز الأمران من غير ترجيح.

أما مجيئه بالواو، فكقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عِمرَان: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا﴾ [مريَم: ٨].

وقول امرىء القيس: [الطويل]

أتـقـتـلُـنِـي وقـد شَـغَـفْـتُ فُـؤادَهـا كما شعف المَهْنُوءَةَ الرجلُ الطَّالي؟![1]

وقوله: [الطويل]

فـجِـئْـتُ، وقـد نَـضَّـتْ لـنـومٍ ثـيـابَـهـا لـدى الـسّـتْـر إلا لِـبْـسَـةَ الـمُـتَـفَـضّـلِ[2]

وقوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعَام: ٩٣] وقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريَم: ٢٠]، وقول كعب[3]: [البسيط]

لا تَـأخُـذَنّـي بـأقـوال الـوشَـاةِ، ولـم أُذْنِـبْ، وإن كـثـرَتْ فـيَّ الأقـاويـلُ

وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ [البَقَرَة: ٢١٤]، وقول الشاعر: [البسيط]

بـانـت قَـطَـامِ، ولَـمّـا يَـحْـظَ ذو مِـقَـةٍ مـنـهـا بـوصْـلٍ ولا إنْـجَـازِ مِـيـعـادِ[4]

وأما مجيئه بلا واو فكقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النِّساء: ٩٠].

وقول الشاعر: [البسيط]

وإنّـي لَـتَـعْـرُونـي لـذِكْـرَاكِ هِـزَّةٌ كما انتفضَ العُصْفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[5]

وقوله: [الطويل]

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٦١، وشعفت فؤادها: غلب حبي قلبها حتى وصل إلى شعافِ القلب. المهنوءة: المطلية بالقطران، وشعف الثانية: طلاها.

(٢) لامرىء القيس من معلقته في ديوانه ص ١٣.

(٣) كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، أبو المضرّب: شاعر عالي الطبقة من أهل نجد. خلع عليه النبي بردته عندما أنشده لاميته المشهورة (ت ٢٦هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٧/ ٦٢.

(٤) قطام: اسم امرأة. والمِقة: الحب.

(٥) البيت لأبي صخر الهذلي في «الأغاني» ٥/ ١٦٩، و«الإنصاف» ١/ ٢٥٣، و«خزانة الأدب» ٣/ ٢٥٤، و«شرح أشعار الهذليين» ٢/ ٩٥٧، و«اللسان» (رمث). وأبو صخر الهذليّ: عبد الله بن سلمة السهمي، من بني هذيل بن مدركة: شاعر من الفصحاء. له في عبد الملك وأخيه عبد العزيز مدائح (ت نحو ٨٠هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢٤/ ٦٧، و«خزانة الأدب» ١/ ٥٥٥.

أتيناكُمْ قد عمَّكُمْ حَذَرُ العِدا فنلتم بنا أمْناً، ولم تَعْدَموا نَصْرا

وقوله: [البسيط]

مَتَى أرى الصُّبحَ قد لاحت مخايِلُهُ والليلَ قد مُزِّقَتْ عنه السَّرابِيلُ(١)

وكقوله تعالى: ﴿فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عِمرَان: ١٧٤]، وقوله: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وقول امرىء القيس: [الطويل]

فأدرك لم يُجْهَد ولم يَثْنِ شَأْوَهُ(٢)

وقول زهير: [الطويل]

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كل منزلٍ نَزَلْنَ به حَبُّ الفَنَا لم يُحَطَّمِ(٣)

والسببُ في أن جاز الأمران فيه إذا كان مُثبتاً؛ دلالته على حصول صفة غير ثابتة، لكونه فعلاً، وعدمُ دلالته على المقارنة لكونه ماضياً؛ ولهذا اشترط أن يكون مع «قَدْ» ظاهرةً أو مُقَدَّرةً، حتى تُقَرِّبَهُ إلى الحال؛ فيصح وقوعه حالاً.

وظاهر هذا يقتضي وجوبَ الواوِ في المَنْفِيِّ لانتفاء المعنيَيْن، لكنه لم يجب فيه، بل كان مثله.

أما المنفي بـ«لَمَّا» فلأنها للاستغراق.

وأما المنفِيُّ بغيرهما؛ فلأنه لما دل على انتفاء متقدم، وكان الأصل استمرار ذلك؛ حصلت الدلالة على المقارَنة عند إطلاقه؛ بخلاف المُثْبَتِ؛ فإن وضْعَ الفعلِ على إفادة التجدُّدِ، وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف استمرار الوجود، كما بُيِّنَ في غير هذا العلم.

وإن كانت الجملةُ اسميَّة فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران، ومَجِيءُ الواو أولى. أما الأول فلعكس ما ذكرناه في المُصدَّرة بالماضي المثبت؛ فمجيء الواو كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَة: ٢٢]، وقوله: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]، وقول امرىء القيس: [الطويل]

---

(١) البيت لحندج بن حندج المرّي في «الحماسية» رقم (٨٤٠)، و«أمالي القالي» ١/ ٩٩، وبلا نسبة في «الدلائل» ٢١٠. مخايل الصبح: طلائعه. والسرابيل: الظلام.

(٢) هذا صدر بيت لامرىء القيس في «ديوانه» ٤٥، وعجزه:

«يمرّ كخذروف الوليد المثقّبِ»

(٣) البيت في معلقته. العهن: الصوف المصبوغ. والفنا: عنب الثعلب. وزهير بن أبي سلمى: ربيعة بن رباح المزني من مضر: حكيم الشعراء في الجاهلية، كان ينظم القصيدة في شهر وينقّحها ويهذّبها في سنة فكان قصائده تسمّى (الحوليات) (ت ١٣ ق. هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٠/ ٢٣٨.

أيقْتُلُنِي والمَشْرَفِيُّ مُضاجِعي ومَسْنُونَةٌ زرْقٌ كأنيابِ أغْوالِ(١)

وقوله: [الطويل]

ليالِيَ يَدْعونِي الهوَى وأُجيبُه وأعْيُنُ مَن أهوَى إلَيَّ رَوَانِي(٢)

والخُلُوَّ منها كما رواه سيبويه: «كلَّمْتُه فُوهُ إلى فِيَّ» و«رجع عَوْدُهُ على بَدْئِه» بالرفع، وما أنشده أبو عليٍّ في «الإغفال»: [الطويل]

ولَوْلا جَنانُ اللَّيلِ مَا آبَ عَامِرٌ إلى جعفرٍ، سِرْبالُهُ لم يُمَزَّقِ(٣)

وقول الآخر: [الكامل]

ما بال عَيْنِكَ دَمْعُها لا يَرْقأُ؟!(٤)

وقول الآخر: [الرمل]

ثُمَّ راحوا، عَبَقُ المِسْكِ بهم(٥)

وأما الثاني فلعدم دلالة الاسمية على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئناف فيها؛ لاستقلالها بالفائدة، فحسن زيادةُ رابطٍ، ليتأكد الربْطُ.

وقال الشيخ عبد القاهر: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال؛ وجب الواوُ، كقولك: جاء زيدٌ وهو يُسْرِع، أو وهو مُسرعٌ، ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يصل بدون هذا الضمير، بأن يقال: جاءني زيدٌ يُسْرِعُ، أو مسرعاً؛ فالإتيان به يُشْعِرُ بقصد الاستئناف المنافي للاتصال؛ فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط؛ فتجب الواو.

وقال أيضاً: إن جُعِل نحو «على كَتِفِه سَيفٌ» ـ بتقديم الظرف ـ حالاً عن شيء، كما في قولنا: «جاء زيدٌ على كَتِفِه سيفٌ» كثُر فيها أن تجيء بغير واو، كقول بشار: [الطويل]

إذا أنكرتْني بلدةٌ، أو نَكِرْتُها خرجتُ مع البازي عَلَيَّ سَوادُ(٦)

---

(١) مرّ تخريجه ص ١٠٠.

(٢) لامرىء القيس في «ديوانه» ١٩٦. والرواني: جمع رانية: وهنّ مديمات النظر.

(٣) البيت بلا نسبة في «الدلائل» ٢٠٤، وهو لسلامة بن جندل في «الأصمعيات» رقم (٤٢)، و«اللسان» (جنن).

(٤) هذا صدر بيت وعجزه:

«وحشاكَ من خفقانه لا يهدأُ»

وهو بلا نسبة في «شرح عمدة الحافظ» ص ٤٥٧.

(٥) لطرفة بن العبد في «ديوانه» ص ٧٧، و«العقد الفريد» ٤/ ٤٣١ وعجزه:

«يلحفون الأرض هدّاب الأزر»

(٦) البيت في «ديوانه» ٢/ ١١٠ (ط: دار الجيل)، ومطلع القصيدة:

«أخالد لم أخبط إليك بنعمةٍ سوى أنني عافٍ وأنتَ جوادُ»

يعني: عَلَيَّ بقيةٌ من الليلِ، وقول أبي الصلت عبد الله الثقفي يمدح ابن ذي يَزَنَ: [البسيط]

فَاشْرَبْ هَنِيئاً عليكَ التاجُ مُرْتَفِقاً ... في رأس غُمْدان داراً مِنْكَ مِحْلالاً[1]

وقول الآخر: [الطويل]

لقد صَبَرَتْ لِلذُّلِّ أعوادُ مِنْبَرٍ ... تقومُ عليها في يَدَيْكَ قَضِيبُ[2]

ثم قال: والوجه أن يُقدَّر الاسم في الأمثلة مرتفقاً بالظرف؛ فإنه جائز باتفاق من صاحب الكتاب، وأبي الحسن[3]؛ لاعتماده على ما قبله، ثم اختار أن يكون الظرف هاهنا خاصة في تقدير اسم فاعل، وجوَّز أيضاً أن يكون في تقدير فعلٍ ماضٍ مع «قَدْ» ومنَعَ أن يكون في تقدير فعل مضارع.

ولعله اختار تقديره باسم فاعلٍ لرجوع الحال حينئذ إلى أصلها في الإفراد ولهذا كثُر مَجِيئُها بلا واو، وإنما جوَّز التقدير بفعل ماضٍ أيضاً لمجيئها بالواو قليلاً، وإنما مَنَع التقدير بفعلٍ مُضارع لأنه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئُها بالواو.

ثم قال: وربما يحسُن مجيءُ الاسمية بلا واوٍ؛ لدخول حرفٍ على المبتدأ، كما في قوله: [الطويل]

فقلتُ عسى أن تُبْصريني كأنَّما ... بَنِيَّ حَوالَيَّ الأسودُ الحوارِدُ[4]

فإنه لولا دخول «كأن» عليه لم يحسن الكلام إلا بالواو، كقولك: عسى أن تبصريني وبَنِيَّ حوَالَيَّ الأسودُ.

ثم قال: وشبيهٌ بهذا أن تقع حالاً بعَقِبِ مُفْرَدٍ، فيلطُف مكانها، بخلاف ما لو أُفرِدت، كقول ابن الرومي[5]: [السريع]

---

(١) البيت لأبي الصلت في «ديوان» ابنه أمية ص ٥٢، و«معجم البلدان» (غمدان)، وبلا نسبة في اللسان (غمد، رفق)، ولأمية في «دلائل الإعجاز» ص ٢٠٣.

(٢) الشعر لواثلة بن خليفة السدوسي يهجو عبد الملك بن المهلب بن أبي صفرة في «البيان والتبيين» ١/ ٢٩٢، وبلا نسبة في «دلائل الإعجاز» ص ٢٠٣.

(٣) أبو الحسن الكسائي إمام الكوفيين.

(٤) البيت للفرزدق في «ديوانه» ١/ ١٤٦.

«لعلك يوماً أن تريني كأنما»

والحوارد: الغضاب، من حرد إذا غضب.

(٥) ابن الرومي: علي بن العباس بن جريج، الرومي، أبو الحسن: شاعر كبير له شعر كثير في الهجاء (ت ٢٨٣هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٣٥٠، و«تاريخ بغداد» ١٢/ ٢٢.

والـلّـهُ يُـبْـقِـيـكَ لـنـا سـالـمـاً بُـرْدَاكَ تَـبْـجِـيـلٌ وتـعـظـيـمُ[1]

فإنه لو قال: «والله يبقيك لنا بُرداكَ تبجيلٌ (وتعظيمٌ)» لم يحسُنْ.

هذا كله إذا لم يكن صاحبها نكرةً مُقَدَّمة عليها، فإن كان كذلك نحو: «جاءني رجل وعلى كتِفه سيفٌ» وجب الواو؛ لئلاّ تشبهَ بالنعت.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝﴾ [الحِجر: ٤] فقال السكاكي: الوجه فيه عندي هو أن ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحِجر: ٤] حالٌ للقرية؛ لكونها في حكم الموصوفة، نازلة منزلة «وما أهلكنا قرية من القرى» لا وصفٌ، وحملُه على الوصف سَهْوٌ، لا خطأ، ولا عيبَ في السهو للإنسان، ولا ذمّ، والسهو ما يتنبَّه له صاحبه بأدنى تنبيه، والخطأ ما لا يتنبه له صاحبه، أو يتنبه ولكن بعد إتعاب.

وكأنه عرَّض بالزمخشري حيث قال في تفسيره: «ولَهَا كِتَابٌ» جملةٌ واقعةٌ صفة لـ«قَرْيَةٍ» والقياس أن لا يتوسط الواوُ بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٠٨] وإنما توسطت لتأكيد لُصُوق الصفة بالمَوصوف، كما يقال في الحال «جاءني زيد عليه ثوب» و«جاءني زيد وعليه ثوب».

ثم قال السكاكي: مَنْ عرف السبب في تقديم الحال إذا أُريد إيقاعُها عن النكِرة تنبّه لجواز إيقاعها عن النكرة مع الواو، في مثل: «جاءني رجل وعلى كتفه سيف» ولمزيد جوازه في قوله عزَّ اسمه: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝﴾ [الحِجر: ٤] على ما قدمت.

واعلم أن السكاكي بَنَى كلامه في الجملة الواقعة حالاً على أصولٍ مُضْطربة لا يخفى حالُها على الفطن لا سيما إذا أحاط عِلْماً بما ذكرناه، وأتقنه، فآثرنا الإعراض عن نقل كلامه، والتعرُّض لما فيه من الخَلَلِ؛ لئلاّ يطولَ الكتابُ من غير طائل.

القول في الإيجاز والإطناب والمساواة:

قال السكاكي: أما الإيجاز والإطناب، فلكونهما نِسْبِيَّيْنِ، لا يتيسَّر الكلام فيهما إلاَّ بترك التحقيق، والبناء على شيء عُرْفيّ، مثل جَعْلِ كلام الأوساط على مَجْرَى مُتَعَارَفِهم في التأدية للمعاني فيما بينهم ـ ولا بد من الاعتراف بذلك ـ مَقيساً عليه، ولنُسَمِّه متعارف الأوساط وأنه في باب البلاغة لا يُحْمَد منهم ولا يُذَمُّ.

فالإيجاز هو أداءُ المقصودِ من الكلام بأقلَّ من عبارات متعارف الأوساط، والإطناب هو أداؤه بأكثر من عباراته، سواءٌ كانت القِلَّةُ أو الكثرةُ راجعةً إلى الجُمَلِ، أو إلى غير الجمل.

---

(١) البيت في «ديوانه» ٣/ ٣٨٤ ومطلع القصيدة:

«نـحـن مـيـامـيـنُ عـلـى أنـنـا عـلـى أعـاديـكَ مـشـائـيـمُ»

ثم قال: الاختصار لكونه من الأمور النسبيَّة، يُرْجَعُ في بيان دَعْوَاه إلى ما سبق تارةً، وإلى كون المقام خليقاً بأبسط مما ذُكِرَ أخرى.

وفيه نظر؛ لأن كونَ الشيء نسبيّاً لا يقتضي أن لا يتيسَّر الكلام فيه إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عُرْفيّ.

ثم البناء على مُتعارف الأوساط، والبَسْطُ الذي يكون المقصودُ جديراً به، رَدٌّ إلى جهالةٍ؛ فكيف يصلُح للتعريف؟

والأقربُ أن يُقال:

المقبول من طُرُق التعبير عن المعنى: هو تأدية أصل المراد بلفظٍ مساوٍ له، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائدٍ عليه لفائدة.

والمراد بالمساواة: أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد؛ لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره، كما سيأتي، ولا زائداً عليه بنحو تكرير، أو تَتْميم، أو اعتراض، كما سيأتي.

وقولنا: «وافٍ» احتراز عن الإخلال، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى، كقول عروة بن الوَرْدِ: [الطويل]

عَجِبْتُ لهم إذ يقتلون نفوسَهم ... ومَقْتَلُهُمْ عند الوَغَى كان أعْذَرا[1]

فإنه أراد: إذ يقتلون نفوسهم في السِّلْم، وقول الحارث بن حِلِّزة: [مجزوء الكامل]

والعيشُ خَيْرٌ في ظِلا ... ل النَّوْكِ مِمَّن عاش كَدًّا[2]

فإنه أراد: العيشُ الناعم في ظلال النَّوْكِ، خيرٌ من العيش الشَّاقِّ في ظلال العقل، فأخلَّ كما ترى.

وقولنا: «لفائدة» احترازٌ من شيئين:

أحدهما: التطويل، وهو أن يتعيَّن الزائد في الكلام، كقوله: [الوافر]

وألْفَى قَوْلَها كَذِباً ومَيْنا[3]

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ١٦٦ ومطلع القصيدة:
«ونحنُ صَبَحْنا عامراً إذ تمرَّسَتْ ... عُلالَةَ أرماحٍ وضرباً مذكَّرا»

(٢) البيت في الصناعتين ص ٣٧، وليس في ديوانه. والنوك: الحمق والجهالة. والكدّ: المشقّة والتعب. الحارث بن حلِّزة بن مكروه ابن يزيد اليشكري الوائلي شاعر جاهلي، وهو أحد أصحاب المعلقات، وفي الأمثال: «أفخر من الحارث بن حلِّزة». (ت نحو ٥٠ ق.هـ). ترجمته «الأغاني» ١١/ ٣٢، و«الشعر والشعراء» ٥٣.

(٣) هذا عجز بيت لعدي بن زيد في «ذيل ديوانه» ١٨٣، و«الدرر» ٦/ ٧٣، و«الشعر والشعراء» ١/ ٢٣٣، و«اللسان» (مين). وصدره: =

فإن الكذب والمَيْنَ واحد.

وثانيهما: ما يشتمل على الحَشْوِ، والحشو ما يتعين أنه الزائد، وهو ضربان:

أحدهما: ما يُفسِد المعنى، كقول أبي الطِّيِّبِ: [الطويل]

ولا فضلَ فيها للشجاعة والنَّدَى وصَبْرِ الفتى، لولا لِقاءُ شَعُوبِ[1]

فإن لفظ «الندى» فيه حشوٌ يُفْسد المعنى، لأن المعنى: أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموتُ. وهذا الحكم صحيح في الشجاعةِ دون الندَى؛ لأن الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يَخْشَ الهلاكَ في الإقدام؛ فلم يكن لشجاعته فضل. بخلاف الباذل مالَه؛ فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذلُه ولهذا يقول إذا عُوتِب فيه: كيف لا أبذُل ما لا أبقَى له؟ أنّى أثقُ بالتمتُّع بهذا المال؟ وعليه قول طرفة: [الطويل]

فإن كنتَ لا تَسْتطيعُ دفعَ مَنِيَّتِي فَذَرْني أبادِرْها بما ملكتْ يدي[2]

وقولُ مِهْيَارٍ[3]: [المتقارب]

فَكُلْ إن أكلتَ، وأطعِمْ أخاك فلا الزَّادُ يبقَى ولا الآكِلُ

فلو علم أنه يخلد، ثم جاد بمالِه، كان جودُه أفضلَ. فالشجاعة لولا الموت لم تُحْمَد، والندَى بالضِّدِّ.

وأُجيب عنه: بأن المراد بالندى في البيت بَذْلُ النفس، لا بذل المال، كما قال مسلم بن الوليد: [البسيط]

يجودُ بالنَّفس إن ضَنَّ الجوادُ بها والجُودُ بالنَّفس أقصَى غايةِ الجُودِ[4]

= «وقَدَّدَتِ الأديمَ لراهشيه»

وعديّ بن زيد العبادي التميمي: شاعر، من دهاة الجاهليين، كان يحسن العربية والفارسية والرمي بالنشاب. وهو أول من كتب بالعربية في «ديوان كسرى» (ت نحو ٣٥ق. هـ) ترجمته في «الأغاني» ٢/ ٧.

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٥٠، ومطلع القصيدة:
«لا يُحزِنِ اللهُ الأميرَ فإنني لآخُذُ من حالاته بنصيبِ»
وشَعوب: من أسماء المنية، معرفة لا يدخلها التعريف، وسمّيت شعوباً لأنها تفرّق، اشتقاقها من الشعبة، ووهي الفرقة.

(٢) في ديوانه ص ٣٢ من معلقته.

(٣) مهيار الديلمي: مهيار بن مرزويه، أبو الحسن أو أبو الحسين الديلمي: شاعر كبير، في معانيه ابتكار وفي أسلوبه قوة (ت ٤٢٨هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ٢/ ١٤٩، و«تاريخ بغداد» ١٣/ ٢٧٦.

(٤) البيت في «ديوانه» ص ٢٥، و«العقد الفريد» ١/ ٥٦. ومسلم بن الوليد الأنصاري، أبو الوليد الملقّب بصريع الغواني: شاعر غزل، هو أول من أكثر من البديع وتبعه الشعراء فيه (ت ٢٠٨هـ). ترجمته في «النجوم الزاهرة» ٢/ ١٨٦، و«الأغاني» ١٩/ ٢٧.

ورُدَّ بأن لفظ الندى لا يكاد يُستعمل في بذل النفس، وإن استُعمل فعلى وجه الإضافة. فأما مطلقاً: فلا يفيد إلاَّ بذلَ المال.

والثاني: ما لا يُفْسِد المعنى كقوله: [مجزوء الوافر]

ذكـرتُ أخِـي فـعـاوَدَنـي صُـداعُ الـرَّأسِ والـوَصَـبُ[١]

فإن لفظ «الرأس» فيه حَشْوٌ لا فائدة فيه، لأن الصداع لا يُستعمل إلا في الرأس، وليس بمُفْسِد للمعنى.

وقول زهير: [الطويل]

وأعـلـم عـلـمَ الـيـومِ والأمـسِ قـبـلَـه ولكنَّني عن علم ما في غَـدٍ عَـمِ[٢]

فإن قوله: «قبله» مُستغنى عنه غيرُ مفسدٍ.

وقول أبي عَدِيٍّ: [الكامل]

نحنُ الرؤُوس، وما الرّؤُوسُ إذا سَمَتْ في الـمـجْـدِ لـلأقـوامِ كـالأذْنـابِ[٣]

فإن قوله: «للأقوام» حشوٌ لا فائدة فيه، مع أنه غيرُ مُفْسد.

واعلم أنه قد تشتبه الحالُ على الناظر؛ لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته؛ فيعُدُّ من الزائد على أصل المراد ما ليس منه، كما مثَّله بعضُ الناس بقول[٤] القائل: [الطويل]

ولـمّـا قَـضَـيْـنَـا مـن مِـنًـى كـلَّ حـاجَـةٍ ومَـسَّـح بـالأركـان مَـنْ هُـوَ مـاسِـحُ
وشُـدَّتْ عـلـى دُهْـم الـمـهـارَى رِحـالـنـا ولـم يَـنْـظُـرِ الـغـادِي الـذِي هُـوَ رائـح
أخـذنـا بـأطـراف الأحـاديـث بـيـنـنـا وسـالـتْ بـأعـنـاق الـمَـطِـيّ الأبـاطِـحُ

يُبيّنُ أنه ليس منه ما ذكره الشيخ عبد القاهر في شرحه.

قال: أولُ ما يتلقَّاك من محاسِن هذا الشعر أنه قال: «ولما قَضَيْنا من مِنىً كل حاجة» فعبَّر عن قَضاء المناسك ـ فرائِضِها وسُنَنِها ـ بطريق العموم الذي هو أحدُ طُرُقِ الاختصار.

ثم نبّه بقوله: «ومسّح بالأركان من هو ماسح» على طواف الوَدَاع الذي هو آخرُ الأمر، ودليلُ المسير الذي هو مقصوده من الشعر.

---

(١) البيت لأبي العيال الخفاجي في «الصناعتين» ١٠٥. الوصب: المرض الدائم.
(٢) البيت في معلقته، وفي «الصناعتين» ص ٤٣٠.
(٣) لأبي عديّ في «نقد الشعر» ص ٢٤٤.
(٤) الأبيات لكثير عزة في «ملحق ديوانه» ص ٥٢٥، و«زهر الآداب» ٣٤٩، وللمضرّب عقبة بن كعب بن زهير في «الحماسة البصرية» ٢/١٠٣، وبلا نسبة في «أمالي المرتضى» ٢/٣٥٩.

ثم قال: «وشُدَّت ـ البيتَ» فوصل بذكر مسح الأركان ما وَلِيهُ من زَمِّ الركاب وركوب الرُّكبان.

ثم دلَّ بلفظ «الأطراف» على الصفة التي تختصُّ بها الرِّفاقُ في السَّفَر: من التصرّف في فنون القول، وشُجونِ الحديث، أو ما هو عادةُ المُتَظَرِّفين: من الإشارة، والتلويح والرمز والإيماء، وأنبأ بذلك عن طِيب النفوس وقوَّةِ النشاطِ، وفضْلِ الاغتباط، كما توجبه أُلْفَةُ الأصحاب، وأنسة الأحباب، ويليق بحالِ مَنْ وُفِّقَ لقضاءِ العبادةِ الشريفةِ ورجَا حُسْنَ الإياب، وتَنَسَّمَ روائح الأحِبَّةِ والأوطان واستماعِ التَّهاني والتَّحايَا من الخِلاَّنِ والإخوانِ.

ثم زانَ ذلك كلَّه باستعارة لطيفةٍ؛ حيث قال: «وسالت بأعناق المَطِيِّ الأباطح» فنبَّه بذلك على سُرعة السَّيْر، ووَطاْةِ الظهر. وفي ذلك ما يُؤكد ما قبله لأن الظهور إذا كانت وَطِيئةً، وكان سَيْرُها سهلاً سريعاً زاد ذلك في نشاط الرُّكبان، فيزداد الحديث طِيباً.

ثم قال: «بأعناق المَطِيِّ» ولم يقل: «بالمطي» لأن السرعة والبطءَ في سير الإبل يَظْهَران غالباً في أعناقها، ويتبيَّن أمرُها من هَوَادِيها وصُدورها، وسائر أجزائها تستند إليها في الحركة، وتتبعها في الثقل والخفَّة.

القسم الأول

المساواة

كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣] وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وقول النابغة الذبياني: [الطويل]

فإنكَ كالليلِ الذي هو مُدْرِكِي   وإن خِلْتُ أنَّ المُنْتَأى عنكَ واسعُ[١]

القسم الثاني

الإيجاز

وهو ضربان:

أحدهما: إيجازُ القَصْرِ، وهو ما ليس بحذفٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البَقَرَة: ١٧٩] فإنه لا حذفَ فيه، مع أن معناه كثيرٌ، يزيد على لفظه؛ لأن المراد به: أن الإنسان إذا عَلِمَ أنه متى قَتَلَ قُتِلِ كان ذلك داعياً له قَوِيّاً إلى أن لا يُقْدِمَ على القتل. فارتفع بالقتل ـ الذي هو قصاصٌ ـ كثيرٌ من قَتْلِ الناس بعضِهم لبعضٍ، فكان في ارتفاع القتل حياةٌ لهم.

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٣٨، و«اللسان» (طور، نأى)، وكتاب «العين» ٨/ ٣٩٣، وبلا نسبة في «مجمل اللغة» ٤/ ٣٦٨. النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى من أهل الحجاز. كانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها (ت نحو ١٨ق. هـ) ترجمته في «الأغاني» ١١/ ٥.

وفضلُه على ما كان عندهم أوْجَزَ كلام في هذا المعنى ـ وهو قولهم: «القتل أنْفَى للقتل» من وُجوهٍ:

أحدها: أن عِدَّةَ حروف ما يناظرُهُ منه ـ وهو «في القصاص حياة» ـ عشرةٌ في التلفُّظ، وعِدَّةُ حُروفهِ أربعةَ عشرَ.

وثانيها: ما فيه من التصريح بالمطلوب الذي هو الحياة بالنصِّ عليها، فيكون أزْجَرَ عن القتل بغير حق، لكونه أدعى إلى الاقتصاص.

وثالثها: ما يفيد تنكير «حياة» من التعظيم، أو النوعِيَّةِ، كما سبق.

ورابعها: اطِّراده، بخلاف قولهم، فإن القتل الذي يَنفِي القتلَ: هو ما كان على وجه القصاص، لا غيره.

وخامسها: سلامته من التكرار الذي هو من عيوب الكلام، بخلاف قولهم.

وسادسها: استغناؤه عن تقدير محذوفٍ، بخلاف قولهم. فإن تقديره: القتلُ أنفَى للقتلِ من تركه.

وسابعها: أن القصاصَ ضِدُّ الحياة، فالجمعُ بينهما طِبَاقٌ، كما سيأتي.

وثامنها: جعلُ القصاص كالمنبع والمعدن للحياة بإدخال «في» عليه، على ما تقدم.

ومنه قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البَقَرَة: ٢]، أي هُدىً للضَّالِّينَ الصائرينَ إلى الهدى بعد الضلال. وحسَّنه التوصُّلُ إلى تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، وإلى تصدير السُّورة بذكر أولياء الله تعالى.

وقوله: ﴿أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يُونس: ١٨] أي: بما لا ثبوت له؛ ولا علمُ الله متعلقٌ بثبوته؛ نفياً للملزوم بنَفْي اللازم. وكذا قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غَافر: ١٨] أي: لا شفاعة ولا طاعة، على أسلوب قوله: [الطويل]

على لاحِبٍ لا يُهتَدى بمَنارِهِ[1]

أي: لا مَنارَ، ولا اهتداء، وقوله: [السريع]

---

(١) هذا صدر بيت لامرىء القيس في «ديوانه» ص ٨٦، و«اللسان» (ديف، سوف، لحف)، و«أساس البلاغة» (سوف)، وعجزه:

«إذا سافه العَوْدُ الديافيُّ جرجرا»

ومطلع القصيدة:

«سما لكَ شوقٌ بعدما كان أقصرا وحلَّت سليمى بطنَ قوٍّ فعرعرا»

واللاحب: الطريق الواضح البيّن. وسافه: شمّه. والعَوْدُ: المسنّ من الإبل. وجرجر: صوّت.

ولا تـرى الـضَّـبَّ بـهـا يَـنْـجَـحِـرْ[1]

أي: لا ضَبَّ، ولا انْجِحار.

ومن أمثلة الإيجاز أيضاً: قوله تعالى فيما يخاطب به النبيَّ عليه الصلاة والسلام: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف: ١٩٩] فإنه جمع فيه مكارِمَ الأخلاق، لأن قوله: «خُذِ العَفْوَ» أمرٌ لإصلاح قُوَّةِ الشَّهوة. فإن العفو ضِدُّ الجهل، قال الشاعر: [الطويل]

خُـذِي الـعَـفـوَ مِـنـي تـسـتـديـمـي مَـوَدَّتـي[2]

أي خُذِي ما تيسَّر أخذُهُ وتَسَهَّل، وقوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] أمرٌ بإصلاح قُوَّة الغضب، أي أعرِضْ عن السُّفهاءِ واحْلُم عنهم، ولا تُكافِئْهم على أفعالهم. هذا ما يرجع إليه منها، وأما ما يرجع إلى أُمَّتِه: فدلَّ عليه بقوله: ﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩] أي: بالمعروف والجميل من الأفعال. ولهذا قال جعفر الصادق رضي الله عنه ـ فيما رُوي عنه: أمَرَ الله نبيَّه ﷺ بمكارِمِ الأخلاق، وليس في القرآن آيةٌ أجمَعُ لها من هذه الآيةِ.

ومنها قول الشريف الرضي: [الكامل]

مـالـوا إلـى شُـعَـبِ الـرِّحَـال وأسـنـدوا ... أيـدِي الـطِّـعـانِ إلـى قُـلـوبٍ تَـخْـفِـقُ[3]

فإنه لما أراد أن يصفَ هؤلاء القوم بالشجاعة في أثناء وَصْفِهم بالغرام: عبَّر عن ذلك بقوله: «أيدي الطعان».

ومنه ما كتب عمرو بن مسعدة عن المأمون، لرجل يُعنى به، إلى بعض العمال، حيث أمره

---

(١) هذا عجز بيت لابن أحمر في «ديوانه» ص ٦٧، و«أمالي المرتضى» ١/ ٢٢٩، و«خزانة الأدب» ١٠/ ١٩٢، وصدره:

«لا تُـفْـزِعُ الأرنـبَ أهـوالُـهـا»

(٢) هذا صدر بيت لأسماء بن خارجة الفزاري في «الأغاني» ٢٠/ ٢٧٧، وبلانسبة في «اللسان» (عفا)، و«تاج العروس» (عفا). وعجزه:

«ولا تـنـطـقـي فـي سـورتـي حـيـن أغـضـبُ»

أسماء بل خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري: تابعي من رجال الطبقة الأولى، كان سيّد قومه، كان جواداً مقدّماً عند الخلفاء (ت ٦٦هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢٠/ ٢٧٨، و«النجوم الزاهرة» ١/ ١٧٩.

(٣) البيت في «ديوانه» ٢/ ٣٦ من قصيدة مطلعها:

«لـمـن الـحُـدوجُ تـهـزهـنَّ الأنـيُـقُ ... والـركـبُ يـطـفـو فـي الـسـرابِ ويـغـرقُ»

شعب الرحال: خشبها. وتخفق: تضطرب. والشريف الرضي: محمد بن الحسين بن موسى، أبو الحسن، الرضي العلوي الحسيني الموسوي: أشعر الطالبيين، شعره من الطبقة الأولى رصفاً وبياناً وإبداعاً (ت ٤٠٦هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ٢/ ٢، و«تاريخ بغداد» ٢/ ٢٤٦.

أن يختصر كتابه ما أمكن: «كتابي إليك كتابُ واثقٍ ممَّن كتبَ إليه، مَعْنِيٌّ بمن كُتِبَ له، ولن يضيع بين الثِّقة والعناية حامله».

الضرب الثاني: إيجاز الحذف، وهو ما يكون بحَذْفٍ.

والمحذوفُ: إما جزءُ جملة أو جملةٌ، أو أكثرُ من جملة.

والأول: إمَّا مضافٌ، كقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يُوسُف: ٨٢] أي: أهلَها، وكقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ [المَائدة: ٣] أي: تناوُلها. لأن الحكم الشرعي إنما يتعلق بالأفعال، دون الإجرام، وقوله: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النّساء: ١٦٠] أي: تناولُ طيِّباتٍ أُحِلَّ لهم تناوُلها، وتقديرُ التناول أوْلَى من تقدير الأكل؛ ليدخل فيه شربُ ألبان الإبل. فإنها من جملة ما حُرِّمَتْ عليهم، وقوله: ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعَام: ١٣٨] أي: منافعُ ظهورِها. وتقدير المنافع أولى من تقدير الركوب. لأنهم حرموا ركوبَها وتحميلَها، وكقوله تعالى: ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأحزَاب: ٢١] أي: رَحمة الله، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النّحل: ٥٠] أي: عذابَ ربِّهم. وقد ظهر هذان المضافان في قوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وإما موصوفٌ، كقوله: [الوافر]

أنـــا ابْـــنُ جَـــلاَ وطَـــلاَّعُ الـــثَّـــنَـــايـــا[1]

أي: أنا ابنُ رجلٍ جَلاَ.

وإما صفةٌ، نحو: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كلَّ سفينة صحيحةٍ أو صالحةٍ، أو نحو ذلك، بدليل ما قبله. وقد جاء ذلك مذكوراً في بعض القراءات، قال سعيد بن جبير: كان ابن عباس رضي الله عنهما يقرأ: «وكَانَ أمامَهمْ مَلِكٌ يأخُذُ كلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْباً».

وإما شرطٌ، كما سبق. وإما جواب شرطٍ، وهو ضربان:

أحدهما: أن يُحذف لمجرد الاختصار، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [يس: ٤٥]، أي: أعرِضوا، بدليل قوله بعدَه: ﴿إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس: ٤٦]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الرّعد: ٣١] أيْ لكان هذا القرآنِ، وكقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ

---

(١) هذا صدر بيت لسحيم بن وثيل في «الاشتقاق» ص ٢٢٤، و«الأصمعيات» ١٧، و«خزانة الأدب» ١/ ٢٥٥، و«الشعر والشعراء» ٢/ ٦٤٧، و«الكتاب» ٣/ ٢٠٧. وعجزه:

«مـتـى أضـعِ الـعـمـامـةَ تـعـرفـونـي»

وسحيم بن وثيل الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي: شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والإسلام، كان شريفاً في قومه، نابه الذكر (ت نحو ٦٠هـ). ترجمته في «الإصابة» تر (٣٦٦٠).

شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡۖ﴾ [الأحقاف: ١٠]؟ أي: ألستم ظالمين، بدليل قوله بعده: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠].

والثاني: أن يُحْذَف للدلالة على أنه شيء لا يُحيط به الوصفُ.

أو لتذهب نفسُ السامع فيه كلَّ مَذْهبٍ ممكنٍ؛ فلا يتصوَّرُ مطلوباً أو مَكروهاً إلا يجوزُ أن يكون الأمر أعظم منه، ولو عُيِّنَ شيءٌ اقتصر عليه. وربما خفَّ أمرُه عنده، كقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ طِبۡتُمۡ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ۝٧٣﴾ [الزُّمَر: ٧٣]، وكقوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ﴾ [الأنعام: ٣٠]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [السَّجدَة: ١٢].

وقال السكاكي رحمه الله: ولهذا المعنى حذف الصلة من قولهم: جاء بعد اللَّتيّا والتي، أيْ أشار إليه بهما، وهي المِحنةُ والشدائدُ قد بلغَتْ شِدَّتُها وفظاعةُ شأنها مبلغاً يُبْهَت الواصفُ معه حتى لا يُحِير بِبِنْتِ شَفَة.

وإما غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومَنْ أنفق من بعده وقاتل، بدليل ما بعده.

ومن هذا الضرب قوله: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] لأن أصله: يا ربِّ إني وَهَنَ العظمُ مِنِّي، واشتعل الرأسُ مني شَيْباً.

وعدَّه[1] السكاكي من القسم الثاني من الإيجاز على ما فسّره، ذاهباً إلى أنه وإن اشتمل على بسط؛ فإن انقراض الشَّبَابِ وإلْمَامَ المَشِيبِ؛ جديران بأبسط منه. ثم ذكر أن فيه لطائف يتوقف بيانها عن النظر في أصل المعنى ومَرْتَبَتِهِ الأولى.

ثم أفاد أن مرتبته الأولى: يا رَبِّ، قد شِخْتُ. فإن الشيخوخة مشتملة على ضعف البدن، وشيب الرأس.

ثم تُرِكَتْ هذه المرتبة، لتَوخّي مَزِيدِ التقرير إلى تفصيلها في «ضَعُفَ بَدَني، وشاب رأسي».

ثم تُرِكَ التصريحُ بـ«ضَعُفَ بدني» إلى الكناية بـ«وهَنَتْ عظامُ بدني»، لما سيأتي أن الكناية أبلغُ من التصريح.

ثم لقَصْدِ مرتبةٍ رابعة أبلغَ في التقرير بُنِيت الكنايةُ على المبدأ فحصل: أنا وَهَنَتْ عِظامُ بدني.

ثم لقصد مرتبة خامسة أبلغ أُدخِلَتْ «إن» على المبتدأ، فحصل: إني وَهَنَتْ عِظامُ بدني.

---

(١) انظر «مفتاح العلوم» ٣٩٦.

ثم لطلب تقرير أن الواهِنَ عظامُ بدنه قُصِدَ مرتبةٌ سادسة، وهي سلوكُ طَرِيقَي الإجمال والتفصيل، فحصل: إني وهنت العظام من بدني.

ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قُصِدَ مَرْتَبَةٌ سابعةٌ، وهي تَرْكُ توسيط البدن، فحصل: إني وَهَنَت العظامُ مني.

ثم لطلب شمول الوَهن العظامَ فَرْداً فَرْداً: قُصِدَتْ مرتبةٌ ثامنة، وهي ترك الجمع إلى الإفراد؛ لصحة حُصولِ وَهَنِ المجموع بوهَنِ البعض دون كل فرد، فحصل ما ترى.

وهكذا تُرِكَتِ الحقيقة في: «شاب رأسي» إلى الاستعارة في «اشتعل شيب رأسي» لما سيأتي أن الاستعارة أبلغُ من الحقيقة.

ثم تُرِكَتْ هذه المرتبةُ إلى تحويل الإسناد إلى الرأس، وتفسيرهُ بـ«شَيْباً» لأنها أبلغ من جهات:

إحداها: إسناد الاشتعالُ إلى الرأس؛ لإفادة شمول الشَّيْبِ الرأسَ؛ إذ وِزانُ «اشتعل شيب رأسي» و«اشتعل رأسي شيباً» وِزانُ «اشتعل النار في بيتي، واشتعل بيتي ناراً» والفرق بيِّن.

وثانيتها: الإجمال والتفصيل في طريق التمييز.

وثالثتها: تنكير «شيباً» لإفادة المبالغة.

ثم تُرِك «اشتعل رأسي شيباً» لتوَخّي مَزِيد التقرير إلى «اشتعل الرأس مني شيباً» على نحو «وهن العظم مني».

ثم تُرِك لفظ «مِنِّي» لقرينة عطف «اشتعل الرأس» على «وهن العظم مني» لمزيد التقرير، وهو إيهام حَوالَةِ تأدِيَةِ مفهومه على العقل دون اللفظ.

ثم قال[1] عقيبَ هذا الكلام: واعلم أن الذي فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول في القلوب: هو أن مقدمة هاتين الجملتين وهي «ربِّ» اختُصِرَت ذلك الاختصار، بأن حُذِفَتْ كلمةُ النداء، وهي «يا» وحُذِفت كلمة المضاف إليه، وهي ياء المتكلم، واقتُصِرَ من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسْبُ، وهي المنادَى. والمقدمة للكلام ـ كما لا يخفى على مَنْ له قَدَمُ صِدْقٍ في نهج البلاغة ـ نازلةٌ منزلةَ الأساس للبناء. فكما أن البنَّاء الحاذق؛ لا يرمي الأساس إلا بقدر ما يُقَدِّر من البناء عليه، كذلك البليغ يصنع بمبدأ كلامه، فمتى رأيتَه قد اختصر المبدأ؛ فقد آذنَكَ باختصار ما يورد. انتهى كلامُه.

وعليك أن تتنبَّه لشيء، وهو أن ما جعله سبباً للعدول عن لفظ «العظام» إلى لفظ «العظم» فيه نظر، لأنا لا نُسلِّم صحة حصولِ وَهَنِ المجموع بوَهَنِ البعض، دونَ كلِّ فرد.

---

(١) انظر «مفتاح العلوم» ٣٩٨.

فالوجهُ في ذكرِ «العظم» ـ دون سائر ما تركَّب منه البدن ـ وتوحيدِه؛ ما ذكره الزمخشري قال: إنما ذُكِر «العظمُ» لأنه عمود البدن، وبه قوامه وهو أصل بنائه، وإذا وَهَنَ تَدَاعَى وتساقطت قوته، ولأنه أشدُّ ما فيه وأصلبُهُ فإذا وَهَنَ كان ما وراءَه أوْهَنَ، ووحَّدَهُ لأن الواحد هو الدَّالُّ على معنى الجنسية وقصدُه: إلى هذا الجنس ـ الذي هو العمود، والقِوام، وأشد ما تركب منه الجسد ـ قد أصابه الوهَن، ولو جُمع لكان قصداً إلى معنى آخر. وهو أنه لم يهِنْ منه بعضُ عِظامه، ولكن كلُّها.

واعلم أن المراد بشمول الشيْبِ الرأسَ أن يَعُمَّ جملته حتى لا يبقى من السواد شيءٌ، أو لا يبقى منه إلا ما لا يُعْتَدُّ به.

والثاني ـ أعني ما يكون جملة ـ إما مُسَبَّبٌ، ذُكِر سببه، كقوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨] أي: فعل ما فعل، وقوله: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٤٦] أي: اخترناك، وقوله: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [الفتح: ٢٥] أي: كان الكفُّ ومَنْعُ التعذيب. ومنه قولُ أبي الطَّيِّبِ: [البسيط]

أتى الزَّمانَ بَنُوهُ في شَبِيبَتِهِ فسرَّهم، وأتيناه على الهَرَمِ[1]

أي: فساءنا أو بالعكس، كقوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: فامتثلتم فتاب عليكم، وقوله: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فضربه بها فانفجرت، ويجوز أن يقدَّر: فإن ضربْتَ بها فقد انفجرَتْ، أو غيرَ ذلك، كقوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] على ما مرَّ.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] أي: فضربوه ببعضها فحيي، فقلنا: كذلك يحيي الله الموتى، وقوله: ﴿أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ۝٤٥ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٤٥، ٤٦] أي: فأرسِلوني إلى يوسفَ لأستعبرَه الرُّؤيا، فأرسلوه إليه فأتاه، وقال له: يا يوسف، وقوله: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ۝٣٦﴾ [الفرقان: ٣٦] أي: فأتياهم فأبلغاهم الرسالة، فكذَّبوهما، فدمَّرناهم. وقوله: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۝١٧ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾ [الشعراء: ١٦ ـ ١٨] أي: فأتياه، فأبلغاه ذلك، فلما سمعه قال: ألم نربك، ويجوز أن يكون التقدير: فأتَيَاه فأبلغاه ذلك. ثم يقدَّر: فماذا قال؟ فيقع قوله: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ﴾ استئنافاً. ونحوه قوله: ﴿ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ۝٢٨ قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ﴾ [النمل: ٢٨، ٢٩] أي: ففعل ذلك، فأخذَت الكتاب فقرأته، ثم كأن سائلاً سأل قال: فماذا قالت؟ فقيل: قالت: يا أيها الملأ.

---

(١) البيت في ديوانه ٤/ ١٦٣ من قصيدة مطلعها:

«حتّامَ نحن نساري النجم في الظُّلَمِ وما سُراه على خفٍّ ولا قَدَمِ»

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النّمل: ١٥] فقال الزمخشري في تفسيره: هذا موضعُ الفاء، كما يقال: «أعطيته فشكر، ومنعتُه فصبر» وعطفه بالواو إشعاراً بأن ما قالاه بعض ما أحْدَثَ فيهما العلم، كأنه قال: فعملا به، وعلماه، وعرفا حق النعمة فيه، والفضيلة، وقالا: الحمد لله.

وقال[1] السكاكيُّ: يحتمل عندي أنه تعالى أخبرَ عمّا صنع بهما، وعما قالا، كأنه قال: نحن فعلنا إيتاء العلم، وهما فَعَلاَ الحمدَ، من غير بيان تَرتُّبِه عليه؛ اعتماداً على فهم السامع، كقولك: قُمْ يدعوك؛ بدل: قُمْ فإنه يدعوك.

واعلم أن الحذف على وجهين:

أحدهما: أن لا يُقام شيءٌ مُقامَ المحذوف كما سبق.

والثاني: أن يقام مقامُه ما يدُلُّ عليه، كقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾ [هُود: ٥٧] ليس الإبلاغ هو الجواب؛ لتقدّمه على تَوَلِّيهم، والتقدير: فإن تَوَلَّوا فلا لوم عليَّ؛ لأني قد أبلغتكم، أو فلا عذر لكم عند ربكم لأني قد أبلغتكم، وقوله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فَاطِر: ٤] أي: فلا تحزن، واصبر، فإنه قد كُذِّبَتْ رسلٌ من قبلك، وقوله: ﴿وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨] أي: فيصيبهُم مثل ما أصابَ الأولين.

وأدلة الحذف كثيرة.

منها: أن يدُلَّ العقل على الحذف، والمقصودُ الأظهرُ على تَعْيين المحذوف، كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ﴾ [المَائدة: ٣] الآية، وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ﴾ [النّساء: ٢٣] الآية. فإن العقل يدل على الحذف لما مر، والمقصود الأظهر يرشد إلى أن التقدير حُرِّم عليكم تناول الميتة، وحُرِّم عليكم نِكاحُ أمَّهاتِكم، لأن الغرضَ الأظهرَ من هذه الأشياء تناوُلها، ومن النساء نكاحُهُنَّ.

ومنها: أن يدل العقل على الحذف والتعيين كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفَجر: ٢٢] أي أمرُ ربك، أو عذابُه، أو بأسُه، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البَقَرة: ٢١٠] أي: عذابُ الله، أو أمرُه.

ومنها: أن يدل العقلُ على الحذف، والعادة على التعيين، كقوله تعالى حكايةً عن امرأة العزيز: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يُوسُف: ٣٢] دلّ العقلُ على الحذف فيه، لأن الإنسان إنما يُلاَم على كسبه؛ فيحتمل أن يكون التقدير: في حبه؛ لقوله ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يُوسُف: ٣٠]، وأن يكون: في مُرَاودتَه، لقوله: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [يُوسُف: ٣٠]، وأن يكون في شأنه وأمره،

---

(١) انظر «مفتاح العلوم» ٣٨٩.

فيشملهما، والعادة دلَّت على تعيين المُرَاوَدَةِ، لأن الحبَّ المفرِط لا يُلاَم الإنسانُ عليه في العادة لقهره صاحبَه وغلبتِه (إيَّاه)، وإنما يُلام على المراوَدَةِ الداخلة تحت كسبه التي يقدر أن يدفعها عن نفسه.

ومنها: أن تدل العادةُ على الحذفِ والتعيين، كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٧] مع أنهم كانوا أخبرَ الناس بالحرب، فكيف يقولون: بأنهم لا يعرفونها؟! فلا بد من حذفٍ، قدَّره مجاهدٌ رحمه الله، مكانَ قتال، أي: إنكم تقاتلون في موضع لا يصلح للقتال، ويُخشَى عليكم منه، ويدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله ﷺ أن لا يَخْرُجَ من المدينة، وأن الحَزْمَ البقاء فيها.

ومنها: الشروع في الفعل، كقول المؤمن: «بسم الله الرحمٰن الرحيم» كما إذا قلت عند الشروع في القراءة: «بسم الله» فإنه يفيد: أن المراد «بسم الله أقرأ» وكذا عند الشروع في القيام، والقعود، أو أيِّ فعلٍ كان؛ فإن المحذوف يقدَّر على حَسَب ما جُعلَت التَّسْمِيَةُ مَبْدأً له.

ومنها: اقتران الكلام بالفعل، فإنه يفيد تقريره، كقولك لمن أعْرَسَ: بالرِّفاء والبنين. فإنه يفيد: بالرِّفاء والبنين أعرسْتَ.

القسم الثالث

الإطناب

وهو إما **بالإيضاح** بعد الإبهام؛ ليُرَى المعنى في صورتين مختلفتين، أو ليتمكن في النفس فضلَ تمكُّنٍ. فإن المعنى إذا أُلقِيَ على سبيل الإجمال والإبهام تشوَّقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح، فتتوجه إلى ما يَردُ بعد ذلك، فإذا أُلقِيَ كذلك تمكَّنَ فيها فضلَ تمكُّنٍ، وكان شعورها به أتم.

أو لتكمل اللذة بالعلم به؛ فإن الشيء إذا حصل كمالُ العلم به دفعةً لم يتقدَّم حصولَ اللذة به ألَمٌ، وإذا حصل الشعورُ به من وجه دون وجه، تشوَّفت النفسُ إلى العلم بالمجهول، فيحصُل لها بسبب المعلوم لذَّةٌ، وبسبب حرمانها عن الباقي ألم. ثم إذا حصل لها العلم به: حصلت لها لذة أخرى، واللذة عِقبَ الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم.

أو لتفخيم الأمر وتعظيمه، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾﴾ [طه: ٢٥، ٢٦]، فإن قوله: ﴿اشْرَحْ لِي﴾ يفيد طَلَبَ شرح لشيءٍ ما له، وقوله: ﴿صَدْرِي﴾ يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك قوله: ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾﴾ والمقام مُقْتَضٍ للتأكيد، وللإرسال المُؤْذِن بتلقِّي المكاره والشدائد، وكقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الحِجر: ٦٦] ففي إبهامه وتفسيره تفخيمٌ للأمر، وتعظيمٌ له.

ومن الإيضاح بعد الإبهام: باب «نعم وبئس» على أحد القولين؛ إذ لو لم يُقْصَد الإطناب لقيل: نعم زيدٌ، وبئس عمرٌو.

ووجهُ حُسْنِه ـ سِوَى الإيضاح بعد الإبهام ـ أمران آخران:

أحدهما: إبراز الكلام في معرض الاعتدال، نظراً إلى إطنابه من وجه، وإلى اختصاره من آخر، وهو حذف المبتدأ في الجواب.

والثاني: إيهام الجمع بين المتنافيين.

ومنه التوشيع، وهو أن يُؤتَى في عَجُزِ الكلام بمثنّىً مفسَّرٍ باسْمَيْن أحدُهما معطوفٌ على الآخر، كما جاء في الخبر: «يَشيبُ ابنُ آدمَ، ويَشِيبُ فيه خصلتان: الحرصُ، وطولُ الأمل»[1] وقول[2] الشاعر: [الطويل]

سَقَتْنِيَ في لَيْلٍ شَبِيهٍ بشَعرِها ... شبيهةَ خدَّيْها بغيرِ رَقِيبِ

فما زِلْتُ في لَيْلَيْنِ: شَعْرٍ وظُلْمَةٍ ... وشَمْسَيْنِ: من خَمْرٍ، ووجْهِ حبيبِ

وقول[3] البُحْتريِّ: [الكامل]

لما مَشَيْنَ بذِي الأراكِ تشابهت ... أعطافُ قُضْبانٍ به، وقُدُودِ

في حُلَّتَيْ حِبَرٍ وَرَوْضٍ، فالتقَى ... وَشْيانِ: وشيُ رُبًى، وَوَشْيُ بُرُودِ

وسَفَرْنَ، فامتلأت عُيونٌ راقَها ... وَرْدَان: وَرْدُ جَنًى، وَوَرْدُ خُدُودِ

وإما **بذكر الخاص بعد العامّ**؛ للتنبيه على فضله، حتى كأنه ليس من جنسه؛ تنزيلاً للتغايرُ في الوصف منزلة التغايُر في الذات، كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البَقَرَة: ٩٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٤]، وقوله: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٨].

وإما **بالتكرير لنُكْتَة**، كتأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝﴾ [التكاثُر: ٣، ٤] وفي «ثُمّ» دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغُ وأشدّ. وكزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقِّي الكلام بالقبول، (كما) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ۝ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ﴾ [غافر: ٣٨، ٣٩].

وقد يكرَّر اللفظ لطول في الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝﴾ [النحل: ١١٩]، وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝﴾ [النحل: ١١٠].

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» ٨٦٩١، و«لسان الميزان» ٦/ ٢٦٥.

(٢) البيتان لابن المعتز في ديوانه ١٥١، وفي «الأمالي» ١/ ٢٢٧، و«زهر الآداب» ٣/ ١٥.

(٣) الأبيات في «ديوانه» ١/ ٣٥١، ومطلع القصيدة:

«شُغْلانِ من عذْلٍ ومن تفنيدِ ... ورسيسُ حبٍّ طارفٍ وتليدِ»

وقد يُكرَّر لتعدُّد المُتَعَلَّق، كما كرره الله تعالى من قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ [الرَّحمٰن: ١٣] لأنه تعالى ذكر نعمة بعد نعمة، وعقَّب كلَّ نعمة بهذا القول. ومعلومٌ أن الغرض من ذكره عَقيبَ نعمة غيرُ الغرض من ذكره عَقِيبَ نعمةٍ أخرى.

فإن قيل: قد عقَّب بهذا القول ما ليس بنعمة، كما في قوله: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ ﴿٣٥﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٣٥]، وقوله: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٤٣﴾ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴿٤٤﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٤٣، ٤٤].

قلنا: العذابُ وجَهَنَّمُ ـ وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى ـ فإن ذكرَهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصي، والترغيب في الطاعات؛ من آلائه تعالى، ونحوه قوله: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾ [المُرسَلات: ١٥] لأنه تعالى ذكر قِصَصاً مختلفة، وأتبع كل قصة بهذا القول، فصار كأنه قال عَقِبَ كلِّ قصة: ويلٌ يومئذٍ للمُكذِّبين بهذه القصة.

وإما **بالإيغال**، واختلف في معناه.

فقيل: هو خَتمُ البيت بما يفيد نكتة يتمُّ المعنى بدونها.

كزيادة المبالغة في قول الخَنْسَاء: [البسيط]

وإن صَخْراً لتَأتمُّ الهُداة به ... كأنَّه عَلَمٌ في رأسه نارُ[1]

لم ترض أن تُشبِّهه بالعَلَم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه ناراً، وقول[2] ذي الرمة: [الطويل]

قِفِ العيسَ في أطلالِ مَيَّةَ، واسألِ ... رُسوماً كأخلاق الرِّداء المُسَلْسَلِ

أظُنُّ الذي يجدي عليكَ سؤالُها ... دُموعاً كتبذير الجُمانِ المُفَصَّلِ

وكتحقيق التشبيه في قول امرىء القيس: [الطويل]

كأنّ عُيونَ الوحش حولَ خِبائنا ... وأرْحُلِنا: الجَزْعُ الذي لم يثَقَّبِ[3]

فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية، واحتاج إليها، جاء بزيادة حَسنَةٍ في قوله: «لَمْ يُثَقَّبِ» لأن الجزع إذا كان غيرَ مثقوب كان أشبهَ بالعيون.

ومثله قول زهير: [الطويل]

---

(١) البيت في «ديوانها» ص ٣٨٦، و«جمهرة اللغة» ص ٩٤٨.

(٢) البيتان في ديوانه ٢/ ١٦٤، والأول هو مطلع القصيدة. والعيس: الإبل البيض يخالط بياضها سواد خفيف. والمسلسل: المخطّط.

(٣) البيت في «الكامل» ٢/ ٣٦، و«الصناعتين» ٣٧٣، وليس في ديوان امرىء القيس.

كأن فُتاتَ العِهْنِ في كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ به: حَبُّ الفَنَا لم يُحَطَّمِ[(١)]

فإن حبَّ الفنا أحمرُ الظاهرِ أبيض الباطن؛ فهو لا يُشْبِهُ الصوف الأحمرَ إلا ما لم يُحَطَّمْ.

وكذا قول امرئِ القَيْس: [الطويل]

حَمَلْتُ رُدَيْنِيّاً كأن سنانَه سَنَا لَهَبٍ لم يَتَّصِلْ بدُخَانِ[(٢)]

كما سيأتي.

وقيل: لا يختص بالنظم، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾﴾ [يس: ٢١].

وإما بالتذليل، وهو تعقيبُ الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد.

وهو ضربان:

ضربٌ لا يَخْرُجُ مَخْرَجَ المثَلِ؛ لعدم استقلاله بإفادة المراد، وتوقفه على ما قبله، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴿١٧﴾﴾ [سبأ: ١٧] إن قلنا: إن المعنى «وهل يُجازى ذلك الجزاء».

وقال الزمخشري: وفيه وجه آخر، وهو أن الجزاء عامٌّ لكل مُكافأة، يستعمل تارة في معنى المُعاقبة، وأخرى في معنى الإثابة، فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله: ﴿جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾ بمعنى عاقبناهم بكفرهم، قيل: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾؟ بمعنى «وهل نعاقب؟» فعلى هذا يكون من الضرب الثاني.

وقول الحماسي: [الكامل]

فدعَوْا نَزَالِ، فكنتُ أوّلَ نازِلٍ وعَلاَمَ أركبُه إذا لم أنْزِلِ؟[(٣)]

وقول أبي الطيب: [الطويل]

وما حاجةُ الأظْعانِ حولَكِ في الدُّجَى إلى قَمَرٍ؟ ما وَاجِدٌ لكِ عادِمُهْ[(٤)]

وقوله أيضاً: [البسيط]

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ١٠٥ من قصيدة مطلعها:
«أمِنْ أمّ أوفى دمنةٌ لم تكلّمِ بحومانةِ الدرّاج فالمتثلّمِ»

(٢) «ديوانه» ص ١٩٣.

(٣) البيت لربيعة بن مقروم الضبيّ في «الحماسية» رقم (٩). ونزالِ: اسم فعل بمعنى انزل.

(٤) البيت في «ديوانه» ٣/ ٣٣٠، ومطلع القصيدة:
«وفاؤكما كالرّبعِ أشجاه طاسِمُه بأن تُسعدا والدمعُ أشفاه ساجمُه»
الأظعان: جمع ظُعن، وهم القوم المرتحلون.

تمسي الأمانيُّ صَرْعى دونَ مَبْلَغِهِ فما يقول لشيءٍ: لَيْتَ ذلك لي[(١)]

وقول ابن نُباتة السعدي[(٢)]: [البسيط]

لم يُبْقِ جودُكَ لي شيئاً أؤمِّلُهُ تركْتَني أصْحَبُ الدّنيا بلا أمَلِ[(٣)]

قيل: نظَرَ فيه إلى قول أبي الطَّيِّب، وقد أربَى عليه في المدح، والأدب مع الممدوح؛ حيث لم يجعله في حيِّز من تمنَّى شيئاً.

وضربٌ يُخْرج مخرج المثل، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿٨١﴾﴾ [الإسرَاء: ٨١] وقول الذبياني: [الطويل]

ولَسْتَ بمُسْتَبقٍ أخاً لا تَلُمُّهُ على شَعَثٍ، أيُّ الرجالِ المُهَذَّبُ؟[(٤)]

وقول الحُطَيئة: [الطويل]

تزور فتًى يُعطِي على الحمدِ مالَهُ ومَنْ يُعْطِ أثمانَ المكارِمِ يُحْمَدِ[(٥)]

وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ ۖ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴿٣٤﴾ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبيَاء: ٣٤، ٣٥]، فإن قوله: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ من الأول، وما بعده من الثاني، وكل منهما تذييلٌ على ما قبلَهُ.

وهو أيضاً: إما لتأكيد مَنْطوقِ كلامٍ، كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾ [الإسرَاء: ٨١] الآية،

وإما لتأكيد مفهومه، كبيت النابغة، فإن صدره دلَّ بمفهومه على نَفْي الكامل من الرجال؛ فحقق ذلك وقرّره بعجزه.

وإما **بالتكميل**، ويُسمَّى الاحتراسَ أيضاً، وهو أن يؤتى به في كلام يُوهِم خلافَ المقصود بما يدفعه.

وهو ضربان:

ضرب يتوسط الكلام، كقول طَرَفَة: [الكامل]

فَسَقَى دِيارَكِ ـ غَيْرَ مُفْسِدِها ـ صَوْبُ الرَّبيعِ، ودِيمةٌ تَهْمِي[(٦)]

---

(١) البيت في «ديوانه» ٣/ ٨١، ومطلع القصيدة:

«أجاب دمعي وما الدّاعي سوى طللِ دعا فلبّاهُ قبل الرّكبِ والإبلِ»

(٢) ابن نُباتة السعدي: عبد العزيز بن عمر بن محمد بن نباتة التميمي السعدي، أبو نصر: من شعراء سيف الدولة الحمداني (ت ٤٠٥هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٢٩٥، و«تاريخ بغداد» ١٠/ ٤٦٦.

(٣) البيت في «يتيمة الدهر» ص ٢٨.

(٤) البيت في «ديوانه» ص ٢٨.

(٥) البيت في «ديوانه» ص ٥١، ومطلع القصيدة:

«آثرتُ إدلاجي على ليل حرةٍ هضيمِ الحشا حُسّانةِ المتجردِ»

(٦) البيت في «ديوانه» ص ٨٨.

وقول الآخر: [الكامل]

لو أنَّ عزَّةَ خاصَمتْ شَمْسَ الضُّحى   في الحُسْنِ عندَ مُوَفَّقٍ، لَقَضَى لها(١)

إذ التقدير: عندَ حاكِمٍ موَفَّقٍ؛ فقوله «مُوَفَّقٍ» تكميلٌ.

وقول ابن المعتزِّ: [الطويل]

صبَبْنا عليها ـ ظالِمينَ ـ سِياطَنا   فطارَتْ بها أيْدٍ سِراعٌ وأرجُلُ(٢)

وضربٌ يقع في آخر الكلام، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذِّلة على المؤمنين؛ لتُوُهِّم أن ذِلَّتِهم لضعفهم، فلما قيل: «أعزة على الكافرين» عُلِمَ أنها منهم تواضعٌ لهم، ولذا عُدِّيَ الذُّل بـ«على» لتضمينه معنى العطف، كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع. ويجوز أن تكون التعدية بـ«على» لأن المعنى: أنهم مع شَرَفِهم، وعُلُوِّ طبقتهم وفضلِهم على المؤمنين؛ خافضون لهم أجنحتهم.

ومنه قول ابن الرومي، فيما كتب به إلى صديق له: «إني وَلِيُّكَ الذي لا يزال تَنْقادُ إليك مودَّتُهُ عن غير طَمَعٍ ولا جَزَعٍ، وإن كُنتَ لذي الرغبة مَطْلباً، ولذي الرهْبَة مَهْرَباً».

وكذا قول الحماسيِّ: [الطويل]

رَهَنْتُ يَدِي بالعجز عن شُكْرِ بِرِّهِ   وما فوقَ شُكري للشَّكور مَزِيدُ(٣)

وكذا قول كعب بن سعد الغنوي: [الطويل]

حليمٌ إذا ما الحِلْمُ زيَّنَ أهلَه   مع الحلم في عين العَدُوِّ مَهِيبُ(٤)

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم، لأوهَم أن حِلْمَه عن عجز؛ فلم يكن صفة مدح؛ فقال: «إذا ما الحلم زين أهله» فأزال هذا الوهم، وأما بقيةُ البيت: فتأكيداً للازِمِ ما يُفْهَم من قوله: «إذا ما الحلم زين أهله» من كونه غير حليم حين لا يكون الحلمُ زَيْناً لأهله؛ فإن مَنْ لا يكون حليماً حين لا يحسُن الحلم لأهله؛ يكون مهيباً في عين العدو لا محالة، فعلم أن بقية البيت ليست تكميلاً، كما زعم بعض الناس.

---

(١) البيت لكثير عزة في «ديوانه» ص ٥٣، و«أمالي القالي» ٣/ ٦٧.

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ٩٦، ومطلع القصيدة:

«أهاجكَ أمْ لا بالدُّويرةِ منزلُ   يجدُّ هبوب الريح فيه ويهزلُ»

(٣) البيت في «الحماسية» رقم (٧٠٧) بلا نسبة، وهو ليزيد بن محمد بن المهلب بن المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة في «الحماسة البصرية» ١/ ١٦٥.

(٤) البيت في «البيان والتبيين» ٣/ ٨٨، و«الأمالي» ٢/ ٢٧٠. وكعب بن سعد بن عمر الغنوي: شاعر جاهلي حلو الديباجة (ت نحو ١٠ق. هـ). ترجمته في «شعراء النصرانية» ٧٤٦، و«جمهرة أشعار العرب» ١٣٣.

ومنه قول الحماسيّ: [الطويل]

وما مات مِنَّا سَيِّدٌ في فِراشه ... ولا طُلَّ مِنّا حيثُ كان قتيلُ[(١)]

فإنه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل إياهم؛ لأوهم أن ذلك لضعفهم وقلَّتهم؛ فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم، وكذا قول أبي الطيب: [الوافر]

أشَدُّ مِنَ الرِّياحِ الهُوجِ بَطْشاً ... وأسْرَعُ في النَّدَى منها هُبوبا[(٢)]

فإنه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش؛ لأوهم ذلك أنه عُنْفٌ كله، ولا لُطْفَ عنده. فأزال هذا الوهم بوصفه بالسماحة، ولم يتجاوز في ذلك كلِّه صفة الريح التي شبَّهه بها، وقوله: إنه أسرع في الندى منها هبوباً، كأنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما: «كان رسول الله ﷺ أجودَ الناس، وكان أجودَ ما يكون في رَمَضان، كان كالريح المرسلة».

وإما بالتتميم، وهو: أن يُؤتَى في كلام لا يُوهِم خلافَ المقصود بفضلةٍ تفيد نكتة، كالمبالغة في قوله تعالى: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨] أي: مع حبِّه، والضميرُ للطعام، أي مع اشتهائه، والحاجةِ إليه، ونحوه: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وكذا: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عِمرَان: ٩٢] وعن فُضَيل بن عياض: «على حب الله» فلا يكون مما نحن فيه.

وفي قول الشاعر: [المنسرح]

إنّي على ما تَرَيْنَ من كِبَري ... أعرِفُ من أيْنَ تُؤكَل الكَتِفُ

وفي قول زهير: [البسيط]

مَنْ يَلْقَ يوماً ـ على عِلاَّتِهِ ـ هَرِماً ... يَلْقَ السَّماحةَ منه والنَّدَى خُلُقَا[(٣)]

وإما بالاعتراض، وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بَينَ كلامَيْنِ مُتَّصِلين معنىً، بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذُكِرَ في تعريف التكميل.

كالتنزيه والتعظيم في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ [النّحل: ٥٧] سبحانه ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ [النّحل: ٥٧].

والدعاء في قول أبي الطَّيِّب: [الطويل]

---

(١) للسموءل في عادياء في «الحماسية» رقم (١٦)، وفي «ديوانه» ص ٣٣.

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ١٤٢، ومطلع القصيدة:

«ضروب الناسِ عُشّاقٌ ضروبا ... فأعذرُهم أشَفُّهُم حبيبا»

الهوج: جمع هوجاء، وهي التي لا تستقرّ على سَنَن واحد. والبطش: الأخذ بقوة.

(٣) البيت في «ديوانه» ص ٥٣، و«الإنصاف» ١/ ٦٨، و«خزانة الأدب» ٢/ ٣٣٥.

وتَحْتَقِرُ الدّنيا احْتِقارَ مُجَرِّبٍ   يرى كُلَّ ما فيها ـ وحاشَاكَ ـ فانيا(١)

فإن قوله: «وحاشاك» دعاءٌ حسن في موضعه.

ونحوُه قول عوف بن محلّم الشيباني: [السريع]

إنَّ الثَّمانين ـ وبُلِّغْتَها ـ   قد أحوجَتْ سمعِي إلى ترْجُمانْ(٢)

والتنبيه في قول الشاعر: [الكامل]

واعْلَمْ ـ فَعِلْمُ المَرْءِ ينفعُه ـ   أنْ سوف يأتي كلُّ ما قُدرا(٣)

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علّق بهما، كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤].

والمطابَقَةِ مع الاستعطافِ في قول أبي الطّيِّب: [الكامل]

وخُفوقُ قَلْبٍ لو رَأيتِ لَهيبَهُ   ـ يا جَنّتِي ـ لَرَأيتِ فيه جَهَنّما(٤)

والتنبيه على سببِ أمرٍ فيه غرابةٌ، كما في قول الآخر: [الطويل]

فلا هَجْرُهُ يَبْدُو ـ وفي اليَأسِ راحةٌ ـ   ولا وَصْلُه يَبدُو لنا فَنُكارِمُهْ(٥)

فإن قوله: «فلا هَجْرُهُ يبدو» يشعر بأن هجر الحبيب أحدُ مَطلوبَيْه، وغريب أن يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحب؛ فقال: «وفي اليأس راحة» لينبه على سببه. وقوله تعالى: ﴿لَّوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقِعَة: ٧٦]، في قوله: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾﴾ [الواقِعَة: ٧٥ ـ ٧٧] اعتراضٌ؛ لأنه اعْتُرِضَ به بين الموصوف والصفة، واعْتُرِض بقوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [الواقِعَة: ٧٦] بين القَسَمِ والمُقْسَمِ عليه.

ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٢، ٢٢٣]، فإن قوله: «نساؤكم حرث

---

(١) البيت في «ديوانه» ٤/٢٩٠، ومطلع القصيدة:
«كفى بك داء أن ترى الموتَ شافيا   وحَسْبُ الأماني أن يكنَّ أمانيا»

(٢) البيت في «البيان والتبيين» ١/١٧، و«الصناعتين» ٣٨٠. وعوف بن محلّم الشيباني: من أشراف العرب في الجاهلية، وفيه يقال المثل «أوفى من عوف بن محلّم» (ت نحو ٤٥ق. هـ). ترجمته في «أمثال الميداني» ٢/١٢٤.

(٣) البيت بلا نسبة في «الدرر» ٤/٣٠، و«شرح شواهد المغني» ٢/٨٢٨، و«معاهد التنصيص» ١/٣٧٧.

(٤) البيت في «ديوانه» ٤/٢٨، ومطلع القصيدة:
«كُفِّي أراني ويكِ لومَكِ ألوَما   هَمٌّ أقام على فؤادٍ أنجما»
وفي رواية الديوان «لظننتِ فيه جهنّما».

(٥) للرماح بن ميادة في «الصناعتين» ٣٨٥، وفي «نقد الشعر» ص ١٤٧.

لكم» بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ يعني: أن المأتى الذي أمركم به هو مكانُ الحرث، دلالةً على أن الغرض الأصليَّ في الإتيان: هو طلبُ النَّسْلِ، لا قَضاء الشهوة، فلا تأتُوهُنَّ إلا من حيث يتأتى فيه الغرضُ، وهو مما جاء في أكثر من جملة أيضاً.

ونحوه في كونه أكثرَ من جملة، قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عِمرَان: ٣٦]، فإن قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾ [آل عِمرَان: ٣٦] ليس من قول أُمِّ مَرْيَم.

وكذا قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النِّساء: ٤٤ ـ ٤٦] أن جعلَ «من الذين» بياناً لـ﴿الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ لأنهم يَهُودٌ ونصارى أو لـ«أعداءكم» فإنه على الأول يكون قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾﴾ اعتراضاً، وعلى الثاني يكون «وكفى بالله» اعتراضاً.

ويجوز أن يكون: «مِنَ الذينَ» صلةً لـ«نصيراً» أي: ينصركم من الذين هادوا، كقوله: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧] وأن يكون كلاماً مُبْتَدأ على أن «يُحَرِّفُونَ» صفة مبتدأ محذوفٍ تقديره: «من الذين هادوا قومٌ يُحَرِّفون»، كقوله: [الطويل]

وما الدَّهْرُ إلّا تارَتانِ؛ فمنهما أموتُ، وأُخرى أبتغِي العَيْشَ أكْدَحُ[(١)]

وقد عُلِمَ مما ذكرنا: أن الاعتراض كما يأتي بغير واو ولا فاءٍ؛ قد يأتي بأحدهما.

ووجْهُ حسن الاعتراض على الإطلاق: حسنُ الإفادة مع أن مجيئه مجيءُ ما لا مُعَوَّل عليه في الإفادة، فيكون مَثَلُهُ مَثَلَ الحسنة تأتيك من حيث لا ترتقبها.

ومن الناس من لا يُقيِّد فائدة الاعتراض بما ذكرناه، بل يُجَوِّز أن تكون دفع توهُّم ما يخالف المقصود، وهؤلاء فرقتان:

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء كلام، أو بين كلامين مُتّصلين معنًى. بل يُجَوِّز أن يقع في آخر كلام، أو يليه غيرُ مُتّصلٍ به معنى، وبهذا يُشْعِر كلامُ الزمخشري في مواضع من الكشّاف، فالاعتراض عند هؤلاء يشملُ التذييل، ومن التكميل ما لا مَحَلَّ له من الإعراب، جملة كان أو أكثر من جملة.

وفرقة تشترط فيه ذلك، لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة.

---

(١) لتميم بن مقبل في «ديوانه» ص ٢٤، و«حماسة البحتري» ١٢٣، و«الحيوان» ٣/ ٤٨، و«الكتاب» ٢/ ٣٤٦، و«اللسان» (كدح)، ولعجير السلولي في «سمط اللآلي» ص ٢٠٥. وتميم بن أبيّ بن مقبل، من بني العجلان، من عامر بن صعصعة، أبو كعب، شاعر جاهلي من المخضرمين، كان يهاجي النجاشي الشاعر (ت بعد ٣٧هـ)، ترجمته في «الإصابة» ١/ ١٩٥.

فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعاً في أحد الموقعين، ومن التكميل ما كان واقعاً في أحدهما ولا محل له من الإعراب، جملة كان أو أقلَّ من جملة أو أكثر.

وإما بغير ذلك، كقولهم: «رأيته بعيني».

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾ [النُّور: ١٥] أي: هذا الإفكُ ليس إلاَّ قولاً يَجْري على ألسنتكم، ويدور في أفواهكم، من غير ترجمةٍ عن علم في القلب، كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللسان.

وكذا قوله: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البَقَرَة: ١٩٦] لإزالة توهُّم الإباحة، كما في نحو قولنا: «جالِسِ الحَسَنَ وابنَ سِيرِينَ»، ويعلم العددُ جملةً كما عُلِمَ تفصيلاً؛ ليُحاط به من جهتين، فيتأكد العلم، وفي أمثال العرب: «عِلْمَان خَيْرٌ من عِلْم».

وكذا قوله ﴿كَامِلَةٌ﴾ [البَقَرَة: ١٩٦] تأكيدٌ آخرُ، وقيل: أي كاملة في وقوعها بدلاً من الهَدْي، وقيل: أريدَ به تأكيدُ الكيفية لا الكمية، حتى لو وقع صومُ العشرة على غير الوجه المذكور لم تكن كاملةً.

وكذا قوله: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غَافر: ٧] فإنه لو لم يُقْصَد الإطنابُ لم يُذْكر «ويؤمنون به» لأن إيمانهم ليس مما ينكره أحد من مُثبتيهم، وحسّن ذِكْرَه إظهارُ شرف الإيمان ترغيباً فيه.

وكذلك قوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ۝﴾ [المنافِقون: ١] فإنه لو اختُصِرَ لتُرِكَ قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ لأن مَساقَ الآية لتكذيبهم في دعوى الإخلاص في الشهادة كما مر. وحسّنه دفع توهم أن التكذيب للمشهود به في نفس الأمر، ونحو قول البلغاء: «لا، وأصلحك الله».

وكذا قوله تعالى إخباراً: ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طٰه: ١٨] وحسّنه أنه عليه السلام فَهِمَ أن السؤال يَعقُبه أمرٌ عظيم يُحْدِثه الله تعالى في العصا؛ فينبغي أن يتنبه لصفاتها؛ حتى يظهر له التفاوُتُ بين الحالين.

وكذا قوله: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٧١] وحسّنه إظهار الابتهاج بعبادتها، والافتخار بمواظَبتها، ليزداد غيظُ السائل.

واعلم أنه قد يُوصف الكلامُ بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفهِ وقلّتها بالنسبة إلى كلام آخرَ مُساوٍ له في أصل المعنى، كالشطر الأول من قول أبي تمام: [الطويل]

يَصُدُّ عَنِ الدُّنيا إذا عَنَّ سُؤدَدٌ ... ولو برزَتْ في زِيِّ عَذْراءَ ناهِدِ(١)

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ١٨٠، ومطلع القصيدة:

«قفوا جدِّدوا من عهدكم بالمعاهد ... وإن هي لم تسمعْ لنشدان ناشدِ»

وقول الآخر: [الطويل]

وَلَسْتَ بِنَظَّارٍ إلى جانبِ الغِنَى إذا كانَتِ العَلْيَاءُ في جانب الفقرِ[1]

ومنه قول الشماخ: [الوافر]

إذا ما رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تلقّاها عَرَابَةُ باليَمِينِ[2]

وقول بشر بن أبي خازم[3]: [الوافر]

إذا ما المَكْرُماتُ رُفِعنَ يَوْماً وقَصّرَ مُبْتَغوها عن مَداها

وضاقَتْ أذْرُعُ المُثْرِينَ عنها سَما أوْسٌ إليها، فاحْتَوَاهَا

ويقربُ من هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وقول الحماسي: [الطويل]

ونُنْكِر إنْ شِئْنا على النّاس قَوْلَهُمْ ولا يُنْكِرُون القولَ حينَ نقولُ[4]

وكذا ما ورد في الحديث: «الحَزْمُ سوءُ الظّنّ»، وقول العرب: الثّقَة بِكُلِّ أحَدٍ عَجْزٌ.

---

(١) البيت للمعذل بن غيلان وهو والد عبد الصمد بن المعذل، في «الأغاني» ٣/ ١٨٢، ولأبي سعيد المخزومي في معجم الشعراء ص ٢٦٠. والمعذل بن غيلان بن الحكم بن أعين العبدي، من بني عبد القيس، أبو عمرو: أديب شاعر، وهو والد عبد الصمد بن المعذّل (ت نحو ٢١٠هـ). ترجمته في «المرزباني» ٣٨٨.

(٢) البيت للشماخ في «ديوانه» ص ٣٣٦، و«اللسان» (عرب، يمن)، و«جمهرة اللغة» ٣١٩. والشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني الذبياني الغطفاني: شاعر مخضرم، وهو من طبقة لبيد والنابغة. وكان أرجز الناس على البديهة (ت ٢٢هـ). ترجمته في «الإصابة» تر (٣٩١٣)، و«الأغاني» ٩/ ١٣٤.

(٣) بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، أبو نوفل: شاعر جاهلي فحل، من الشجعان. له قصائد جيدة في الفخر والحماسة (ت نحو ٢٢ق. هـ). ترجمته في «الشعر والشعراء» ٨٦، و«خزانة الأدب» ٢/ ٢٦٢، والبيتان في خزانة الأدب ٣/ ٤٢.

(٤) البيت للسموأل في «الحماسية» رقم (١٦)، وفي «ديوانه» ص ٧٨ في لاميته المشهورة، ومطلعها:

«إذا المرءُ لم يدنسْ من اللؤمِ عِرْضُهُ فكلُّ رداءٍ يرتديهِ جميلُ»

والسموأل بن غريض بن عادياء الأزدي: شاعر جاهلي حكيم من سكّان خيبر، وهو الذي تنسب إليه قصة الوفاء مع امرىء القيس (ت نحو ٦٥ ق.هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢٢/ ٨٨.

الفن الثاني

فـي عــلـــم الـبـيـــان

وهو: علم يُعْرَفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ بطُرُقٍ مختلفة في وضوح الدلالة عليه.

ودلالة اللفظ: إما على ما وُضِعَ له، أو على غيره.

والثاني: إما داخلٌ في الأول دخولَ السقفِ في مفهوم البيتِ، أو الحيوانِ في مفهوم الإنسانِ، أو خارجٌ عنه خروج الحائطِ عن مَفهوم السقف، أو الضاحِكِ عن مفهوم الإنسانِ.

وتُسمّى الأولى دلالةً وضعيّة. وكل واحدة من الأخيرتين دلالةً عقليةً.

وتختصُّ الأولى بدلالة المُطابقة، والثانية بالتضمُّنِ، والثالثة بدلالة الالتزام.

وشرطُ الثالثة: اللُّزومُ الذهني، أعني أن يكون حصول ما وُضِعَ اللفظ له في الذهن ملزوماً لحصول الخارج؛ لئلا يلزمَ ترجيحُ أحد المُتساوِيَيْنِ على الآخر؛ لكون نسبة الخارج إليه حينئذ كنسبة سائر المعاني الخارجية.

ولا يُشْترط في هذا اللزوم أن يكون مما يُثبِتُه العقلُ، بل يكفي أن يكون مما يثبته اعتقاد المخاطَب: إما لعُرْفٍ، أو لغيره لإمكان الانتقال حينئذٍ من المفهوم الأصلي الخارجيّ.

وقد وقع في كلام بعض العلماء ما يُشْعِر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني في دلالة الالتزام، وهو بعيد جداً. وإن صح، فلعلَّ السبب فيه: تَوهُّمُ أن المرادَ باللزومِ الذهني اللزومُ العقليُّ، لإمكان الفهم بدون اللزوم الذهني بهذا المعنى حينئذ كما سبق.

ثم إيرادُ المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتّى بالدلالة الوضعية، لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لم يكن بعضُها أوضحَ دلالة من بعض، وإلا لم يكن كلٌّ واحد منها دالاً.

وإنما يتأتّى بالدلالات العقلية؛ لجواز أن يكون للشيء لوازِم بعضها أوضحُ لزوماً من بعض.

ثم اللفظ المراد به لازِمُ ما وُضِعَ له: إن قامت قرينةٌ على عدم إرادة ما وُضِعَ: فهو له مَجازٌ، وإلا فهو كِنايةٌ.

ثم المجازُ منه الاستعارةُ، وهي ما تُبْتَنَى على التشبيه، فيتعين التعرض له.

فانحصر المقصودُ في التّشبيه والمجازِ، والكناية، وقُدِّم التشبيهُ على المجاز لما ذكرنا من ابتناءِ الاستعارة التي هي مجازٌ على التشبيه، وقُدِّم المجازُ لنزول معناه من معناها مَنْزِلَةَ الجزءِ من الكُلِّ.

القول في التشبيه:

التشبيهُ: الدلالةُ على مُشاركة أمرٍ لآخر في معنى.

والمراد بالتشبيه ها هنا: ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية، ولا الاستعارة بالكِناية، ولا التجريد.

فدخل فيه ما يُسمّى تشبيهاً بلا خِلافٍ. وهو ما ذُكِرَت فيه أداةُ التشبيه، كقولنا: «زيدٌ كالأسد» أو «كالأسد» بحذف «زيد» لقيام قرينة.

وما يُسَمّى تشبيهاً على المختار كما سيأتي، وهو ما حُذِفت فيه أداة التشبيه، وكان اسمُ المشبّه به خبراً للمشبّه، أو في حكم الخبر، كقولنا: «زيدٌ أسدٌ»، وكقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ۝﴾ [البَقَرَة: ١٨] أي: هم، ونحوه قول من يُخاطِب الحجّاج: [الكامل]

أَسَدٌ عَلَيَّ، وفي الحروب نَعامةٌ ... فَتْخاءُ تَنْفِرُ مِنْ صفير الصَّافِرِ(١)

وكقولنا: «رأيْتُ زيداً بحراً».

وإذا قد عرّفتَ معنى التشبيه في الاصطلاح؛ فاعْلَمْ أنه مما اتفق العقلاء على شرف قَدْرِه، وفخامة أمرِه في فنّ البلاغة، وأن تعقيب المعاني به ـ يُضاعِف قُواها في تحريك النفوس إلى المقصود بها مدحاً كانت أو ذمّاً، أو افتخاراً، أو غير ذلك.

وإن أردت تحقيق هذا فانظر إلى قول(٢) البحتري: [الكامل]

دانٍ على أيْدِي العُفاةِ وشاسِعٌ ... عن كُلِّ نِدٍّ في النّدَى، وضَريبِ
كالبدر أفرَطَ في العُلُوِّ وضوؤُه ... للعصبةِ السَّارِينَ جِدُّ قَريبِ

أو قول(٣) ابن لَنْكَك: [البسيط]

---

(١) البيت لرجل من الخوارج في «جمهرة اللغة» ٩٢٣، ولعمران بن حطان في «الأغاني» ١٨/ ١٢٢.

(٢) البيتان في «ديوانه» ١/ ١٤٦، و«أسرار البلاغة» ١٣٠ ومطلع القصيدة:
«كم بالكثيب من اعتراض كثيب ... وقوام غصنٍ في الثياب رطيب»
والعفاة: جمع عافٍ، وهو طالب المعروف. والضريب: النظير.

(٣) البيتان في «أسرار البلاغة» ١٣٣. وابن لَنْكَك: محمد بن محمد بن جعفر البصري، أبو الحسن، الصاحب بن لنكك: شاعر، أكثر شعره ملح وطرف أكثرها في شكوى الزمان وأهله وهجاء شعراء عصره. (ت نحو ٣٦٠هـ). ترجمته في «بغية الوعاة» ٩٤، و«الوافي بالوفيات» ١/ ١٥٦.

إذا أخو الحُسْنِ أضحى فِعلُه سَمِجاً رأيتَ صورتَه مِنْ أقبحِ الصُّوَرِ
وَهَبْهُ كالشّمسِ في حُسْنٍ، ألم تَرنا نَفِرُّ منها إذا مالَت إلى الضَّرَرِ

أو قول(١) ابن الروميّ: [الخفيف]

بَذَلَ الوعْدَ للأخِلاَّءِ سَمْحاً وأبَى بعدَ ذاكَ بَذْلَ العَطَاءِ
فغدا كالخِلافِ يُورِقُ لِلْعـ ـيْنِ، ويأبى الإثْمَارَ كلَّ الإباء

أو قول(٢) أبي تمّام: [الكامل]

وإذا أرادَ اللّهُ نَشْرَ فضيلةٍ طُوِيَتْ؛ أتاح لها لِسانَ حَسُودِ
لَوْلا اشْتِعالُ النار فيما جاوَرَتْ ما كان يُعْرَفُ طِيبُ عَرْفِ العُودِ

أو قوله(٣) أيضاً: [الطويل]

وطُولُ مُقامِ المَرْءِ في الحَيِّ مُخْلِقٌ لديباجَتَيْهِ فاغتَرِب تتجدَّدِ
فإني رأيتُ الشمسَ زِيدتْ محبّةً إلى الناس أنْ ليْسَتْ عليهم بِسَرْمَدِ

وقِسْ حالَك وأنت في البيت الأول، ولم تَنْتَه إلى الثاني، على حالِك وأنت قد انتهيْتَ إليه ووقفت عليه: تَعْلَمْ بُعْدَ ما بين حالَتَيْكَ في تمكُّن المعنى لديك.

وكذا تعهّد الفرقَ بين أن تقول: «الدنيا لا تدوم» وتسكت، وأن تذكر عَقِيبَه ما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ في الدنيا ضَيْفٌ، وما في يده عارِيَةٌ، والضيفُ مُرْتَحِلٌ والعارية مُؤَدَّاةٌ»، أو تُنْشِد قول لَبيدٍ: [الطويل]

وما المالُ والأهلُونَ إلا ودائعٌ ولا بُدَّ يوماً أن تُرَدَّ الودائعُ(٤)

وبين أن تقول: «أرى قوماً لهم مَنْظَرٌ» وتقطعَ الكلام، وأن تُتْبِعَه نحوَ قول ابن لَنْكَك: [المنسرح]

---

(١) البيتان في ديوانه ١/ ٧٨ من قصيدة مطلعها:
«يا أخي أين عهد ذاك الإخاء أين ما كان بيننا من صفاءِ»

(٢) البيتان في «ديوانه» ١/ ١٤٤، و«أسرار البلاغة» ١٣٣ من قصيدة مطلعها:
«أرأيت أيّ سوالفٍ وخدود عَنَتْ لنا بين اللوى فزرودِ»

(٣) البيتان في «ديوانه» ١/ ١٦٣، و«أسرار البلاغة» ١٤١، ومطلع القصيدة:
«سرت تستجير الدمع خوف نوى غد وعاد قتاداً عندها كلّ مرقدِ»

(٤) للبيد من قصيدة مطلعها:
«بلينا وما تبلى النجوم الطوالع وتبقى الجبال بعدنا والمصانعُ»
ولبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية وهو أحد أصحاب المعلقات (ت ٤١هـ). ترجمته في «خزانة الأدب» ١/ ٣٣٧، و«الأغاني» ١٥/ ٢٦٣.

فـي شـجـر الـسَّـرْوِ مـنـهُـمُ مَـثَـلٌ لـه رُواءٌ، ومـا لَـهُ ثَـمَـرُ[1]

وانظر في جميع ذلك إلى المعنى في الحالة الثانية: كيف يتزايدُ شرفه عليه في الحالة الأولى؟!

ولذلك أسبابٌ:

منها: ما يحصل للنفس من الأنس بإخراجها من خَفِيّ إلى جَليّ، كالانتقال مما يحصل لها بالفكرة إلى ما يُعْلَمُ بالفِطرة، أو بإخراجها مما لم تألفه إلى ما ألفته، كما قيل: [الكامل]

مـا الـحـبّ إلاَّ لـلـحـبـيـب الأوَّلِ[2]

أو مما تعلمه إلى ما هي به أعلم، كانتقال من المعقول إلى المحسوس، فإنك قد تُعَبِّر عن المعنى بعبارة تُؤَدّيه وتبالغ، نحو أن تقول وأنتَ تَصِفُ اليوم بالقِصَر: يومٌ كأقْصَرِ ما يُتَصَوَّرُ. فلا يجد السامع له من الأنس ما يجده لنحو قولهم: «أيامٌ كأباهيم القَطَا»، وقولِ الشاعر: [الوافر]

ظَـلِـلْـنَـا عـنـدَ بـابِ أبـي نُـعَـيْـم بـيـوم مِـثْـلِ سـالِـفـةِ الـذُّبـابِ[3]

وكذا تقول: فلانٌ إذا همَّ بالشيء لم يَزلْ ذاكَ عن ذكْرِه، وقَصَر خواطِرَه على إمضاء عَزْمِه فيه، ولم يشغله عنه شيء، فلا يصادفُ السامع له أريحية، حتى إذا قلت: [الطويل]

إذا هـمَّ ألـقـى بـيـن عـيـنـيـه عـزمَـهُ[4]

امتلأت نفسه سروراً، وأدركته هِزَّةٌ لا يمكن دفعُها عنه.

ومن الدليل على أن للإحساس من التحريك للنفس، وتمكين المعنى ما ليس لغيره: أنك إذا كُنْتَ أنتَ وصاحبٌ لك يسعى في أمره، على طرف نهر، وأنت تريد أن تقرِّر له أنه لا يحصل من سعيه على طائل، فأدخلْتَ يدك في الماء، ثم قلت له: «انظر، هل حصل في كفي من الماء شيء؟ فكذلك أنتَ في أمرك» كان لذلك ضَرْبٌ من التأثير في النفس، وتمكين المعنى في القلب، زائدٌ على القول المجرد.

---

(١) البيت في «أسرار البلاغة» ص ١٣٢.

(٢) البيت لأبي تمام في «ديوانه» ٢/ ٣١٤، و«أسرار البلاغة» ١٣٧، ومطلع القصيدة:

«الـبـيـن جـرّعـنـي نـقـيـع الـحـنـظـل والـبـيـن أثـكـلـنـي وإن لـم أثـكـلِ»

وصدره:

«نـقّـل فـؤادك حـيـث شـئـت مـن الـهـوى»

(٣) بلا نسبة في «أسرار البلاغة» ١٤٥.

(٤) لسعد بن ناشب في «أسرار العرب» ١٤٥، وعجزه:

«ونـكّـب عـن ذكـر الـعـواقـب جـانـبـا»

وفي «الحماسية» رقم (٢٢٣)، ورد البيت بغير هذا العجز:

«إذا هـمّ ألـقـى بـيـن عـيـنـيـه عـزمـه وصـمّـم تـصـمـيـم الـسّـريـجـيّ ذي الأثـرِ»

ومنها: الاستطراف، كما سيأتي.

ومن فضائل التشبيه: أنه يأتيك من الشيء الواحد بأشباهٍ عدَّة، نحو أن يعطيك من الزَّنْدِ بإيرائه، شِبْه الجوادِ، والذَّكِيِّ، والنُّجح في الأمور، وبإصْلادِه شِبْهَ البخيل والخيبة في السعي، ومن القمر الكمالَ عن النقصان، كما قال[1] أبو تَمّام: [الكامل]

لهفي على تلك الشواهد فيهما ... لو أُمْهِلَتْ حتى تصيرَ شمائلا
لغدا سكوتُهما حجىً، وصِباهُما ... حِلْماً، وتلك الأرْيَحِيّةُ نائلا[2]
ولأعقب النَّجمُ المُرِذُّ بديمَةٍ ... ولعادَ ذاكَ الطَّلُّ جَوْداً وابلا[3]
إن الهلال إذا رأيْتَ نُموَّه ... أيقنتَ أن سيصيرُ بدراً كاملا

والنقصانَ عن الكمال، كقول أبي العلاء المعري: [الطويل]

وإن كنْتَ تبغي العيشَ فابْغِ توسُّطاً ... فعند التَّناهي يَقْصُرُ المُتَطَاوِلُ
تُوَقَّى البدورُ النقصَ وهي أهِلّةٌ ... ويدركها النقصانُ وهي كَوَامِلُ[4]

وتتفرع من حالَتَيْ كمالِه ونقصه فروعٌ لطيفةٌ، كقول ابن بابك في الأستاذ أبي عليٍّ - وقد اسْتَوْزَرَه، وأبا العباس الضَّبِّي - فخرُ الدولة بعدَ وفاة ابن عبادٍ: [الكامل]

وأُعِرْتَ شَطْرَ المُلْكِ شَطْرَ كمالِه ... والبدر في شَطْرِ المسافة يَكْمُلُ[5]

وقول أبي بكْرٍ الخوارزمي[6]: [الطويل]

أراكَ إذا أيسرتَ خيَّمتَ عندنا ... مُقيماً، وإن أعسرْتَ زُرْتَ لماما
فما أنت إلا البدرُ، إن قلَّ ضوؤه ... أغَبَّ، وإن زاد الضياءُ أقاما

المعنى لطيفٌ وإن لم تساعده العبارةُ على ما يَجِبُ، لأن الإغباب أن يتخلّل بين وقتَي الحضور وقتٌ يخلو منه. فإنما يصلح لأن يُرادَ أن القمر إذا نقص نورُه لم يُوالِ الطلوعَ في كل

---

(١) الأبيات في «ديوانه» ٢/ ٢٢١، و«أسرار البلاغة» ١٥٤، ومطلعها:
«ما زالت الأيام تخبر سائلاً ... أن سوف تفجع مسهلاً أو عاقلاً»
(٢) النائل: العطاء.
(٣) المرذ: يقال: أرذَّ السحاب، إذا أتى بالرذاذ، وهو فوق الطلّ.
(٤) البيتان في سقط الزند ١١١، وفي «الجامع في أخبار أبي العلاء» ٢/ ١٠٩٥ ومطلع القصيدة:
«ألا في سبيل المجد ما أنا فاعلُ ... عفافٌ وإقدامٌ وحزمٌ ونائلُ»
(٥) لابن بابك في «أسرار البلاغة» ١٥٦.
(٦) البيتان في «أسرار البلاغة» ١٢٨. وأبو بكر الخوارزمي: هو محمد بن العباس، من أئمة الكتاب وأحد الشعراء العلماء. كان ثقة في اللغة ومعرفة الأنساب. وهو صاحب (الرسائل) المعروفة برسائل الخوارزمي. (ت ٣٨٣هـ). ترجمته في «معجم الأدباء» ١/ ١٠١، و«وفيات الأعيان» ١/ ٥٢٣.

ليلة، بل يظهر في بعض الليالي دون بعض. وليس الأمر كذلك، لأنه ـ على نُقصانه ـ يطلع كل ليلة حتى تكونَ السِّرَارُ.

وكذا ينظر إلى بُعدِه وارتفاعِهِ، وقُرب ضوئه وشعاعه، في نحو ما مضى من بيتي البحتري، وإلى ظهوره في كل مكان، كما في قول أبي الطيِّب: [الكامل]

كالبدرِ مِنْ حَيْثُ التَفَتَّ وجدْتَه ... يُهْدِي إلى عينيكَ نوراً ثاقِبا[1]

إلى غير ذلك.

ثم النظرُ في أركان التشبيه ـ وهي أربعة: طَرَفاه، ووجهه، وأداتُه ـ وفي الغرضِ منه، وفي تقسيمه بهذه الاعتبارات.

أما طرَفاه فهما:

إما حِسِّيّان، كما في تشبيه الخدِّ بالورد، والقَدِّ بالرُّمح، والفيل بالجبل، في المُبْصَرَاتِ، والصَّوْتِ الضعيفِ بالهَمْسِ في المسموعات، والنَّكْهَةِ بالعَنْبَرِ في المشمومات، والريقِ بالخمر في المذُوقَات، والجِلْدِ الناعم بالحرير في الملموسات.

وإما عقليان، كما في تشبيه العلم بالحياة.

وإما مختلفان، والمعقول هو المشبّه كما في تشبيه المنيّةِ بالسَّبُع أو بالعكس، كما في تشبيه العِطر بخُلُقٍ كريم.

والمرادُ بالحِسِّيِّ: المدْرَكُ هو ـ أو مادَّتُه ـ بإحدى الحواسِّ الظاهرةِ، فدخل فيه الخيالي، كما في قوله[2]: [مجزوء الكامل]

وكأن مُحْمَرَّ الشقيـ ... ـقِ إذا تَصَوَّب أو تَصَعَّدْ
أعلام ياقوتٍ نُشِرْ ... ن على رماح من زَبَرْجَدْ[3]

وقوله[4]: [مجزوء الخفيف]

---

(١) البيت في «ديوانه» ١٢٢، و«أسرار البلاغة» ١٥٨، ومطلع القصيدة:
«بأبي الشموسُ الجانحاتُ غواربا ... اللابساتُ من الحرير جلاببا»

(٢) للصنوبري في «أسرار البلاغة» ١٨٣، والصنوبري هو أحمد بن محمد بن الحسن بن مرّار الضبيّ الحلبي الأنطاكي، أبو بكر: شاعر اقتصر أكثر شعره على وصف الرياض والأزهار (ت ٣٣٤هـ). ترجمته في «أعيان الشيعة» ٩/ ٣٥٦، و«فوات الوفيات» ١/ ٦١.

(٣) والشقيق: أراد به شقائق النعمان وهو النور المعروف، ويطلق على الواحد والجمع. والشاهد في البيتين التشبيه الخيالي، فإن الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لكن مادته التي تركب منها كالأعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر.

(٤) للصنوبري في «أسرار البلاغة» ١٩٨.

كلُّنا باسطُ اليدِ نحوَ نَيْلُوفَرٍ نَدِي
كدبابيس عَسْجَدٍ قُضْبُها من زَبَرْجَدِ

والمراد بالعقلي: ما عدا ذلك. فدخل فيه الوهْمِيُّ، وهو ما ليس مُدْرَكاً بشيء من الحواسِّ الخمس الظاهرة، مع أنه لو أُدْرِكَ لم يُدْرَكْ إلا بها، كما في قول امرىء القيس: [الطويل]

ومَسنونَةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغْوالِ

وعليه قوله تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝٦٥﴾ [الصافات: ٦٥] وكذا ما يُدْرَك بالوِجْدانِ، كاللّذةِ، والألم، والشِّبَعِ، والجوع.

وأما وجهه: فهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان، تحقيقاً أو تخييلاً.

والمرادُ بالتخييل: أنْ لا يمكنَ وجوده في المشبّه به إلا على تأويل، كما في قول القاضي التنوخي(١): [الخفيف]

وكأنّ النجومَ بين دُجاها سُنَنٌ لاحَ بينَهن ابتِداعُ

فإن وجهَ الشبه فيه: الهيئةُ الحاصلةُ من حصول أشياءَ مُشرقةٍ بِيضٍ في جوانب شيءٍ مُظْلِمٍ أسْوَدَ؛ فهي غيرُ مَوْجودة في المشبَّه به إلا على طريق التخييل.

وذلك: أنه لما كانت البدعةُ والضلالةُ وكلُّ ما هو جهلٌ؛ يجعل صاحبها في حكم من يمشي في الظلمة، فلا يهتدي إلى الطريق، ولا يَفْصِلِ الشيء من غيره. فلا يأمن أن يَتَرَدَّى في مَهْواةٍ، أو يَعْهرَ على عَدُوٍّ قاتل، أو آفةٍ مُهلِكة ـ شُبِّهَتْ بالظُّلمة، ولَزِم ـ على عكس ذلك ـ أن تُشبَه السنَّةُ والهدى، وكلُّ ما هو علمٌ بالنور، وعليهما قوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [المائدة: ١٦].

وشاع ذلك، حتى وُصِف الصِّنفُ الأول بالسَّواد، كما في قول القائل: «شاهدت سوادَ الكفر من جَبين فلان».

والصِّنفُ الثاني بالبياض، كما في قول النبي ﷺ: «أتيتكم بالحنيفيَّة البيضاء» وذلك لتخييل أن السُّنَنَ ونحوها من الجنس الذي هو إشراقٌ أو ابْيضاضٌ في العين، وأن البِدْعَةَ ونحوَها على خلاف ذلك. فصار تشبيهُ النجوم ما بين الدَّياجي بالسُّنَنِ ما بينَ الابتداع؛ كتشبيه النجوم في الظلام ببياض الشَّيْب في سواد الشباب، وبالأنوار مُؤْتَلِفَةً بين النبات الشديدِ الخضرة، فالتأويل فيه: أنه تُخُيِّل ما ليس بمُتَلون مُتَلَوِّناً.

---

(١) القاضي التنوخي: علي بن محمد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم، أبو القاسم التنوخي، قاضٍ، أديب، شاعر، عالم بأصول المعتزلة (ت ٣٤٢هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٤٥٣، و«تاريخ بغداد» ١٢/ ٧٧. والبيت في «خاص الخاص» ص ١٥٢، و«يتيمة الدهر» ٢/ ٣٣٦ ومطلع القصيدة:
«ربَّ ليلٍ قطعتهُ بصدود وفراق ما كانَ فيه وداعُ»

ويحتمل وجهاً آخر، وهو: أن يُتأوَّل بأنه أراد معنى قولهم: إن سواد الظلام يَزيد النجوم حُسناً. فإنه لما كان وقوفُ العاقل على عَوَارِ الباطلِ يَزيد الحقَّ نُبْلاً في نفسه، وحسناً في مَرآة عقله، جُعلَ هذا الأصلُ من المعقول مِثالاً للمُشَاهد المُبْصَر هناك، غير أنه لا يخرج ـ مع هذا ـ عن كونه على خلاف الظاهر، لأن الظاهر أن يُمثّل المعقولُ في ذلك بالمحسوس، كما فعل البُحْترِيُّ في قوله[1]: [الطويل]

وقد زادها إفراطَ حُسْنٍ: جِوارُهَا　　خلائقَ أصفارٍ من المجد خُيَّبِ
وحُسْنُ دَرارِيِّ الكواكبِ أنْ تُرَى　　طوالِعَ في داجٍ من الليل غَيْهَبِ[2]

ومن التشبيه التخييليّ: قول أبي طالب الرَّقِّيّ: [الكامل]

ولقد ذكرْتُكِ والظلامُ كأنَّهُ　　يومُ النّوَى وفؤادُ مَنْ لم يَعْشَقِ[3]

فإنه لما كانت أيامُ المَكَارِهِ تُوصَف بالسواد توسُّعاً؛ فيقال: اسودَّ النهارُ في عَيْنَيَّ، وأظلمتِ الدنيا علَيَّ، وكان الغَزِلُ يدَّعي القَسْوَةَ على منْ لم يَعْشَقْ، والقلبُ القاسي يوصف بالسواد توسُّعاً ـ تَخَيّل يومَ النّوَى وفؤادَ مَنْ لم يعشَقْ شيئين لهما سواد، وجعلهما أعرفَ به، وأشهرَ من الظلام؛ فشبّهه بهما. وكذلك قول ابنِ بابَك: [الطويل]

وأرضٍ كأخلاق الكِرام قطعتُها　　وقد كَحَلَ الليلُ السِّماك فأبصرا[4]

فإن الأخلاق لما كانت تُوصَف بالسّعة والضِّيق تشبيهاً لها بالأماكن الواسعة والضيّقة: تخيّل أخلاقَ الكرام شيئاً له سَعةٌ، وجُعِلَ أصلاً فيها، فشَبّه الأرضَ الواسعةَ بها. وكذا قول التَّنوخي: [البسيط]

فانهَضْ بنارٍ إلى فحمٍ كأنّهما　　في العين ظُلْمٌ، وإنصافٌ قد اتّفقا[5]

فإنه لما كان يقال في الحق: إنه منيرٌ واضحٌ؛ فيُستعار له صفةُ الأجسام المنيرةِ، وفي الظلم خلافُ ذلك ـ تخيّلهما شيئين لهما إنارة وإظلامٌ، فشبّه النارَ والفحم بهما مجتمعين.

وكذا ما كتب به الصاحِب إلى القاضي أبي الحسن، وقد أهْدَى له الصاحب عطر القُطْرِ: [الكامل]

---

(١) البيتان في «ديوانه» ١/١١٨، من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان ومطلعها:
«بنا أنتِ من مجفوّةٍ لم تعتّبِ　　ومعذورةٍ في هجرها لم تؤنّبِ»
والأصفار من المجد: الخالون من المجد.
(٢) الغيهب: الشديد السواد.
(٣) البيت في «أسرار البلاغة» ٢٦٣، ولأبي طالب الرفاء في «ديوان الصبابة» ص ٢٦٤.
(٤) البيت في «أسرار البلاغة» ٢٦٦.
(٥) البيت في «يتيمة الدهر» ٢/٣٣٩، ومطلع القصيدة:
«أما ترى البردَ قد وافَتْ عساكِرُهُ　　وعسكر الحرّ كيف انصاعَ منطلقا»

يا أيُّها القاضي الذي نفسي له مَعْ قُرْبِ عهدِ لقائِه مُشتاقَةْ
أهْدَيتُ عطراً مثلَ طِيبِ ثنائهِ فكأنّما أُهْدي له أخلاقَهْ[(١)]

فإنه لما كان الثناءُ يُشَبَّه بالعطر ويُشْتقُّ له منه؛ تخيّله شيئاً له رائحةٌ طيبة وشبَّه العطر به، ليُوهِمَ أنه أصلٌ في الطِّيبِ، وأحقُّ به منه.

وكذا قول الآخر: [الطويل]

كأنَّ انتضاءَ البدرِ من تحت غَيْمِهِ نَجاءٌ من البَأساء بعدَ وقُوعِ[(٢)]

فإنه لما رأى الخلاصَ من شدَّةٍ يُشبَّه بخروج البدر من تحت الغيم بانحساره عنه؛ قَلَبَ التشبيه ليُرِيَ أن صورة النجاء من البأساء لكونها مطلوبةً فوق كل مطلوب ـ أعرفُ من صورة انتضاء البدر من تحت غيمه.

وإذا عُلِمَ أن وجه الشبَهِ هو ما يَشترِك فيه الطرفان؛ عُلِمَ فسادُ جعله في قول القائل: «النحو في الكلام كالملح في الطعام» كونَ القليل مُصْلِحاً والكثير مُفْسِداً. لأن القِلّة والكثرة إنما يُتصوَّر جريانُهما في الملح، وذلك بأن يُجْعَل منه في الطعام القدر المُصلح أو أكثر منه، دون النحو. فإنه إذا كان من حُكمه رفعُ الفاعلِ ونصبُ المفعولِ ـ مثلاً ـ فإن وُجِدَ ذلك في الكلام فقد حصَل النحوُ فيه، وانتفى الفسادُ عنه، وصار مُنْتَفعاً به في فهم المراد منه، وإلا لم يحصُل وكان فاسداً لا ينتفع به. فالوجه فيه: هو كونُ الاستعمالِ مُصلِحاً، والإهمال مفسداً؛ لاشتراكهما في ذلك.

ومما يتصل بهذا، ما حُكِيَ أن ابن شَرَفٍ القيرواني، أنشد ابن رَشِيقٍ[(٣)] قوله: [الكامل]

غيري جَنَى، وأنا المُعاتَبُ فيكُمُ فكأنني سبّابَةُ المُتَنَدِّمِ

وقال له: «هل سمعتَ هذا المعنى؟» فقال ابن رشيق: «سمعتُهُ وأخذتَهُ أنت، وأفسدْتَه» أما الأخذُ فمن النابغة الذبياني، حيث يقول[(٤)]: [الطويل]

حلَفْتُ فلم أترُكْ لنفسكَ ريبَةً وهل يأثَمَنْ ذو أمّةٍ وهْوَ طائعُ[(٥)]

---

(١) البيتان في «أسرار البلاغة» ص ٢٧٠.

(٢) البيت في «أسرار البلاغة» ٢٦٥. وللعلويّ الأصفهاني في البديع ص ٧٢، وانتضاء البدر: انكشافه، والنجاء: الخلاص، والبأساء: الشدة.

(٣) ابن رشيق القيرواني، أبو علي: أديب، ناقد، باحث. له كتب منها: «العمدة في صناعة الشعر ونقده» و«الشذوذ في اللغة» وديوان شعر، و«شرح موطأ مالك» وغيرها. (ت ٤٦٣هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ١٣٣، و«إنباه الرواة» ١/ ٢٩٨.

(٤) البيتان في «ديوانه» ص ٧٢ من قصيدة مطلعها:
«عفا ذو حساً من فرتنى فالفوارعُ فجنبا أريكٍ، فالتلاعُ الدوافعُ»

(٥) ذو أمّة: ذو قصدٍ واستقامة، وقيل: ذو دين وطاعة.

لـكـلّـفـتـنِـي ذَنْـبَ امْـرِىءٍ وتَـرَكْـتَـهُ كـذِي العُرِّ يُكوَى غيرُه وهوَ راتِعُ[(١)]

وأما الإفسادُ؛ فلأن سَبّابة المتندِّم أول شيءٍ يتألّم منه؛ فلا يكون المعاقَبُ غيرَ الجاني. وهذا بخلاف بيت النابغة، فإن المَكْوِيَّ من الإبل يألَمُ وما به عُرٌّ البَتّة وصاحبُ العُرِّ لا يألم جُملةً.

وهو إما غيرُ خارج عن حقيقة الطرفين، أو خارجٌ.

والأول: إما تمام حقيقتهما، كما في تشبيه إنسان بإنسان في كونه إنساناً، أو جزئِهما، كما في تشبيه بعض الحيوانات العُجْم بالإنسان في كونه حيواناً.

والثاني: صفةٌ، إما حقيقيةٌ، أو إضافية.

والحقيقية: إما حِسِّيَّةٌ، وهي الكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر من الألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، وما يتصل بها من الحسن والقبح وغير ذلك. أو بالسمع، من الأصوات القوية، والضعيفة، والتي بينَ بينَ، أو بالذَّوق من أنواع الطعام، أو بالشم من أنواع الروائح، أو باللمس، من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليُبوسة، والخُشونة والملاسة، واللين والصلابة، والخفة، والثقل، وما ينضاف إليها.

وإما عقلية: كالكيفيات النفسية، من الذكاء، والتيقُّظ، والمعرفة، والعلم، والقدرة، والكرم، والسخاء، والغضب، والحلم، وما جرى مَجْرَاها من الغرائز والأخلاق.

والإضافية: كإزالة الحجاب في تشبيه الحُجّة بالشمس.

تقسيم آخر باعتبار آخر

ووَجهُ الشبه: إما واحد، أو غيرُ واحد.

والواحد: إما حِسِّيٌّ، أو عقليٌّ.

وغيرُ الواحد: إما بمنزلة الواحد ـ لكونه مُرَكَّباً من أمرين أو أمور ـ أو متعدِّد غيرُ مركب.

والمركب: إما حِسِّيٌّ أو عقليٌّ.

والمتعدد: إما حسي، أو عقلي، أو مختلف.

والحِسيُّ لا يكون طرفاه إلا حِسِّيَّيْنِ، لامتناع أن يُدْرَك بالحس من غير الحسِّ شيءٌ.

والعقليُّ: طرفاه إما عقليان، أو حسيان، أو مختلفان؛ لجواز أن يُدْرَك بالعقل من الحس شيء، ولذلك يقال: التشبيهُ بالوجه العقليّ أعمُّ من التشبيه بالوجه الحِسّي.

---

(١) كلّفتني: ألزمتني. والعرّ: داء كالجرب يصيب البعير، وكانوا يعالجونه بأن يكوى بعير لم يصبه ذلك الداء في مشفره فيزعمون أن ذلك يبرىء إبلهم.

قال الشيخ صاحب المِفتاح: وهاهنا نكتةٌ لا بُدَّ من التنبُّه لها، وهي أن التحقيق في وجه الشبه يأبى أن يكون غيرَ عقلي؛ وذلك أنه متى كان حِسّيّاً ـ وقد عرفتَ أنه يجب أن يكون موجوداً في الطرفين، وكل موجود فله تعيُّنٌ ـ فوجه الشبه مع المشبهِ متعيِّنٌ، فيمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبَّه به؛ لامتناع حصول المحسوس المعيَّنِ ها هنا، مع كونه بعينه هناك بحكم الضرورة، وبحكم التنبيه على امتناعه ـ إن شئت ـ وهو استلزامُه إذا عُدِمَتْ حُمْرَةُ الخدِّ دون حمرة الورد أو بالعكس، كون الحمرةِ مَعْدومة موجودة معاً، وهكذا في أخواتها، بل يكون مثله مع المشبَّهِ به، لكنَّ المثلين لا يكونان شيئاً واحداً، ووجهُ الشبه بين الطرفين ـ كما عرفتَ ـ واحدٌ؛ فيلزم أن يكون أمراً كُلِياً مأخوذاً من المِثْلَيْنِ بتجريدهما عن التعيُّن، لكن ما هذا شأنه فهو عقلي.

ويمتنع أن يُقال: فالمراد بوجه الشبه حصول المثلين في الطرفين؛ فإن المثلين متشابهان، فمعهما وجهُ تشبيه؛ فإن كان عقلياً كان المرجعُ في وجه الشبه العقل في المآل، وإن كان حِسّيّاً استلزم أن يكون مع المثلين مثلان آخران، وكان الكلام فيهما كالكلام فيما سواهما، ويلزم التسلسل.

هذا لفظه، ويمكن أن يقال: المراد بكونه حِسّيّاً أن تكون أفرادُه مُدْرَكةً بالحسِّ، كالسواد؛ فإن أفرادَه مدركة بالبصر، وإن كان هو في نفسه غيرَ مدْرَكٍ به ولا بغيره من الحواسِّ.

الواحدُ الحِسِّيُّ: كالحمرة، والخفاء، وطِيبِ الرائحة، ولذَّة الطعم، ولين الملمس؛ في تشبيه الخدِّ بالورد، والصوتِ الضعيفِ بالهمس، والنَّكْهةِ بالعنبر، والريق بالخمر، والجلدِ الناعم بالحرير، كما سبق.

والواحدُ العقليُّ: كالعَراء عن الفائدة في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه؛ و جهةِ الإدراك في تشبيه العلم بالحياة، فيما طرفاه معقولان.

والجراءة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد، ومُطْلق الاهتداء في تشبيه أصحاب النبي ﷺ ورضي عنهم بالنجوم، فيما طرفاه محسوسان.

والهدايةِ في تشبيه العلم بالنور، وتحصيل ما بين الزيادة والنقصان في تشبيه العدل بالقسطاس، فيما المشبه فيه معقول والمشبه به محسوس.

واستطابةِ النفس في تشبيه العطر بخُلُقٍ كريم، وعدم الخفاء في تشبيه النجوم بالسُّنن، فيما المشبه فيه محسوس والمشبه به معقول.

قال الشيخ صاحبُ المِفتاح: وفي أكثر هذه الأمثلة في معنى وحدتها تسامُحٌ.

والمركّب الحسي: طرفاه إما مفردان كالهيئة الحاصلة من الحمرة والشكل الكُرِيِّ والمقدار المخصوص في قول ذي الرمة: [الطويل]

وسقْطٍ كعين الدِّيك عاوَرْتُ صاحبي   أباها، وهَيّأنا لموقعها وَكْرا[1]

وكالهيئة الحاصلة من تقارُن الصوَرِ البيضِ، المستديرة، الصِّغار المقادير في المَرْأى، على كيفيَّةٍ مخصوصة إلى مقدارٍ مخصوصٍ، في قول أُحَيْحة بن الجُلاحِ، أو قَيْس بن الأسْلَت: [الطويل]

وقد لاح في الصّبح الثُّريَّا كما ترى   كعُنقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ حِينَ نَوّرا[2]

وإما مُرَكَّبَان، كالهيئة الحاصلة من هُوِيِّ أجرامٍ مُشرقةٍ مستطيلةٍ، متناسبة المقدار، متفرقةٍ في جوانب شيءٍ مُظلمٍ، في قول بشَّارٍ: [الطويل]

كأنّ مُثارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤوسنا   وأسيافنَا ليلٌ تهاوَى كواكبُهْ[3]

وكالهيئة الحاصلة من تفرُّق أجرام مُتلألِئةٍ، مستديرةٍ، صغارِ المقادير في المرأى، على سطح جسمٍ أزرقَ، صافي الزُّرقة، في قولِ أبي طالب الرَّقِّي: [الكامل]

وكأن أجرامَ النّجومِ لَوامِعاً   دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلَى بِساطٍ أزْرَقِ[4]

وإما مختلفان، كما تشبيه الشَّاة الجَبَليِّ بحمارٍ أبترَ مشقوقِ الشَّفَةِ والحوافرِ نابتٍ على رأسه شجرتا غَضاً، وكما مرَّ في تشبيه الشقيق والنيلوفَر.

ومن بديع هذا النوع ـ أعني المركب الحسي ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة ـ ويكون على وجهين:

أحدهما: أن يُقرَن بالحركة غيرُها من أوصاف الجسم، كالشكل، واللون، كما في قوله: [الرجز]

والشمسُ كالمِرآةِ في كَفّ الأشَلْ[5]   لمّا رأيتها بدت فوق الجبل

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة، مع الإشراق، والحركة السريعة المتصلة، وما يحصل من الإشراق بسبب تلك الحركة، من التموُّج والاضطراب، حتى يُرَى الشعاعُ كأنه يَهُمُّ بأن ينبسط حتى يَفِيضَ من جوانب الدائرة، ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى الانقباض، كأنه

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ١٥٥ ومطلع القصيدة:
«لقد جشأَتْ نفسي عشيةَ مُشْرِفٍ   ويومَ لوى حُزوى فقلتُ لها صبرا»
(٢) لأبي قيس بن الأسلت في «ديوانه» ٧٣، و«اللسان» (ملح)، و«تاج العروس» (ملح).
(٣) البيت في «ديوانه» ١/ ٣١٨ ومطلع القصيدة:
«جفا وِدُّهُ فازورَّ أو ملَّ صاحِبُهْ   وأزرى به أنْ لا يزال يعاتِبُهْ»
(٤) «أسرار البلاغة» ١٩٧.
(٥) بلا نسبة في «أسرار البلاغة» ٢٠٧.

يجتمع من الجوانب إلى الوسط؛ فإن الشمس إذا أَحَدَّ الإنسانُ النظر إليها ليتبين جِرْمَها وجدها مُؤَدِّيَةً لهذه الهيئة، وكذا المرآة إذا كانت في يد الأشَلّ.

ومنه قول[1] المُهَلَّبِي الوزيرِ: [السريع]

والشَّمسُ من مشرقها قد بَدَتْ ... مُشْرِقَةً ليس لها حاجِبُ
كأنها بُوتَقَةٌ أُحْمِيَتْ ... يَجول فيها ذهبٌ ذائبُ

فإن البُوتَقة إذا أُحْمِيَت، وذاب فيها الذهب، تشكَّل بشكلها في الاستدارة وأخذ يتحرك فيها بجملته تلك الحركة العجيبة، كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانبها؛ لما في طبعه من النعومة، ثم يبدو له فيرجع إلى الانقباض؛ لما بين أجزائه من شدة الاتصال والتلاحُم؛ ولذلك لا يقع فيه غليان على الصفة التي تكون في الماء ونحوه مما يتخلله الهواء.

وكما في قول الصنوبري: [مجزوء الرجز]

كأن في غُدرانها ... حواجِباً ظَلَّتْ تُمطّ[2]

أراد ما يبدو في صفحة الماء من أشكال الماء كأنصاف دوائر صِغارٍ ثم تمتد امتداداً ينقص من انحنائها، فينقلها من التقوُّسِ إلى الاستواء، وذلك أشبَهُ شيءٍ بالحواجب إذا امتدَّت، لأن للحاجب كما لا يخفى تقويساً، ومدُّهُ ينقص من تقويسه.

والوجه الثاني: أن تجرَّد هيئةُ الحركةِ عن كلِّ وصفٍ غَيْرِها للجسم؛ فهناك أيضاً لا بُدَّ من اختلاط حركاتٍ كثيرةٍ للجسم إلى جهاتٍ مختلفة له، كأن يتحرك بعضه إلى اليمين، وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العُلو، وبعضه إلى السُّفل.

فحركة الرَّحا والدُّولابِ والسهمِ لا تركيبَ فيها لاتحاد الحركة، وحركةُ المصحفِ في قول ابن المُعْتز: [المديد]

وكأنَّ البرقَ مُصْحَفُ قارٍ ... فانطباقاً مَرَّةً وانفتاحا[3]

فيها ترتيب؛ لأنه يتحرك في الحالتين إلى جهتين في كل حالة إلى جهة، وكلَّما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك أبعاض الجسم إليها أشدَّ كان التركيب في هيئة المتحرِّك أكثر.

ومن لطيف ذلك قول الأعشى يصف السفينة في البحر وتقاذفَ الأمواج بها: [الكامل]

تقِصُ السَّفينُ بجانِبَيْه كما ... يَنْزُو الرُّبَاحُ خَلاً له كَرَعُ[4]

---

(١) البيتان في «أسرار البلاغة» ٢٠٩.
(٢) البيت في «أسرار البلاغة» ٢٠٩.
(٣) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٢٥، ومطلع القصيدة:
«عَرَفَ الدارَ فحيّا وناحا ... بعد ما كانَ صحا واستراحا»
(٤) البيت للأعشى في «أسرار البلاغة» ص ٢١٠.

قال الشيخ عبد القاهر: الرُّباحُ: الفصيل (وقيل: القرد)، والكَرْعُ: ماءُ السماءِ؛ شبَّه السفينة في انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل في نَزْوِه، فإنه يكون له حينئذٍ حركاتٌ مُتفاوتة تصير لها أعضاؤه في جهات مختلفة، ويكون هناك تَسفُّلٌ وتصعُّدٌ على غير ترتيب، وبحيثُ يكاد يدخُلُ أحدُهما في الآخر؛ فلا يتبينه الطَّرْفُ مرتفعاً حتى يراه مُتَسفّلا، وذلك أشبهُ شيءٍ بحال السفينة وهيئةِ حركاتها حين تتدافعها الأمواجُ.

ومنه قولُ الآخرَ: [الكامل]

حفَّت بِسَرْوٍ كالقِيان، ولُحِّفَتْ خُضْرَ الحرير على قوامٍ مُعتَدِلْ
فكأنها والريحُ جاء يُميلُها تبغي التعانُقَ، ثم يمنعُها الخجَلْ

فإن فيه تفصيلاً دقيقاً؛ وذلك أنه راعى الحركتين؛ حركة التهيُّؤِ للدنُوِّ والعناق، وحركة الرجوع إلى أصل الافتراق، وأدَّى ما يكون في الثانية من سرعة زائدة تأدِيةً لطيفةً؛ لأن حركة الشجرة المعتدلة حال رجوعها إلى اعتدالها أسرعُ لا مَحالَةَ من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال؛ وكذلك حركةُ من يدركه الخجل فيرتدع أسرعُ من حركة من يَهُمُّ بالدنو، لأن إزعاج الخوف أقوى أبداً من إزعاج الرجاء.

ومما مذهبه السهلُ الممتنع من هذا الضرب قولُ امرىء القيس: [الطويل]

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً كجُلْمودِ صَخْرٍ حطَّه السيلُ من عَلِ[1]

يقول: إن هذا الفرس - لفرط ما فيه من لِينِ الرأسِ وسرعةِ الانحرافِ - ترى كفَلَه في الحال التي ترى فيها لبَبَه؛ فهو كجلمود صخر دفعه السيل من مكان عال؛ فإن الحجر بطبعه يطلب جِهة السُّفل؛ لأنها مركزه، فكيف إذا أعانته قوةُ دَفْع السيل من عل؟! فهو لسرعة تقلُّبِه يُرَى أحدُ رجليه حين يُرَى الآخرُ.

وكما يقع التركيب في هيئة الحركة قد يقع في هيئة السكون؛ فمن لطيف ذلك قول أبي الطّيِّب في صفة الكلب: [الرجز]

يُقْعِي جُلوسَ البَدَوِيِّ المُصْطَلي بأربعٍ مجدولةٍ لم تُجدَلِ[2]

إنما لطف من حيث كان لكل عضو من الكلب في إقعائه موقعٌ خاصٌّ، وللمجموع صورةٌ خاصة مؤلَّفَةٌ من تلك المواقع.

---

(١) البيت في «ديوانه» في المعلقة ص ١٦، و«اللسان» (علا)، و«جمهرة اللغة» ١٢٦، و«تاج العروس» (فرر)، و«خزانة الأدب» ٢/ ٣٩٧.

(٢) الرجز في «ديوانه» ٢/ ٢٠٤.

ومنه البيت الثاني من قول[1] الآخَرِ في صفة مَصْلوبٍ: [البسيط]

كـأنـه عـاشـقٌ قـد مَـدَّ صـفـحـتَـه ... يـوم الـوَداع إلـى تـوديـع مُـرْتَـحِـل
أو قـائـمٌ مـن نُـعـاسٍ فـيـه لُـوثَـتـهُ ... مُـواصِـلٌ لـتـمـطِّـيـه مـن الـكَـسَـلِ

والتفصيلُ فيه أنه شبّه بالمتمطي إذا واصل تمَطِّيَهُ مع التعرّض لسببه وهو اللُّوثَةُ والكسل فيه؛ فنظر إلى هذه الجهات الثلاث، ولو اقتصر على أنه كالمتمطي كان قريبَ التناول؛ لأن هذا القدر يقع في نفس الرائي للمصلوب ابتداءً؛ لأنه من باب الجملة.

وشبيهٌ بهذا القول قولُ[2] الآخَرِ: [السريع]

لـم أر صَـفّـاً مـثـلَ صَـفِّ الـزُّطّ ... تِـسـعـيـنَ مـنـهـم صُـلِـبـوا فـي خَـطّ
مـن كـل عـالٍ جِـذعُـه بـالـشَّـطّ ... كـأنـه فـي جِـذعـه الـمُـشْـتَـطّ
أخـو نُـعـاسٍ جَـدَّ فـي الـتَّـمَـطِّـي ... قـد خـامـرَ الـنـومَ ولـم يَـغـطّ

والفرق بين هذا والأول أن الأول صريحٌ في الاستمرار على الهيئة والاستدامة لها دون بلوغ الصفة غايَة ما يمكن أن يكون عليها، والثاني بالعكس.

قال الشيخ عبد القاهر: وشبيهٌ بالأول في الاستقصاء قول ابنِ الرُّومي في المصلوب أيضاً: [الطويل]

كـأن لـه فـي الـجـوّ حَـبْـلاً يَـبُـوعُـه ... إذا مـا انـقـضَـى حَـبْـلٌ أُبِـيـحَ حـبـلُ[3]

فقوله: «إذا ما انقضى حبلٌ أُتيح له حبل» كقوله: «مواصل لتمطيه من الكسل» في التنبيه على استدامة الشَّبه، لأنه إذا كان لا يزال يبوع حَبْلاً لم يقبض باعَه، ولم يرسل يده، وفي ذلك بقاءُ شبه المصلوب على الاتصال.

والمركّبُ العقليُّ كالمنظر المُطْمِع مع المَخْبَرِ المُؤيِس الذي هو على عكس ما قدر، في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ﴾ [النُّور: ٣٩]، شبّه ما يعمله من لا يقرِن الإيمانَ المعتبر بالأعمال التي يَحْسَبُها تنفعه عند الله وتنجيه من عذابه، ثم يَخِيبُ في العاقبة أملُه، ويَلْقَى خلافَ ما قدَّر، بسرابٍ يراه الكافر بالساهِرَة وقد غلبه عطشٌ يومَ القيامة، فيحسَبه ماءً؛ فيأتيه، فلا يجد ما رجاه، ويجد زبانِيةَ الله عنده؛ فيأخذونه، فَيَعْتِلونه إلى جهنم، فيسقونه الحَميمَ والغَسَّاقَ.

فهو كما ترى مُنْتَزعٌ من أمور مجموعة قُرِنَ بعضُها إلى بعض؛ وذلك أنه رُوعِيَ من الكافر

---

(١) «أسرار البلاغة» ٢١٤. (٢) الأبيات في «أسرار البلاغة» ٢١٤.

(٣) البيت في «ديوانه» ٣/ ٥٠ وبعده:

«يـعـانـقُ أنـفـاسَ الـريـاحِ مـودِّعـاً ... وداعَ رحـيـلٍ لا يُـحَـطُّ لـه رَحْـلُ»

فعلٌ مخصوصٌ، وهو حُسبانُ الأعمال نافعةً له، وأن تكون للأعمال صورةٌ مخصوصةٌ، وهي صورةُ الأعمالِ الصالحةِ التي وعَدَ الله تعالى بالثواب عليها بشرط الإيمان به وبرسُلِه عليهم السلام؛ وأنها لا تفيدهم في العاقبة شيئاً، وأنهم يَلْقَونَ فيها عكسَ ما أمّلوه وهو العذاب الأليم، وكذا في جانب المشبّه به.

وكحِرمان الانتفاع بأبلغ نافع معَ تَحَمُّلِ التعب في استصحابه، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجُمُعَة: ٥] فإنه أيضاً مُنتزع من أمور مجموعة قُرِنَ بعضُها إلى بعضٍ؛ وذلك أنه رُوعيَ من الحمار فعلٌ مخصوصٌ، وهو الحمل، وأن يكون المحمولُ شيئاً مخصوصاً وهي الأسفار التي هي أوْعِيَةُ العلوم، وأن الحمار جاهل ما فيها، وكذا في جانب المشبه.

واعلم أنه قد تقع بعد أداة التشبيه أمور يُظَنُّ أن المقصود أمر مُنْتَزَعٌ من بعضها؛ فيقع الخطأ؛ لكونه أمراً مُنتزعاً من جميعها، كقوله: [الطويل]

كما أبرَقَتْ قوماً عِطاشاً غمامةٌ فلمَّا رَأوْها أقشعَتْ وتجلَّتِ[1]

فإنه ربما يُظَنُّ أن الشطرَ الأول منه تشبيهٌ مُسْتَقِلٌّ بنفسه لا حاجة به إلى الثاني على أن المقصودَ به ظهورُ أمرٍ مُطْمِع لمن هو شديدُ الحاجة إليه، ولكن بالتأمُّل يظهر أن مَغْزَى الشاعرِ في التشبيه أن يثبِتَ ابتداءً مطمعاً مُتصلاً بانتهاء مُؤْيِسٍ، وذلك يتوقف على البيت كله.

فإن قيل: هذا يقتضي أن يكون بعضُ التشبيهات المجتمعة كقولنا: «زيد يَصْفُو ويَكْدرُ» تشبيهاً واحداً؛ لأن الاقتصار على أحد الخبرين يبطل الغرض من الكلام؛ لأن الغرض منه وصف المخبَرِ عنه بأنه يجمع بينَ الصفتين، وأن إحداهما لا تدوم.

قلنا: الفرق بينهما أن الغرض في البيت أن يَثْبُتَ ابتداءٌ مُطْمعٌ متصل بانتهاءٍ مُؤْيِسٍ، كما مر، وكونُ الشيء ابتداء لآخر زائدٌ على الجمع بينهما، وليس في قولنا: «يصفو ويكدر» أكثرُ من الجمع بين الصِّفتين، ونظيرُ البيت قولنا: «يصفو ثمّ يكدِرُ» لإفادة «ثُمَّ» الترتيب المقتضي ربطَ أحدِ الوصفين بالآخر.

وقد ظهر مما ذكرنا أن التشبيهاتِ المجتمعةَ تفارق التشبيه المركَّب في مثل ما ذكرنا بأمرين:

أحدهما: أنه لا يجب فيها ترتيب.

الثاني: أنه إذا حُذِفَ بعضُها لا يتغير حال الباقي في إفادة ما كان يفيده قبل الحذف.

فإذا قلنا: «زيد كالأسد بأساً، والسيفِ مَضاءً، والبحرِ جوداً» لا يجب أن يكون لهذه

---

(١) البيت في «زهر الآداب» ٢/ ٧١.

التشبيهات نَسقٌ مخصوص، بل لو قُدِّم التشبيه بالبحر أو التشبيهُ بالسيف جاز لو أُسْقِط واحدٌ من الثلاثة لم يتغير حالُ غيره في إفادة معناه. بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختلُّ بإسقاط بعض الأمور.

والمتعدِّد الحِسيُّ: كاللون، والطعم، والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى.

والمتعدد العقلي: كحِدَّةِ النظر، وكمال الحذر، وإخفاء السِّفاد، في تشبيه طائر بالغراب.

والمتعدِّد المختلفُ: كحُسْنِ الطلعة ونباهة الشأن، في تشبيه إنسان بالشمس.

واعلم أن الطريقَ في اكتساب وجه الشبه أن يُمَيِّز عمَّا عداه، فإذا أردْتَ أن تُشَبِّه جسماً بجسم في هيئة حركة، وجب أن تطلب الوِفاق بين الهيئة والهيئة مُجَرَّدتين عن الجسم وسائر أوصافه من اللون وغيره، كما فعل ابن المعتزِّ في تشبيه البرق؛ فإنه لم ينظر إلى شيء من أوصافه سوى الهيئة التي تجدها العين، من انبساط يعقبه انقباض.

أدوات التشبيه: وأما أداته فالكافُ في نحو قولك: «زيدٌ كالأسد» وكأنَّ في نحو قولك: «زيدٌ كأنه أسد» و«مثل» في نحو قولك: «زيدٌ مِثْلُ الأسد» وما في معنى «مثل» كلفظة «نحو» وما يُشْتَقُّ من لفظة «مثل» و«شبه» ونحوهما.

والأصلُ في الكاف ونحوِها أن يليها المشبَّه به، وقد يليها مفردٌ لا يتأتَّى التشبيهُ به، وذلك إذا كان المشبَّه به مُركباً كقوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ﴾ [الكهف: ٤٥]؛ إذ ليس المرادُ تشبيه حال الدنيا بالماء، ولا بمفردٍ آخرَ يُتمحَّلُ لتقديره، بل المراد تشبيه حالها، في نضارتها، وبهجتها، وما يتعقَّبها من الهلاك والفناء، بحال، النبات يكون أخضرَ وارفاً، ثم يهيج، فتُطيره الرياح كأن لم يكن.

وأما قوله عزَّ وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصَّف: ١٤] فليس منه؛ لأن المعنى «كونوا أنصارَ الله، كما كان الحواريُّون أنصارَ عيسى، حين قال لهم: من أنصاري إلى الله؟».

وقد يذكر فِعْلٌ ينبيء عن التشبيه، كعلمت في قولك: «علمت زيداً أسداً» ونحوه.

هذا إذا قَرُب التشبيه فإن بُعْد أدنى تبعيد؛ قيل: خِلْتُه وحسِبتُه ونحوهما.

وأما الغرض من التشبيه: فيعود في الأغلب إلى المشبه، وقد يعود إلى المشبه به.

أما الأول فيرجع إلى وجوه مختلفة:

منها: بيانُ أن وجود المشبَّه ممكنٌ، وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يُخالَف فيه ويدَّعي امتناعه، كما في قول أبي الطيب: [الوافر]

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنتَ منهم فإنَّ المِسْكَ بعضُ دَمِ الغَزَالِ(١)

أراد أنه فاق الأنام في الأوصاف الفاضلة، إلى حَدّ بَطَلَ معه أن يكون واحداً منهم، بل صار نوعاً آخر برأسه أشْرَفَ من الإنسان، وهذا ـ أعني أن يتناهى بعضُ أفراد النوع في الفضائل، إلى أن يصير كأنه ليس منها ـ أمرٌ غريبٌ يفتقر من يدَّعيه إلى إثبات جواز وجوده على الجملة، حتى يجيء إلى إثبات وجوده في الممدوح؛ فقال: [الوافر]

فإن المِسْكَ بعضُ دَمِ الغزال

أي: ولا يُعَدُّ في الدِّماء؛ لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا يُوجَد شيءٌ منها في الدَّم، وخُلُوِّه من الأوصاف التي كان لها الدَّمُ دماً؛ فأبان أن لما ادّعاه أصلاً في الوجود على الجملة.

ومنها: بيانُ حاله، كما في تشبيه ثوبٍ بثوبٍ آخرَ في السواد، إذا عُلِم لونُ المشبه به دون المشبه.

ومنها: بيان مقدار حاله في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في قوله: [الوافر]

مِدادٌ مِثْلُ خافِيَةِ الغُرابِ(٢)

وعليه قولُ الآخَرِ: [الطويل]

فأصبحْتُ من ليلى الغداةَ كقابض على الماء خانَتْهُ فُرُوجُ الأصابعِ

أي: بلغت في بَوارِ سَعْيي في الوصول إليها وأن أُمَتَّعَ بها؛ أقصى الغايات، حتى لم أحْظَ منها بما قَلَّ ولا بما كَثُر.

ومنها: تقرير حاله في نفس السامع، كما في تشبيه من لا يحصل على سعيه على طائل بمن يَرْقِمُ على الماء، وعليه قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١] فإنه بيَّن ما لم تَجْرِ به العادةُ بما جَرَت به العادة.

وهذه الوجوه تقتضي أن يكون وجه المشبه به أتمَّ، وهو به أشهرُ؛ ولهذا ضعف قول البحتري: [الطويل]

على باب قِنَّسْرِين واللَّيْلُ لاطخ جوانِبَهُ من ظُلْمَةٍ بمدادِ(٣)

---

(١) البيت للمتنبي في «ديوانه» ٣/ ٢٠ من قصيدة مطلعها:
«نُعِدُّ المشرفيّةَ والعوالي وتقتلنا المنون بلا قتالِ»

(٢) بلا نسبة في «زهر الآداب» ٣/ ٢٦٤، وعجزه:
«ورق مثل رقراق السحاب».

(٣) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٩٣، ومطلع القصيدة:
«عذيرك من نأي غداً وبعادِ وسيرِ مُجِبٍّ لا يسيرُ بزادِ»

فإنه ربَّ مداد فاقد اللون، والليلُ بالسواد وشدَّتِه أحقُّ وأحْرَى، ولهذا قال ابن الرومي: [الرجز]

جِبْرُ أبي حفص لُعابُ الليلِ   يسيلُ للإخوانِ أيَّ سَيْلِ[١]

فبالغ في وصف الحبر بالسواد حين شبهه بالليل؛ فكأنه نظر إلى قول العامَّة في الشيء الأسود: «هو كالنِّقْسِ[٢]» ثم تركه للقافية إلى المداد.

ومنها: تزيينه للترغيب فيه، كما في تشبيه وجه أسود، بمقلة الظبي.

ومنها: تشويهه للتنفير عنه، كما في تشبيه وجهِ مجدورٍ بسَلْحَةٍ جامدةٍ قد نقَرتْها الدِّيَكة.

وقد أشار إلى هذين الغرضين ابن الرومي في قوله: [البسيط]

تقول: هذا مُجاجُ النَّحلِ؛ تَمْدَحُه   وإن تَعبْ قلتَ: ذا قَيْءُ الزَّنابيرِ[٣]

ومنها: استطرافه، كما في تشبيه فحم فيه جَمْرٌ مُوقَدٌ ببحر من المِسْك مَوْجه الذهب؛ لإبرازه في صورة الممتنع عادة.

وللاستطراف وجهٌ آخرُ، وهو أن يكون المشبَّهُ به نادرَ الحضور إما مُطْلقاً كما مرَّ، وإما عند حضور المشبَّه كما في قوله: [البسيط]

ولازَوَرْدِيَّةٍ تَزْهُو بِزُرْقَتِها   بَينَ الرِّياضِ على حُمْرِ اليَواقِيتِ[٤]

كأنها فوق قاماتٍ ضَعُفْنَ بها   أوائلُ النارِ في أطرافِ كبريتِ[٥]

فإن صورة النار بأطراف الكبريت، لا يندرُ حضورها في الذهن نَدْرَةَ صورةِ بحرٍ من المِسْكِ موجهُ الذهبُ، وإنما النادر حضورها عند حضور صورة البنفسج، فإذا أُحْضِر مع صحة الشَّبَه استُطْرِف لمشاهدة عِناقٍ بين صورتين[٦] لا تَتَراءى ناراهما.

ومما يؤيِّد هذا ما يُحْكى أن جريراً قال: أنْشَدَني عَدِيٌّ: [الكامل]

---

(١) البيت في «ديوانه» ٣/ ١٠٠.

(٢) النِّقْس: المداد، والجمع أنقاس وأنقس.

(٣) البيت في «ديوانه» ٢/ ٣٠٧، ومطلع القصيدة:

«في زخرف القول ترجيح لقائله   والحق قد يعتريه بعضُ تغييرِ»

المجاج: الريق يرمى من الفم. ومجاج النحل المسك.

(٤) اللازوردية: البنفسج الشبيه بحجر اللازورد لكونه على لونه. حمر اليواقيت: استعارة تعني الأزهار والشقائق الحمر.

(٥) كأنها: الهاء ضمير يعود على اللازوردية. القامات: السيقان. أوائل النار: النار المتصلة بالكبريت. والبيتان غير منسوبين في «أسرار البلاغة» ١٤٧.

(٦) الصورتان هنا: صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت.

عَرَفَ الدِّيارَ تَوَهُّماً فاعْتادَها[1]

فلما بلغ إلى قوله: [الكامل]

تُزْجِي أغَنَّ كأن إبْرَةَ رَوْقِهِ[2]

رحمتُه وقلت: «قد وقع، ما عساه يقول وهو أعرابيٌّ جِلْفٌ جافٍ؟» فلما قال:

قَلَمٌ أصاب من الدَّواةِ مِدادَها

استحالَت الرحمةُ حسداً، فهل كانت رحمتُه في الأولى والحسَدُ في الثانية، إلا لأنه رآه حين افتتح التشبيه قد ذكر ما لا يحضرُ له في أول الفِكْر شَبَهٌ، وحين أتمهُ صادفه قد ظَفِر بأقرب صفة من أبعد موصوف؟

وذكر الشيخ عبد القاهر رحمه الله للاستطراف في تشبيه البنفسج بنار الكِبريت وجهاً آخر، وهو أنه أراك شبهاً لنباتٍ غَضٍّ يَرِفُّ وأوراق رطبة؛ من لَهَبِ نارٍ في جسم مُسْتَوْلٍ عليه اليبس، ومبْنَى الطِّباع وموضوع الجِبلّة على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يعْهَدْ ظهوره منه وخرج من موضعٍ ليس بمعدنٍ له؛ كانت صَبابة النفوس به أكثر، وكان الشغف به أجدر.

وأما الثاني، فيكون في الغالب إيهامَ أن المشبه به أتمُّ من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب، وهو أن يكون بالعكس، كقول محمد بن وهيب: [الكامل]

وبَدَا الصَّباحُ كأنَّ غُرَّتَهُ وجهُ الخليفةِ حينَ يُمْتَدَحُ[3]

فإنه قَصَدَ إيهامَ[4] أن وجهَ الخليفة أتمُّ من الصباح في الوضوح والضياء.

واعلم أن هذا وإن كان في الظاهر يشبه قولهم: «لا أدري وجهه أنْوَرُ أم الصبحُ؟ وغُرَّتُه أضوأُ أم البدر؟» وقولهم إذا أفرطوا: «نورُ الصباح يَخفَى في ضوء وجهه» أو «نورُ الشمسِ

---

(١) عديّ بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع بن مرة بن أُدَدْ (ت نحو ٩٥هـ) وكان شاعراً مقدماً عند بني أمية مدّاحاً لهم وقد تعرض لجرير وناقضه في مجلس الوليد بن عبد الملك. ترجمته في «الأغاني» ٩/ ٢٥٥، وعجز البيت:

«من بعدما شمل البلى أبلادها»

(٢) تزجي: تسوق، والضمير للظبية. الأغن: الذي في صوته غنة. الرَّوْق: القرن. وعجز البيت:

«قلم أصاب من الدواة مدادها»

والخبر في الأغاني في ترجمة عديّ بن زيد ٩/ ٢٦٠.

(٣) البيت في «الأغاني» ١٩/ ٦٩ ومطلع القصيدة:

«العُذْرُ إنْ أنصفتَ متَّضِحُ وشهيدُ حبِّكَ أدمعٌ سُفُحُ»

في البيت تشبيه مقلوب حيث شبه الصباح بوجه الخليفة تاركاً وجه الخليفة أكثر ضياء ونوراً من الصباح.

(٤) أي بقلب التشبيه.

مسروقٌ من نورِ جَبينه» ونحو ذلك من وجوه المبالغة؛ فإن في الأول خلابَةً وشيئاً من السحر ليس في الثانية، وهو أنه كأنه يَستكثر للصباح أن يُشبَّهه بوجه الخليفة، ويوهم أنه احتشد له واجتهد في تشبيه يُفَخِّم به أمرَه؛ فيُوقع المبالَغَة في نفسك من حيث لا تشعرُ، ويُفِيدُكَها من غير أن يظهر ادِّعاؤه لها؛ لأنه وَضَعَ كرمَه وضع مَنْ يَقِيسُ على أصلٍ مُتَّفَقٍ عليه، لا يُشْفِقُ من خِلاف مُخَالِفٍ وتهكم متهكمٍ، والمعاني إذا وردت على النفس هذا المَوْرِدَ كان لها نوع من السرور عجيبٌ، فكانت كالنعمة التي لا تكَدِّرُها المِنَّة، وكالغنيمة من حيث لا تُحْتَسَب، وفي قوله: «حينَ يُمْتَدَحُ» فائدةٌ شريفة، وهي الدلالة على اتِّصاف الممدوح ـ على ما احتشد له من تزيينه، وقَصَدَهُ من تفخيم شأنه في عيون الناس، بالإصغاء إليه، والارتياح له، والدلالة بالبِشْرِ والطلاقة على حسن موقعه عنده ومنه.

ومنه قوله تعالى حكايةً عن مستحلّ الرِّبا: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٥] فإن مُقتضى الظاهر أن يقال: إنما الربا مثل البيع؛ إذ الكلامُ في الربا لا في البيع، فخالفوا لجعلهم الرِّبا في الحِلّ حالاً من البيع وعُرِفَ به.

ومنه قوله عز وجل: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]؟! فإن مُقْتَضى الظاهر العكس، لأن الخطاب للذين عبدوا الأوثان، وسمَّوها آلهة؛ تشبيهاً بالله سبحانه وتعالى. فقد جعلوا غيرَ الخالق مثل الخالق. فخُولِفَ في خطابهم لأنهم بالغوا في عبادتها وغَلَوا، حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة والخالقُ سُبْحانه فَرْعاً فجاء الإنكار على وَفْق ذلك.

وقال السكاكي: عندي أن المراد بمن لا يخلق: الحيُّ العالمُ القادرُ من الخلق؛ تعريضاً بإنكار تشبيه الأصنام بالله عز وجل، وقوله: ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾﴾ [الصّافات: ١٥٥] تنبيه تَوْبيخ عليه. ونحوه قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] بدل: أرأيت من اتخذ هواه إلٰهه.

وقد يكون الغرضُ العائدُ إلى المشبه به: بيان الاهتمام به، كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف؛ إظهاراً للاهتمام بشأن الرغيف لا غير، وهذا يُسمى إظهار المطلوب.

قال السكاكي: ولا يحسُن المصيرُ إليه إلا في مقام الطمع في تَسَنِّي المطلوب، كما يُحْكى عن الصاحب أن قاضي سِجِسْتان دخل عليه، فوجده الصاحب مُتفنِّناً بِمدحِهِ، حتى قال: [الرجز]

وعالِمٍ يُعْرَفُ بالسِّجْزِي[1]

وأشار للندماء أن ينظموا على أسلوبه، ففعلوا واحداً بعد واحد، إلى أن انتهت النَّوْبَةُ إلى شريفٍ في البيت، فقال: [الرجز]

---

(١) السجزي هو السجستاني كما أشار محمد عبد المنعم خفاجي في «الإيضاح» ٤/٧٧، أي نسبة على غير قياس.

أشــهَــى إلــى الــنَّــفْــسِ مــن الــخُــبْــزِ

فأمر الصاحب أن تُقدَّم له مائدة.

هذا[١] كله إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه حقيقةً أو ادِّعاءً بالزائد. فإن أُريد مُجرَّد الجمع بين شيئين في أمر[٢]؛ فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه؛ ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به؛ احترازاً من ترجيح أحد المتساويين على الآخر. كقول أبي إسحاق الصابيء[٣]: [الطويل]

تَـشَـابَـه دَمْـعِـي ـ إذْ جَـرَى ـ ومُـدامَـتي فمنْ مِثْلِ ما في الكأسِ عَيْنيَ تَسْكُبُ
فَـوالـلَّـهِ مـا أدري: أبِـالـخـمـرِ أسْـبَـلَـتْ جُفُوني، أم مِنْ عَبْرَتي كنتُ أشربُ؟[٤]

وكقول الآخر: [الكامل]

رَقَّ الــزُّجــاجُ، وراقــتِ الــخَــمْــرُ وتــشــابَــهــا، فَــتَــشَــاكَــلَ الأمْــرُ
فــكــأنَّــمــا خَــمْــرٌ ولا قَــدَحٌ وكــأنّــمــا قَــدحٌ ولا خَــمْــرُ[٥]

ويجوز التشبيه أيضاً، كتشبيه غُرَّة الفَرَسِ بالصبح، وتشبيه الصبح بغُرَّةِ الفرس، متى أُريد ظُهور مُنيرٍ في مُظلِمٍ أكثرَ منه، وتشبيه الشمس بالمرآة المجلُوَّة، أو الدينار الخارج من السِّكَّة، كما قال: [الخفيف]

وكــأنَّ الــشــمــسَ الــمُــنِــيــرةَ دِيــنــا رٌ جَــلَــتْــهُ حــدائــدُ الــضَّــرَّابِ[٦]

وتشبيهِ المرآةِ المجلوَّةِ أو الدينارِ الخارج من السكة بالشمس. متى أُريد استدارة متلألىء متضمِّن لخصوصٍ في اللون، وإن عَظُم التفاوُتُ بين بياض الصبح وبياض الغرة، ونور الشمس ونور المرآة والدينار، وبين الجرمَيْنِ، فإنه ليس شيء من ذلك بمنظور إليه في التشبيه. وعلى هذا ورد تشبيه الصبح في الظلام بعَلَمٍ أبيضَ على ديباج أسودَ في قول ابن المُعتز: [البسيط]

والـلَّـيـلُ كـالـحُـلَّـةِ الـسَّـوداءِ، لاحَ بـه مـن الـصَّـبَـاحِ طِـرَازٌ غـيـرُ مَـرْقُـومِ[٧]

---

(١) قال الخفاجي في «الإيضاح» ٧٨/٤: وقوله: «هذا» أي الذي ذكرناه من جعل أحد الشيئين مشبهاً والآخر مشبهاً به إنما يكون إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه بالكامل فيه.

(٢) أراد من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصاً والآخر كاملاً سواء وجد الكمال والنقصان أم لم يوجدا.

(٣) إبراهيم بن هلال بن إبراهيم بن زهرون الحراني، أبو إسحاق الصابيء (ت ٣٨٤هـ) ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ١٢، و«النجوم الزاهرة» ٣/ ٣٢٤.

(٤) البيتان في «يتيمة الدهر» ٢/ ٢٥٦.

(٥) البيتان للصاحب بن عباد في «ديوانه» ص ١١٠، و«نهاية الأرب» ٧/ ٤٤.

(٦) لابن المعتز في «ديوانه» ٢/ ٦٧، ومطلع القصيدة:
«أنــا لا أشــتــهــي ســمــاءً كــبــطــن الــ ــعَــيْــرِ والــشُّــرْبَ تــحــتــهــا فــي خــرابِ»

(٧) المرقوم: المخطط. يقال: الرَّقْمُ: خزٌّ موشّى.

فإنه تشبيهٌ حَسَنٌ مقبولٌ، وإن كان التفاوت في المقدار بين الصبح والطِّراز في الامتداد والانبساط شديداً.

تقسيم التشبيه: وأما تقسيم التشبيه؛ فباعتبار طرفيه أربعة أقسام:

الأول: تشبيه المفرد بالمفرد، وهو ما طرفاه مفردان، إما غيرُ مقيدين[١] كتشبيه الخدّ بالورد ونحوه، وعليه قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧] فإن قلت: ما وجه الشبه في الآية؟ قلت: جعله الزمخشري حِسِّيّاً، فإنه قال: لما كان الرجل والمرأة يَعْتَنقان، ويشتمل كلٌّ واحد منهما على صاحبه في عِناقه؛ شُبِّه باللِّباس المُشْتَمِلِ عليه. قال الجَعْدي[٢]: [المتقارب]

إذا ما الضَّجِيعُ ثَنَى عِطْفَهَا تثنَّتْ، فكانَتْ عليه لباسا[٣]

وقيل: شُبِّه كل واحد منهما باللباس للآخر؛ لأنه يَصُونه من الوقوع في فَضيحة الفاحشة، كاللباس الساتر للعوْرة.

وإما مُقيّدان[٤]، كقولهم لمن لا يحصل من سببه على شيء: هو كالقابض على الماء، وكالراقم في الماء. فإن المشبه: هو الساعي، لا مُطْلقاً، بل مُقيَّداً بكون سعيه كذلك، والمشبه به: هو القابضُ أو الراقم، لا مطلقاً، بل مقيداً بكون قبضِه على الماء، أو رَقْمِه فيه؛ لأن وجه الشبه فيهما هو التسوية بين الفعل وعدمه في عدم الفائدة، والقبض على الماء والرقم فيه كذلك. لأن فائدة قبض اليد على الشيء أن يحصل فيها فإذا كان مما لا يتماسك، فقبضُها عليه وعدمُه سواء، وكذلك القصد بالرقم في الشيء: أن يبقى أثره فيه، فإذا فُعِلَ فيما لا يقبله، كان فعله كعدمه. فالقيد في هاتين الصورتين هو الجار والمجرور.

ونحوهما قولهم: هو كمن يجمع سيفين في غِمْد، وقولهم: هو كمبْتَغِي الصيْدِ في عرِّيسَةِ الأسد[٥]، وقد يكون حالاً.

---

(١) أي غير مقيدين بمجرد أو إضافة أو وصف أو حال أو مفعول.

(٢) الجَعْدي: قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة جعد بن كعب بن ربيعة بن عمر بن صعصعة. كنيته أبو ليلى، وكان من المعمرين حيث جاوزت سنه المائة وكان النابغة الجعدي قديماً شاعراً طويل البقاء في الجاهلية والإسلام، وكان أكبر من النابغة الذبياني. ترجمته في «الأغاني» ٥/٥.

(٣) البيت في «ديوانه» ص ٨١.
وفي رواية الديوان: ثنى جيدها. والعرب تسمي المرأة لباساً وإزاراً.

(٤) مقيدان: باعتبار طرفي التشبيه المفردين إما مقيدين أو غير مقيدين، وهنا مقيدان.

(٥) يقول أحمد مصطفى المراغي في حاشية «أسرار البلاغة» ص ١٢١: هو من قول الطرماح بن حكيم الطائي الشاعر الأموي:

يا طيىء السهل والأجبال موعدكم كمبتغي الصيدِ في عرّيسَةِ الأسَدِ
والليثُ مَنْ يلتمس صيداً بعقوته يعرج بحوبائه من آخر الجسدِ

كقولهم: هو كالحادي وليس له بَعِير.

ومما طرفاه مقيدان قولُ الشاعر: [الكامل]

إنـي وتَـزْيـيـنـي بـمَـدْحِـيَ مَـعْـشَـراً   كـمُـعَـلِّـقٍ دُرّاً عـلـى خِـنْـزِيـرِ[1]

فإن المشبه فيه: هو المتكلم بقَيْدِ اتصافه بتزيينه بمدحه معشراً، فمتعلق التزيين - أعني قوله: بمدحي - داخلٌ في المشبه، والمشبه به مَنْ يُعلِّق دُرّاً، بقيْد أن يكون تعليقه إيَّاه على خنزير. فالشبه[2] مأخوذ من مجموع المصدر وما في صِلتِه، وهو أن كل واحد منهما يَضَع الزِّينَة حيث لا يظهر لها أثر. لأن الشيء غيرُ قابلٍ للتزيين. فالواو في قوله: «وتزييني» بمعنى «مع» إذ لا يمكن أن يقال: إني كذا، وإن تزييني كذا؛ لأنه ليس معنا شيئان يكون أحدهما خَبَراً عن ضمير المتكلم، والآخرُ عن «تزييني» لا يقال تقديره: إني كمعلق دُرّاً على خنزير وإن تزييني بمدحي مَعْشراً كتعليق دُرٍّ على خِنزير. لأنه لا يتصوَّر أن يُشبِّه المتكلم نفسَه - من حيث هو - بمُعلق دُرّاً على خنزير، بل لا بد أن يكون يُشبِّه نفسه باعتبار تزيينه بمدحه معشراً.

وإما مختلفان والمقيَّدُ هو المشبَّه به، كقوله: [الرجز]

والـشـمـسُ كـالـمِـرْآةِ في كَـفِّ الأشَـل   لـمـا رأيـتُـهـا بَـدَتْ فـوقَ الـجَـبَـل[3]

فإن المشبَّه: هي الشمسُ على الإطلاق، والمشبه به: هو المرآة لا على الإطلاق بل يقيد كونها في يد الأشل.

أو على عكس[4] ذلك، كتشبيه المرآة في كفّ الأشل بالشمس.

الثاني: تشبيه المركَّب بالمركَّب، وهو ما طرفاه كثرتان مجتمعتان، كما في قول البُحْتري: [الوافر]

تَـرَى أحْـجـالَـهُ يَـصْـعَـدْنَ فـيـه   صُـعودَ الـبَـرقِ في الـغَـيْـمِ الـجَـهَـامِ[5]

لا يُريد به تشبيه بَيَاضِ الحُجولِ على الانفراد بالبرق، بل مقصودُه الهيئةُ الخاصَّة الحاصلةُ من مُخَالَطة أحد اللونين بالآخر.

---

(١) ذكر في «أسرار البلاغة» ص ١٢٩ دون نسبة وفي «التمثيل والمحاضرة» ص ٩٣ نسب لأحمد بن أبي طاهر.

(٢) أي وجه الشبه.

(٣) البيت في «الأسرار» ص ١٨١.

(٤) بأن يكون المشبه مقيداً والمشبه به مطلقاً من التقييد.

(٥) البيت في «ديوانه» ٢/ ٤٠٠ ومطلع القصيدة:

غـرامٌ مـا أتـيـحَ مـن الـغـرامِ   وشـجـوٌ لـلـمـحـبِّ الـمـسـتـهـامِ

والجهام: السحاب لا ماء فيه. وقوله فيه: أيْ في الفرس المحجل.

وكذلك المقصود في بيت بشَّارٍ، ولذلك وجب الحكم بأن «أسيافنا» في حكم الصِّلة للمصدر[١]، ونَصْبُ الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال. لأن الواو فيها بمعنى «مع» كقولهم: «لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها لرضعها» ومما ينبِّه على ذلك أن قوله: «تهاوَى كواكبه» جملةٌ وقعت صفةً لليل. فإن الكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل، ولو كانت مُسْتبِدَّة بشأنها لقال: «ليلٌ وكواكب».

وأما بيت امْرِىءِ القَيْسِ: [الطويل]

كأنّ قلوبَ الطَّيْرِ رَطْباً ويابساً ... لدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي[٢]

فهو على خلاف هذا، لأن أحد الشيئين فيه في الطرفين معطوفٌ على الآخر.

أما في طرف المشبه به: فبيِّنٌ.

وأما في طرف المشبه فلأن الجمع في المتَّفِق كالعطف في المختلف، فاجتماع شيئين أو أشياء في لفظ تثنية أو جمع؛ لا يوجب أن أحدهما أو أحدهما في حكم التابع للآخر، كما يكون ذلك إذا جرى الثاني صفةً للأول، أو حالاً منه، أو ما أشبه ذلك. وقد صرح بالعطف فيما أجراه بياناً له من قوله: «رطباً ويابساً» وهذا القسم[٣] ضربان:

أحدهما: ما لا يصح تشبيه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر، كقوله: [الوافر]

غَدَا والصبحُ تَحْتَ اللَّيلِ بادٍ ... كطِرْفٍ أشْهَبٍ مُلْقَى الجِلالِ[٤]

فإن الجِلالَ فيه في مقابَلة الليل، ولو شبَّهه به لم يكن شيئاً، وكقول الآخر: [السريع]

كأنَّما المِرِّيخُ والمُشْتَري ... قُدَّامَهُ في شامِخِ الرِّفْعَهْ
مُنْصَرِفٌ بالليْلِ عن دَعْوَةٍ ... قد أُسْرِجَتْ قُدّامَهُ شَمْعَهْ[٥]

---

(١) أي مفعول معه والعامل فيه هنا هو «مثار» المصدر.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ١٦٤. وفيه تشبيه ملفوف فقد ذكر المشبهين أولاً والمشبهين بهما بعدهما. والبيت من قبل اللف والنشر المرتب. ولو عكس سمي ملفوفاً أيضاً لوجود اللف والنشر المرتب ولو عكس سمي ملفوفاً أيضاً لوجود اللف فيه وسمي بالملفوف للف المشبهات فيه أي ضم بعضها إلى بعض وكذلك المشبهات بها.

(٣) أي تشبيه المركب بالمركب.

(٤) البيت لابن المعتز في «ديوانه» ٢/ ٢٥١، ومطلع القصيدة:

«أعاذِلَ قد أَبَحْتُ اللهوَ مالي ... وهانَ عليَّ مأثورُ المقالِ»

(٥) البيتان للقاضي التنوخي في «يتيمة الدهر» ٢/ ٣٣٧. باختلاف «أسرجوا» بدل «أسرجت». والمريخ فعيل من المرخ وهو الاسترخاء واللين وسمي به لأن لونه فيه اضطراب ولين. والتشبيه هنا ليس للمريخ من حيث هو نفسه ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشتري أمامه.

فإنَّ المِرِّيخَ في مقابلة المنصرف عن الدعوة، ولو قيل: كأن المِرِّيخ منصرف بالليل عن دعوة: كان خَلْفاً من القول.

والثاني: ما يصحُّ تشبيه كلِّ جزءٍ من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من أجزاء الطرف الآخر، غير أن الحال تتغير. ومثاله قوله: [الكامل]

وَكَأَنَّ أَجْرامَ النُّجومِ لَوَامِعاً ... دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِساطٍ أَزْرَقِ[1]

فإنه لو قيل: «كأن النجوم درر، وكأن السماء بساط أزرق» كان تشبيهاً صحيحاً لكن أين يَقعُ من التشبيه الذي يُريكَ الهيئة التي تملأ القلوب سروراً وعجباً، من طلوع النجوم مُؤْتَلِقَةً، متفرقة في أديم السماء، وهي زرقاء زرقتها الصافية؟!

الثالث: تشبيه المفرد بالمركب، كما مر من تشبيه الشَّاةِ الجَبَلِيّ، والشَّقِيقِ، والنَّيْلُوفَرِ.

الرابع: تشبيه المركّب بالمفرد، كقول أبي تمّام: [الكامل]

يا صاحِبَيَّ تَقَصَّيا نَظَرَيْكُما ... تَرَيا وجوهَ الأرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ

تريا نهاراً مُشْمِساً قد شابَهُ ... زَهْرُ الرُّبى، فكأنما هو مُقْمِرُ[2]

يعني: أن النبات من شدَّة خُضْرته ـ مع كثرته وتكاثُفه ـ قد صار لونه إلى الاسوداد، فنقصَ من ضوء الشمس، حتى صار كضوء القمر.

وأيضاً إن تعدَّد طرفاه فهو إما ملفوف، أو مفروق.

فالملفوف: ما أُتِيَ فيه بالمشبهين، ثم بالمشبه بهما، كقول امرىء القيس: [الطويل]

كأنَّ قلوبَ الطَّيْرِ رَطْباً ويابِساً ... لدى وَكْرِها العُنَّابُ والحشَفُ البالي

وغير الملفوف: بخلاف ذلك، كقول المرَقِّش الأكبر: [السريع]

النَّشْرُ مِسْكٌ، والوجوهُ دَنَا ... نيرٌ وأطرافُ الأكُفّ عَنَمْ[3]

ومنه قول أبي الطَّيبِ: [الوافر]

---

(١) البيت في «أسرار البلاغة» ص ١٨٤ منسوب لأبي طالب الرقيّ.

(٢) البيتان في «ديوانه» ١/ ٢١٨ من قصيدة مطلعها:
«رقَّتْ حواشي الدهرِ فهيَ تَمَرْمَرُ ... وغدا الثرى في حَلْيِهِ يَتَكَسَّرُ»

(٣) البيت للمرقش الأكبر في «ديوانه» ص ٥٨٦، و«تاج العروس» (نشر)، و«أسرار البلاغة» (نشر)، و«أسرار البلاغة» (نشر)، و«لسان العرب» (نشر). وهو عوف أو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة من بني بكر ابن وائل: شاعر جاهلي من المتيمين الشجعان، شعره من الطبقة الأولى توفي نحو ٧٥ قبل الهجرة. ترجمته في «الأغاني» ٦/ ١٠٢ والشاهد أول بيتين له:
«ليس على طول الحياةِ ندمْ ... ومن وراء المرءِ ما يعلمْ»

بَـدَتْ قَـمَـراً، ومـالَـتْ خُـوطَ بـانٍ   وفَـاحَـتْ عَـنْـبَـراً، وَرَنَـتْ غَـزَالا[(١)]

وإن تعدَّد طرفه الأول ـ أعني المشبَّه ـ دون الثاني[(٢)]: سُميَ تشبيهَ التَّسْوِيَةِ[(٣)] كقول الآخر: [المجتث]

صُـدْغُ الـحَـبـيـبِ وحـالـي   كـلاهُـمـا كـالـلـيـالـي
وثَـغْـرُه فـي صَـفـاءٍ   وأدْمُـعـي كـالـلآلـي

وإن تعدد طرفه الثاني ـ أعني المشبَّه به ـ دون الأول: سُمّيَ تشبيه الجمع[(٤)]، كقول البحتري: [السريع]

كـأنـمـا يَـبْـسِـمُ عـن لُـؤْلُـؤٍ   مُـنَـضَّـدٍ، أو بَـرَدٍ، أو أقَـاحْ[(٥)]

ومثله قول امرىء القيس: [المتقارب]

كـأنَّ الـمُـدَامَ وصَـوْبَ الـغَـمـامِ   وريحَ الـخُـزَامَـى ونَـشْـرَ الـقُـطُـرْ
يُـعَـلُّ بـه بَـرْدُ أنـيـابِـهـا   إذا طَـرَّبَ الـطـائـرُ الـمُـسْـتَـحِـرْ[(٦)]

إلا أن فيه شَوْباً من القصد إلى هيئة الاجتماع.

وأما باعتبار الوجه، فله ثلاث تقسيمات: تمثيلٌ، وغيرُ تمثيل، ومُجْمَلٌ ومُفَصَّلٌ، وقريب وبعيد.

التمثيل: ما وجهه وصف منتزع من متعدِّدٍ أمرين، أو أمور.

وقيّده السكاكي بكونه غير حقيقي، ومثَّل بصور، مثل بها غيره أيضاً.

ومنها قول ابن المعتز: [مجزوء الكامل]

اصْـبِـرْ عـلـى مَـضَـضِ الـحَـسُـو   دِ فـإنَّ صَـبْـرَكَ قـاتِـلُـهْ

---

(١) البيت في «ديوانه» ٣/ ٢٢٤، والخوط: القضيب وجمعه: خيطان. ككوز وكيزان. والعنبر: ضربٌ من الطيب أما مطلع القصيدة، فهو:
«بـقـائـي شـاءَ لـيـس هُـمُ ارتـحـالا   وحُـسْـنُ الـصَّـبـرِ زمُّـوا لا الـجـمـالا»

(٢) وهو المشبه به.

(٣) لأن المتكلم سوّى بين شيئين أو أكثر بواحد في التشبيه.

(٤) سمي بذلك لأنه جمع فيه للمشبه وجوه شبه، أو لأنه جمع له أمور مشبهات بها.

(٥) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٣٦، ومطلع القصيدة.
«بـانَ نـديـمـاً لـيَ حـتـى الـصـبـاحْ   أغْـيَـدَ مـجـدولُ مـكـانِ الـوِشـاحْ»
وقد ورد في الديوان «يضحك» بدل «يبسمُ» و«مُنَظَّم» بدل «مُنَضَّدٍ».

(٦) البيتان في «ديوانه» ص ٧٩، ومطلع القصيدة:
«أحـارِ بـنـي عـمـروٍ كـأنـي خَـمِـرْ   ويـعـدو عـلـى الـمـرءِ مـا يـأتـمـرْ»

فالنارُ تأكُلُ نَفسَها إن لم تَجِدْ ما تأكُلُهْ[1]

فإن تشبيه الحسُود المَتروك مُقاولته، مع تطلُّبه إياها، لينال بها نفثَةَ مَصدورٍ بالنار التي لا تُمدُّ بالحطب؛ في أمر حقيقي منْتَزَعٍ من مُتعدِّد، وهو إسراعُ الفناء، لانقطاع ما فيه مَدَدُ البقاء.

ومنها قول صالح بن عبد القدوس[2]: [السريع]

وإنَّ مَن أدَّبتَهُ في الصِّبا كالعُودِ يُسْقَى الماءَ في غَرْسِهِ

حتى تراه مُونِقاً ناضراً بعد الذي أبصرْتَ مِنْ يُبْسِهِ[3]

فإن تشبيه المؤدَّب في صباه بالعُود المَسْقِيِّ أوان غَرْسِه، فيما يلزم كل واحد من كون المؤدَّب في صِباه مُهذَّب الأخلاق، حميد الفعال، لتأديبه المصادف وقته، وكون العُود المسقِيِّ أوان غَرْسِه مُونقاً بأوراقه ونضرته، لسقْيه المصادف وقته، من تمام الميلِ وكمال الاستحسان، بعد خلاف ذلك.

ومنها قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [البَقَرَة: ١٧] فإن تشبيه حال المنافقين بحال الموصوف بِصِلَةِ الموصول في الآية؛ في أمر حقيقي مُنْتزع من متعدد، وهو الطمع في حصول مطلوب؛ لمباشرة أسبابه القريبة، مع تعقُّب الحِرمان والخيبة؛ لانقلاب الأسباب.

وغير التمثيل: ما كان بخلاف ذلك، كما سبق في الأمثلة المذكورة.

والمجمل: ما لم يُذْكر وجهه.

فمنه ما هو ظاهر يفهمه كلُّ أحَدٍ، حتى العامَّةُ، كقولنا: «زيدٌ أسدٌ» إذ لا يخفى على أحد أن المراد به التشبيه في الشجاعة دون غيرها.

ومنه ما هو خَفِيٌّ لا يدركه إلا مَنْ له ذِهْنٌ يرتفع به عن طبقة العامة، كقول من وصف بني المهلب للحجاج، لما سأله عنهم وأن أيُّهم أنْجَدُ؟ «كانوا كالحلقة المفرغة، لا يُدرى أين

---

(١) البيتان في «ديوانه» ٢/٤٠٣، وبعدهما:
«ولربما نال الفتى بالصبرِ ما لم يأمَلُهْ»
وهما شاهدان على أنه تمثيل، إذ إن تشبيه الحسود إذا صبر عليه وسكت عنه وترك غيظه يتردد فيه بالنار التي لا تمدّ بالحطب حتى يأكل بعضها بعضاً مما حاجته إلى التأويل ظاهرة بينه.

(٢) صالح بن عبد القدوس بن عبد الله بن عبد القدوس الأزدي الجذامي مولاهم، (ت نحو ١٦٠هـ = نحو ٧٧٧م). شاعر حكيم، شعره كله أمثال وحكم وآداب. اتهم عند المهدي العباسي بالزندقة فقتله ببغداد. ترجمته في «فوات الوفيات» ١/١٩١، و«نكت الهميان» ١٧١.

(٣) البيتان في «الأسرار» ص ١١٠ وبعدهما:
«لا يبلغُ الأعداءُ من جاهلٍ ما يبلغُ الجاهِلُ من نفسِهِ»

طرفاها» أي: لتناسب أصولهم وفروعهم في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم أفضل منه، كما أن الحلقة المُفْرَغة لتناسب أجزائها يمتنع تعيين بعضها طَرَفاً وبعضها وسَطاً.

وهكذا نسبه الشيخ عبد القاهر إلى من وَصَف بني المهلب، ونسبه الشيخ جارُ الله العلاَّمة إلى الأنمارية، قيل: هي فاطمة بنت الخُرْشب[١]، سُئلت عن بنيها: أيُّهم أفضل؟ فقالت: عمارةُ، لا، بل فُلان، لا، بل فلان، ثم قالت: ثَكِلْتُهُم إن كنت أعلم أيُّهم أفضل، هم كالحلقة المفرغة، لا يُدْرَى أين طرفاها.

وأيضاً منه ما لم يُذكر فيه وصف المشبَّه، ولا وصف المشبَّه به، كالمثال الأول. ومنه ما ذُكر فيه وصف المشبَّه به وحده، كالمثال الثاني، ونحوه قول زياد الأعجم: [الطويل]

وإنّا وما تُلْقِي لنا إن هَجَوْتَنا ... لكالبحرِ، مهما تُلْقِ في البحرِ يَغْرَقِ[٢]

وكذا قول النابغة الذبياني: [الطويل]

فإنك شَمْسٌ، والملوكُ كواكبٌ ... إذا طَلَعْت لم يَبْدُ منهن كوكبُ[٣]

ومنه ما ذُكِرَ فيه وصفُ كل واحد منهما، كقول أبي تَمّام: [البسيط]

صَدَفْتُ عنه، ولم تَصْدِفْ مواهِبُهُ ... عنِّي، وعاودَه ظنِّي، فلم يَخِبِ
كالغَيْث إن جِئْتَهُ وافاكَ رِيِّقُهُ ... وإن ترحَّلْتَ عنه لَجَّ في الطَّلَبِ[٤]

والمُفَصَّل: ما ذكِرَ وجهه، كقول ابن الرومي: [مجزوء الرمل]

يا شبيهَ البدْرِ في الحسْـ ... ـنِ وفي بُعْدِ المَنَالِ
جُدْ؛ فقد تنفجِرِ الصَّخْـ ... ـرَةُ بالماءِ الزُّلالِ[٥]

وقول أبي بكر الخالدي[٦]: [مجزوء الرمل]

يا شبيهَ البدر حسناً ... وضِياءً ومنالا
وشبيهَ الغُصْنِ لِيناً ... وقَوَاماً واعتدالا

---

(١) الحديث عنها في «الكامل» للمبرد ١/ ١٠٨.
(٢) البيت موجود في «الدلائل» ص ٩٦، ٥٣٦.
(٣) البيت في «ديوانه» ص ٧٨، و«الكامل» ٣/ ٣٣، و«أمالي المرتضى» ١/ ٤٨٧، و«معاهد التنصيص» ١/ ٣٥٩، و«الأشباه والنظائر» ٣/ ١٧٥.
(٤) البيت في «ديوانه» ١/ ٥٥ من قصيدة مطلعها:
«أبْدَتْ أسًى أنْ رأتني مُخْلِسَ القُصَبِ ... وآلَ ما كانَ من عُجْبٍ إلى عَجَبِ»
(٥) البيت في «ديوانه» ٣/ ٦٦.
(٦) الخالدي هو محمد بن هاشم بن وعلة، أبو بكر: شاعر أديب، من أهل البصرة. (ت نحو ٣٨٠هـ) ترجمته في: «فوات الوفيات» ٢/ ٢٧١، و«فهرست ابن النديم» ٢٤٠.

أنتَ مثلُ الوردِ لوناً ونسيماً ومَلالا
زارَنا حتى إذا ما سَرَّنا بالقُرْبِ زالا[١]

وقد يُتسامحُ بذكر ما يستتبعه مكانه[٢]، كقولهم في وصف الألفاظ إذا وجدوها لا تثقل على اللسان لتنافر حروفها أو تكرُّرها. ولا تكون غريبة وَحْشِيَّة تُستكرَه لكونها غير مألوفة، ولا مما تبعد دلالتها على معانيها: هي كالعسل في الحلاوة، وكالماء في السَّلاسة، وكالنسيم في الرِّقَّة. وقولهم في الحجة إذا كانت معلومة الأجزاء، يَقِينيَّة التأليف، بَيِّنَة الاستلزام للمطلوب: «هي كالشمس في الظهور».

والجامعُ في الحقيقة لازمُ الحلاوة، وهو ميلُ الطبع[٣]، ولازم السلاسة والرِّقَّة، وهو إفادة النفسِ نشاطاً وروحاً، ولازم الظهور، وهو إزالة الحجاب.

فإن شأن النفس مع الألفاظ الموصوفة بتلك الصفات، كشأنها مع العسل الذي يَلَذُّ طعمه، فتَهشُّ النفسُ له، ويميلُ الطبع إليه، ويُحِبُّ ورُودَه عليه، أو كشأنها مع الماء الذي يَسُوغ في الحَلْق، ومع النسيم الذي يسري في البدن، فيتخَلَّل المسالكَ اللطيفة منه؛ فيفيدان النفسَ نشاطاً ورَوْحاً.

وشأنُها مع الشُّبهة التي تمنع القلبَ إدراكَ ما هي شُبهةٌ فيه؛ كشأنها مع الحجاب الحِسِّي الذي يمنع أن يُرَى ما يكون من ورائه، ولذلك توصف بأنها اعترضت دون الذي يرومُ القلبُ إدراكَه.

قال الشيخ صاحب المفتاح: وتسامُحُهم هذا لا يقع إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري، كالذي نحن فيه. وأقول: يُشْبِهُ أن يكون تَرْكهم التحقيق في وجه الشبه على ما سبق التنبيه عليه من تسامحهم هذا. انتهى كلامه. والقريب المبتذل[٤]، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادىء الرأي، وسبب ظهوره أمران:

الأول: كون الشبه أمراً جمْلِيّاً، فإن الجملة أسبقُ أبداً إلى النفس من التفصيل، ألا ترى أن الرؤية لا تصل في أول أمرها إلى الوصف على التفصيل؟ لكن على الجملة، ثم على التفصيل، ولذلك قيل: النظرةُ الأولى حمقاء، وفلان لم يُنْعِم النظر.

وكذا سائر الحواس؛ فإنه يُدرَك من تفاصيل الصوت والذوق في المرة الثانية ما لم يُدْرك في المرة الأولى، فمن يروم التفصيل كمن يبتغي الشيء من بين جمله، يريد تمييزه مما اختلط به، ومن يَرُوم الإجمال كمن يريد أخذ الشيء جُزافاً.

---

(١) يتيمة الدهر ٢/ ١٩٣.
(٢) أي مكان وجه الشبه وبدلاً منه فيكون ذلك من التشبيه المفصل.
(٣) وهذا وجه في المثال ويحتمل أن تكون الحلاوة نفسها هي وجه الشبه ويكون وجودها في المشبه به.
(٤) أي المتداول الذي يستعمله العامة.

وكذا حكم ما يدرك بالعقل، ترى الجُمَلَ أبداً تسبق إلى الذهن، والتفاصيلُ مغمورةٌ فيها، لا تحضر إلا بعد إعمالِ الرَّوِيَّةِ(١).

والثاني: كونه قليل التفصيل مع غَلَبَةِ حضور المشبه به في الذهن: إما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بينهما(٢)، كتشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالإجاصة في الشكل وفي المقدار، والجرَّةِ الصغيرة بالكُوز كذلك، وإما مطلقاً(٣)؛ لتكرُّره على الحسّ، كما مر من تشبيه الشمس بالمرآة المَجْلُوَةِ في الاستدارة والاستنارة، فإن قرب المناسبة والتكرُّر كل واحد منهما يعارض التفصيل؛ لاقتضائه سرعة الانتقال.

والبعيد الغريب، وهو ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فِكْرٍ، لخفاء وجهه في بادىء الرأي، وسبب خفائه أمران:

أحدهما: كونه كثير التفصيل كما سبق من تشبيه الشمس بالمرآة في كَفِّ الأشلّ(٤). فإن ما ذكرناه من الهيئة لا يقوم في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب إلا أن يستأنف تأمُّلاً، ويكون في نظره مُتمهِّلاً.

والثاني: نُدُورُ حضور المشبه به في الذهن: إما عند حضور المشبه؛ لبعد المناسبة بينهما، كما تقدم من تشبيه البنفسج بنار الكبريت، وإما مطلقاً؛ لكونه وَهمِيّاً(٥)، أو مركباً خيالياً، أو مركباً عقلياً، كما مضى من تشبيه نِصال السِّهام بأنياب الأغوال، وتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت منشورة على رماح من الزبرجد، وتشبيه مَثَلِ أحبار اليهود بمَثَلِ الحمار يحمل أسفاراً. فإن كلاً سببٌ لنُدْرَةِ حضور المشبه به في الذهن، أو لقلة تكرُّره على الحِسِّ، كما مر من تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، فإنه ربما يقضي الرجلُ دهرَه ولا يتفق له أن يرى مِرْآةً في يد الأشل، فالغرابة في هذا التشبيه من وجهين.

والمراد بالتفصيل: أن يُنْظَر في أكثرَ من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر، وذلك يقع على وجوه كثيرة، والأغلبُ الأعرفُ منها وجهان:

أحدهما: أن تأخذ بعضاً وتدع بعضاً(٦)، كما فعل امرؤ القيس في قوله: [الطويل]

---

(١) المجمل يحتاج إلى ملاحظة واحدة أم المفصّل فمحتاج لعدة ملاحظات.
(٢) أي لتناسب الشيء مع ما يسهل اقترانه معه في الخيال مما يسهل الانتقال في التشبيه.
(٣) أي غير مقيد بحضور المشبه.
(٤) وجه الشبه هنا هو الحركة السريعة مع الإشراق مما يعني أن فيه من التفصيل بحيث لا يقع في نفس الرائي للمرآة المضطربة لأن الوجه لا يتأتى إلا مع الحركة الدائمة.
(٥) أي لكون المشبه به غير حسّي.
(٦) أي بعض الأوصاف، أي يعتبر وجود بعضها وعدم بعضها.

حَمَلْتُ رُدَيْنِيّاً كأنَّ سِنانَه سَنَا لَهَبٍ لم يتَّصِلْ بِدُخانِ(١)

ففَصَل السَّنا عن الدخان، وأثبته مُفْرَداً.

والثاني: أن يُعْتَبَر الجميع، كما فعل الآخر في قوله: [الطويل]

وقد لاح في الصُّبحِ الثُّريّا كما ترى كعُنْقودِ مُلاَّحِيَّةٍ حين نَوَّرا(٢)

فإنه اعتبر من الأنجم الشكل، والمقدار، واللون، واجتماعهما على المسافة المخصوصة في القرب، ثم اعتبر مثل ذلك في العنقود المُنوِّر من الملاحِيَّة.

وكلما كان التركيب من أمور أكثر؛ كان التشبيه أبعد وأبلغ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤] فإنها عَشْرُ جُمَل إذا فُصِّلتْ، وهي وإن دخل بعضُها في بعض، حتى صارت كلها كأنها جملة واحدة؛ فإن ذلك لا يمنع أن تشير إليها واحدة واحدة. ثم إن الشبه منتزع من مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض، حتى لو حُذِف منها جملة أخلَّ ذلك بالمغزى من التشبيه.

ومن تمام القول في هذه الآية ونحوها أن الجملة إذا وقعت في جانب المشبه به تكون على وجوه:

أحدها: أن تَلِيَ نكرةً، فتكون صفة لها، كما في هذه الآية، وعليه قول النبي ﷺ: «الناسُ كإبلٍ مائة لا تجد، فيها راحلة»(٣).

والثاني: أن تَلِيَ معرفةً هي اسم موصول، فتكون صلة له، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] الآية.

والثالث: أن تلي معرفة ليست باسم موصول، فتقع استئنافاً، كقوله عز وعلا: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

ومن أبلغ الاستقصاء في التفصيل وعجيبه: قول ابن المعتز: [الطويل]

كأنّا وَضَوْءُ الصُّبحِ يستَعْجِلُ الدُّجى نُطِيرُ غُراباً ذا قَوادِمَ جُونِ(٤)

---

(١) البيت في «ديوانه» ١٩٣ يصف فيه رمحه وهو بيت وحيد.

(٢) البيت في «الأسرار» ص ٧٥، ١٤٥. وفي «الأغاني» ١٧/ ٩٦ وهو لأبي قيس بن الأسلت.

(٣) الحديث في البيان والتبيين ٢/ ٣١ و٢٠٤.

(٤) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٧١ من قصيدة مطلعها:

«صَحَوتُ ولكن بَعْدَ أي فُتونِ فلا تسأليني صَبْوةً وَدَعيني»

قوادم الطير: مقاديم ريشه والواحدة قادمة. والجون بالضم جمع جون بالفتح وهو الأبيض والأسود. شبه الليل بغراب أسود له قوادم بيض.

شَبَّه ظلام الليل حين يظهرُ فيه ضَوءُ الصبح بأشخاص الغِرْبان، ثم شرط أن تكون قوادِمَ ريشها بيضاء لأن تلك الفِرَقَ من الظُّلمة تقع في حواشيها من حيث يلي مُعْظم الصبح وعَمُوده لمع نور يتخيل منها في العين كشكل قوادِمَ بيضٍ.

وتمام التدقيق في هذا التشبيه: أن جعل ضوء الصبح ـ لقوة ظهوره ودفعه لظلام الليل ـ كأنه يحفِزُ الدُّجى، ويستعجلها، ولا يرضى منها بأن تتمهل في حركتها ثم لما راعى ذلك في التشبيه ابتداءً، راعاهُ آخِراً، حيث قال: «نُطِيرُ غُراباً» ولم يقل: «غرابٌ يطير» ونحوه؛ لأن الطائر إذا كان واقعاً في مكان، فأزْعِج، وأطير منه، أو كان قد حُبِسَ في يَدٍ أو قَفَصٍ فأرْسِل، كان ذلك لا محالة أسرع لطيرانه، وأدعى له أن يستمر على الطيران حتى يصير إلى حيث لا تراه العيون. بخلاف ما إذا طار عن اختيار، فإنه حينئذ يجوز أن لا يُسْرِع في طيرانه وأن يصير إلى مكان قريب من مكانه الأول، وكذا قول أبي نواس في صفة مِنْقار البازي: [الرجز]

كعَطْفَةِ الجيم بكَفٍّ أعْسَرَا[1]

غيرُ خافٍ أن الجيم خَطانِ، أولهما: الذي هو مبدؤه وهو الأعلى، والثاني الذي يذهب إلى اليسار، وإذا لم يوصل بها فلها تَعْرِيق والمنقار إنما يشبه الخط الأعلى فقط. فلهذا قال: «كعطفة الجيم» ولم يقل: «كالجيم» ثم دقق بأن جعلها بكفٍّ أعْسَرَ لأن جيم الأعسر يقال: إنه أشبه بالمنقار من جيم الأيمن، ثم أراد أن يؤكد أن الشبه مقصور على الخط الأعلى من الجيم، فقال: [الرجز]

يقول مَنْ فيها بعقل فَكَّرا
لَوْ زادَها عَيْناً إلى فاءٍ ورا[2]
فاتصلت بالجيم؛ صارت جَعْفَرا

فأبان أنه لم يُدْخل التعريق في التشبيه، لأن الوصل يُسقطه أصلاً، ولا الخط الأسفل وإن كان لا بد منه مع الوصل، لأنه قال: «فاتصلت بالجيم» أي: بالعطفة المذكورة، ولم يقتصر على قوله: [الرجز]

لو زادَها عَيْناً إلى فاءٍ وَرَا

ولأجل هذا التدقيق قال: [الرجز]

يقول مَنْ فيها بعقل فَكَّرا

---

(١) الرجز في «ديوانه» ص ٣٣٧. والبيت:
«في هامة غلباء تهدي منسرا كعطفة الجيم بكفٍّ أعسرا»
(٢) الرجز في «ديوانه» ص ٣٣٧.

فنبَّه على أن بالمشبَّه حاجة إلى فَضْلِ فِكْرٍ، وأن يكون فكره فكر من يُراجع عقله.

وإذ قد تحققت ما ذكرنا من التفصيل، علمت أن قول امرىء القيس في وصف السنان أعلى طبقة من قول الآخر: [المتقارب]

يـتـابـع لا يـبـتـغِـي غـيـرَه   بـأبـيـضَ كـالـقَـبَـسِ الـمُـلْـتَـهِـبْ(١)

لخلُوِّ الثاني عن التفصيل الذي تضمَّنه الأول، وهو قصْرُ التشبيه على مجرد السنا، وتصويره مقطوعاً عن الدخان، ومعلوم أن هذا لا يقع في الخاطر أول وهلة، بل لا بد فيه من أن يتثبت، وينظر في حال كلٍّ من الفرع والأصل، حتى يقع في النفس أن في الأصل شيئاً يقدح في حقيقة التشبيه، وهو الدخان الذي يعلو رأس الشعلة. وكذا قوله: [الكامل]

وكـأنَّ أجْـرامَ الـنـجـومِ لـوَامِـعـاً   دُرَرٌ نُـثِـرْنَ عـلـى بِـسَـاطٍ أزْرَقِ(٢)

أفضل من قول ذي الرُّمَّةِ: [البسيط]

كـأنَّـهـا فِـضَّـةٌ قـد مَـسَّـهـا ذَهَـبُ(٣)

لأن الأول مما يندرُ وجوده دون الثاني؛ فإن الناس أبداً يَرَوْنَ في الصِّياغات فِضَّةً قد مُوِّهَتْ بذهب، ولا يكاد يتفق أن يوجد دُرَرٌ قد نُثِرْنَ على بساطٍ أزرقَ. وكذا بيت بشار أعلى طبقة من قول أبي الطيِّب: [الطويل]

يـزور الأعـادي فـي سـمـاء عـجَـاجـةٍ   أسِـنَّـتُـه فـي جـانِـبَـيْـهَـا الـكـواكـب(٤)

وكذا من قول الآخر: [البسيط]

تَبنِي سَنَابِكُـها من فوق أرْؤُسِهِـمْ   سقْفاً كواكِبُهُ البِيضُ المبَاتِيرُ(٥)

لأن كل واحد منهما، وإن راعى التفصيل في التشبيه؛ فإنه اقتصر على أن أراك لمَعَان

---

(١) لعنترة بن شداد في «ديوانه» ص ٣٢، وهو من شعراء الطبقة الأولى (ت نحو ٢٢ق. هـ). «الأغاني» ٨/ ١٨٤.

(٢) البيت في «الأسرار» ص ١٨٣ منسوب لأبي طالب الرقّي.

(٣) البيت في «ديوانه» ١/ ٥١، وهو:

«كحلاء في بَرَجٍ صفراء في نعجٍ   كأنها فضَّةٌ قد مسَّها ذهبُ»

(٤) البيت في «ديوانه» ١/ ١٠٦، ومطلع القصيدة:

«لأي صروف الدهر فيه نعاتبه   وأي رزاياه بوتر نطالبُ»

(٥) البيت لعمرو بن كلثوم في «أسرار البلاغة» ص ٢٠١، وفي «كتاب الحيوان» ٣/ ١٢٧، ولكلثوم بن عمرو العتابي التغلبي، وينسب لعمرو بن معديكرب كما جاء في ديوان الحارث بن حلزة وعمرو بن كلثوم ص ١٦٥ ـ ١٦٦، ومطلع القصيدة:

«ماذا شجاكَ بحوارين من طللٍ   ودمنة كشفت عنها الأعاصيرُ»

الأسِنَّة والسيوف في أثناء العَجَاجَة، بخلاف بشَّارٍ، فإنه لم يقتصر على ذلك، بل عبَّر عن هيئة السيوف وقد سُلَّتْ من أغمادها، وهي تعلو وترسُب وتجيء وتذهب، وهذه الزيادة زادت التفصيل تفصيلاً؛ لأنها لا تقع في النفع إلا بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة؛ وذلك أن للسيوف عند احتدام الحرب واختلاف الأيدي بها في الضرب، اضطراباً شديداً، وحركات سريعةً، ثم لتلك الحركات جهاتٌ مختلفة، تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة، والارتفاع والانخفاض، ثم هي باختلاف هذه الأمور تتلاقى، ويَصْدِم بعضها بعضاً، ثم أشكالها مستطيلة؛ فنبّه على هذه الدقائق بكلمة واحدة، وهي قوله: «تهاوي» لأن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهات حركتها، ثم كان لها في التهاوي تواقُعٌ وتداخُلٌ، ثم استطالت أشكالُها.

وكذا قول الآخر في الآذَرْيُونِ[1]: [مجزوء الرجز]

مداهِنٌ من ذَهَبٍ فيها بقايا غاليَهْ[2]

أعلى وأفضل من قوله فيه: [الطويل]

وحَمَّلَ آذريونَهُ فوقَ أُذْنِهِ ككأسِ عَقِيقٍ في قَرَارَتِها مِسْكُ[3]

لأن السواد الذي في باطن الآذريونة، الموضوع بإزائه الغاليةُ والمسكُ، فيه أمران، أحدهما: أنه ليس بشامل له، والثاني أنه لم يستدِرْ في قعرها، بل ارتفع منه حتى أخذ شيئاً من سمْكِها من كل الجهات، وله في منقطعه هيئة تشبه آثار الغالية في جوانب المُدْهن، إذا كانت بقيَّة بقيَتْ عن الأصابع، وقوله: «في قراراتها مسك» يبين الأمر الأول، ويؤمن من دخول النقص عليه، كما كان يدخل لو قال: «فيها مسك» ولم يشترط أن يكون في القرارة. وأما الثاني فلا يدل عليه كما يدل قوله: «بقايا غالية» لأن من شأن المِسْكِ والشيء اليابس، إذا حصل في شيء مستدير له قَعْرٌ، أن يستدير في القعر، ولا يرتفع في الجوانب الارتفاع الذي في سواد الآذريونة، بخلاف الغالية؛ فإنها رطبة، ثم تُؤخذ بالأصابع؛ فلا بد في البقية منها أن يرتفع عن القرارة ذلك الارتفاع ثم هي لنُعومتها تَرِقُّ؛ فتكون كالصِّبْغ الذي لا يظهر له جِرْمٌ، وذلك أصدق للشبه.

والبليغ من التشبيه ما كان من هذا النوع، أعني البعيدَ؛ لغرابته، ولأن الشيء إذا نِيلَ بعد الطلب له، والاشتياق إليه؛ كان نَيْلُه أحلى، وموقعه من النفس ألْطَفَ، وبالمَسَرَّة أولى، ولهذا

---

(١) الآذريون: ورد أحمر وسطه سواد له نبو وارتفاع وقد يكون أصفر.

(٢) البيت لابن المعتز في «ديوانه» ٢/ ٥١١، ومطلع القصيدة:

«يا ربما نازعني روحَ دنانٍ صافيهْ»

والغالية: أخلاط من الطيب.

(٣) البيت لابن المعتز في «ديوانه» ٢/ ٢٤٢. ومطلع القصيدة:

«أديرا عليَّ الكأسَ ليس لها التَّرْكُ ويا لائمي لي فتنتي ولكَ النُّسْكُ»

ضُربَ المثل لكل ما لَطُفَ موقعه ببرْدِ الماء على الظمأ؛ كما قال: [البسيط]

وهُنَّ يَنْبُذْنَ من قولٍ يُصِبْنَ به مَوَاقعَ الماءِ مِنْ ذي الغُلَّةِ الصَّادي(١)

لا يقال: عَدَمُ الظهور ضربٌ من التعقيد، والتعقيدُ مذمومٌ؛ لأنا نقول: التعقيدُ كما سبق له سببان: سوءُ ترتيب الألفاظ، واختلال الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني الذي هو المراد باللفظ، والمراد بعدم الظهور في التشبيه ما كان سببُهُ لُطفَ المعنى ودِقَّته أو ترتيبَ بعض المعاني على بعض، كما يُشعِر بذلك قولنا: «في بادىء الرأي» فإن المعاني الشريفة لا بدَّ فيها ـ في غالب الأمر ـ من بناء ثانٍ على أول وَرَدَّ تالٍ إلى سابقٍ، كما في قول البُحْتري:

دانٍ على أيْدِي العُفاةِ .... (البيتين)(٢)

فإنك تحتاج في تعريف معنى البيت الأول إلى معرفة وَجْهِ المجاز، في كونه دانياً وشاسِعاً، ثم تعود إلى ما يعرض البيتُ الثاني عليك من حال البدر، ثم تُقابِل إحدى الصورتين بالأخرى، وتناظر: كيف شرط في العلو الإفراط ليشاكل قوله: «شاسِعٌ»؟ لأن الشُّسوع هو الشديد من البُعْد، ثم قابله بما يشاكله من مُراعاة التناهي في القرب، فقال: «جِدُّ قريب» فهذا ونحوه هو المراد بالحاجة إلى الفكر، وهل شيءٌ أحلى من الفكر إذا صادف نَهْجاً قويماً إلى المراد؟

قال الجاحظ أثناء فصل يذكر فيه ما في الفكر من الفضيلة: وأين تقع لذَّة البهيمة بالعَلوفة، ولذَّة السمع بلَطْع الدَّم وأكل اللحم، من سرور الظَّفَر بالأعداء، ومن انفتاح باب العلم بعد إدمان قَرْعِه؟

وقد يُتصرف في القريب المبتذل بما يُخرجه من الابتذال إلى الغرابة، وهو على وجوه: منها أن يكون كقوله: [الكامل]

لم تَلْقَ هذا الوجهَ شمسُ نهارِنا إلاَّ بوجهٍ ليس فيه حياءُ(٣)

وقوله: [الطويل]

فَرُدَّتْ علينا الشَّمْسُ والليلُ راغمٌ بشمسٍ لهم من جانبِ الخِدْرِ تَطْلُعُ

---

(١) والبيت للقطامي في «ديوانه» ص ٨١، و«لسان العرب»: (صدى) و«أساس البلاغة» (نبذ). والصدى: شدة العطش، وقيل: هو العطش ما كان، صَدِيَ يَصْدى صَدًى، فهو صَدٍ وصادٍ وصَدْيان.

(٢) مرّ البيتان في ص ١٤٧.

(٣) البيت للمتنبي في «ديوانه» ١/ ٣١ من قصيدة مطلعها:

«أمِنَ ازديارَكِ في الدجى الرقباءُ إذ حيثُ كنتِ من الظلام ضياءُ»

والتشبيه في البيت ضمني لأن وجه الممدوح إذا كان أعظم في الإشراق من الشمس يستلزم اشتراكهما في أصل الإشراق فيثبت التشبيه ضمناً. فالمفاد من البيت قلب التشبيه وإن كان مقصود الشاعر تشبيه الوجه بالشمس.

فـوالـلّـه مـا أدري؟ أأحـلامُ نـائـم ألَمَّت بنا أم كان في الرَّكْبِ يُوشَعُ؟[(١)]

فإن تشبيه وجوهِ الحسان بالشمس مُبْتَذَلٌ، لكن كل واحد من حديث الحياء في الأول، والتشكيك مع ذكر يُوشع عليه السلام في الثاني؛ أخرجه من الابتذال إلى الغرابة. وشبيهٌ بالأول قول الآخر: [البسيط]

إن الـسـحـابَ لـتَـسْـتَـحـي إذا نَـظَـرَتْ إلـى نَـداكَ فـقـاسَـتْـهُ بـمـا فـيـهـا[(٢)]

ومنها أن يكون كقوله: [الكامل]

عَـزَمـاتُـه مِـثْـلُ الـنُّـجـومِ ثَـواقِـبـاً لـو لـم يـكـن لـلـثَّـاقِـبـاتِ أُفُـولُ[(٣)]

وقوله: [الطويل]

مَـهَـا الـوَحْـشِ، إلاَّ أنَّ هَـاتَـا أوَانِـسُ قَـنَـا الـخَـطِّ، إلاَّ أنّ تـلـك ذَوَابِـلُ[(٤)]

وقوله: [البسيط]

يكاد يَحكِيكَ صَوْبُ الغَيْثِ مُنْسَكِباً لو كان طَلْقَ المُحَيَّا يُمْطِرُ الذَّهَبَا
والبدرُ لَوْ لم يَغِبْ، والشمسُ لو نطقَتْ والأسْدُ لو لم تُصَدْ والبحرُ لو عَذُبَا[(٥)]

---

(١) البيتان لأبي تمام في «ديوانه» ١/ ٢٦٠ من قصيدة مطلعها:
أَمَـا إنَّـهُ لـولا الـخـلـيـطُ الـمُـوَدِّعُ ورَبْـعٌ عَـفَـا مـنـه مـصـيـفٌ وَمَـرْبَـعُ
وهو قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغري. ويوشع: وصي موسى عليه السلام الذي رُدَّت له الشمس بعد مغيبها.

(٢) البيت لأبي نواس في «ديوانه» ص ٩٣٤ من قصيدة يمدح فيها العباس بن الفضل بن الربيع ومطلعها:
الـدارُ أَطْـبَـقَ إخـراسٌ عـلـى فـيـهـا واعـتـاقَـهـا صَـمَـمٌ عـن صَـوْتِ داعـيـهـا

(٣) هو للوطواط الشاعر شبه العزم بالنجم في الثقوب والنفوذ الذي هو في كليهما تخيلي. وهو تشبيه مبتذل إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة. وهو محمد بن محمد بن عبد الجليل بن عبد الملك العمري البلخي كان ينظم الشعر بالعربية والفارسية (ت ٥٧٣هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٤٧٣، و«كشف الظنون» ١٧٨٤.

(٤) البيت لأبي تمام في «ديوانه» ٢/ ٣٥ من قصيدة مطلعها:
مـتـى أنـتَ عـن ذُهـلـيَّـةِ الـحـيِّ ذاهِـلُ وقـلـبُـك مـنـهـا مُـدَّةَ الـدَّهـرِ آهِـلُ
قنا الخط: أي هنَّ كقنا الخط في القد، إلا أن القنا ذوابل وهنَّ طريات العود. وقيل للقنا ذوابل: لأنها تلين عند الطعن فلا تنكسر.

(٥) البيتان لبديع الزمان الهمذاني في «يتيمة الدهر» ٤/ ٢٩٣ باختلاف البيت الثاني على نحو التالي:
«والدهرُ لو لم يخن والشمس لو نطقت والليث لو لم يصد والبحر لو عذبا»
صوت الغيث: من إضافة الصفة للموصوف. وهو أحمد بن الحسين بن يحيى الهمذاني أبو الفضل: أحد أئمة الكتاب. له المقامات التي أخذ عنها الحريري (٣٥٨ ـ ٣٩٨هـ). ترجمته في «يتيمة الدهر» ٤/ ١٦٧، و«وفيات الأعيان» ١/ ٣٩.

وهذا يُسمَّى التشبيه المشروطَ، ومنها أن يكون كقوله: [البسيط]

في طَلْعَةِ البَدْرِ شيءٌ من مَحَاسِنها ... وللقضِيبِ نَصيبٌ من تَثَنِّيها(١)

وقول ابن بَابَك: [الطويل]

ألا يا رِياضَ الحَزْنِ من أَبْرَقِ الحِمَى ... نَسِيمُكَ مَسْروقٌ ووصْفُكَ مُنْتَحَلْ

حكيْتِ أبا سَعْدٍ؛ فَنَشْرُكِ نَشْرُهُ ... ولكِنْ له صِدْقُ الهَوَى ولَكِ المَلَلْ(٢)

وقد يخرج من الابتذال بالجمع بين عدَّة تشبيهات، كقوله: [السريع]

كأنَّما يَبْسِمُ عن لؤلُؤٍ ... مُنَضَّدٍ، أو بَرَدٍ، أو أقَاحْ(٣)

كما يزداد بذلك لُطفاً وغرابةً، كقوله: [الطويل]

له أيْطَلاَ ظَبْيٍ، وساقا نَعامَةٍ ... وإرْخاءُ سِرْحانٍ، وتَقْرِيبُ تَتْفُلِ(٤)

وأما باعتبار أداته فإما مؤكَّد، أو مُرْسل.

والمؤكد ما حُذِفت أداتُه(٥)، كقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ۝٤٥ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ۝٤٦﴾ [الأحزاب: ٤٥، ٤٦]، وقول الحماسي: [البسيط]

هُمُ البُحورُ عَطاءً حين تسألُهُمْ ... وفي اللِّقاءِ إذا تلقى بِهِمْ بُهُمُ(٦)

وإلى غير ذلك كما سبق، ومنه نحو قول الشاعر: [الكامل]

والريح تَعْبَثُ بالغُصون، وقد جَرَى ... ذَهَبُ الأَصِيلِ على لُجَيْنِ الماءِ(٧)

---

(١) البيت للبحتري في «ديوانه» ٢/ ٥٤٢ من قصيدة مطلعها:
«أنافعي عند ليلى فَرْطُ حُبّيها ... ولوعةٌ لي أُبديها وأُخفيها»

(٢) البيت في «الأسرار» ص ٣١٥، وابن بابك هو عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك، أبو القاسم: شاعر مجيد مكثر من أهل بغداد (ت ٤١٠هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٢٩٧.

(٣) البيت للبحتري وقد مرَّ ص ١٧٢.

(٤) البيت لامرىء القيس في «ديوانه» ص ٢١، و«لسان العرب» (تفل) و(رخا) و«شرح الأشموني» ٣/ ٧٨٣.

(٥) أي تركت بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام وإلا فلا يكون التشبيه مؤكداً بل مرسلاً.

(٦) البيت لزياد بن مُنْقذ العَدَوي في «ديوان الحماسة» ٢٧٤ والقصيدة مطلعها:
لا حبذا أنتِ يا صنعاءُ من بَلَدِ ... ولا شعوبُ هَوًى مني ولا نُقُمُ
والبُهُم في الشاهد: جمع بُهمة: شجاع.
وهو زياد بن منقذ بن عمرو الحنظلي العدوي بن تميم، يلقب بالمرّار، من شعراء الدولة الأموية (ت نحو ١٠٠هـ). «خزانة البغدادي» ٢/ ٣٩٤.

(٧) البيت لابن خفاجة الأندلسي في «ديوانه» ص ١٨، وبلا نسبة في «تاج العروس» ١/ ٥٩. وابن خفاجة هو إبراهيم بن أبي الفتح بن عبد الله بن خفاجة الهواري الأندلسي: شاعر غزل غلب على شعره وصف =

وقول الآخر يَصِفُ القمرَ لآخرِ الشهر قبلَ السِّرارِ: [البسيط]

كأنما أدْهَمُ الإظلام حينَ نَجا ... من أشْهبِ الصُّبح ألْقَى نَعْلَ حافِرِهِ(١)

وقول الشريف الرَّضي: [البسيط]

أرْسَى النَّسيمُ بِوَاديكُمْ ولا بَرِحَتْ ... حَوامِلُ المُزْنِ في أجداثِكُمْ تَضَعُ

ولا يزال جَنِينُ النَّبْتِ تُرْضِعُهُ ... على قُبُورِكُمُ العَرَّاصَةُ الهَمِعُ(٢)

والمُرْسَلُ ما ذُكِرَت أداتُه، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البَقَرَة: ١٧]، وقوله عز وجل: ﴿عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحَديد: ٢١]، وقول امرىء القيس: [الطويل]

وتَعْطُو بِرَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كأنَّهُ ... أسَارِيعُ ظَبْيٍ أو مَسَاوِيكُ إسْحِلِ(٣)

وقول البُحتري: [الكامل]

وإذا الأسِنَّةُ خالَطَتْهَا؛ خِلْتَهَا ... فيها خَيَال كواكِبٍ في الماءِ(٤)

إلى ذلك كما تقدم.

وأما باعتبار الغرض فإما مقبولٌ، أو مَرْدُودٌ.

المقبولُ: الوافي بإفادة الغرضِ؛ كأن يكون المشبه به أعرف شيءٍ بوجه الشبه، إذا كان الغرضُ بيانَ حالِ المشبه من جهة وجه الشبه، أو بيان المقدار.

ثم الطرفان في الثاني إن تساوَيَا في وجه الشبه؛ فالتشبيه كاملٌ في القبول، وإلا فكلما كان

= الرياض ومناظر الطبيعة. «وفيات الأعيان» ١/ ١٤. وقد أراد المصنف أن من التشبيه المؤكد ما أضيف فيه المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة وتقديم المشبه به على المشبه مما يجعل الإضافة بيانية.

(١) البيت في «المثل السائر» ص ١٢٣ لابن حمديس الصقلي والمراد فيه تشبيه الليل بالأدهم والصبح بالأبيض والقمر آخر الشهر بالنعل في رجل الفرس. وابن حمديس هو عبد الجبار بن أبي بكر بن محمد بن حمديس الأزدي الصقلي: شاعر مبدع مدح المعتمد بن عباد، فأجزل له عطاياه ومدح صاحب إفريقية يحيى بن تميم الصنهاجي. ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٣٠٢.

(٢) البيتان في «ديوانه» ١/ ٥٨٩ ومطلع القصيدة:

«قِفْ موقِفَ الشكِّ لا يأسٌ ولا طمعُ ... وغالِطِ العيشَ لا صبرٌ ولا جزَعُ»

العراصة: السحاب ذو الرعد والبرق. الهمع: السحاب الماطر. وقد مرّت ترجمة الشاعر سابقاً.

(٣) البيت لامرىء القيس في «ديوانه» ص ١٧، و«لسان العرب» (سرع) و(سحل).

(٤) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٧، ومطلع القصيدة التي يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغري الطائي الذي تغلب على أصحاب بابك الخرمي سنة ٢٢٠هـ/ ٨٣٥م:

«زَعَمَ الغُرابُ، مُنَبِّىءَ الأنباءِ ... أنَّ الأحبَّةَ آذنوا بتَنَاءِ»

المشبه به أسلمَ من الزيادة والنقصان؛ كان أقرب إلى الكمال. أو كأن يكون المشبه به أتمَّ شيء في وجه الشبه؛ إذا قُصِد إلحاق الناقِص بالكامل.

أو كأن يكون المشبه به مُسَلَّمَ الحُكم معروفَهُ عند المخاطب في وجه الشبه؛ إذا كان الغرضُ بيانَ إمكان الوجود.

والمردُودُ بخلاف ذلك، أي: القاصرُ عن إفادة الغرض.

خاتمة

قد سبق أن أركان التشبيه أربعة: المشبه، والمشبه به، وأداة التشبيه، ووجهه. فالحاصل من مراتب التشبيه في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلِّها أو بعضِها ثمان:

إحداها: ذكر الأربعة، كقولك: «زيد كالأسد في الشجاعة» ولا قوّة لهذه المرتبة.

وثانيتها: تركُ المشبه، كقولك: «كالأسد في الشجاعة» أي: زيدٌ، وهي كالأولى في عدم القوة.

وثالثتها: ترك كلمة التشبيه؛ كقولك: «زيدٌ أسدٌ في الشجاعة» وفيها نوعُ قوة.

ورابعتها: ترك المشبه وكلِمَةِ التشبيه، كقولك: «أسد في الشجاعة» أي: زيدٌ، وهي كالثالثة في القوة.

وخامستها: ترك وجه الشبه كقولك: «زيدٌ كالأسد» وفيها نوع قوة؛ لعموم وجه الشبه من حيث الظاهر.

وسادستها: ترك المشبه ووجه التشبيه، كقولك: «كالأسد» أي: زيدٌ، وهي كالخامسة.

وسابعتها: ترك كلمة التشبيه ووجهه، كقولك: «زيدٌ أسدٌ» وهي أقوى الجميع.

وثامنتها: إفراد المشبه به بالذكر، كقولك: «أسد» أي: زيدٌ، وهي كالسابعة.

واعلم أن الشَّبَهَ قد يُنْتزع من نفس التضادِّ؛ لاشتراك الضدين فيه ثم يُنزَّل منزِلَةَ التناسُب بوساطة تمليحٍ أو تهكُّم؛ فيقال للجبان: «ما أشبهه بالأسَد» وللبخيل: «هو حاتمٌ».

القول في الحقيقة والمجاز:

وقد يُقيَّدان باللغويَّيْن، الحقيقة: الكلمة المستعملة فيما وُضِعَتْ له في اصطلاح به التخاطب، فقولنا: «المستعملة» احترازٌ عما لم يُستعمل، فإن الكلمة قبل الاستعمال لا تُسَمَّى حقيقة، وقولنا: «فيما وُضِعَتْ له» احترازٌ عن شيئين:

أحدهما: ما استعمل في غير ما وُضِعَتْ له غلطاً، كما إذا أردْتَ أن تقول لصاحبك: «خُذْ هذا الكتابَ» مشيراً إلى كتاب بين يديك، فغَلِطْتَ، فقلت: «خُذْ هذا الفرسَ».

والثاني: أحدُ قِسمَي المجاز، وهو ما استعمل فيما لم يكن موضوعاً له في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره، كلفظة «الأسد» في الرجل الشجاع. وقولنا: «في اصطلاح به التخاطب» احترازٌ عن القسم الآخر من المجاز.

وهو ما استُعْمِل فيما وُضِعَ له لا في اصطلاح به التخاطب، كلفظ «الصلاة» يستعمله المخاطِبُ بعُرْفِ الشرع في الدعاء مجازاً. والوضع تعيينُ اللفظ للدلالة على معنى بنفسه.

فقولنا «بنفسه» احترازٌ من تعيين اللفظ للدلالة على معنى بقرينة، أعني المجاز؛ فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعاً.

ودخل المُشْترك في الحدِّ؛ لأن عدم دلالته على أحد معنييه بلا قرينة لعارض ـ أعني الاشتراك ـ لا ينافي تعيينه للدلالة عليه بنفسه.

وذهب السكاكي إلى أن المشترك ـ كالقَرْء ـ معناه الحقيقي هو ما لا يتجاوز معنييه، كالطُّهْرِ والحيض، غير مجموع بينهما.

قال: فهذا ما يدلُّ عليه بنفسه ما دام مُنْتسباً إلى الوضعين، أما إذا خصصته بواحد ـ إما صريحاً، مثل أن يقول: «القَرْءُ بمعنى الطهرِ» وإما استلزاماً، مثل أن تقول: «القَرْءُ لا بمعنى الحيْضِ» ـ فإنه حينئذ ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الطهر بالتعيين، كما كان الواضع عيَّنَهُ بإزائه بنفسه.

ثم قال في موضع آخر: وأما ما يُظنُّ بالمشترك من الاحتياج إلى القرينة في دلالته على ما هو معناه؛ فقد عرفت أن منشأ هذا الظنِّ عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين الوضعين.

وفيما ذكره نظر؛ لأنَّا لا نُسلِّم أن معناه الحقيقي ذلك، وما الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه، ثم قوله: «إذا قيل: القَرْءُ بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض، فهو دالٌّ بنفسه على الطهر بالتعيين، سَهْوٌ ظاهر؛ فإن القرينة كما تكون معنويَّة تكون لفظيَّة، وكل من: قوله «بمعنى الطهر» وقوله «لا بمعنى الحيض» قرينةٌ.

وقيل: دلالة اللفظ على معناه لذاته.

وهو ظاهر الفساد؛ لاقتضائه أن يُمنَع نقلُه إلى المجاز، وجعله علماً، ووضعُه للمتضادَّيْن، كالجَوْنِ للأسود والأبيض، فإن ما بالذَّات لا يزول بالغير؛ ولاختلاف اللغات باختلاف الأمم.

وتأوَّله السكاكي رحمه الله على أنه تنبيهٌ على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف في أنفسها خَوَاصَّ بها تختلف، كالجهر والهَمْسِ، والشدَّة والرَّخاوة والتوسط بينهما، وغير ذلك، مُستدعية أن العالم بها، إذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنى، لا يُهمِل التناسب بينهما؛ قضاء لحقِّ الحكمة، كالفصم ـ بالفاء الذي هو حرف رخْوٌ ـ لكسر الشيء من غير أن يَبينَ، والقصم ـ بالقاف الذي هو حرف شديد ـ لكسر الشيء حتى يبين، وأن للتركيبات ـ كالفَعَلان والفَعَلى بالتحريك كالنَّزَوَانِ والحَيَدَى، وفَعُلَ مثل شَرُفَ وغير ذلك ـ خواصَّ أيضاً؛ فيلزم فيها ما يلزم في الحروف، وفي ذلك نوع تأثير لأنْفُسِ الكلم في اختصاصها بالمعاني.

والمجاز: مُفْرَدٌ، ومُرَكَّبٌ:

أما المفرد فهو: الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَت له، في اصطلاح به التخاطب، على وجه يصحُّ، مع قرينة عدم إرادته. فقولنا: «المستعملة» احترازٌ عما لم يُستعمل، لأن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمَّى مجازاً، كما لا تسمى حقيقةً.

وقولنا: «في اصطلاح به التخاطب» ليَدْخُل فيه نحو لفظ «الصلاة» إذا استعمله المخاطبُ بِعُرْف الشرع في الدعاء مجازاً؛ فإنه وإن كان مستَعملاً فيما وُضِعَ له في الجملة فليس بمُستعمل فيما وُضِعَ له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب.

وقولنا: «على وجه يصح» احترازٌ عن الغلط كما سبق.

وقولنا: «مع قرينة عدم إرادته» احترازٌ عن الكناية كما تقدم.

والحقيقة لغويَّةٌ، وشرعيَّةٌ، وعرفيَّةٌ: خاصَّة، أو عامَّة. لأن واضعها إن كان واضِعَ اللغة فلغوية، وإن كان الشارع فشرعيَّة، وإلا فعرفية، والعرفية إن تعيَّن صاحِبهُا نُسِبت إليه، كقولنا: كلامية، ونحويَّة، وإلا بقيت مُطْلَقَةً.

مثال اللغوية: لفظ «أسَد» إذا استعمله المخاطِب بعُرْفِ اللغة في السبع المخصوص. ومثال الشرعية: لفظُ «صَلاة» إذا استعمله المخاطِب بعرف الشرع في العبادة المخصوصة، ومثالُ العرفيَّةِ الخاصة: لفظ «فِعْل» إذا استعمله المخاطِب بعرف النحو في الكلمة المخصوصة، ومثال العرفيَّة العامَّة: لفظ «دابة» إذا استعمله المخاطِب بالعرف العامٌ في ذي الأربع. وكذلك المجازُ المفردُ: لغويٌّ، وشرعيٌّ، وعرفيٌّ.

مثالُ اللغويِّ: لفظُ «أسَدٍ» إذا استعمله المخاطِب بعُرْف اللغة في الرجل الشجاع، ومثل الشرعيِّ: لفظ «صَلاةٍ» إذا استعمله المخاطِب بعرف الشرع في الدعاء، ومثالُ العرفيِّ الخاصِّ: لفظ «فِعْل» إذا استعمله المخاطِب بعرف النحو في الحدَث، ومثال العرفيِّ العام: لفظ «دابةٍ» إذا استعمله المخاطِب بالعرف العام في الشاة.

والحقيقة إما فَعِيلٌ بمعنى مفعول، من قولك: حقَقْتُ الشيء أحقُّه؛ إذا أثبتُّه، أو فَعِيلٌ بمعنى فاعل من قولك: حقَّ الشيءُ يَحِقُّ، إذا ثَبَتَ، أي المُثْبَتَةُ أو الثابتَةُ في موضعها الأصلي.

فأما التاء، فقال صاحب المفتاح: هي عندي للتأنيث في الوجهين، لتقدير لفظ «الحقيقة» قبل التسمية صفة مؤنَّثٍ غير مُجْرَاةٍ على الموصوف وهو الكلمة، وفيه نظر.

وقيل: هي لنقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية الصِّرْفَةِ، كما قيل في «أكِيلَةٍ ونَطِيحَةٍ» إن التاء فيهما لنقلهما من الوصفية إلى الاسمية فلذلك لا يُوصف بهما فلا يقال: شاةٌ أكِيلَةٌ أو نَطِيحَةٌ.

والمجاز قيل: مَفْعَلٌ من جاز المكان يجوزهُ، إذا تعدَّاه، أي: تعدت موضعها الأصلي، وفيه نظر.

والظاهر أنه من قولهم: جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي، أي: طريقاً له، على أن معنى

«جاز المكان» سَلَكه على ما فسره الجوهري وغيره، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه. واعتبار التناسب (في التسمية) يغاير اعتبارَ المعنى في الوصف، كتسمية إنسان له حُمْرَة بأحمر، ووصفه بأحمر؛ فإن الأول لترجيح الاسم على غيره حال وضعه له، والثاني لصحة إطلاقه، فلا يصح نقض الأول بوجود المعنى في غير المسمى، كما يلْهَج به بعض الضعفاء.

والمجازُ ضربان: مُرسَلٌ، واستِعارةٌ؛ لأن العلاقة المصحِّحة إن كانت تشبيه معناه بما هو موضوع له فهو استعارة، وإلا فهو مُرْسَل.

وكثيراً ما تُطْلَق الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه، فيسمَّى المشبه به مُستعاراً منه، والمشبه مُستعاراً له، واللفظ مستعاراً، وعلى الأول لا يُشْتَقُّ منه؛ لكونه اسماً للفظِ، لا للحَدَث.

المجاز المرسل:

الضرب الأول: المرْسَل، وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمِل فيه وما وُضع له ملابَسَةً غير التشبيه، كاليَدِ إذا استُعملت في النِّعمة؛ لأن من شأنها أن تصدر عن الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها، ويُشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى لها؛ فلا يقال: اتَّسعت اليَدُ في البلد، أو اقتنَيْتُ يداً، كما يقال: اتَّسعت النعمةُ في البلد، أو: اقتنَيْت نعمةً، وإنما يقال: جلَّتْ يَدُهُ عندي، وكثُرَتْ أياديه لديَّ، ونحو ذلك.

ونظير هذا قولهم في صفة راعي الإبل: إن له عليها إصبعاً، أرادوا أن يقولوا: له عليها أثرُ حِذْق، فدلُّوا عليه بالإصبع؛ لأنه ما من حِذْقٍ في عمل يَدٍ إلا وهو مستفاد من حُسْن تصريف الأصابع. واللطف في رَفعها ووَضعها، كما في الخطِّ والنَّقْش، وعلى ذلك قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾ [القِيَامَة: ٤] أي نجعلها كخُفِّ البعير؛ فلا يتمكن من الأعمال اللطيفة، فأرادوا بالإصبع الأثرَ الحسَنَ، حيث يُقْصد الإشارة إلى حِذْقٍ في الصنعة لا مُطْلَقاً حتى يقال: رأيتُ أصابعَ الدار، وله إصبعٌ حسنَةٌ وإصبعٌ قبيحةٌ، على معنى له أثرٌ حَسَنٌ وأثرٌ قبيحٌ، ونحو ذلك.

وينظر إلى هذا قولهم: ضربتُه سَوْطاً؛ لأنهم عبَّروا عن الضربة الواقعة بالسوط باسم السوط؛ فجعلوا أثر السوط سوطاً، وتفسيرهم له بقولهم: المعنى: «ضربته بالسوط»؛ بيانٌ لما كان الكلام عليه في أصله.

ونظير قولنا: «له عليَّ يَدٌ» قول النبي ﷺ لأزواجه: «أسرَعُكُنَّ لُحُوقاً ـ ويُرْوَى لحاقاً ـ بي أطولكُنَّ يداً»[1]، وقوله: «أطولكن» نظيرُ ترشيح الاستعارة، ولا بأس أن يسمى ترشيح المجاز، والمعنى بسطُ اليَدِ بالعطاء.

---

(١) ذكر في «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٨/٧٦.

وقيل: قوله «أطولكن» من الطَّوْل بمعنى الفَضْل. يقال: لفُلانٍ على فُلان طَوْلٌ، أي: فَضْل؛ فاليد على هذين الوجهين بمعنى النعمة. ويحتمل أن يريد: أطولكن يداً بالعطاء، أي: أمدُّكُنَّ، فحذف قوله: «بالعطاء» للعلم به.

وكاليد أيضاً إذا استُعمِلت في القُدْرة؛ لأن أكثر ما يظهر سلطانها في اليد، وبها يكون البطشُ، والضربُ، والقطعُ، والأخذُ، والدفعُ، والوضعُ، والرفعُ، وغير ذلك من الأفعال التي تنبيءُ عن وجود القدرة ومكانها.

وأما اليد في قول النبي ﷺ: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمّتهم أدناهم، وهم يدٌ على مَنْ سواهم»[1] فهو استعارةٌ والمعنى أن مَثَلَهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مَثَلُ اليد الواحدة، فكما لا يُتصوَّر أن يخذُل بعضُ أجزاء اليد بعضاً، وأن تختلف بها الجهة في التصرُّف: كذلك سبيلُ المؤمنين في تعاضُدهم على المشركين؛ لأن كلمة التوحيد جامِعةٌ لهم.

وكالراوية للمزَادَة مع كونها للبعير الحامل لها؛ لحمله إياها، وكالحَفَضِ في البعير، مع كونه لمتاع البيت؛ لحمله إياه. وكالسماء في الغيث، كقوله: «أصابتنا السماء»؛ لكونه من جهة المظلَّةِ، وكالإكاف في قول الشاعر: [الرجز]

يــأكُــلْــنَ كــلَّ لــيــلــةٍ إكــافــا[2]

أي: علفاً بثمن الإكاف.

وهذا الضرب من المجاز يقع على وجوه كثيرة غير ما ذكرنا:

منها: تسمية الشيء باسم جُزْئه (أو الجزئية)، كالعين في الرَّبيئةِ؛ لكون الجارحة المخصوصة هي المقصود في كون الرجل رَبِيئةً، إذا ما عداها لا يُغنِي شيئاً مع فَقدها، فصارت كأنها الشخص كلُّه.

وعليه قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝﴾ [المُزمّل: ٢] أي: صَلِّ، ونحوه: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبَة: ١٠٨]، أي: لا تُصَلِّ، وقول النبي عليه السلام: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِر له ما تقدّم من ذنبه»[3] أي: من صَلّى.

---

(١) ذكره النسائي في «سننه» ٨/ ٢٤، والدارقطني في «سننه» ٣/ ٣١.

(٢) لأبي حزابة في «الأغاني» ٢٢/ ١٩٠ وهو الوليد بن حنيفة من بني ربيعة ابن حنظلة من تميم. شاعر من شعراء الدولة الأموية. كان شاعراً راجزاً فصيحاً خبيث اللسان هجّاء. (ت نحو ٨٥هـ). «الأغاني» ٢٢/ ١٨٨. والبيت:

«إنَّ لــنــا أَحْــمِــرَةً عِــجــافــا ... يــأكــلْــنَ كُــلَّ لــيــلــةٍ إكــافــا»

والعِجاف: جمع الأعجف والعجفاء: الضامرة المهزولة. والإكاف: البرذعة. أما ما قبل البيت:

«يـا طَـلْـحَ بـأي مَـجْـدُكَ الإخـلافـا ... والـبُـخْـلَ لا يـعـتـرفُ اعـترافـا»

(٣) ذكر في «الترغيب والترهيب» للمنذري ٢/ ١٠٥.

ومنها: عكس ذلك نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البَقَرة: ١٩] أي: أناملَهم، وعليه قولهم: قطعت السارقَ، وإنما قطعتَ يَدَه.

ومنها: تسمية المسبب باسم السبب، كقولهم: رعَيْنا الغيثَ، أي: النباتَ الذي سببُه الغيثُ.

وعليه قوله عز وجل: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البَقَرة: ١٩٤] سُمِّيَ جزاء الاعتداء اعتداءً لأنه مُسبَّبٌ عن الاعتداء.

وقوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محَمَّد: ٣١] تُجُوِّزَ بالبلاء عن العِرْفان؛ لأنه مُسبب عنه، كأنه قيل: ونعرف أخبارَكم.

وعليه قول عمرو بن كلثوم: [الوافر]

ألا لا يـجـهـلَـنْ أحـدٌ عـلـيـنـا فـنـجـهـلَ فـوقَ جَـهْـلِ الـجـاهـلـيـنـا(١)

الجهل الأول حقيقة، والثاني مجاز عبَّر به عن مكافأة الجهل.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] تُجُوِّز بلفظ السيئة عن الاقتصاص؛ لأنه مسبَّبٌ عنها.

قيل: وإن عُبِّر عما ساء ـ أي أحزن ـ لم يكن مجازاً لأن الاقتصاص مُحزِنٌ في الحقيقة كالجناية.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عِمرَان: ٥٤] تجُوِّز بلفظ المكر عن عقوبته؛ لأنه سببها.

قيل: ويحتمل أن يكون مكرُ الله حقيقةً؛ لأن المكر هو التدبير فيما يضر الخصم، وهذا مُحقَّق من الله تعالى، باستدراجه إياهم بنعمِه مع ما أعدَّ لهم من نِقَمِهِ.

ومنها: تسمية السبَب باسم المسبَّب، كقولهم: أمطرَت السماء نباتاً وعليه قولهم: «كما تَدِين تُدان» أي كما تفعل تُجازَى.

وكذا لفظ الأسنمة في قوله يصف غيثاً: [الرجز]

أقـبـل فـي الـمُـسـتَّـنِّ مـن رَبـابـه أسْـنِـمَـةُ الآبـالِ فـي سَـحـابـهِ(٢)

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ١٥٦، و«لسان العرب» (رشد)، و«شرح القصائد العشر» ص ٤٢٨. ومطلع القصيدة:

«ألا هُـبّـي بـصـحـنِـكِ فـاصـبَـحِـيـنـا ولا تُـبـقـي خـمـورَ الأنـدريـنـا»

(٢) البيت في الكامل للمبرّد ٢/ ٦٨، والمستن: المنصب من استنَّ الفرس. الرباب: السحاب الأبيض. الآبال: الجمال جمع إبل. أراد أن السحاب ينبت ما تأكله الإبل فتصير شحوماً في أسنمتها.

وكذا تفسير إنزال أزواج الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ ثَمَـٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ [الزُّمَر: ٦] بإنزال الماء على وَجْه؛ لأنها لا تعيش إلا بالنبات، والنباتُ لا يقوم إلا بالماء، وقد أنزَلَ الماءَ، فكأنه أنزلها، ويُؤيِّده ما ورد: أن كل ما في الأرض من السماء، يُنْزِله الله تعالى إلى الصخرة، ثم يقسمه، قيل: وهذا معنى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَـٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزُّمَر: ٢١].

وقيل: معناه: وقضى لكم، لأن قضاياه وقِسَمَهُ موصوفة بالنزول من السماء؛ حيث كُتِبَ في اللوح كل كائنٍ يكون. وقيل: خلقها في الجنة، ثم أنزلها.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾ [غافر: ١٣] أي: مطراً هو سببُ الرزق.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].

وقولهم: فلانٌ أكل الدَّمَ، أي: الدِّيَةَ التي هي مُسبَّبة عن الدم، قال: [الطويل]

أكلتُ دماً إن لم أرُعْكِ بضَرَّةٍ بعيدةِ مَهْوَى القُرْط، طيِّبَةِ النَّشْرِ(١)

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] أي: أردْت القراءة بقرينة الفاء مع استفاضة السنة بتقديم الاستعاذة.

وقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ [هود: ٤٥] أي: أراد؛ بقرينة ﴿فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥].

وقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا﴾ [الأعراف: ٤] أي: أردنا إهلاكها؛ بقرينة ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤].

وكذا قوله تعالى: ﴿مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَآ﴾ [الأنبياء: ٦] بقرينة ﴿أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٦] وفيه دلالة واضحة على الوعيد بالإهلاك؛ إذ لا يقع الإنكار في ﴿أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٦] في المَحَزِّ إلا بتقدير: «ونحن على أن نهلكهم».

ومنها: تسمية الشيء باسم ما كان عليه، كقوله عز وجل: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾ [النساء: ٢] أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يُتمَ بعد البلوغ.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا﴾ [طه: ٧٤] سَمَّاه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام.

ومنها: تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦].

---

(١) البيت في «ديوان الحماسة» ٣٩٦ بلا عزو. أما مطلع القصيدة فهو:
«دِمَشْقُ خذيها واعلمي أنَّ ليلةً تمرُّ بعودي نَعشِها ليلةُ القَدْرِ»
وقوله: «بعيدة مهوى القرط»: فكناية عن طول العنق أما طيبُ النشر فهو طيبُ الرائحة.

ومنها: تسمية الحالّ باسم مَحَلِّه[١]، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ۝١٧﴾ [العَلق: ١٧] أي: أهلَ نادِيه.

ومنها: عكس ذلك، نحو: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: ١٠٧] أي في الجنة.

ومنها: تسمية الشيء باسم آلَتِهِ[٢]، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٤] أي بلُغَة قومه.

وقوله تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ۝٨٤﴾ [الشُعَرَاء: ٨٤] أي ذِكراً جميلاً وثَناءً حسناً.

وكذا غيرُ ذلك مما بين معنى اللفظ وما هو موضوع له تعلُّقٌ سِوَى التشبيه.

قال صاحب المفتاح: وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء والداعي إلى تركه؛ يُحْتَمل عندي أن يكون المراد بـ«مَنَعَك» في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعرَاف: ١٢] «دعاك» و«لا» غيرُ صلة قرينةُ المجازِ، وكذا: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٢، ٩٣].

وقال الراغب رحمه الله: قال بعض المفسرين: إن معنى «ما منعك» ما حَماك، وجعلك في مَنَعَةٍ منِّي في ترك السجود؟ أي: في مُعاقَبة تركه.

وقد استبعد ذلك بعضهم بأن قال: لو كان كذا لم يكن يُجيب بأن يقول: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ [ص: ٧٦] فإن ذلك ليس بجواب السؤال على ذلك الوجه، وإنما هو جواب من قيل له: «ما مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ».

ويمكن أن يقال في جواب ذلك: إن إبليس لما كان أُلزِمَ ما لم يَجِدْ سبيلاً إلى الجواب عنه؛ إذ لم يكن من كالىء يحرسه ويحميه؛ عَدَل عمَّا كان جواباً كما يفعل المأخوذ بكَظَمِهِ في المناظرة؛ انتهى كلامه.

وقسم الشيخُ صاحب المفتاح المجاز المرسَل إلى خالٍ عن الفائدة، ومفيد.

وجعل الخاليَ عن الفائدة ما استُعمِل في أعم مما هو موضوع له، كالمَرْسِنِ في قول العجَّاج: [الرجز]

وفــاحِــمــا ومَــرْسِــنــاً مُــسَــرَّجــا[٣]

---

(١) أي المكان الذي يحلّ فيه ذلك الشيء.

(٢) أي إذا ذكر اسم الآلة وأريد الأثر الذي نتج عنه. فالآلية هي كون الشيء واسطة في إيصال أثر المؤثر إلى المتأثر. وقيل الآلة من جملة أفراد السبب لأن بها وجود الشيء.

(٣) مرَّ الرجز سابقاً ومرّت ترجمة الشاعر ص ١٠.

فإنه مستعمل في الأنف لا بِقَيد كونه لِمَرْسونٍ مع كونه موضوعاً له بهذا القيد لا مطلقا، وكالمِشْفَرِ في نحو قولنا: «فلانٌ غليظُ المشافِر» إذا قامت قرينة على أن المراد هو الشَّفَةُ لا غير.

وقال: سُمِّيَ هذا الضربُ غير مُفيدٍ لقيامه مقامَ أحد المترادفين من نحو «ليث، وأسد»، و«حَبَسَ، ومَنَعَ» عند المصير إلى المراد منه.

وأراد بالمفيد ما عدا الخالي عن الفائدة والاستعارة كما مر.

والشيخ عبد القاهر رحمه الله جعل الخالي عن الفائدة ما استُعمِل في شيءٍ بقَيدٍ، مع كونه موضوعاً لذلك الشيء بقيدٍ آخر، من غير قصد التشبيه، ومثّله ببعض ما مثّله الشيخ صاحب المِفتاح ونحوه، مصرِّحاً بأن الشَّفَة والأنفَ موضوعان للعضوين المخصوصين من الإنسان، فإن قُصد التشبيه صار اللفظ استعارةً، كقولهم في مواضع الذَّم: «غليظ المِشْفَرِ» فإنه بمنزلة أن يقال: كأن شَفَتَه في الغِلَظ مِشْفَرُ البعير، وعليه قول الفرزدق: [الطويل]

فلو كُنتَ ضَبِّيّاً عرفتَ قَرابتي ... ولكِنَّ زَنْجِيّاً غليظ المَشافِرِ[(١)]

أي: ولكنَّك زَنْجِيٌّ كأنه جملٌ لا يَهتَدي لشَرَفي. وكذا قول الحطيئة يخاطب الزِّبرقان: [الطويل]

قَرَوْا جارَكَ العَيْمَانَ لمّا جَفَوْتَهُ ... وقَلَّصَ عن بَرْدِ الشراب مَشافِرَه[(٢)]

فإنه وإن عَنَى نفسَه بالجار، جاز أن يَقصِد إلى وصْفِ نفسه بنوع من سوء الحال؛ ليزيد في التهكُّم بالزِّبرقان، ويؤكد ما قصده من رَمْيِهِ بإضاعة الضَّيْف وإسلامه للضُّرِّ والبُؤسِ.

وكذا قول الآخر: [الطويل]

سأمنعُها، أو سوفَ أجْعلُ أمرها ... إلى مَلِكٍ أظلافُه لم تَشَقَّقِ[(٣)]

الاستعارة:

الضرب الثاني من المجاز: الاستعارة[(٤)]، وهي ما كانت علاقته تشبيه معناه بما وضع له[(٥)].

وقد تقيَّد بالتحقيقية، لتحقق معناها حسّاً أو عقلاً، أي: التي تتناول أمراً معلوماً يمكن أن

(١) البيت في «الأسرار» ص ٤١، وليس في ديوان الفرزدق.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ٢٥، ومطلع القصيدة:
«عفا مُسْحلانُ بن سليمى مخامِرُه ... تمشي به ظلمانُهُ وجآذِرُهْ»

(٣) البيت في «الأسرار» ص ٤٤ بلا نسبة. وإن نسبه المراغي في الحاشية إلى عقفان بن قيس بن عاصم، وقيل الأخطل. وبعده:
«سواء عليكم شؤمها وهجانها ... وإن كانَ فيها واضحُ اللونِ يبرقُ».

(٤) المراد بها التصريحية و«هي التي يذكر فيها المشبه به دون المشبه».

(٥) أي هي مجاز تكون علاقته المشابهة. والمراد بمعناها ما عني وقصد بها وهو المشبه.

يُنصّ عليه ويُشَار إليه إشارة حسّيَّة أو عقلية، فيقال: إن اللفظ نُقِل من مُسَمَّاه الأصلي، فجعل اسماً له على سبيل الإعارة للمبالغة في التشبيه.

أما الحسيُّ فكقولك: «رأيت أسداً» وأنت تريد رجلاً شجاعاً، وعليه قول زُهير: [الطويل]

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ[١]

أي: لَدَى رجلٍ شجاع، ومن لطيف هذا الضرب: ما يقعُ التشبيه فيه في الحركات، كقول أبي دُلامَة[٢] يصف بغلَته: [الوافر]

أَرَى الشَّهْبَاءَ تَعْجِنُ إذ غَدَوْنَا   بِرِجْلَيْهَا، وَتَخْبِزُ بِاليَدَيْنِ[٣]

شبَّه حركة رجْليها ـ حيث لم تَثْبُتا على موضع تعتمد بهما عليه وهَوَتا ذاهبتين نحو يديها ـ بحركة يَدَي العاجِن؛ فإنهما لا تثبتان في موضع، بل تَزِلّان إلى قُدَّام؛ لرخاوة العجين، وشبَّه حركة يَدَيْها بحركة يَدَي الخابز؛ فإنه يَثْنِي يَدَهُ نحو بَطْنِه، ويُحْدِث فيها ضرباً من التقويس، كما تجد في يد الدَّابَّة إذا اضطربَتْ في سيرها، ولم تَقْوَ على ضبط يدَيْها، وأن ترمي بها إلى قدَّام، وأن تَشُدَّ اعتمادَها حتى تَثْبُت في الموضع الذي تقع عليه، فلا تزول عنه ولا تَنْثَنِي.

وأما العقلي فكقولك: «أبْدَيْتَ نوراً» وأنت تريد «حُجَّةً» فإن الحجة مما يُدْرك بالعقل من غير وساطة حِسٍّ؛ إذ المفهوم من الألفاظ هو الذي يُنَوِّرُ القلبَ ويكشِفُ عن الحق، لا الألفاظ أنفسها.

وعليه قوله عز وجل: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفَاتِحَة: ٦]، أي الدينَ الحقَّ.

وأما قوله تعالى: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] فعلى ظاهر قول الشيخ جارِ الله العلاَّمة استعارةٌ عقليَّة، لأنه قال: شبّه باللِّباس ـ لاشتماله على اللابس ـ ما غَشِيَ الإنسانَ والتبس به من بعض الحوادث، وعلى ظاهر قول الشيخ صاحب المفتاح حِسِّيَّة، لأنه جعل اللباسَ استعارةً لما يَلْبسه الإنسان عند جوعه وخوفه، من امتقاع اللون، ورثاثة الهيئة.

فالاستعارة: ما تضمَّن تشبيه معناه بما وضع له[٤].

والمراد بمعناه: ما عني به، أي: ما استعمل فيه؛ فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له،

---

(١) البيت لزهير في «ديوانه» ٢٤، وهو:

«لَدى أَسَدٍ شاكي السلاحِ مُقَذَّفٍ   له لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقَلَّمِ»

والشاكي: تام السلاح، والمقذَّف: الرجل الشجاع قذف به كثيراً إلى الوقائع. واللبد: الشعر المجتمع بين كتفي الأسد.

(٢) أبو دلامة زَنْد بن الجَوْن. وهو كوفيٌّ أسودُ، مولى لبني أسد وكان أول ما حُفظ من شعره وأسنيت الجوائز له بقصيدة مدح بها أبا جعفر المنصور. قَتَلَهُ أبا مسلم (ت ١٦١هـ). «الأغاني» ١٠/١٩٨.

(٣) البيت في «ديوانه» ص ٤٥، وفي الديوان: «باليمين» بدل «باليدين».

(٤) أي إن الاستعارة حقيقية أولاً وهي: لفظ تضمن تشبيه معناه المراد منه وهو المعنى المجازي بما وضع له أي بمعناه الحقيقي.

وإن تضمَّن التشبيه به، نحو: زيدٌ أسدٌ، ورأيتُه أسداً، ونحو: رأيت به أسداً؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه.

على أن المراد بقولنا: «ما تضمن» مجاز تضمن؛ بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، والمجاز لا يكون مستعملاً فيما وضع له.

وهاهنا شيءٌ لا بد من التنبيه عليه، وهو أنه إذا أُجْرِي في الكلام لفظٌ دلَّتِ القرينةُ على تشبيه شيء بمعناه، فيكون ذلك على وجهين:

أحدهما: أن لا يكون المشبه مذكوراً ولا مقدراً كقولك: «غَنَّتْ لنا ظَبْيَةٌ» وأنت تريد «امرأة» و«لقيتُ أسداً» وأنت تريد «رجلاً شجاعاً» ولا خِلافَ أن هذا ليس بتشبيه، وأن الاسم فيه استعارة.

والثاني: أن يكون المشبه مذكوراً أو مُقدَّراً، فاسم المشبه به إن كان خبراً أو في حكم الخبر ـ كخبر «كان» و«إنَّ» والمفعول الثاني لباب «عَلِمت» والحال ـ فالأصح أنه يُسمَّى تشبيهاً، وأن الاسم فيه لا يُسمَّى استعارةً؛ لأن الاسم إذا وقع هذه المواقع؛ فالكلام موضوعٌ لإثبات معناه لما يعتمد عليه، أو نَفْيِهِ عنه؛ فإذا قلت: «زيدٌ أسدٌ» فقد وضعتَ كلامك في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شَبَهٍ من الأسد له؛ فيكون اجتلابُه لإثبات التشبيه فيكون خَلِيقاً بأن يُسمَّى تشبيهاً؛ إذ كان إنما جاء ليُفيده بخلاف الحالة الأولى، فإن الاسم فيها لم يُجْتَلَبْ لإثبات معناه للشيء، كما إذا قلت: جاءني أسدٌ، ورأيت أسداً، فإن الكلام في ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعاً من الأسد، والرؤية واقعة منك عليه، لا لإثبات معنى الأسد لشيء؛ فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه، وصار قصدُ التشبيه مكنوناً في الضمير، لا يُعْلَم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر.

ووجهٌ آخرُ في كون التشبيه مكنوناً في الضمير(١)، وهو أنه إذا لم يكن المشبَّهُ مذكوراً، جاز أن يتوهَّم السامعُ في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به ما هو موضوع له، فلا يُعلَم قَصدُ التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمُّل، بخلاف الحالة الثانية؛ فإنه يمتنع ذلك فيه مع كون المشبه مذكوراً أو مقدَّراً.

ومن الناس مَنْ ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية(٢) استعارة؛ لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه.

وهذا الخلاف لفظِيٌّ راجع إلى الكشف عن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح، وما اخترناه هو الأقرب؛ لما أوضحنا من المناسبة، وهو اختيار المحقِّقين كالقاضي أبي الحسن الجرْجاني، والشيخ عبد القاهر، والشيخ جار الله العلاَّمة، والشيخ صاحب المفتاح، رحمهم

---

(١) أي في مثل: «رأيتُ أسداً».

(٢) أي: «زيد أسد».

الله.

غير أن الشيخ عبد القاهر قال بعد تقرير ما ذكرناه: فإن أبيْتَ إلا أن تُطْلِق اسم الاستعارة على هذا القسم؛ فإن حَسُنَ دُخول أدوات التشبيه لا يحسن إطلاقُهُ وذلك كأن يكون اسم المشبه به معرفةً، كقولك زيدٌ الأسدُ، وهو شمسُ النهار، فإنه يحسن أن يقال زيدٌ كالأسد، وخِلتُه شمسَ النهار.

وإن حَسُنَ دخول بعضها دون بعض؛ هان الخطب في إطلاقه وذلك كأن يكون نكرةً غير موصوفة، كقولك: زيدٌ أسدٌ، فإنه لا يحسن أن يقال زيدٌ كأسدٍ، ويحسن أن يقال: كأن زيداً أسدٌ، ووجدتُه أسداً.

وإن لم يحسن دخول شيء منها إلا بتغيير لصورة الكلام، وكان إطلاقه أقرب؛ لغموض تقدير أداة التشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بما لا يلائم المشبه به، كقولك: فلانٌ بدرٌ يسكن الأرض، وهو شمسٌ لا تغيب، وكقوله: [الكامل]

شمسٌ تألّقُ والفِراقُ غُرُوبُها عنّا، وبَدرٌ والصُّدودُ كُسُوفُهُ(١)

فإنه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الأمثلة ونحوها، إلا بتغيير صورته، كقولك: هو كالبدر، إلا أنه يسكن الأرض، وكالشمس إلا أنه لا يغيب؛ وكالشمس المُتألِّقة، إلا أن الفراقَ غروبُها، وكالبدر إلا أن الصدود كسوفه.

وقد يكون في هذه الصفات والصِّلات التي تجيء في هذا النحو ما يُحيل تقدير أداة التشبيه فيه؛ فيقرب إطلاقه أكثر، وذلك مثل قول أبي الطيِّب: [الكامل]

أسدٌ، دَمُ الأسَدِ الهِزَبْرِ خِضَابُهُ موتٌ، فَريصُ المَوْتِ منه يُرْعَدُ(٢)

فإنه لا سبيل إلى أن يقال: المعنى: هو كالأسد، وكالموت؛ لما في ذلك في التناقض؛ لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل أنه دونه أو مثله، وجعلُ دَمِ الهِزَبْرِ ـ الذي هو أقوى الجنس ـ خضابَ يده، دليل أنه فوقه، وكذلك لا يصح أن يُشبَّه بالموت المعروف، ثم يُجْعل الموتُ يخاف منه، وكذا قول البحتري: [الطويل]

وبدرٌ أضاءَ الأرضَ شرقاً ومَغْرِباً وموضعُ رجلي منه أسْوَدُ مُظْلِمُ(٣)

---

(١) البيت للبحتري في «ديوانه» ٢/ ١٣٦ من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان مطلعها:
شَرَخُ الشبابِ أخو الصِّبا والِيفُهُ والشَّيْبُ تَزجيه الهوى وخفوقُهُ.

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٣٤. فريص: جمع فريصة. وهي لحمات عند الكتف تضطرب عند الخوف. والهزبر: الشديد الغلبة. أما مطلع القصيدة التي يمدح فيها شجاع بن محمد الطائي المنبجي فهو:
اليومَ عَهْدُكُم فأينَ الموعِدُ؟ هيهاتَ ليسَ ليوم عهدكمْ غَدُ

إن رُجِعَ فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر، لَزِمَ أن يكون قد جعل البدر المعروف موصوفاً بما ليس فيه؛ فظهر أنه إنما أراد أن يُثْبِت من الممدوح بدراً له هذه الصفة العجيبة التي لم تُعرف للبدر؛ فهو مَبْنِيٌّ على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحداً له تلك الصفة؛ فالكلام موضوع لا لإثبات الشبه بينهما، ولكن لإثبات تلك الصفة؛ فهو كقولك: زيدٌ رجلٌ كَيْتَ كَيْتَ، لم تقصد إثبات كونه رجلاً لكن إثبات كونه متصفاً بما ذكرت، فإذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مُجْتلباً لإثبات الشبه، تبين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلباً لإثبات الشبه، فالكلام فيه مبنيٌّ على أنَّ كون الممدوح بدراً أمر قد استقرَّ وثبت، وإنما العمل في إثبات الصفة الغريبة.

وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه، يمتنع دخول «كأن» ونحوه: «تَحْسَبُ» لاقتضائهما أن يكون الخبرُ والمفعول الثاني أمراً ثابتاً في الجملة، إلا أن كونه متعلقاً بالاسم والمفعول مشكوك فيه، كقولنا: كأن زيداً منطلق، أو خلاف الظاهر، كقولنا: كأن زيداً أسدٌ، والنكرة[1] فيما نحن فيه غير ثابتة؛ فدخول «كأنَّ» و «تَحْسَبُ» عليها كالقياس على المجهول.

وأيضاً هذا النحو ـ إذا فَلَيْتَ عن سرِّه ـ وجدْتَ محصوله أنك تدَّعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور، إلا أنه اختصَّ بصفة عجيبة لم يُتَوهَّم جَوازُها على الجنس؛ فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى.

وإن لم يكن اسم المشبه به خبراً للمشبه، ولا في حكم الخبر، كقولهم: رأيْتُ بفلانٍ أسداً، ولقِيَنِي منه أسدٌ، سُمِّي تجريداً، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ولم يُسَمَّ استعارةً؛ لأنه إنما يُتصوَّر الحكم على الاسم بالاستعارة إذا جَرَى بوجهٍ على ما يُدَّعَى أنه مستعار له؛ إما باستعماله فيه، أو بإثبات معناه له، والاسم في مثل هذا غيرُ جارٍ على المشبه بوجه.

ولأنه يجيء على هذه الطريقة ما لا يتصور فيه التشبيه فيُظَنُّ أنه استعارة كقوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ [فُصِّلَت: ٢٨] إذ ليس المعنى على تشبيه جهنَّم بدار الخلد؛ إذ هي نفسها دارُ الخلد، وكقول الشاعر: [المنسرح]

يـا خَـيْـرَ مَـنْ يَـرْكَـبُ الـمَـطِـيَّ، ولا يَـشْـرَبُ كـأسـاً بـكَـفِّ مَـنْ بَـخِـلا[2]

فإنه لا يتصوَّرُ فيه التشبيه، وإنما المعنى أنه ليس ببخيل.

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ٣٧٩ من قصيدة يعاتب فيها علي بن يحيى المنجم ويستبطىء الفتح بن خاقان ومطلعها:

عــلــى أيِّ أمــرِ مُــشــكِــلٍ أَتَــلَــوَّمُ أقــيــمُ فــأَثْــوي أم أهُــمُّ فــأَعْــزِمُ

(٢) وهي المشبه به.

(٣) البيت للأعشى ميمون بن قيس في «ديوانه» ص ١٧١ ومطلع القصيدة: =

ولا يُسمَّى تشبيهاً أيضاً، لأن اسم المشبه به لم يُجْتَلَب فيه لإثبات التشبيه، كما سبق. وعدَّهُ الشيخ صاحب المفتاح تشبيهاً، والخلاف أيضاً لفظيٌّ.

والدليل على أن الاستعارة مجازٌ لغويٌّ[1]؛ كونها موضوعة للمشبه به، لا للمشبه ولا لأمر أعم منهما، كالأسد، فإنه موضوع للسبع المخصوص، لا للرجل الشجاع، ولا للشجاع مطلقاً؛ لأنه لو كان موضوعاً لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، وأيضاً لو كان موضوعاً للشجاع مُطلَقاً لكان وصفاً لا اسْمَ جِنْس.

وقيل: الاستعارةُ مجازٌ عقلي، بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لغوي لأنها لا تُطْلَق على المشبه إلا بعد ادِّعاء دخوله في جنس المشبه به؛ لأن نقل الاسم وحدَهُ لو كان استعارة لكانت الاعلامُ المنقولة كـ«يزيد» و«يَشْكُر» استعارةً.

ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة؛ لأنه لا بلاغة في إطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه.

ولما صح أن يقال لمن قال: «رأيت أسداً» يعني زيداً: أنه جعله أسداً، كما لا يقال لمن سمَّى ولدَه أسداً: إنه جعله أسداً؛ لأن «جَعَل» إذا تعدى إلى مفعولين؛ كان بمعنى «صَيَّر» فأفاد إثبات صفة للشيء فلا تقول «جعلتُه أميراً» إلا على معنى أنك أثبتَّ له صفة الإمارة.

وعليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، المعنى أنهم أثبتوا صفة الأنوثة، واعتقدوا وجودها فيهم، وعن هذا الاعتقاد صَدَرَ عنهم للملائكة إطلاقُ اسم الإناث عليهم، لا أنهم أطلقوه من غير اعتقاد ثبوت معناه لهم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: ١٩].

وإذا كان نقل الاسم تبعاً لنقل المعنى كان الاسم مُستَعملاً فيما وُضِعَ له؛ ولهذا صح التَّعجُّب في قول ابن العميد[2]: [الكامل]

قامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشمسِ ... نَفْسٌ أعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسي

قامَتْ تُظَلِّلُنِي، ومِنْ عَجَبٍ ... شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي منَ الشَّمْسِ[3]

= «إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلا ... وإنَّ في السفر ما مضى مَهَلا»

يريد أن الممدوح يشرب والإنسان شأنه أن يشرب بكف نفسه، فهو يشرب بكف رجل كريم يعني نفسه ولا يشرب بكف رجل بخيل.

(١) المراد به هنا ما قابل العقلي لا ما قابل الشرعي والعرفي، فهي لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة مع قرينة مانعة، والمراد بالاستعارة هنا الاستعارة المصرحة.

(٢) هو محمد بن الحسين بن العميد بن محمد، أبو الفضل: وزير، من أئمة الكتاب، لقب بالجاحظ الثاني في أدبه وترسله (ت ٣٦٠هـ). ترجمته في «الوافي بالوفيات» ٢/٥٧.

والنَّهيُ عنه في قول الآخر: [المنسرح]

لا تَعجَبوا مِنْ بِلَى غِلاَلَتِهِ ... قد زَرَّ أزرارَه على القَمَرِ[(١)]

وقوله: [البسيط]

ترى الثيابَ من الكتَّان يلْمحُها ... نورٌ من البَدْرِ أحياناً فيُبْليها

فكيف تُنْكِرُ أن تَبْلَى مَعَاجِرُها ... والبدرُ في كلِّ وقتٍ طالعٌ فيها؟[(٢)]

والجواب عنه أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به؛ لا يُخْرِج اللفظ عن كونه مستعملاً في غير ما وُضِعَ له.

وأما التعجُّبُ والنهيُ فيما ذُكِرَ فَلِبناء الاستعارة على تَناسي التشبيه قضاءً لحق المبالغة.

فإن قيل: إصرار المتكلم على ادِّعاء الأسديَّة للرجل يُنافي نَصْبَهُ قرينة من أن يراد به السبع المخصوص.

قلنا: لا مُنافاة.

ووجه التوفيق ما ذكره السكاكي، وهو أن تُبْنَى دعوى الأسدية للرجل على ادِّعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل: مُتعارفٌ، وهو الذي له غاية الجراءة، ونهاية قوة البطش، ومع الصورة المخصوصة، وغيرُ مُتعارَف، وهو الذي له تلك الجراءة، وتلك القوة، لا مع تلك الصورة، بل مع صورة أخرى، على نحو ما ارتكب المُتنبي هذا الادعاء في عدِّ نفسه وجماعته من جنس الجنِّ، وعدِّ جِماله من جنس الطير، حين قال: [الخفيف]

نحن قومٌ مِنَ الجِنِّ في زِيِّ نَاسٍ ... فَوْقَ طَيْرٍ، لها شُخوصُ الجِمالِ[(٣)]

---

(١) البيتان في «أسرار البلاغة» ص ٣٤٥.

(٢) البيت لابن طباطبا في «الأسرار» ص ٣٤٨، وقبله:

«يا قمراً ثوبه ورامقه ... منه حذار البلى على خطرِ

يا مَنْ حكى الماء فرط رقته ... وقلبه في قساوةِ الحجرِ»

وابن طباطبا: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم طباطبا، أبو الحسن: شاعر مفلق وعالم بالأدب. أكثر شعره في الغزل والآداب (ت ٣٢٢هـ). المرزباني ص ٣٢٢. والقمر في البيت استعارة وذلك لأن المشبه به مذكور وهو الضمير في غلالته وأزراره تقول: ذكر المشبه هنا على هذا الوجه لا ينافي الاستعارة لأنه ينبىء عن التشبيه، والمنافي لها إنما هو الجمع بين الطرفين على وجه ينبىء عن التشبيه بحيث يكون المشبه به خبراً من المشبه أو حالاً منه أو صفة له، وأما إذا ذكر المشبه لا على وجه ينبىء عن التشبيه كما في البيت لعدم جريان المشبه به عليه حتى يسهل تقدير الأداة نظراً للمعنى فهو استعارة.

(٣) البيتان في «الأسرار» ص ٣٤٩ بلا نسبة وفي الحاشية هي لوجيه الدولة أبو المطاع ذو القرنين بن ناصر الدولة بن حمدان التغلبي وكان ظريفاً.

مُستشهداً لدعواه هاتيك بالمخيّلات العرفية.

وأن تُخصص القرينة بنفيها المتعارف الذي سبق إلى الفهم؛ ليتعين الآخر.

ومن البناء على هذا التنويع قوله: [الوافر]

تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ[1]

وقولهم «عتابُك السيفُ» وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٨٨، ٨٩].

ومنه قوله: [الرجز]

وبَلْدَةٍ ليس بها أنِيسُ إلاَّ اليَعافِيرُ، وإلاَّ العِيسُ[2]

وإذ قد عرفت معنى الاستعارة، وأنها مجازٌ لغوي؛ فاعلم أن الاستعارة تفارِق الكذب من وجهين:

بناء الدعوى فيها على التأويل، ونَصْب القرينة على أن المراد بها خلاف ظاهرها؛ فإن الكاذب يتبرَّأ من التأويل، ولا ينصِب دليلاً على خلاف زعمه.

وأنها لا تدخل في الأعلام، لما سبق من أنها تعتمد إدخال المشبه في جنس المشبه به، والعلميَّة تُنافي الجنسيَّة، وأيضاً لأن العَلَمَ لا يدل إلا على تعيُّن شيء من غير إشعار بأنه إنسان أو فرس أو غيرهما؛ فلا اشتراك بين معناه وغيره، إلا في مجرد التعيُّن، ونحوه من العوارض العامة التي لا يكفي شيء منها جامعاً في الاستعارة، اللهم إلا إذا تضمَّن نوع وصفية لسبب خارج، كتضمُّن اسم حاتمِ الجوادَ، ومادِرِ البخيلَ، وما جرى مَجراهما.

---

(١) البيت في «ديوانه» ٣/ ١٩٤ من قصيدة مطلعها:
«صِلَةُ الهجرِ لي وهَجْرُ الوِصالِ نكساني في السُّقْمِ نَكْسَ الهِلالِ»

(٢) البيت لعمرو بن معديكرب في «ديوانه» ص ١٤٩، و«خزانة الأدب» ٩/ ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، و«الكتاب» ٣/ ٥٠، و«نوادر أبي زيد» ص ١٥٠ وصدر البيت:
«وخَيْلٌ قَدْ دَلَفْتُ لها بِخَيْلِ»
وقد صار للتحية فردان: المعروف وضرب هؤلاء الفرسان.

(٣) البيت في «الكتاب» لسيبويه ١/ ٣٢١، وهو لجران العُود في «ديوانه» ص ٩٧، و«خزانة الأدب» ١٠/ ١٥ ـ ١٨، و«خزانة الأدب» ٤/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/ ٣٦٣، ٩/ ٢٥٨، ٣١٤. وجران العود هو عامر بن الحارث النميري شاعر وصّاف أدرك الإسلام، وسمع القرآن، واقتبس منه كلمات وردت في شعره مجهول تاريخ الولادة والوفاة. «اللّباب» ١/ ٢١٨. والأنيس: الذي يؤنس به. اليعافير: ج اليعفور وهو ولد البقرة الوحشية أو الغزال. العيس: الإبل الأبيض. وقد ذكر البيت لبيان أنّ الادّعاء مذهب معروف للعرب وموجود في كلامهم لا لذكر أمثلة للاستعارة فإن الأمثلة المذكورة ليست استعارة ولا تشبيهاً لأن الاستعارة فيها ادعاء ضمني أما الادعاء الصريح فأسلوبه ليس استعارة ولا تشبيهاً.

وقرينة الاستعارة إما معنى واحد، كقولك: رأيتُ أسداً يَرْمي، أو أكثر، كقول بعض العرب: [الرجز]

فإن تَعافُوا العَدْلَ والإيمانا فإنَّ في أيْمانِنا نِيرانا(١)

أي: سيُوفاً تلمع كأنها شُعَل نيران، كما قال الآخر: [الكامل]

ناهَضْتَهُمْ والبارِقاتُ كأنَّها شُعَلٌ على أيْدِيهِمُ تَتَلَهَّبُ(٢)

فقوله: «تعافوا» باعتبار كل واحد من تَعَلُّقه بالعدل، وتعلُّقِه بالإيمان؛ قرينة لذلك؛ لدلالته على أن جوابه: أنهم يُحارَبون ويُقسَرون على الطاعة بالسيف.

أو معانٍ مربوط بعضها ببعض، كما في قول البحتري: [الطويل]

وصاعقةٍ من نَصْلِهِ تَنْكَفِي بها على أرْؤُسِ الأقرانِ خَمْسُ سَحائِبِ(٣)

عنى بـ«خمس سحائب» أناملَ الممدوح؛ فذكر أن هناك صاعقة؛ ثم قال: «من نَصْله» فبين أنها من نصل سيفه، ثم قال: «على أرؤس الأقران» ثم قال: «خمس» فذكر عدد أصابع اليد؛ فبان من مجموع ذلك غرضُه.

ثم الاستعارة تنقسم: باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله.

أما باعتبار الطرفين فهي قسمان؛ لأن اجتماعهما(٤) في شيء إما ممكن، أو ممتنع، واسم الأولى وفاقيَّةٌ، والثانية عِناديَّةٌ.

أما الوفاقية فكقوله تعالى: «أحييناه» في قوله: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] فإن المراد بـ«أحييناه» هديناه. أي: أوَ من كان ضالاً فهديناه؟ والهداية والحياة لا شك في جواز اجتماعهما في شيء.

وأما العنادية فمنها ما كان وضع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة وإن كانت موجودة لِخُلُوِّها مما هو ثمرتها والمقصودُ منها، وإذا ما خَلَتْ منه لم تستحق الشرف، كاستعارة اسم المعدوم للموجود، إذا لم تحصل منه فائدة من الفوائد المطلوبة من مثله؛ فيكون مشاركاً للمعدوم في ذلك، أو اسم الموجود للمعدوم إذا كانت الآثار المطلوبة من مثله موجودة حال عدمه،

(١) البيت في «الدلائل» ص ٢٣٢.
(٢) البيت للبحتري في «ديوانه» ١/ ٥٨ والقصيدة مطلعها:
«عارَضْنَنا أُصُلاً فقلنا الرَّبْرَبُ حتى أضاءَ الأقْحوانُ الأشْنَبُ»
(٣) البيت موجود في «ديوانه» ١/ ٦٦ في قصيدة مطلعها:
«محمَّدٌ ما آمالُنا بكواذبٍ لَدَيْكَ ولا أيّامُنا بشَواحِبِ»
(٤) أي اجتماع الطرفين.

فيكون مشاركاً للموجود في ذلك، أو اسم الميت للحي الجاهل، لأنه عدم فائدة الحياة والمقصود بها، أعني العلم؛ فيكون مشاركاً للميت في ذلك، ولذلك جُعل النوم موتاً؛ لأن النائم لا يشعر بما بحضرته، كما لا يشعر الميتُ، أو الحي العاجز لأن العجز كالجهل يَحُط من قدر الحي.

ثم الضدان إن كان قابلين للشدة والضعف، كان استعارة اسم الأشد للأضعف أولى؛ فكل من كان أقل علماً وأضعف قوة كان أولى بأن يُستعار له اسم الميت، ولما كان الإدراك أقدم من العقل في كونه خاصة للحيوان كان الأقل علماً أولى باسم الميت أو الجماد من الأقل قوة.

وكذا في جانب الأشد، فكل من كان أكثر علماً كان أولى بأن يقال له: «إنه حي» وكذا من كان أشرف علماً، وعليه قوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] فإن العلم بوحدانية الله تعالى وما أنزله على نبيه ﷺ أشرفُ العلوم.

ومنها: ما استعمل في ضد معناه أو نقيضه بتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب، بوساطة تهكم أو تمليح على ما سبق في التشبيه، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عِمرَان: ٢١] ويخصُّ هذا النوع باسم التهكمية(١) أو التمليحية(٢).

وأما باعتبار الجامع فهي قسمان:

أحدهما: ما يكون الجامع فيه داخلاً في مفهوم الطرفين، كاستعارة الطيران للعَدو، كما في قول امرأة من بني الحارث ترثي قتيلاً: [الرمل]

لــو يَــشَــأْ طــار بــه ذو مَــيْــعَــةٍ لاحِــقُ الآطــال نَــهْــدٌ ذو خُــصَــلْ(٣)

وكما جاء في الخبر: «كلما سمع هَيْعَةً طار إليها» فإن الطيران والعدو يشتركان في أمر داخل في مفهومهما، وهو قطع المسافة بسرعة، ولكن الطيران أسرع من العَدْوِ.

ونحوهما قول بعض العرب: [الوافر]

فَـطِـرْتُ بِـمُـنْـصُـلِـي فـي يَـعْـمَـلاتٍ دَوامِـي الأيْـدِ يَـخْـبِـطْـنَ الـسَّـرِيـحـا(٤)

---

(١) ما كان منها التهكم والسخرية.

(٢) ما كان الغرض منها إيراد القبيح بصورة شيء مليح للاستطراف كما أن يطلق اللفظ الدال على وصف شريف على ضده كإطلاق الكريم على البخيل ولا يصح فيه إطلاق البخيل على الكريم.

(٣) البيت في «ديوان الحماسة» ص ٢٠٢ ومطلع الأبيات:
«فــارسٌ مــا غــادروهُ مُــلْــحَــمــاً غــيــرَ زُمَّــيْــلٍ ولا نِــكْــسٍ وَكَــلْ»
وذو ميعة في البيت أي ميعة الشباب والنهار وأولهما.

(٤) البيت لمضرس بن ربعي في «شرح أبيات سيبويه» ١/ ٦٢، و«شرح شواهد الشافية» ص ٤٨١، و«الكتاب» ١/ ٢٧، ٤/ ١٩٠، و«المصنف» ٢/ ٧٣. والمضرس بن ربعي بن لقيط الأسدي: شاعر حسن التشبيه =

يقول: إنه قام بسيفه مسرعاً إلى نُوقٍ فعقرهن ودَمِيتْ أيديهن فخبطن السُّيور المشدودة على أرجلهن.

وكاستعارة الفَيْض لانبساط الفجر في قوله: [الكامل]

يتراكمون على الأسنّة في الوغى ... كالفَجْرِ فاضَ على نُجُومِ الغَيْهَبِ[١]

فإن الفيض موضوع لحركة الماء على وجه مخصوص، وذلك أن يفارق مكانه دفعة؛ فينبسط للفجر انبساط شبيه بذلك.

وكاستعارة التقطيع لتفريق الجماعة وإبعاد بعضهم عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨] فإن القطع موضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام التي بعضها ملتصق ببعض؛ فالجامع بينهما إزالة الاجتماع التي هي داخلة في مفهومهما، وهي في القطع أشدُّ.

وكاستعارة الخياطة لسَرْدِ الدِّرْع في قول القطامي: [البسيط]

لم تَلْقَ قوماً هم شَرٌّ لإخوتهم ... مِنَّا عَشِيَّةَ يَجْرِي بالدم الوادي

نقريهمُ لهْذِمِيَّاتٍ نَقُدُّ بها ... ما كان خاط عليهم كلّ زَرَّادِ[٢]

فإن الخياطة تضم خَرْق القميص، والسَّرد يضم حِلَقَ الدِّرْع؛ فالجامع بينهما الضم الذي هو داخل في مفهومهما، وهو في الأول أشد.

وكاستعارة النثر لإسقاط المنهزمين وتفريقهم في قول أبي الطيب: [الطويل]

نَثَرْتُهُمْ فَوْقَ الأُحَيْدِبِ نَثْرَةً ... كما نُثِرَتْ فَوقَ العَرُوسِ الدَّراهِمُ[٣]

= والوصف. مجهول تاريخ الولادة والوفاة. «خزانة الأدب» للبغدادي ٢/ ٢٩٢. المُنصَل: بضم الميم وفتح الصاد أو ضمها: السيف، اليعملات: النوق المطبوعة على العمل. السريح: السيور يخصف بها.

(١) البيت للبحتري في «ديوانه» ١/ ٦٢، وفي «أسرار البلاغة» ٦٥، ومطلع القصيدة:
«رَحَلوا.. فأيَّةُ عَبْرَةٍ لم تُسْكَبِ ... أسفاً وأيُّ عَزِيمَةٍ لم تُغْلَبِ»

(٢) البيتان في «ديوانه» ص ٢١٢ ـ ٢١٣. استعارة القرى نوع من التهكم. وفي إسناد الجري للوادي مجاز عقلي والمراد جرى الوادي بالدم وكنى بهذا عن الحرب واشتدادها. والقِرى: الإحسان إلى الضيف وفي إسناد الجري للوادي مجاز عقلي وفي «نقري» استعارة تهكمية. نزل التضاد منزلة التناسب فشبه الطعن وهو إساءة بالقرى وهو إحسان بجامع الإحسان في كل. وإن كان ادعائياً في الأول ثم استعير لفظ المشبه به للمشبه استعارة أصلية تصريحية عنادية تهكمية. ثم أخذ منه «نقري» بمعنى نطعن على سبيل الاستعارة التبعية وفي «خاط» استعارة تبعية، شبه السرد بالخياطة بجمع الضم في كل.

(٣) البيت في «ديوانه» ٣/ ٣٧٨ من قصيدة مطلعها:
«على قدر أهل العزم تأتي العزائِمُ ... وتأتي على قدر الكرامِ المكارِمُ»

لأن النشر أن تُجمع أشياء في كف أو وعاء، ثم يقع فعل تتفرق معه دفعة من غير ترتيب ونظام، وقد استعاره لما يتضمن التفرُّق على الوجه المخصوص، وهو ما اتفق من تساقط المنهزمين في الحرب دفعة من غير ترتيب ونظام، ونسبه إلى الممدوح لأنه سببه.

والثاني: ما يكون الجامع فيه غير داخل في مفهوم الطرفين، كقولك: «رأيت شمساً» وتريد إنساناً يتهلَّلُ وجهه، فالجامع بينهما التلألُؤ، وهو غير داخل في مفهومهما.

* * *

وتنقسم باعتبار الجامع أيضاً إلى عاميَّة وخاصيَّة.

فالعامية المبتذلة لظهور الجامع فيها، كقولك: «رأيتُ أسداً»، و«ورَدْتُ بحراً».

والخاصية الغريبة التي لا يظفر بها إلا من ارتفع عن طبقة العامة، كما سيأتي في الاستعارات الواردة في التنزيل، كقول طفيل الغنوي: [الكامل]

وجعلتُ كُوري فوق ناجيةٍ ... يَقْتَاتُ شَحْمَ سنَامِها الرحْلُ[1]

وموضع اللطف والغرابة منه أنه استعار الاقْتِياتَ لإذهاب الرَّحْلِ شَحْمَ السَّنام، مع أن الشحم مما يُقْتات.

وقول ابن المعتز: [الرجز]

حتى إذا ما عَرَفَ الصيدَ الضَّار ... وأذنَ الصبحُ لنا في الإبصار[2]

ولما كان تعذُّر الإبصار منعاً من الليل، جعل إمكانه عند ظهور الصبح إذناً منه.

وقول الآخر: [الوافر]

بعَرْض تَنُوفَةٍ للريحِ فيه ... نسيمٌ لا يروّع في الترابِ[3]

وقوله: [الطويل]

يُناجيني الإخلافُ من تَحْتِ مَطْلِهِ ... فتَخْتَصِمُ الآمالُ واليأسُ في صدري[4]

ثم الغرابة قد تكون في الشبه نفسه، كما في تشبيه هيئة العنان ـ في موقعه من قَرَبُوسِ السرج ـ بهيئة الثوب في موقعه من ركْبَةِ المُحْتبِيَ في قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يَصِف فرساً له بأنه مُؤَدَّب: [الكامل]

---

(١) البيت في «البديع» ص ١٠.

(٢) البيت في «ديوانه» ٤/ ٢١. عرَّف بالبناء للفاعل وفاعله (الصيد) والمعنى عرف ما يصطاده بانقشاع الظلام. الضار: الضاري المتعود للصيد.

(٣) البيت في «الدلائل» ص ٢٦، وهو لسوّار بن المضرب.

(٤) البيت لابن المعتز في «ديوانه» ٢/ ٢٠٦، ومطلع القصيدة:

«ومستبصرٍ في الغدرِ مستعجل القِلى ... بعيدٍ من العُتبى قريبٍ من الهجرِ»

وإذا احْتَبَى قَرَبُوسُهُ بِعِنَانِهِ ... عَلَكَ الشَّكِيمَ إلى انْصِرافِ الزَّائِرِ(١)

وقد تحصل بتصرُّف في العامية، كما في قول الآخر: [الطويل]

أخَذْنا بأطرافِ الحديثِ بينَنا ... وسالَتْ بأعْناقِ المَطِيِّ الأباطِحُ(٢)

أراد أنها سارت سيراً حثيثاً في غاية السرعة، وكانت سرعة في لِينٍ وسلاسَةٍ حتى كأنها كانت سيولاً وقعت في تلك الأباطح فجرت بها.

ومثلها في الحسن وعُلُوِّ الطبقة في هذه اللفظة بعينها قول ابن المعتز: [البسيط]

سالَتْ عَلَيْه شِعَابُ الحَيِّ حين دَعا ... أنْصارَهُ بوجُوهٍ كالدنانيرِ(٣)

أراد أنه مُطاعٌ في الحي، وأنهم يُسرعون إلى نُصرته، وأنه لا يدعوهم لخطْبٍ إلا أتوه، وكَثُروا عليه، وازدحموا حواليه، حتى تجدهم كالسيول، تجيء من هاهنا وهاهنا، وتنصب من هذا المَسِيل وذاك، حتى يغصَّ بها الوادي ويطفح منها.

وهذا شبهٌ معروف ظاهر، ولكن حسن التصرف فيه أفاد اللطف والغرابة وذلك أن أسند الفعل إلى الأباطح والشعاب، دون المَطِيّ أو أعناقها، والأنصار أو وجوههم؛ حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الآبار، والشعابُ من الرجال، على ما تقدم في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريَم: ٤].

وفي كل واحد منهما شيء غير الذي في الآخر يؤكد أمر الدقة والغرابة:

أما الذي في الأول، فهو أنه أدخل الأعناق في السَّيْر؛ فإن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالباً في أعناقها على ما مر.

وأما الذي في الثاني فهو أنه قال: «عليه» فعدَّى الفعل إلى ضمير الممدوح بـ«على» فأكد مقصوده من كونه مُطاعاً في الحيّ.

---

(١) البيت في «البديع» ص ٢٠ لمحمد بن يزيد من ولد مسلمة. القربوس: السرج أو مقدمه. العنان: اللجام. علك: مضغ. الشكيم: الحديدة المعترضة في فم الفرس. والمراد بالزائر الشاعر نفسه، فالانتقال إلى الاحتباء الذي هو المشبه به في الصورة نادر وبعيد إدراك وجه الشبه بعده عن الأذهان.

(٢) البيت لكثيّر عزة، وهو في «ملحق ديوانه» ص ٥٢٥، و«زهر الآداب» ص ٣٤٩، وبلا نسبة في «الدلائل» ص ٧٤. الأباطح: جمع أبطح: المكان المتسع يمرّ به السيل فيترك فيه الرمل والحصى الصغار ومنه أبطح مكة. وقد قال في «دلائل الإعجاز» إنّ استعارة العامي لا يوجد إلا في كلام الفحول.

(٣) البيت بلا نسبة في «أساس البلاغة» (سيل). و«دلائل الإعجاز» ص ٧٤، و«الوحشيات» رقم ٤٥١، ولسبيع بن الخطيم في الاختيارين رقم ٦٩، والآمدي ٣٣٠ وهو ليس في ديوان ابن المعتزّ.

وكما في قوله: [الكامل]

فَرْعاءُ، إنْ نَهَضَتْ لحاجَتِها عَجِلَ القضيبُ وأَبْطأَ الدِّعْصُ[١]

إذ وصف القضيبَ بالعجلة، والدِّعْصَ بالبطء.

وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل، كقول امرىء القيس: [الطويل]

فقلْتُ له لمّا تَمَطَّى بصُلْبِه وأردَفَ أعْجازاً، وَنَاءَ بكَلْكَلِ[٢]

أراد وصف الليل بالطول؛ فاستعار له صُلْباً يتمطى به إذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تمطّيه شيء، وبالغ في ذلك بأن جعل له أعجازاً يردف بعضها بعضاً، ثم أراد أن يصفه بالثِّقْل على قلب ساهره، والضغط لمُكَابِدِه؛ فاستعار له كَلْكَلاً ينوء به، أي: يثقل به. وقال الشيخ عبد القاهر: لما جعل لليل صُلباً تمطّى به ثَنَّى ذلك فجعل له أعجازاً قد أردفَ بها الصُّلب، وثلَّث فجعل له كَلْكَلاً قد ناء به؛ فاستوفى له جملة أركان الشخص، وراعى ما يراه الناظر من سواده إذا نظر قُدَّامَه، وإذا نظر خلفه، وإذا رفع البصر ومدَّه في عرض الجوِّ.

وأما باعتبار الثلاثة ـ أعني الطرفين والجامع ـ فستة أقسام: استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسِّيٍّ، أو بوجه عقلي، أو بما بعضه حسِّيٌّ وبعضه عقلي، واستعارة معقول لمعقول، واستعارة محسوس لمعقول، واستعارة معقول لمحسوس، كل ذلك بوجه عقلي، لما مر[٣].

أما استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي فكقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا[٤] لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [طه: ٨٨] فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حُلِيِّ القِبْطِ التي سبكتها نار السامري عند إلقائه فيها التربة التي أخذها من موطِىء حَيْزوم فرس جبرائيل عليه السلام، والجامع لهما الشكل، والجميع حِسِّي.

وكقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩] فإن المستعار منه حركة الماء على الوجه المخصوص، والمستعار له حركة الإنس والجن، أو يأجوج ومأجوج، وهما

---

(١) البيت في «المثل السائر» ص ١٣٩. فرعاء: طويلة. القضيب: الغصن المقطوع شبهت به قامتها. الدعص: كثيب الرمل المجتمع شبهت به عجيزتها ووجه الشبه ظاهر ولكن المجازين العقليين أخرجا الاستعارة من الابتذال إلى الغرابة، وزادها حسناً الطباق البديعي بين عجّل وأبطأ.

(٢) موجود في «ديوانه» ص ١٨، و«لسان العرب» (كلل)، و«المقاصد النحوية» ٤/ ١٢٧، وفي البيت استعار التمطي استعارة تصريحية ليلائم الصلب واستعارة لأوائله لفظ الكلكل، ولمآخيره لفظ الأعجاز، ولوسطه لفظ الصلب. ولنا أن نقول: الإنسان المحذوف استعارة مكنية والصلب والأعجاز. والكلكل استعارة تخييلية وكذلك التمطي المستعار لليل الطويل.

(٣) أي في التشبيه.

(٤) جسداً بدل كل مما قبله قرينة على الاستعارة.

حِسِّيان، والجامع لهما ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب.

وأما قوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] فليس مما نحن فيه وإن عُدَّ منه لأن فيه تشبيهين: تشبيه الشيب بشُوَاظِ النار في بياضه وإنارته، وتشبيه انتشاره في الشعر باشتعالها في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه، والأول استعارة بالكناية، والجامع في الثاني عقلي، وكلامُنا في غيرهما.

وأما استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي فكقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] فإن المستعار فيه كَشْط الجلد وإزالته عن الشاة ونحوها، والمستعار له إزالة الضوء عن مكان الليل ومَلْقَى ظله[1]، وهما حسيان، والجامع لهما ما يعقل من ترتُّب أمر على آخر.

وقيل: المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، وليس بسديد؛ لأنه لو كان ذلك لقال: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١] ونحوه، ولم يقل: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] أي: داخلون في الظلام.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١] فإن المستعار منه المرأة، والمستعار له الريح، والجامع المنع من ظهور النتيجة والأثر؛ فالطرفان حسيان، والجامع عقلي.

وفيه نظر لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها، وكذلك جُعلت صفة للريح لا اسماً.

والحق أن المستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحمل، والمستعار له ما في الريح من الصفة التي تمنع من إنشاء مطر وإلقاح شجر، والجامع لهما ما ذُكِر[2].

وأما استعارة محسوس لمحسوس بما بعضه حسي وبعضه عقلي فكقولك: «رأيتُ شمساً» وأنت تريد إنساناً شبيهاً بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشأن، وأهمل السكاكي هذا القسم.

وأما استعارة معقول لمعقول فكقوله تعالى: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢] فإن المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع لهما عدم ظهور الأفعال، والجميع عقلي.

وأما استعارة محسوس لمعقول فكقوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] فإن المستعار منه صَدْع الزجاجة ـ وهو كسرها ـ وهو حسي، والمستعار له تبليغ الرسالة، والجامع لهما التأثير، وهما عقليان كأنه قيل: أبِنِ الأمرَ إبانةً لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة.

وكقوله تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [البقرة: ٦١] جُعِلَتْ الذلة مُحيطة بهم مشتملة عليهم؛

---

(١) المراد موضع ظهور ظلمة الليل.

(٢) شبّه عدم فائدة الريح بالعقم واستعار لفظ المشبه به للمشبه واشتق منه عقيم.

فهم فيها كما يكون في القبة من ضُرِبت عليه، أو مُلْصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازبٍ كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه؛ فالمستعار منه إما ضرْبُ القُبة على الشخص، وإما ضرب الطين على الحائط، وكلاهما حسي، والمستعار له حالهم مع الذلة، والجامع الإحاطة أو اللزوم وهما عقليان[1].

وأما استعارة معقول لمحسوس، فكقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾ [الحَاقَّة: ١١] فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي، والمستعار منه التكبُّر، والجامع الاستعلاء المفْرِطُ، وهما عقليان. وأما باعتبار اللفظ فقسمان:

لأنه إن كان اسم جنس[2] فأصْليّةٌ، كأسد، وقتْل.

وإلا فتبعيَّة، كالأفعال والصفات المشتقة منها، والحروف، لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، كما في قولك: جسم أبيض، وبياض صافٍ دون معاني الأفعال، والصفات المشتقة منها[3]، والحروف.

فإن قلت: فقد قيل في نحو «شجاع باسل وجواد فيّاض وعالم نِحْرير» وإنَّ «باسلاً» وصف لـ«شجاعٍ» و«فياضاً» وصف لـ«جواد» و«نحريراً» وصف لـ«عالم».

قلت: ذلك متأوّل بأن الثواني لا تقع صفات إلا لما يكون موصوفاً بالأول.

فالتشبيه في الأفعال والصفات المشتقة منها لمعاني مصادرها، وفي الحروف لمتعلقات معانيها، كالمجرور في قولنا: زيد في نعمة ورفاهية فيقدر التشبيه في قولنا: «نطقتِ الحال بكذا» والحال ناطقة بكذا للدلالة بمعنى النطق.

وعليه في التهكمية قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عِمرَان: ٢١] بدل: «فأنذرهم»، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هُود: ٨٧] بدل: «السفيه الغوي».

وفي لام التعليل كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القَصَص: ٨] للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط، بالعلة الغائيّة للالتقاط.

ومما يتصل بهذا أن «يا» حرفٌ وُضِعَ في أصله لنداء البعيد، ثم استُعمل في مناداة القريب؛ لتشبيهه بالبعيد، باعتبار أمر راجع إليه، أو إلى المنادى.

---

(١) شبه إحاطة الذلة بهم بضرب الخيام والقباب على مَنْ فيها، فهي استعارة تصريحية، أو شبه الذلة بالخيمة أو القبة ثم حذف لفظ المشبه به ورمز إليه بلا وهو «ضربت» فهي مكنية.

(٢) أي حقيقة أو تأويلاً كما في الأعلام التي اشتُهر مدلولها بنوع وصفي كاستعارة لفظ حاتم للرجل الكريم، حيث حاتم علم مؤوَّل باسم جنس.

(٣) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك كأفعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة.

أما الأول فكقولك لمن سها وغفل وإن قرب: يا فلان.

وأما الثاني فكقول الداعي في سؤاله: «يا ربِّ يا الله» وهو أقرب إليه من حبل الوريد؛ فإنه استقصار منه لنفسه، واستبعاد لها من مظانِّ الزُّلْفَى وما يُقَرِّبه إلى رضوان الله تعالى، ومنازل المقربين، هَضماً لنفسه، وإقراراً عليها بالتفريط في جنب الله تعالى، مع فَرْط التهالُك على استجابة دعوته، والإذن لندائه وابتهاله.

* * *

واعلم أن مدار قرينة التبعية في الأفعال والصفات المشتقة منها على نسبتها إلى الفاعل، كما مر في قولك: «نطقت الحال» أو إلى المفعول، كقول ابن المعتز: [المديد]

جُمِعَ الحقُّ لنا في إمامٍ ... قَتَلَ البُخْلَ وأحيا السَّماحا[1]

وقول كعب بن زهير: [الوافر]

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ ... أبادَ ذَوِي أُرُومَتِها ذَوُوها[2]

والفرق بينهما أن الثاني مفعول ثانٍ، دون الأول.

ونظير الثاني قوله: [البسيط]

نَقْرِيهِمُ لَهْذَمِيّات نَقُدُّ بها ... ما كانَ خاطَ عَلَيْه كُلُّ زَرّادِ[3]

أو إلى المفعولين الأول والثاني، كقول الحريري: [المتقارب]

وأَقْرِي المَسَامِعَ إمّا نَطَقْتُ ... بَياناً يَقُودُ الحَرُونَ الشَّمُوسا[4]

أو إلى المجرور، كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عِمرَان: ٢١].

قال السكاكي: أو إلى الجميع، كقول الآخر: [البسيط]

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٢٦ ومطلع القصيدة:
«عرفَ الدار فحيَّا ونـاحا ... بعدَ ما كانَ صحا واستراحا»
المراد بالقتل هنا الإزالة وبالإحياء الإكثار حيث شبه الإزالة بالقتل والإكثار بالإحياء.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ١٥٦، ط: دار الكتاب العربي. ومطلع القصيدة:
«لقد ولَّى أَلِيَّتَهُ جُوَيٌّ ... معاشِرَ غيرَ مطلولٍ أخوها»
والأرومة: الأصل. المرهفات: السيوف المرققة.

(٣) البيت للقطامي في «ديوانه» ص ٢١٣.

(٤) البيت للحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، صاحب المقامات الحريرية الشهيرة (ت ٥١٦هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٤١٩. القرينة في البيت تعلق «أقري» بكل من المسامع والبيان. وإنما يقع القرى على الضيف حيث شبه إسماعه الكلام الجيد بالقرى حيث إن كلاً منهما يُسَرُّ.

تَفْرِي الرياحُ رياضَ الحَزْنِ مُزْهِرَةً   إذا سَرى النومُ في الأجفان إيقاظا(١)

وفيه نظر. وأما باعتبار الخارج فثلاثة أقسام:

أحدها: المطلقة، وهي التي لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام، والمراد المعنوية لا النعت.

وثانيها: المجردة، وهي التي قُرِنَتْ بما يلائم المستعار له، كقول كُثَيِّر: [الكامل]

غَمْرُ الرِّداء، إذا تَبسَّم ضاحكاً   غَلِقَتْ لِضِحْكَتِهِ رِقابُ المالِ(٢)

فإنه استعار الرداء للمعروف؛ لأنه يصون عِرْضَ صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه، ووصفه بالغمر الذي وصف المعروف لا الرداء؛ فنظر إلى المستعار له.

وعليه قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ [النحل: ١١٢] حيث قال: «أذاقها» ولم يقل: «كساها» فإن المراد بالإذاقة إصابتهم بما استعير له اللباس، كأنه قال: «فأصابها الله بلباس الجوع والخوف».

قال الزمخشري: الإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة، لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمسُّ الناس منها؛ فيقولون: ذاق فلان البؤس والضر، وأذاقه العذاب، شُبِّه ما يُدْرَك من أثر الضر والألم بما يُدْرك من طعم المر والبَشع.

فإن قيل: الترشيح أبلغ من التجريد، فهلا قيل: فكساها الله لباس الجوع والخوف؛ قلنا: لأن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس؛ فكان في الإذاقة إشعارٌ بشدة الإصابة، بخلاف الكسوة.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل: فأذاقها الله طعم الجوع والخوف؟ قلنا: لأن الطعم وإن لاءم الإذاقة فهو مُفوِّت لما يفيده لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف عمّ أثرهما جميع البدن عموم الملابس.

وثالثها: المرشحة(٣)، وهي التي قرنت بما يلائم المستعار منه، كقوله: [الوافر]

يُنازِعُني رِدائي عبدُ عَمْرٍو   رُوَيْدَكَ يا أخا عَمْرِو بْنِ بَكْرِ

---

(١) البيت في «المفتاح» ص ١٦٢ ومعناه: تهب الرياح على بساتين الحزن فتكسوها تفتيحاً وحسناً ونضارة.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ١٨٧ من قصيدة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ومطلعها:

«اربَعْ فَحَيِّ مَعارِفَ الأطلالِ   بالجِزْعِ مِنْ حُرُضٍ فَهُنَّ بَوالِ»

غلقت: حصلت للموهوب له ويئس من ردها واسترجاعها. ورقاب المال: أي رقاب الإبل والماشية والأنعام. وقد استعار الشاعر الرداء للعطاء لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه. ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء إذا كان من غمر الماء بمعنى كثر.

(٣) من الترشيح وهو التقوية لأنها لما بنيت على تناسي التشبيه حتى كان الموجود في نفس الأمر هو المشبه به زادت قوة بذكر ملائمه دون ملائم الشبه.

لِيَ الشَّطْرُ الذي ملكتْ يميني ودونَك؛ فاعتَجِرْ منه بِشَطْرِ[(١)]

فإنه استعار الرداء للسيف لنحو ما سبق، ووصفه بالاعتجار الذي هو وصف الرداء؛ فنظر إلى المستعار منه.

وعليه قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٦] فإنه استعار الاشتراء للاختيار، وقفّاه بالربح والتجارة اللذين هما من متعلقات الاشتراء؛ فنظر إلى المستعار منه.

وقد يجتمع التجريد والترشيح كما في قول زهير: [الطويل]

لَدَى أَسَدٍ شاكي السلاح مُقَذَّفٍ له لِبَدٌ أظفارُهُ لم تُقَلَّمِ[(٢)]

والترشيح: أبلغ من التجريد؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة، ولهذا كان مبناه على تناسي التشبيه حتى إنه يوضع الكلام في علوّ المنزلة وَضْعَه في عُلُوّ المكان، كما قال أبو تمام: [المتقارب]

ويَصْعَدُ حتى يَظُنَّ الجَهُولُ بأنَّ لَهُ حَاجَةً في السَّمَاءِ[(٣)]

فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه، ويصمم على إنكاره فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية؛ لما كان لهذا الكلام وجه.

وكما قال ابن الرومي: [المنسرح]

يا آلَ نُوبَخْتَ لا عَدِمْتُكُمُ ولا تَبَدَّلْتُ بَعْدَكُمْ بَدَلا

إنْ صحَّ عِلمُ النجومِ؛ كانَ لكم حقّاً إذا ما سِواكُمُ انْتَحَلا

كم عالِمٍ فيكُمُ وليس بِأنْ قاسَى ولكن بِأنْ رقَى فَعَلا!

أعلاكُمُ في السماء مَجْدُكُمُ فلستُمُ تَجْهَلونَ ما جهلا

شافَهْتُمُ البدرَ بالسؤالِ عن الـ ـأمرِ إلى أنْ بَلَغْتُمُ زُحَلا[(٤)]

وكما قال بشار: [مجزوء الكامل]

---

(١) الاعتجار: الاهتمام. والاعتجار في البيت على غير حقيقته، فالمراد أنه سيضربه على رأسه بصدر سيفه فيشطر الرأس، وهو كناية عن إهلاكه.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ١٠٨ من قصيدة مطلعها:
«أمِنْ أم أوفى دمنة لم تكلَّمِ بحومانةِ الدرّاجِ فالمتثلمِ»

(٣) البيت في «ديوانه» ٢/ ١٩٣. وقد استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان.

(٤) الأبيات في «ديوانه» ٢/ ٣٣٧ ومطلع القصيدة:
«قل لأبي سهلٍ الذي ترك الوغـ ـر بمعروفه وقد سَهُلا»

أَتَــتْــنــي الــشّــمــسُ زائــرةً ولـم تَــكُ تَــبْــرَحُ الــفَــلَــكَــا(١)

وكما قال أبو الطيِّبِ: [الكامل]

كَــبّــرْتُ حَــولَ دِيــارهــم لــمــا بَــدَتْ منها الشموسُ وليس فيها المَشْرِقُ(٢)

وكما قال: [الطويل]

ولـم أرَ قَبْلي مَنْ مَشى البحرُ نَحْوَهُ ولا رَجُلاً قَامَتْ تُعانِقُهُ الأسدُ(٣)

ومن هذا الفن ما سبق من التعجب والنهي عنه، غير أن مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه؛ فإن مذهب التعجب إثباتُ وصفٍ ممتنع ثبوته للمستعار منه، ومذهب النهي عنه إثباتُ خاصة من خواصِّ المستعار منه.

وإذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه، كما في قول العباس بن الأحنف: [المتقارب]

هي الشمسُ مَسْكَنُها في السماءِ فَعَزِّ الفُؤادَ عَزاءً جَمِيلا
فَلَنْ تَسْتَطيعَ إليها الصُّعُودَ ولَنْ تَسْتَطيع إليكَ النُّزولا(٤)

وقول سعيد بن حميد: [مجزوء الخفيف]

قُلْتُ: زُورِي؛ فَأَرْسَلَتْ: أَنَا آتِيكَ سُخْرَه
قلتُ: فاللَّيلُ كانَ أخـ ـفى وأدْنى مَسَرَّه
فَأَجابَتْ بِحُجَّةٍ زَادَتِ القَلْبَ حَسْرَه
أنا شَمْسٌ، وإنَّما تطلُعُ الشمسُ بُكْرَه(٥)

فلأن يجوز مع جحده في الاستعارة أولى.

---

(١) البيت في «ديوانه» ٤/ ١٢٢ ومطلع القصيدة:
«بعثتُ بذكرها شِعري وقدّمتُ الهوى شَرَكا»

(٢) البيت في «ديوانه» ٢/ ٣٣٧ ومطلع القصيدة:
«أرَقٌ على أرَقٍ ومثليَ يأرقُ وجوًى يزيدُ وعَبْرَةٌ تترقرقُ»

(٣) البيت للمتنبي في «ديوانه» ١/ ٣٧٣ ومطلع القصيدة:
«أقلُّ فعالي بَلْهَ أكثرُهُ مَجْدُ وذا الجِدُّ فيه نلتَ أم لَمْ أَنلْ جَدُّ»

(٤) البيتان في «ديوانه» ص ٢٢٠، ومطلع القصيدة:
«لعمري لقد جَلَبَتْ نظرتي إليكِ عَنّي بلاءً طويلا»
وقد شبهها بالشمس ثم تناسى التشبيه وذكر أحوالاً تخص المشبه به رغم ما في التشبيه من اعتراف بالمشبه. ومع ذلك فقد بنى الكلام على المشبه به أي الشمس.

(٥) الأبيات في «الأسرار» ص ٣٥٨.

ومن هذا الباب قول الفرزدق: [الطويل]

أبِي أحدُ الغَيْثَيْنِ صَعْصَعَةُ الّذي ... متى تُخْلِفِ الجَوْزاءُ والدَّلْوُ يُمْطِرِ
أجارَ بَناتِ الوائدين، ومَنْ يُجِرْ ... على الموتِ، فاعْلَمْ أنَّهُ غيرُ مُخْفَرِ(١)

ادّعى لأبيه اسم الغيث، ادّعاء من سُلّم له ذلك، ومن لا يخطر بباله أنه مُتناولٌ له من طريق التشبيه.

وكذلك قول عديّ بن الرقاع يصف حِمَارَيْن وحشيين: [الكامل]

يَتَعَاوَرانِ مِنَ الغُبارِ مُلاءةً ... بيضاءَ مُحكَمَةً هما نَسَجاها
تُطوى إذا وردا مَكاناً مُحْزِناً ... وإذا السنابكُ أسْهَلَتْ نَشَراها(٢)

المجاز المركّب:

وأما المجاز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل فيما شبّه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه، أي: تشبيه إحدى صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخرى، ثم تدخل المشبّهَة في جنس المشبه بها مبالغة في التشبيه؛ فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه.

كما كتب به الوليد بن يزيد ـ لما بُويع ـ إلى مروان بن محمد، وقد بلغه أنه مُتوقّف في البيعة له: «أما بعد، فإني أراك تقدّم رِجْلاً، وتؤخّر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا، فاعتمد على أيّهما شئت، والسلام».

شبّه صورة تردُّده في المبايعة بصورة تردُّد مَنْ قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدّم رِجْلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى.

وكما يقال لمن يعمل في غير معمَل: «أراك تَنفُخ في غير فحم، وتَخُطّ على الماء»، والمعنى: أنك في فعلك كمن يفعل ذلك. وكما يقال لمن يَعْمل الحيلة حتى يُميل صاحبه إلى ما كان يمتنع منه: «ما زال يَفْتِل منه في الذِّرْوة والغارِب حتى بلغ منه ما أراد» والمعنى أنه لم يزل

---

(١) البيتان في «ديوانه» ١/ ٤٩٤، ومطلع القصيدة:
«بني نهشلٍ أبقوا عليكم ولم تروا ... سوابقَ حامٍ للذّمار مُشَهَّرِ»
أحمد الغيثين: أجدرهما بالثناء. الجوزاء والدلو: برجان في السماء. وبنات الوائدين: اللواتي كن يقتلن في الجاهلية خشية الفقر. والمخفر: نزيل الخفارة وهي اسم من خفره أي حماه ومنعه.

(٢) البيتان في «نقد الشعر» ص ١٢٢، ومطلع القصيدة:
«ما هاج شوقك من مغاني دمنةٍ ... ومنازلٍ شغف الفؤادَ بلاها»
يتعاوران: مضارع تعاور القوم الشيء إذا تعاطوه وتداولوه. والملاءة: ثوب معروف. والمكان المحزن: أي الغليظ الأرض ضد السهل حيث يكون الغبار في السهل دون الحزن لذا تطوى الملاءة في الثاني وتنشر في الأول.

يرفُق بصاحبه رِفْقاً يشبه حالُه فيه حال من يجيء إلى البعير الصعب، فيحُكّه، ويَفْتِل الشَّعْرَ في ذِرْوَته وغارِبه حتى يسكن ويستأنس، وهذا في المعنى نظير قولهم: «فلانٌ يُقَرِّدُ فُلاناً» أي: يتلطف به، فعل من ينزع القُراد من البعير؛ ليلتذَّ بذلك، فيسكُن، ويثبت في مكانه، حتى يتمكن من أخذه.

وكذا قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحُجرَات: ١] فإنه لما كان التقدم بين يدي الرجل خارجاً عن صفة المُتَابِعِ له؛ صار النهي عن التقدم مُتعلِّقاً باليدين ميلاً للنهي عن ترك الاتِّباع.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧] إذ المعنى - والله أعلم - أن مَثَلَ الأرض في تصرفها تحت أمر الله تعالى وقدرته مَثَلُ الشيء يكون في قبضة الآخذ له منّا، والجامع يده عليه. وكذا قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: ٦٧] أي: يخلق فيها صفة الطَّيِّ حتى تُرَى كالكتاب المطْوِيِّ بيمين الواحد منا، وخصَّ اليمين ليكون أعلى وأفخم للمثل؛ لأنها أشرف اليدين وأقواهما، والتي لا غناء للأخرى دونها، فلا يَهَش إنسان لشيء إلا بدأ بيمينه فهيّأها لنيله، ومتى قُصِدَ جعلُ الشيء في جهة العناية جُعِل في اليد اليمنى، ومتى قُصِد خلافُ ذلك جُعل في اليسرى، كما قال ابن ميّادة(١): [الطويل]

أَلَمْ تَكُ في يمنى يديكَ جَعَلْتَني؟ فلا تجعلنِّي بعدها في شِمالكا(٢)

أي: كنت مكرماً عندك؛ فلا تجعلني مُهاناً، وكنت في المكان الشريف منك، فلا تَحُطّني في المنزل الوضيع.

وكذا إذا قلت للمخلوق: «والأمر بيدك» أردت المثل، أي: الأمر كالشيء يحصل في يدك؛ فلا يمتنع عليك.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ﴾ [الأعرَاف: ١٥٤] قال الزمخشري: كأن الغضب كان يُغْرِيه على ما فعل، ويقول له: «قُلْ لقومك كذا، وألقِ الألواح، وجُرّ برأس أخيك إليك» فترك النطق بذلك، وقطع الإغراء، ولم يستحسن هذه الكلمة، ولم يستفصحها كل ذي طبع سليم، وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قَبيل شُعَبِ البلاغة، وإلا فما لقراءة معاوية بن قُرَّة: «ولما سكن عن موسى الغضب» لا تجد النفس عندها شيئاً من تلك الهِزَّة وطَرَفاً من تلك الروعة.

---

(١) ابن ميادة هو الرمّاح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المضري، أبو شرحبيل شاعر رقيق، هجّاء، من مخضرمي الأموي والعباسية. ترجمته في «الأغاني» ٢/ ١٨٦.

(٢) البيت في نقد الشعر ص ١٥٨ وبعده:
«ولو أنني أذنبتُ ما كنتُ هالكاً على خصلةٍ من صالحاتِ خصالكا»

وأما قولهم: «اعتصمت بحبله» فقال الزمخشري أيضاً يجوز أن يكون تمثيلاً لاستظهاره به، ووثُوقه بحمايته، باستمساك المتدلي من مكان مرتفع، بحبل وثيق يأمن انقطاعه، وأن يكون الحبل استعارة لعهده، والاعتصام لوثوقه بالعهد أو ترشيحاً لاستعارة الحبل بما يناسبه.

وكذلك قول الشمّاخ: [الوافر]

إذا ما رايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ ... تَلَقَّاها عَرَابَةُ باليَمينِ[1]

الشبه فيه مأخوذ من مجموع التلقّي واليمين، على حد قولهم: تَلقّيته بكلْتا اليدين؛ ولهذا لا تصلح حيث يُقصد التجوز فيها وحدها، فلا يقال: «هو عظيم اليمين» بمعنى «عظيم القدرة» ولا «عرفت يمينكَ على هذا» بمعنى «عرفتُ قُدرتك عليه».

ومثله قول الآخر: [المتقارب]

هَوِّنْ عليكَ؛ فإنَّ الأُمُورَ ... بِكَفِّ الإلٰهِ مَقَادِيرُها[2]

وكذا ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أحدكم إذا تصدق بالتمر من الطيّب ـ ولا يقبل الله إلا الطّيب ـ جعل الله ذلك في كفه، فيُرَبِّيها كما يُرَبِّي أحدكم فِلْوَهُ، حتى يبلغ بالتمرة مثل أحد»[3] والمعنى فيهما على انتزاع الشبه من المجموع.

وكل هذا يُسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يُسمى التمثيل مطلقاً، ومتى فشا استعماله كذلك سُمِّي مثلاً؛ ولذلك لا تُغيّر الأمثال.

ومما يُبنَى على التمثيل نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] معناه: لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغي أن يُنْظر فيه، واعٍ لما يجب وعْيُه، ولكن عُدِلَ عن هذه العبارة ونحوها إلى ما عليه التلاوة بقصد البناء على التمثيل؛ ليفيد ضرباً من التخييل؛ وذلك أنه لما كان الإنسان حين لا ينتفع بقلبه؛ فلا ينظر فيما ينبغي أن يُنْظر فيه، ولا يفهم، ولا يَعِي، جُعل كأنه قد عَدِم القلب جُملة، كما جُعِل من لا ينتفع بسَمْعِه وبصره، فلا يفكر فيما يؤديان إليه بمنزلة العادم لهما، ولزم على هذا أن لا يقال: «فلان له قلب» إلا إذا كان ينتفع بقلبه، فينظر فيما ينبغي أن يُنظر فيه ويعي ما يجب وعيه، فكان في قوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] تخييل أن مَن لم ينتفع بقلبه كالعادم للقلب جملة، بخلاف نحو قولنا: لمن كان له قلب ناظر فيما ينبغي أن ينظر فيه، واعٍ لما يجب وعيه.

---

(١) البيت في «الأسرار» ص ٤٠٤ و«نقد الشعر» ص ٨٠، وقبله:

«رأيتُ عَرابَةَ الأوسِيَّ يسمو ... إلى الخيراتِ منقطعِ القرينِ»

(٢) البيت في «الأسرار» ص ٤١٠.

(٣) شبه إجزال الثواب وتكثيره بوضع الشيء في الكف والعمل على تنميته ثم استعير التركيب الدال على المشبه به للمشبه.

وفي نظم الآية فائدة أخرى شريفة، وهي تقليل اللفظ مع تكثير المعنى.

ونقل الشيخ عبد القاهر عن بعض المفسرين أنه قال: المراد بالقلب العقلُ، ثم شدّد عليه النكِير في هذا التفسير، وقال: وإن كان المرجعُ فيما ذكرناه عند التحصيل إلى ما ذكره، ولكن ذهب عليه أن الكلام مبنيٌّ على تخيل أن من لا ينتفع بقلبه ـ فلا ينظر ولا يعي ـ بمنزلة من عُدِمَ قلبه جملة، كما تقول في قول الرجل إذا قال: «قد غاب عني قلبي» أو «ليس يحضرني قلبي» إنه يريد أن يُخيّل إلى السامع أنه غاب عنه قلبه بجملته، دون أن يريد الإخبار أن عقله لم يكن هناك، وإن كان المرجع عند التحصيل إلى ذلك، وكذا إذا قال: «لم أكن ها هنا» يريد غفلته عن الشيء؛ فهو يضع كلامه على التخييل.

هذا معنى كلام الشيخ، وهو حق، لأن المراد بالآية الحثُّ على النظر، والتقريعُ على تركه، فإن أراد هذا المفسِّر بتفسيره أن المعنى لمن كان له عقل مطلقاً فهو ظاهر الفساد، وإن أراد أن المعنى لمن كان له عقل ينتفع به ويعمله فيما خلق له من النظر فتفسير القلب بالعقل، ثم تقييد العقل بما قيّده، عُري عن الفائدة؛ لصحة وصف القلب بذلك، بدليل قوله تعالى: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].

واعلم أن المثل السائر[1] لما كان فيه غرابة، استعير لَفظة «المثل» للحال، أو الصفة، أو القصة، إذا كان لها شأن وفيها غرابة.

وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البَقَرَة: ١٧] أي: حالهم العجيب الشأن كحال الذي استوقد ناراً، وكقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] أي: الوصف الذي له شأن من العظمة والجلالة، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ [الفَتح: ٢٩] أي صفتهم وشأنهم المُتعجب منه، وكقوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمّد: ١٥] أي: فيما قصصنا عليك من العجائب قصة الجنة العجيبة، ثم أخذ في بيان عجائبها، إلى غير ذلك.

فصل
في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييليّة

قد يُضمَر التشبيه في النفس فلا يُصرَّح بشيء من أركانه سوى لفظ المشبه، ويُدل عليه بأن يُثْبَت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمرٌ ثابت حسّاً أو عقلاً أُجْرِيَ عليه اسمُ ذلك الأمر؛ فيُسمى التشبيه استعارة بالكناية، أو مكْنِيّاً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية، والعَلَمُ في ذلك قول لبيد: [الكامل]

(١) لفظ «مثل» يطلق في اللغة على: الشبه، والنظير، وعلى الصفة، وعلى القول السائر بين الناس المشبه مضربه بمورده، وقد اشتهر في هذا المعنى الأخير، فاستعير لتلك الصفة باعتبار ذلك.

وغَداةِ رِيحٍ قَدْ كَشَفْتُ وقِرَّةٍ إذ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمالِ زِمامُها(١)

فإنه جعل للشَّمال يَداً، ومعلوم أنه ليس هناك أمر ثابت حساً أو عقلاً تجري اليد عليه، كإجراء الأسد على الرجل الشجاع، والصراط على ملَّة الإسلام فيما سبق، ولكن لما شبَّه الشمال ـ لتصريفها القِرَّة على حكم طبيعتها في التصريف ـ بالإنسان الصرف لما زِمامه بيده، أثبتَ لها يداً على سبيل التخييل؛ مبالغة في تشبيهها به، وحكم الزمان ـ في استعارته للقِرَّة ـ حكم اليد في استعارتها للشَّمال، فجعل للقِرَّة زِماماً؛ ليكون أتمَّ في إثباتها مصرفة، كما جعل للشَّمال يداً، ليكون أبلغ في تصييرها متصرِّفة، فوفَّى المبالغة حقَّها من الطرفين؛ فالضمير في «أصبحت» و«زِمامها» للقِرّة، وهو قول الزمخشري. والشيخ عبد القاهر جعله للغداة، والأول أظهر.

واعلم أن الأمر المختص بالمشبه به المثبتَ للمشبه، منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه، كما في قول أبي ذُؤيب الهُذلي: [الكامل]

وإذا المَنِيَّةُ أنشبَتْ أظفارَها ألفَيْتَ كُلَّ تَميمَةٍ لا تَنْفَعُ(٢)

فإنه شبه المنية بالسبع، في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفَّاع وضرَّار، ولا رِقَّة لمرحوم، ولا بُقْيَا على ذي فضيلة؛ فأثبت للمنية الأظفار التي لا يكمل ذلك في السبع بدونها؛ تحقيقاً للمبالغة في التشبيه.

ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به، كما في قول الآخر: [الكامل]

ولَئِنْ نَطَقْتُ بِشكر بِرّكَ مُفْصِحاً فلِسانُ حالي بالشِّكايَةِ أنْطَقُ(٣)

فإنه شبه الحال الدالة على المقصود بإنسان مُتكلِّم في الدلالة؛ فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدلالة في الإنسان.

وأما قول زهير: [الطويل]

صَحا القَلْبُ عن سَلْمَى وأقْصَرَ باطِلُهْ وعُرِّيَ أفراسُ الصِّبا ورَوَاحِلُهْ(٤)

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٢٢٩ ومطلع القصيدة:
«عَفَتِ الديارُ محلُّها فمقامُها بمنًى تأبَّد غَولُها فَرِجامُها»

(٢) البيت في «البديع لابن المعتز» ص ١١، وفي «التمثيل والمحاضرة» ص ٦٤، وقبله:
«وتجلُّدي للشامتين أريهمُ أني لريبِ الدهرِ لا أتضعضعُ»

(٣) البيت لأبي نصر محمد بن عبد الجبار العتبي في «خاص الخاص» ص ٢٣٩، وقبله:
«لا تحسبنّ بشاشتي لك عن رضى فوحقِّ فضلكَ إنني أتملَّقُ»
وفي البيت استعارة بالكناية.

(٤) البيت في «ديوانه» ص ٨٨ وهو مطلع القصيدة.

فيحتمل أن يكون استعارة تخييلية، وأن يكون استعارة تحقيقية.

أما التخييل فأن يكون أراد أن يُبيِّن أنه ترك ما كان يرتكبه أو أنَ المحبة من الجهل والغيِّ وأعرض عن مُعاودته، فتعطَّلت آلاتُه كأيِّ أمر وطَّنتَ النفسَ على تركه، فإنه تُهمَل آلاتهُ فتتعطَّل؛ فشبه الصبا بجهة من جهاتِ المسيرِ ـ كالحج والتجارة ـ قُضِيَ منها الوَطَرُ، فأهمِلت آلاتُها، فتعطلت؛ فأثبَتَ له الأفراس والرواحِل؛ فالصبا على هذا من الصَّبوة بمعنى الميل إلى الجهلِ والفتوَّة لا بمعنى الفَتَاء.

وأما التحقيق فأن يكون أراد دواعي النفوس وشهواتها، والقُوى الحاصلة لها في استيفاء اللذَّات، أو الأسباب التي قلما تتآخذ في اتِّباع الغَيِّ إلا أوان الصِّبا.

فصل
في آراءَ للسكاكي في الحقيقة والمجاز

اعلم أن كلام السكاكي في هذا الباب ـ أعني باب الحقيقة والمجاز ـ والفصل الذي يليه؛ مخالف لمواضع مما ذكرنا؛ فلا بد من التعرض لها، ولبيان ما فيها.

منها: أنه عرف الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، وقال: إنما ذكرتُ هذا القيد ـ يعني قوله من غير تأويل في الوضع ـ ليُحترَز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تُعدُّ الكلمة مستعملة فيما هي موضوعة له على أصح القولين ولا نُسمِّيها حقيقة، بل نسميها مجازاً لغوياً؛ لبناء دعوى المستعار موضوعاً للمستعار له على ضرب من التأويل كما مر.

ثم عرَّف المجاز اللغويَّ بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة[1] له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع[2]، وقال: قولي «بالتحقيق» احترازٌ أن لا تخرج الاستعارة، التي هي من باب المجاز، نظراً إلى دعوى استعمالها فيما هي موضوعة له على ما مر.

وقوله: «استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها» بمنزلة قولنا في تعريف المجاز «في اصطلاح به التخاطب» على ما مر؛ وقوله: «مع قرينة إلخ» احتراز عن الكناية كما تقدم.

وفيهما نظر لأن لفظ الوضع وما يشتق منه إذا أُطلق[3] لا يُفْهم منه الوضع بتأويل، وإنما يُفهم منه الوضع بالتحقيق؛ لما سبق من تفسير الوضع، فلا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف

---

(١) أي في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت الكلمة له.
(٢) أي الحقيقي.
(٣) أي عن التقييد أو بالتأويل والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به.

الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق، اللهُمَّ إلا أن يُراد زيادة البيان، لا تتميم الحد.

ثم تقييد الوضع باصطلاح التخاطب ونحوه، إذا كان لا بد منه في تعريف المجاز، ليدخل فيه نحو لفظ «الصلاة» ـ إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً ـ فلا بد منه في تعريف الحقيقة أيضاً، ليخرج نحو هذا اللفظ منه كما سبق، وقد أهمله في تعريفها.

لا يقال: قوله في تعريفها «من غير تأويل في الوضع» أغنى عن هذا القيد، فإن استعمال اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب إنما يكون بتأويل في وضعه؛ لأن التأويل في الوضع يكون في الاستعارة على أحد القولين، دون سائر أقسام المجاز، ولذلك قال: وإنما ذكرتُ هذا القيد ليُحترز به عن الاستعارة.

ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم.

ومنها: أنه قسم المجاز[1] إلى الاستعارة وغيرها، وعرف الاستعارة بأن تَذكُر أحد طرفي التشبيه وتُريد به الطرف الآخر مُدَّعياً دخول المشبه في جنس المشبه به، وقسم الاستعارة إلى المُصرَّح بها، والمَكْنِيِّ عنها، وعنى بالمصرَّح بها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به؛ وجعلها ثلاثة أضرب: تحقيقية، وتخييلية، ومحتملة للتحقيق والتخييل، وفسر التحقيقية بما مرّ، وعد التمثيل على سبيل الاستعارة منها.

وفيه نظر؛ لأن التمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون إلا مُرَكباً كما سبق[2]، فكيف يكون قسماً من المجاز المفرد؟! ولو لم يقيد الاستعارة بالإفراد. وعرفها بالمجاز الذي أريد به ما شُبِّه بمعناه الأصلي مبالغة في التشبيه؛ دخل كل من التحقيقية والتمثيل في تعريف الاستعارة.

ومنها: أنه فسر التخييلية بما استُعمل في صورة وهمية[3] محضة قُدِّرت مشابهة لصورة محققة هي معناه، كلفظ الأظفار في قول الهُذَلي؛ فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال على ما تقدم أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع مَثَل ما يُلائم صورته، ويتم به شكله لها، من الهيئات والجوارح، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفوس به، فاخترع للمنية صورة مشابهة لصورة الأظفار المحققة، فأطلق عليها اسمها.

وفيه نظر؛ لأن تفسير التخييلية بما ذكره بعيد؛ لما فيه من التعسُّف[4]، وأيضاً فظاهر تفسير

---

(١) أي اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة.

(٢) سبق ورود أنه ينقل اللفظ المركب من حالة تركيبه لها إلى حالة أخرى.

(٣) أي صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي أو الحسي.

(٤) لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل وهي تقدير الصورة الخيالية ثم تشبيهها بالمحققة واستعارة اللفظ الموضوع للمحققة لها.

غيره لها ـ بقولهم: جعلُ الشيء للشيء كجعل لَبِيدٍ للشَّمال يداً ـ يخالفه، لاقتضاء تفسيره أن يجعل للشمال صورة متوهَّمة مثل صورة اليد، لا أن يجعل لها يداً، فإطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة، وعلى تفسير غيره حقيقة، والاستعارة إثباتها للشَّمال كما قلنا في المجاز العقلي الذي فيه المسندُ حقيقة لغوية.

وأيضاً فيلزمه أن يقول بمثل ذلك ـ أعني بإثبات صورة متوهمة ـ في ترشيح الاستعارة[1]؛ لأن كل واحد من التخييلية والترشيح فيه إثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه، غير أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه، وهذا لا يفيد فرقاً، والقول بهذا يقتضي أن يكون الترشيح ضرباً من التخييلية، وليس كذلك.

وأيضاً فتفسيره للتخييلية أعمُّ من أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية ـ كما في بيت الهذلي ـ أو غير تابعة بأن يُتخيل ابتداءً صورة وهميَّة مشابهة لصورة محققة؛ فيستعار لها اسم الصورة المحققة، والثانية بعيدة جداً، ويدل على إرادته دخول الثانية في تفسير التخييلية أنه قال: حُسْنُها بحسب حسن المَكْنِيِّ عنها متى كانت تابعة لها، كما في قولك: فلان بين أنياب المنية ومخالبها، وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها؛ ولذلك استُهْجِنت في قول الطائيِّ: [الكامل]

لا تسقني ماءَ المَلامِ، فإنَّني صَبٌّ قد استعذَبْتُ ماءَ بُكائي[2]

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يريد بغير التابعة للمكنّي عنها التابعة لغير المكنى عنها؟

قلنا: غيرُ المكنى عنها هي المصرَّح بها؛ فتكون التابعة لها ترشيح الاستعارة، وهو من أحسن وجوه البلاغة، فكيف يصح استهجانه؟

وأما قول أبي تمام فليس له فيه دليل؛ لجواز أن يكون أبو تمام شَبّهَ المَلاَمَ بظرف الشراب؛ لاشتماله على ما يكرهه الملوم، كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب؛ لبشاعته أو مرارته؛ فتكون التخييلية في قوله تابعةً للمكنى عنها، أو بالماء نفسه؛ لأن اللوم قد يُسكن حرارة الغرام، كما أن الماء يُسكن غليل الأوام؛ فيكون تشبيهاً على حدِّ «لُجيْن الماء» فيما مر، لا استعارة، والاستهجان على الوجهين لأنه كان ينبغي له أن يُشبِّهه بظرف شرابٍ مكروه، أو بشراب مكروه، ولهذا لم يُسْتهجن نحو قولهم: «أغلظْتُ لفلان القول» و«جرَّعته منه كأساً مرَّة» أو «سقيته أمرَّ من العلقم».

ومنها: أنه عنى بالاستعارة المكنى عنها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه،

---

(١) أي المصرحة، حيث ترشيح المصرحة جائز باتفاق أما ترشيح المكنية ففيه خلاف.

(٢) البيت من قصيدة مدح فيها محمد بن حسّان الضبي وكان مدح بهذه القصيدة يحيى بن ثابت أيضاً:

«قَدْكَ اتَّئِبْ أَرْبَيْتَ في الغُلَواءِ كم تعذلونَ وأنتم سُجرائي»

على أن المراد بالمنية ـ في قول الهُذَلي ـ السبعُ بادِّعاء السبعيّة لها، وإنكار أن تكون شيئاً غيرَ السبع بقرينة إضافة الأظفار إليها.

وفيه نظر؛ للقطع بأن المراد بالمنية في البيت[1] هو الموتُ لا الحيوانُ المفترس، فهو مستعمل فيما هو موضوع له على التحقيق[2]، وكذا كل ما هو نحوه، ولا شيء من الاستعارات مستعملاً كذلك.

وأما ما ذكره في تفسير قوله: من أنا ندَّعي ها هنا أن اسم المنيّة اسم للسبع مرادِفٌ للفظ السبع بارتكاب تأويل ـ وهو: أن تُدخل المنيّة في جنس السبع للمبالغة في التشبيه ـ ثم نذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين؟! فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية؛ فلا يفيده، لأن ذلك لا يقتضي كون اسم المنية غير مُستعمل فيما هو موضوع له على التحقيق من غير تأويل؛ فيدخل في تعريفه للحقيقة، ويخرج من تعريفه للمجاز، وكأنه لما رأى علماء البيان يطلقون لفظ الاستعارة على نحو ما نحن فيه وعلى أحد نوعي المجاز اللغوي ـ الذي هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي ـ ويقولون: الاستعارة تنافي ذكر طرفي التشبيه؛ ظن أن مرادهم بلفظ الاستعارة عند الاستعارة عند الإطلاق، وفي قولهم: «استعارة بالكناية»؛ معنى واحد؛ فبنى على ذلك ما تقدم.

ومنها: أنه قال في آخر فصل الاستعارة التبعية: هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في مبدأ الفصل، ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية، بأن قلبوا، فجعلوا في قولهم «نطقت الحال بكذا» الحال ـ التي ذِكْرُها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح ـ استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة، كما تراهم في قوله: [الكامل]

وإذا المنيّةُ أنشبَتْ أظفارَها[3]

يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع، ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة، وهكذا لو جعلوا البخل استعارة بالكناية عن حيٍّ أُبْطِلت حياته بسيف أو غير سيف فالتحق بالعدم، وجعلوا نسبة القتل إليه قرينة الاستعارة، ولو جعلوا أيضاً اللَّهذَمِيّات استعارة بالكناية عن

---

(١) وهو قول الهذلي:

«وإذا المنية أنشبت أظفارها»

(٢) أي القطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير.

(٣) مرّ ذكر البيت سابقاً ص ٢١٨ وعجزه:

«ألفيتَ كُلَّ تميمةٍ لا تنفعُ»

المطعومات اللطيفة الشهيّة على سبيل التهكم، وجعلوا نسبة لفظ القِرَى إليها قرينة الاستعارة لكان أقرب إلى الضبط.

هذا لفظه، وفيه نظر؛ لأن التبعية التي جعلها قرينة لقرينتها التي جعلها استعارة بالكناية كـ«نطقت» في قولنا: «نطقت الحال بكذا» لا يجوز أن يقدرها حقيقة[١] حينئذ؛ لأنه لو قدرها حقيقة لم تكن استعارة تخييلية؛ لأن الاستعارة التخييلية عنده مجاز كما مر، ولو لم تكن تخييلية لم تكن الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية، واللازم باطل بالاتفاق[٢]؛ فيتعين أن يقدرها مجازاً، وإذا قدرها مجازاً لزمه أن يقدرها من قبيل الاستعارة؛ لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة؛ فلا يكون ما ذهب إليه مُغْنياً عن قسمة الاستعارة إلى أصلية وتبعية، ولكن يستفاد مما ذكر رد التركيب في التبعية إلى تركيب الاستعارة بالكناية على ما فسرناها، وتصير التبعية حقيقية واستعارة تخييلية؛ لما سبق أن التخييلية على ما فسرناها حقيقة لا مجاز.

فصل
شروط حسن الاستعارة

وإذ قد عرفت معنى الاستعارة التحقيقية، والاستعارة التخييلية، والاستعارة بالكناية، والتمثيل على سبيل الاستعارة، فاعلم أن لحسنها شروطاً إن لم تصادفها عَرِيَتْ عن الحسن، وربما تكتسب قبحاً.

وهي في كل من التحقيقية والتمثيل رعايةُ ما سبق ذكره من جهات حُسْنِ التشبيه[٣]، وأن لا يُشَمَّ من جهة اللفظ رائحته[٤]، ولذلك يُوصَى فيه أن يكون الشبه[٥] بين طرفيها[٦] جليّاً بنفسه أو عُرْفٍ أو غيره، وإلا صار تَعْمِيَة وإلغازاً[٧]، لا استعارة وتمثيلاً، كما إذا قيل: «رأيت أسداً» وأريد إنسان أَبْخَرُ، وكما إذا قيل: «رأيت إبلاً مائةً لا تجد فيها راحِلَة» وأريد الناس، أو قيل: «رأيتُ عُوداً مستقيماً أوانَ الغَرْسِ» وأريد إنسان مؤدَّبٌ في صِباه، وبهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيء فيه التشبيه.

ومما يتصل بهذا أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين ـ بحيث صار الفرع كأنه الأصل ـ لم يحسن التشبيه، وتعيّنَت الاستعارة، وذلك كالنور إذا شُبِّهَ العلمُ به والظلْمةِ إذا شُبِّهت الشبهة بها؛

---

(١) أي يراد بها معناها الحقيقي وهو النطق.

(٢) أي باتفاقهم على لزوم التخييلية للمكنية حيث إنَّ التخييلية مستلزمة للمكنية وليس العكس.

(٣) بأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين أي متحققاً فيهما.

(٤) أي لا يشم رائحة التشبيه لفظاً أما شم التشبيه من جهة المعنى فهو موجود في كل استعارة بواسطة القرينة.

(٥) أي وجه الشبه.

(٦) أي طرفي الاستعارة.

(٧) اجتماع خفاء على خفاء يجعل الاستعارة لغزاً.

فإنه لذلك يقول الرجل إذا فَهِمَ المسألة: «حصل في قلبي نور» ولا يقول: «كأن نوراً حصل في قلبي» ويقول لمن أوقعه في شبهة: «أوقعتني في ظلمة» ولا يقول: «كأنك أوقعتني في ظلمة».

وكذا المكْنِيُّ عنها، حسنُها برعاية جهات حسن التشبيه.

وأما التخييلية فحسنها بحسب حسن المكني عنها؛ لما بينا أنها لا تكون إلا تابعة لها[1].

فصل

المجاز بالحذف والزيادة

واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كما مضى؛ توصف به أيضاً لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره لحذف لفظ، أو زيادة لفظ.

أما الحذف فكقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يُوسُف: ٨٢] أي: أهل القرية، فإعراب القرية في الأصل هو الجرُّ فحُذِف المضاف، وأُعْطِي المضاف إليه إعرابه، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفَجر: ٢٢] أي: أمرُ ربك. وكذا قولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، أي أهلُ الطريق.

وأما الزيادة فكقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2] [الشورى: ١١] على القول بزيادة الكاف، أي: ليس مِثْلَه شيءٌ، فإعراب «مثله» في الأصل هو النصب، فزيدت الكاف، فصار جرّاً.

فإن كان الحذف أوالزيادة لا يوجب تغيير الإعراب ـ كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البَقَرَة: ١٩] إذ أصله: أو كمثل ذَوِي صَيِّبٍ، فحذِفَ «ذوي» لدلالة «يجعلون أصابعهم في آذانهم» عليه، وحُذِفَ «مثل» لما دل عليه عطفه على قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البَقَرَة: ١٧] إذ لا يخفى أن التشبيه ليس بين صفة المنافقين العجيبة الشأن وذوات ذوي صيب، وكقوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عِمرَان: ١٥٩]، وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحَديد: ٢٩] ـ فلا توصف الكلمة بالمجاز.

وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في النكير على مَنْ أطلق القول بوصف الكلمة بالمجاز للحذف، أو الزيادة[3].

* * *

---

(١) أي إن حسنها تابع لحسن المكنية فيستغنى عن ذكر حسنها بذكر حسن المكنى عنها.

(٢) المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لا نفي أن يكون شيء مثل مثله لأنه لا مثل له حتى ينفى عن ذلك.

(٣) أي اللذين لا يوجبان التغير في حكم الكلمة.

القول في الكناية:

الكناية: لفظ أريد به لازمُ معناه[(١)] مع جواز إرادة معناه حينئذ، كقولك: «فلانٌ طويلُ النِّجادِ» أي: طويل القامة، و«فلانة نَؤومُ الضحَى»[(٢)] أي: مُرفّهة مخدومة، غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمات؛ وذلك أن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش، وكفاية أسبابه، وتحصيل ما يُحتاج إليه في تهيئة المتناولات، وتدبير إصلاحها؛ فلا تنام فيه من نسائهم إلا من يكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك، ولا يمتنع أن يراد مع ذلك طول النِّجَادِ، والنوم في الضحى، من غير تأويل.

فالفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه، أي من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمِه، فإن المجاز يُنافي ذلك، فلا يصح في نحو قولك: «في الحمام أسد» أن تريد معنى الأسد من غير تأوُّلٍ؛ لأن المجاز ملزوم قرينة معاندةٍ لإرادة الحقيقة كما عرفت، وملزوم مُعانِدِ الشيء مُعانِدٌ لذلك الشيء.

وفرّق السكاكي وغيره بينهما بوجه آخر أيضاً، وهو أن مبني الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبني المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

وفيه نظر؛ لأن اللازم ما لم يكن ملزوماً يمتنع أن يُنْتَقل منه إلى الملزوم؛ فيكون الانتقال حينئذ من الملزوم إلى اللازم.

ولو قيل: اللزوم من الطرفين من خواصِّ الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه، اندفع هذا الاعتراض، لكن اتجه منع الاختصاص والاشتراط[(٣)].

ثم الكناية ثلاثة أقسام؛ لأن المطلوب بها إما غيرُ صفة ولا نسبة، أو صفة، أو نسبة.

والمراد الصفة المعنوية، كالجود، والكرم، والشجاعة، وأمثالها، لا النعت.

الأولى: المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، فمنها ما هو معنى واحد كقولنا:

«المِضْيَاف» كنايةً عن زيد، ومنه قوله كناية عن القلب: [الكامل]

الضاربينَ بِكُلِّ أبْيَضَ مِخْذَمٍ ... والطَّاعنين مَجامِعَ الأضغانِ[(٤)]

---

(١) أي لازم معناه الحقيقي الصرف.

(٢) من قول امرىء القيس:
«وتُضحي فتيت المِسْكِ فوقَ فراشِها ... نؤومُ الضُّحى لم تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ»

(٣) لأنه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون المجاز بل قد يكون اللزوم فيها أعمّ كما يكون مساوياً وكذا المجاز.

(٤) البيت لعمرو بن معديكرب الزبيدي في «ديوانه» ص ١٧٤ والمخذوم: القاطع، والأضغان جمع ضغن وهو الحقد. ومجمع الأضغان معنى واحد كناية عن القلب.

ونحوه قول البحتري في قصيدته التي يذكر فيها قتله الذئب: [الطويل]

فأتبعْتُها أخرى، فأضلَلْتُ نَصْلَها بحيثُ يكونُ اللبُّ والرُّعبُ والحقْدُ(١)

فقوله: «بحيث يكون اللب، والرعب، والحقد» ثلاث كنايات لا كناية واحدة، لاستقلال كل واحد منها بإفادة المقصود.

ومنها ما هو مجموع معان، كقولنا كنايةً عن الإنسان: «حيٌّ مُسْتَوِي القامة عريض الأظفار».

وشرط كل واحدة منهما أن تكون مختصة بالمكنى عنه لا تتعداه؛ ليحصل الانتقال منها إليه.

وجعل السكاكي الأولى قريبة، والثانية بعيدة، وفيه نظر.

الثانية: المطلوب بها صفة، وهي ضربان: قريبة، وبعيدة.

القريبة: ما يُنْتَقل منها إلى المطلوب بها، لا بواسطة.

وهي إما واضحة كقولهم كناية عن طويل القامة: «طويلٌ نِجادُه، وطويل النجاد» والفرق بينهما أن الأول كنايةٌ ساذجة، والثاني كناية مُشتملة على تصريح ما؛ لتضمن الصفة فيه ضميرَ الموصوف، بخلاف الأول.

ومنها قول الحماسي: [الكامل]

أَبَتِ الرَّوَادِفُ والثُّدِيُّ لِقُمْصِها مَسَّ البُطُونِ وأن تَمَسَّ ظُهورا(٢)

وإما خفيّة كقولهم كناية عن الأبله: «عريض القَفَا» فإن عرضَ القفا وعِظَمَ الرأس إذا أفرط ـ فيما يقال ـ دليلُ الغباوة، ألا ترى إلى قول طرفة بن العبد: [الطويل]

أنا الرجلُ الضَّرْبُ الذي تَعرفونَهُ خَشَاشٌ كرأسِ الحيّةِ المُتَوَقِّدِ(٣)

والبعيدة: ما ينتقل منها إلى المطلوب بها بواسطة كقولهم كناية عن الأبله: «عريض الوسادة» فإنه ينتقل من عرض الوسادة إلى عرض القفا، ومنه إلى المقصود.

وقد جعله السكاكي من القرينة على أنه كناية عن عرض القفا، وفيه نظر.

---

(١) في «ديوانه» ١/ ٣٧١ ومطلع القصيدة:

«سلامٌ عليكم لا وفاءٌ ولا عهدُ أَمَا لكم من هَجرِ أحبابكم بُدُّ»

(٢) البيت في «شرح حماسة أبي تمام» ٣/ ٢٤٦، و«التذكرة السعدية» ص ٤٤٨، و«محاضرات الأدباء» ٣/ ٣٠٧، و«اعتلال القلوب في أخبار العشاق والمحبين» ص ١٦١.

(٣) البيت في «ديوانه» ص ٣٧، كناية عن الذكاء. الرجل الضرب: القليل اللحم. الخشاش: هو الماضي من الرجال. والبيت موجود في «لسان العرب» (خشش).

وكقولهم: «كثير الرماد» كناية عن المِضْياف، فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأَكَلَة، ومنها إلى كثرة الضيفان، ومنها إلى المقصود.

وكقوله: [الوافر]

وما يَكُ فِيَّ مِنْ عَيْبٍ فإنّي ... جبَانُ الكلبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ(١)

فإنه ينتقل من جُبْنِ الكلب عن الهرير في وجه مَنْ يدنو من دار من هو بمرصد لأن يعِسّ دونها، مع كون الهرير في وجه من لا يعرفه طبيعياً له، إلى استمرار تأديبه؛ لأن الأمور الطبيعية لا تتغير بموجب لا يقوى، ومن ذلك إلى استمرار مُوجب نُباحه وهو اتصال مشاهدته وجوهاً إثر وجوه، ومن ذلك إلى كونه مقصد أدانٍ وأقاصٍ، ومن ذلك إلى أنه مشهور بحسن قِرَى الأضياف. وكذلك ينتقل من هُزال الفصيل إلى فقد الأم، ومنه إلى قوة الداعي إلى نَحْرِها، لكمال عناية العرب بالنوق لا سيما المُتْلِياتِ، ومنها إلى صرفها إلى الطبائخ، ومنها إلى أنه مضياف.

ومن هذا النوع قول نصَيْبٍ: [المتقارب]

لِعَبْدِ العزيزِ على قومِهِ ... وغيرِهِمُ مِنَنٌ ظاهِرَهْ

فبابُكَ أَسْهَلُ أبوابِهِمْ ... ودارُكَ مأهُولَةٌ عامِرَهْ

وكَلْبُكَ آنَسُ بالزائرينَ ... مِنَ الأمِّ بالابْنَةِ الزائِرَهْ(٢)

فإنه يُنتقلُ من وصف كلبه بما ذكر إلى أن الزائرين معارفُ عنده، ومن ذلك إلى اتصال مشاهدته إياهم ليلاً ونهاراً، ومنه إلى لزومهم سُدَّته، ومنه إلى تَسَنِّي مَبَاغيهم لديه من غير انقطاع، ومنه إلى وُفور إحسانه إلى الخاصِّ والعامِّ، وهو المقصود.

ونظيره مع زيادة لطف، قول الآخر: [الطويل]

يكادُ إذا ما أبصرَ الضَّيفَ مُقْبِلاً ... يكلِّمُه من حُبِّهِ وهو أعْجَمُ(٣)

ومنه قوله: [المنسرح]

---

(١) البيت غير منسوب في «شرح الحماسة» للتبريزي ٤/ ٩٣، و«الدلائل» ٢٦٤، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٢.

(٢) الأبيات في «الدلائل» ص ٣٠٩، ٣١٢، ٥١١. ومعجم الأدباء ٥/ ٥٥٧ والفصيل: ولدُ الناقة. ونصيب هو نصيب بن رباح، أبو محجن، مولى عبد العزيز بن مروان: شاعر فحل، مقدم في النسيب والمدائح وكان يُعَدّ مع جرير وكثير عزة. (ت ١٠٨هـ) ترجمته في «الأغاني» ١/ ٢٥١.

(٣) البيت في «الدلائل» ٣٠٩ غير منسوب، وفي «البيان والتبيين» ٣/ ٢٠٥ هو لإبراهيم بن هرمة. وهو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الكناني القرشي، أبو إسحاق: شاعر غزل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية (ت ١٠٨٣هـ). ترجمته في «الأغاني» ٥/ ١٨٥.

لا أُمْتِعُ العُوذَ بالفِصالِ، ولا أبتاعُ إلا قريبةَ الأجلِ(١)

فإنه ينتقل من عدم إمتاعها إلى أنه لا يُبْقِي لها فِصالَها، لتأنس بها ويحصل لها الفرج الطبيعي بالنظر إليها، ومن ذلك إلى نحرها، أو لا يُبْقِي العُوذَ إبقاءً على فصالها، وكذا قُرْبُ الأجل يُنْتقل منه إلى نحرها، ومن نحرها إلى أنه مِضْياف.

ومن لطيف هذا القسم قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩] أي: ولما اشتدَّ ندمهم وحسرتهم على عبادة العجل؛ لأن من شأن من اشتدَّ ندمُه وحسرته أن يعضَّ يدَه غمّاً؛ فتصير يده مسقوطاً فيها لأن فَاهُ قد وقع فيها.

وكذا قول أبي الطيب كناية عن الكذب: [الخفيف]

تشتكي ما اشتكَيْتُ من طَرَبِ الشَّوْ قِ إليها، والشَّوْقُ حَيْثُ النُّحُولُ(٢)

وكذا قوله: [الطويل]

إلى كَمْ تَرُدُّ الرُّسُلَ عما أتَوْا له كأنهُمُ فيما وهَبْتَ مَلامُ؟(٣)

فإن أوله كناية عن الشجاعة، وآخره كناية عن السماحة.

وكذا قول أبي تمام: [الطويل]

فإنْ أنا لم يَحْمَدْكَ عنِّي صاغِراً عَدُوُّكَ؛ فاعْلَمْ أنني غيرُ حامدِ(٤)

يريد بحمده عنه حفظه مدحه فيه وإنشاده، أي: إن لم أكن أجيد القول في مدحك، حتى يدعو حُسْنُه عدوَّك إلى أن يحفظه ويلهج به صاغراً؛ فلا تعدَّني حامداً لك بما أقول فيك، ووصفه بالصَّغار؛ لأن من يحفظ مديح عدُوِّه ويُنْشده فقد أذلَّ نفسه، فكنى بحفظ عدو الممدوح مدحه له عن إجادته القول في مدحه.

---

(١) البيت في «الدلائل» ص ٢٦٤، ٢٦٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٤٢٧، ٤٣١. وهو بلا نسبة. العوذ: جمع عائذ، وهي الناقة الحديثة النتاج إذا ولدت من عشرة أيام إلى خمسة عشر يوماً، ثم هي «مُطْفِل» تعوذ بولد وتقيم معه، أو يعوذ بها ولدها ليرضعها. و«الفصال» جمع «فصيل»، وهو ولد الناقة ويُجمعُ على «فُصلان».

(٢) البيت في «ديوانه» ٣/ ١٤٩ ومطلع القصيدة:

«ما لَنا كُلُّنا جَوٍ يا رسولُ أنا أهوى وقلبُكَ المتبولُ»

وضمير (تشتكي) يعود لحبيبته.

(٣) البيت في «ديوانه» ٣/ ٣٩٤ ومطلع القصيدة:

«أراعَ كذا كُلَّ الملوكِ هُمامُ وسَحَّ لَهُ رُسُلَ الملوكِ غَمامُ»

(٤) البيت في «ديوانه» ١/ ١٨١، ومطلع القصيدة:

«قفوا جدِّدوا من عهدكم بالمعاهِدِ وإنْ هي لم تسمعْ لنشدانِ ناشدِ»

وكذا قول من يصف راعي إبل أو غنم: [الطويل]

ضعيفُ العصا، بادِي العُرُوق ترَى له   عليها ـ إذا ما أجْدَبَ الناسُ ـ إصْبَعا[(١)]

وقول الآخر: [الرجز]

صُلْبُ العصا، بالضرب قد دَمّاها[(٢)]

أي: جعلها كالدُّمى في الحسن.

والغرض من قول الأول «ضعيفُ العصا» وقول الثاني: «صُلْبُ العصا» وهما وإن كانا في الظاهر متضادين فإنهما كنايتان عن شيء واحد، وهو حُسْن الرِّعْيَةِ، والعمل بما يصلحها، ويحسن أثره عليها.

فأراد الأول أنه رَفِيقٌ مُشْفِقٌ عليها، لا يَقْصِد من حمل العصا أن يُوَجِعَها بالضرب من غير فائدة، فهو يتخيَّر ما لان من العصا.

وأراد الثاني أنه جيد الضبط لها، عارف بسياستها في الرَّعي، يزجرها عن المراعي التي لا تُحْمَد، ويتوخّى بها ما تسمن عليه، ويتضمن أيضاً أنه يمنعها عن التشرُّد والتبدُّد، وأنها ـ لما عرفت من شدَّة شكيمته وقوة عزيمته ـ تنساق في الجهة التي يريدها، وقوله: «بالضرب قد دمّاها» تَوْرِية حسنة، ويؤكد أمرها قوله: «صُلْبُ العصا».

الثالثة: المطلوب بها نسبة، كقول زياد الأعجم[(٣)]: [الكامل]

إن السّماحَةَ والمُروءَةَ، والنّدى   في قُبّةٍ ضُرِبَتْ على ابْنِ الحشْرَجِ[(٤)]

فإنه حين أراد أن لا يصرح بإثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها في قُبّةٍ؛ تنبيهاً بذلك على أن مَحَلّها ذو قُبّة، وجعلها مضروبة عليه؛ لوجود ذوي قِبابٍ في الدنيا كثيرين؛ فأفاد إثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية.

ونظيره قولهم: «المجد بين ثَوْبَيه، والكرم بين بُرْدَيْهِ».

قال السكاكي: وقد يُظَنُّ هذا من قسم «زيد طويل نجاده» وليس بذاك؛ فـ«طويل نجاده» ـ

---

(١) نسبه الجاحظ للراعي في «البيان والتبيين» ٣/ ٢٩. قال: يقال للراعي: «ضعيف العصا» إذا كان قليل الضرب بها للإبل شديد الإشفاق عليها، وأنشد البيت في «الأسرار» ص ٤٠٠.

(٢) الرجز في «أسرار البلاغة» ص ٤٠٠.

(٣) زياد الأعجم: هو زياد بن سليمان ـ أو سُليم ـ الأعجم، أبو أمامة العبديّ، مولى بني عبد القيس، من شعراء الدولة الأموية لقب بالأعجم لعجمة في لسانه (ت نحو ١٠٠هـ) ترجمته في «الأغاني» ١٥/ ٢٧٧.

(٤) البيت في «الدلائل» ص ٣٠٦، حيث يقول صاحب «الدلائل» إنّ الكناية في البيت خرجت بكلام الشاعر إلى ما خرجت إليه من الجزالة والفخامة ولو أنه أسقط هذه الواسطة من البَيْن، لما كان إلا كلاماً غُفْلاً، وحديثاً ساذجاً ص ٣٠٧.

بإسناد الطويل إلى النجاد ـ تصريحٌ بإثبات الطول للنجاد، وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة، فإذا صرح من بعدُ بإثبات النجاد لزيد بالإضافة؛ كان ذلك تصريحاً بإثبات الطول لزيد، فتأمل. وقول الآخر: [الكامل]

والـمـجـدُ يَـدْعُـو أن يَـدومَ لـجِـيـدِهِ   عِـقْـدٌ مَـسـاعِـي ابـنِ الـعَـمِـيـدِ نِـظَـامُـهُ

فإنه شبّه المجدَ بإنسان بديع الجمال، في ميل النفوس إليه، وأثبت له جيداً على سبيل الاستعارة التخييلية، ثم أثبت لجيده عِقْداً، ترشيحاً للاستعارة، ثم خصَّ مساعي ابن العميد بأنها نظامُه، فنبه بذلك على اعتنائه خاصة بتزيينه، وبذلك على محبته وحده له، وبها على اختصاصه به، ونبَّه بدُعاء المجد أن يدوم لجيده ذلك العقد على طلبه دوام بقاء ابن العميد، وبذلك على اختصاصه به. وكقول أبي نواس: [الطويل]

فـمـا جـازَهُ جـودٌ، ولا حَـلَّ دُونَـهُ   ولـكـن يَـصِـيـرُ الـجُـودُ حيـثُ يَـصِـيـرُ[1]

فإنه كنى عن جميع الجود بأن نكّرَهُ، ونفى أن يجوز ممدوحه ويحل دونه فيكون متوزعاً، يقوم منه شيء بهذا وشيء بهذا، وعن إثباته له بتخصيصه بجهته بعد تعريفه باللام التي تفيد العموم، ونظيره قولهم: «مجلس فلان مظِنّةُ الجود والكرم» هذا قول السكاكي.

وقيل: كنى بالشطر الأول عن اتِّصافه بالجود، وبالثاني عن لزوم الجود له.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو: أن يكون كل منهما كناية عن اختصاصه به، وعدم الاقتصار على أحدهما للتأكيد والتقرير، وذكرهما على الترتيب المذكور لأن الأولى بواسطة بخلاف الثانية.

وكقولهم: «مثلك لا يبخل» قال الزمخشري: نَفَوا البخل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، قصدوا المبالغة في ذلك؛ فسلكوا به طريق الكناية؛ لأنهم إذا نفوْهُ عمن يسُدُّ مسدَّهُ، وعمن هو على أخصِّ أوصافه؛ فقد نفوه عنه.

ونظيره قولك للعربي: «العرب لا تَخْفِرُ الذِّمَمَ» فإنه أبلغ من قولك: «أنت لا تخفر».

ومنه قولهم: «أيْفَعَتْ لِدَاتُهُ، وبلغَتْ أتْرَابُه» يريدون إيفاعَه وبُلوغَه.

وعليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] على أحد الوجهين وهو أن لا تجعل الكاف زائدة.

قيل: وهذا غاية لنفي التشبيه؛ إذ لو كان له مثلٌ لكان لمثله شيء (يماثله) وهو ذاته تعالى، فلما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾ [الشورى: ١١] دل على أنه ليس له مثل.

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٣٩٤ من قصيدة مطلعها:

«أجـارَةَ بـيـتـيـنـا أبـوكِ غـيـورُ   ومـيـسـورُ مـا يُـرجـى لـديـكِ عـسـيـرُ»

وأورِدَ أنه يلزم منه نفيه تعالى؛ لأنه مثلُ مثلِه، ورد بمنع أنه تعالى مثلُ مثلِه، لأن صدق ذلك موقوف على ثبوت مثله، تعالى عن ذلك!

وكقول الشّنفرى الأزديّ[1] في وصف امرأة بالعفة: [الطويل]

يَبِيتُ بمنجَاةٍ من الَّلوْمِ بَيْتُهَا إذا ما بُيوتٌ بالملامَةِ حُلَّتِ[2]

فإنه نبّه بنفي اللوم عن بيتها على انتفاء أنواع الفجور عنه، وبه على براءتها منها، وقال: «يبيتُ» دون «يَظَلُّ» لمزيد اختصاص الليل بالفواحش.

هذا على ما رواه الشيخ عبد القاهر والسكاكي، وفي الأغاني الكبير، «يَحِلُّ بمنجاة».

وقد يُظَنُّ أن هنا قسماً رابعاً، وهو أن يكون المطلوب بالكناية الوصفَ والنسبة معاً، كما يقال: «يكثر الرماد في ساحة عَمْرٍو»[3] في الكناية عن أن عمراً مِضْياف، وليس بذاك؛ إذ ليس ما ذُكِرَ بكناية واحدة، بل هو كنايتان: إحداهما[4] عن المِضيافية، والثانية عن إثباتها لعمرو[5].

وقد ظهر بهذا أن طرف النسبة المثبتة بطريق الكناية يجوز أن يكون مكنيّاً عنه أيضاً كما في هذا المثال، ونحوه بيت الشنفرى المتقدم؛ فإن حلول البيت بمنجاة من اللوم كناية عن نسبة العفّة إلى صاحبه؛ والمنجاة من اللوم كناية عن العفة.

واعلم أن الموصوف في القسم الثاني والثالث قد يكون مذكوراً كما مر، وقد يكون غير مذكور[6]، كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين: «المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده»[7] أي: ليس المؤذي مسلماً.

وعليه قوله تعالى في عرض المنافقين: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البَقَرَة: ٢] ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البَقَرَة: ٣] إذا فُسِّرَ الغَيْبُ بالغَيْبَة، أي: يؤمنون مع الغيبة عن حضرة النبي ﷺ أو أصحابه رضي الله عنهم، أي هدى للمؤمنين عن إخلاص لا للمؤمنين عن نفاق.

قال السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء، وإشارة.

---

(١) هو عمرو بن مالك الأزدي من قحطان، شاعر جاهلي، يماني، من فحول الطبقة الثانية. وهو صاحب لامية العرب، (ت نحو ٧٠ق. هـ) ترجمته في «الأغاني» ١٣٨/٢١.

(٢) البيت في ديوان الصعاليك ص ١٦، ومطلع القصيدة:
«أرى أمّ عمرٍو أجمعت فاستقلّتِ وما ودّعت جيرانَها إذ تولّتِ»

(٣) كناية عن كرم الضيافة وإثباتها لعمرو.

(٤) أي المطلوب بها صفة وهي كثرة الرماد.

(٥) أي المطلوب بها نسبة الضيافة إلى زيد وهو جعلها في ساحته ليفيد إثباتها له.

(٦) أي لا لفظاً ولا تقديراً.

(٧) صحيح البخاري كتاب الرقاق، (٦٤٨٤).

فإن كانت عرضية فالمناسب أن تُسمّى تعريضاً.

وإلاَّ؛ فإن كان بينهما وبين المكنى عنه مسافة متباعدة لكثرة الوسائط ـ كما في كثير الرماد وأشباهه ـ فالمناسب أن تُسمّى تلويحاً؛ لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بُعد.

وإلاَّ؛ فإن كان فيها نوع خفاء؛ فالمناسب أن تُسمى رَمْزاً، لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية، قال: [الكامل]

رَمَزَتْ إليَّ مَخَافَةً من بَعْلِها من غير أن تبْدِي هُنَاكَ كَلامَهَا[1]

وإلا؛ فالمناسب أن تُسمّى إيماءً وإشارة، كقول أبي تمام يصف إبلاً: [الوافر]

أبَيْنَ، فما يَزُرْنَ سِوَى كريم وحَسْبُكَ أن يَزُرْنَ أبا سعيدِ[2]

فإنه في إفادة أن أبا سعيد كريم غيرُ خافٍ، وكقول البُحتري: [الكامل]

أو ما رأيتَ المجدَ ألقَى رَحْلَهُ في آل طَلْحَة، ثمَّ لم يَتَحَوَّلِ[3]

فإنه في إفادة أن آل طلحة أماجِدُ ظاهرٌ، وكقول الآخر: [المتقارب]

إذا اللَّهُ لم يَسْقِ إلاَّ الكِرَامَ فَسَقَّى وُجُوهَ بَنِي حَنْبَلِ

وسَقَّى دِيَارَهُمُ باكِراً مِنَ الغيث في الزمنِ المُمْحِلِ[4]

وكقول الآخر: [الوافر]

مَتَى تَخْلُو تميمٌ مِنْ كَرِيمٍ ومسلَمَةُ بْنُ عَمْرٍو مِنْ تَمِيمِ؟[5]

ثم قال:

والتعريض كما يكون كناية قد يكون مجازاً، كقولك: «آذَيْتنِي فستعرف» وأنت لا تريد المخاطَبَ، بل تريد إنساناً معه، وإن أردتهما جميعاً كان كناية.

تنبيه: أطلق البلغاء على أن المجاز أبلغُ من الحقيقة.

وأن الاستعارة أبلغُ من التصريح بالتشبيه.

---

(١) البيت لابن هانىء في «المفتاح» ص ٥٢١.

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ١٧١ من قصيدة مطلعها:

«حَمَتْهُ فاحتمي طعمَ الهجودِ غداةَ رَمَتْهُ بالطرفِ الصيودِ»

(٣) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٧٦ من قصيدة مطلعها:

«أهلاً بذلكم الخيالِ المقبلِ فعلَ الذي نهواهُ أو لم يفعلِ»

(٤) البيتان في «الأغاني» ٢٢/ ١٩٥ لزهير بن عروة بن جلهمة بن حَجر بن خُزاعي الملقب بزهير السَّكب. شاعر جاهلي، من أشراف بني مازن وفرسانهم. والسكب لقب له، لقوله: «برق يضيء خلال البيت أسكوب» مجهول الولادة والوفاة. ترجمته في «الأغاني»٢٢/ ١٩٥.

(٥) البيت في «الدلائل» ص ٣١٣.

وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة.

وأن الكناية أبلغُ من الإفصاح بالذكر.

قال الشيخ عبد القاهر: ليس ذلك لأن الواحد من هذه الأمور يفيد زيادة في المعنى نفسه لا يفيدها خلافه، بل لأنه يفيد تأكيداً لإثبات المعنى لا يفيده خلافه؛ فليست فضيلة قولنا: «رأيت أسداً» على قولنا: «رأيت رجلاً هو والأسدُ سَواءٌ في الشجاعة» أن الأول أفاد زيادة في مُساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات تلك المساواة له لم يُفِدْهُ الثاني، وليست فضيلة قولنا: «كثير الرماد» على قولنا: «كثير القِرَى» أن الأول أفاد زيادة لِقِراه لم يفدها الثاني؛ بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات كثرة القِرَى له لم يُفِدْه الثاني.

والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع من الملزوم إلى اللازم؛ فيكون إثبات المعنى به كدعوى الشيء ببيِّنَةٍ، ولا شك أن دعوى الشيء ببينة أبلغ في إثباته من دعواه بلا بينة.

ولقائل أن يقول: قد تقدم أن الاستعارة أصلها التشبيه، وأن الأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتمَّ منه في المشبه وأظهر؛ فقولنا: «رأيت أسداً» يفيد للمرئيِّ شجاعة أتمَّ مما يفيدها قولنا: «رأيت رجلاً كالأسد»؛ لأن الأول يفيد شجاعة الأسد، والثاني شجاعة دون شجاعة الأسد.

ويمكن أن يُجاب بحَمْلِ كلام الشيخ على أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك، لا أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور أصلاً.

هذا آخر الكلام في الفن الثاني

* * *

تقسيم السكاكي للبلاغة والفصاحة

وذكر السكاكي بعد الفراغ منه(١) تفسيرَ البلاغة بما نقلناه عنه في صدر الكتاب ثم قسّم الفصاحة إلى معنوية ولفظية.

وفسّر المعنوية بخلوص المعنى عن التعقيد، وعَنَى بالتعقيد اللفظي على ما سبق تفسيره.

وفسّر اللفظية بأن تكون الكلمة عربية أصلية.

وقال: وعلامة ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدْوَرَ، واستعمالهم لها أكثر، لا مما أحدثه المُوَلّدُون، ولا مما أخطأتْ فيه العامة، وأن تكون أجْرَى على قوانين اللغة، وأن تكون سليمة عن التنافر؛ فجعل الفصاحة غير لازمة للبلاغة، وحصر مرجع البلاغة في الفنّين، ولم يجعل الفصاحة مرجعاً لشيء منهما.

ثم قال: وإذا وقفت على البلاغة والفصاحة المعنوية واللفظية، فأنا أذكر على سبيل الأنموذج آيةً أكشف لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحة ما عَسَى يسترها عنك، وذكر ما أورده الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾(٢) [هود: ٤٤] وزاد عليه نُكَتاً لا بأس بها، فرأيتُ أن أُورِدَ ما ذكره جارياً على اصطلاحه في معنى البلاغة والفصاحة.

قال:

أما النظر فيها من جهة علم البيان، فهو أنه تعالى لما أراد أن يُبيِّن معنى: أردنا أن نَرُدَّ ما انفجر من الأرض إلى بطنها فارْتَدَّ، وأن نقطع طُوفان السماء فانقطع، وأن يَغِيضَ الماءُ النازل من السماء فغاض، وأن يُقْضَى أمرُ نوح ـ وهو إنجاز ما كنا وعدناه من إغراق قومه ـ فَقُضِيَ، وأن نُسَوِّي السفينة على الجُودِيِّ فاستَوَتْ، وأبقينا الظَّلَمَة غَرْقَى، بَنَى الكلام على تشبيه المراد منه بالمأمور الذي لا يتأتّى منه ـ لكمال هَيْبَته ـ العِصْيانُ وتشبيه تكوين المراد بالأمر الجزْم النافذ في تكوين المقصود؛ تصويراً لاقتداره تعالى، وأن السموات والأرض وهذه الأجرام العِظام تابعةٌ لإرادته، كأنها عقلاء مميزون، قد عرفوه حق معرفته، وأحاطوا علماً بوجوب الانقياد لأمره، وتَحتُّم بَذْل المجهود عليهم في تحصيل مُراده.

---

(١) أي الفراغ من بحوث الفن الثاني.

(٢) راجع الآية والكلام عليها في «الدلائل» ٤٥ ـ ٤٦.

ثم بَنَى على تشبيهه هذا نَظْمَ الكلام؛ فقال تعالى: ﴿قِيلَ﴾ على سبيل المجاز عن الإرادة الواقع بسببها قول القائل، وجعل قرينة المجاز خطاب الجماد، وهو: «يا أرض» و«يا سماء».

ثم قال: «يا أرض» و«يا سماء» مخاطِباً لهما، على سبيل الاستعارة، للشبه المذكور.

ثم استعار لِغَوْرِ الماء في الأرض البَلْعَ الذي هو إعمالُ الجاذبة في الطعوم، بجامع الذهاب إلى مَقَرٍّ خَفِي.

واستتبع ذلك تشبيه الماء بالغذاء على طريق الاستعارة بالكناية؛ لتقوى الأرض بالماء في الإنبات للزرع والأشجار، وجعل قرينة الاستعارة لفظ «ابلعي» لكونه موضوعاً للاستعمال في الغذاء دون الماء.

ثم أمر على سبيل الاستعارة للشبه المقدَّم ذكره.

ثم قال: «ماءَكِ» بإضافة الماء إلى الأرض، على سبيل المجاز؛ تشبيهاً لاتصال الماء بالأرض باتصال المُلْكِ بالمالك، واستعار لحبس المطر الإقلاعَ الذي هو ترك الفاعلِ الفعلَ؛ للشبه بينهما في عدم ما كان، وخاطب في الأمرين ترشيحاً للاستعارة.

ثم قال: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤] فلم يُصرِّح بالغائض، والقاضي، والمسوي، والقائل، كما لم يصرح بقائل «يا أرض» و«يا سماء» سُلوكاً في كل واحد من ذلك سبيل الكناية أن تلك الأمور العِظَام لا تتأتّى إلا من ذي قدرة لا تُكْتَنَه، قهّارٍ لا يُغالَب؛ فلا مجال لذهاب الوَهْم إلى أن يكون الفاعل لشيء من ذلك غيرَه.

ثم ختم الكلام بالتعريضِ لسالكي مَسْلَكهم في تكذيب الرسل ظلماً لأنفسهم ختم إظهارٍ لمكان السُّخْطِ، ولجهة استحقاقهم إياه.

وأما النظر فيها من حيثُ علم المعاني، وهو النظر في فائدة كل كلمة فيها، وجهة كل تقديم وتأخير بين جملها، فلذلك أنه اخْتِيرَ «يا» دون سائر أخواتها لكونها أكثر استعمالاً، ولدلالتها على بُعْدِ المنادى الذي يستدعيه مقام إظهار العَظَمَةِ، ويؤذِن بالتهاون به.

ولم يقُلْ: «يا أرضِ» بالكسر تجنُّباً لإضافة التشريف؛ تأكيداً للتهاون.

ولم يقل: «يا أيتها الأرض» للاختصار، مع الاحتراز عما في «أيّتها» من تكلُّف التنبيه غير المناسب للمقام، لكون المخاطَب غير صالح للتنبيه على الحقيقة.

واختير لفظ الأرض دون سائر أسمائها لكونه أخفَّ وأدْوَر.

واختير لفظ السماء لمثل ذلك مع قصد المطابقة.

واختير «ابلعي» على «ابتلعي» لكونه أخصَرَ، ولمجيء حظ التجانس بينه وبين «أقلعي» أوفى.

وقيل: «ماءَكِ» بالإفراد دون الجمع لدلالة الجمع على الاستكثار الذي يأباه مقام إظهار الكبرياء، وهو الوجه في إفراد الأرض والسماء.

ولم يُحذَف مفعول «ابلعي» لئلا يُفهَم ما ليس بمراد، من تعميم الابتلاع للجبال والتلال والبحار وغيرها؛ نظراً إلى مقام وُرُودِ الأمر الذي هو مقام عظمة وكبرياء.

ثم إذْ بُيِّنَ المراد اختُصِرَ الكلام على «اقلِعي» فلم يقل: «اقلعي عن إرسال الماء» احترازاً عن الحشو المستغنى عنه من حيث الظاهر، وهو الوجه في أنه لم يقل: يا أرض ابلعي ماءك فبلعت، ويا سماء اقلعي فأقلعت.

واختير «غِيضَ الماء» على «غُيِّضَ»؛ لكونه أخصر وأخفَّ، وأوفق لقيل.

وقيل: «الماء» دون أن يقال: «ماء طوفان السماء» وكذا «الأمر» دون أن يقال: «أمر نوح» للاختصار.

ولم يقل: «سُوِّيَتْ على الجُودِيِّ» بمعنى أُقِرَّت على نحو «قِيلَ» و«غِيضَ» و«قُضي» في البناء للمفعول؛ اعتباراً لبناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله: «وهي تجري بهم» مع قصد الاختصار.

ثم قيل: «بُعْداً للقوم» دون أن يقال: «لِيَبْعَدِ القوم» طلباً للتوكيد مع الاختصار، وهو نزول «بُعْداً» منزلة «ليبعدوا بعداً» مع إفادة أخرى، وهي استعمال اللام مع «بعداً» الدالُّ على معنى أن البعد حقٌّ لهم.

ثم أُطلِقَ الظلمُ ليتناول كل نوع، حتى يدخل فيه ظلمهم لأنفسهم بتكذيب الرسل.

هذا من حيث النظر إلى الكلم.

وأما من حيث النظر إلى ترتيب الجمل، فذلك أنه قدم النداء على الأمر؛ فقيل: «يا أرض ابلعي، ويا سماء أقلعي» دون أن يقال: «ابلعي يا أرض، وأقلعي يا سماء» جَرْياً على مقتضى اللازم فيمن كان مأموراً حقيقة من تقديم التنبيه؛ ليتمكن الأمر الوارد عَقيبه في نفس المنادَى؛ قصداً بذلك لمعنى الترشيح.

ثم قدم أمر الأرض على أمر السماء؛ لابتداء الطُّوفان منها، ونزولها لذلك في القصة منزلة الأصل.

ثم أتبعهما قوله: «وغيض الماء» لاتصاله بقصة الماء.

ثم أتبعه ما هو المقصود من القصة، وهو قوله: «وقضي الأمر» أي: أُنجِزَ الوعد من إهلاك الكَفَرةِ، وإنجاء نوح ومن معه في السفينة، ثم أتبعه حديث السفينة، ثم خُتِمت القصة بما ختمت.

هذا كله نظر في الآية من جانب البلاغة.

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة المعنوية؛ فهي ـ كما ترى ـ نَظْمٌ للمعاني لطيفٌ وتأدِيةٌ لها ملخصة مبينة لا تعقيد يُعثر الفكر في طلب المراد، ولا التواء يَشِيكُ الطريق إلى المراد، بل ألفاظها تُسابِق معانيها ومعانيها تسابقُ ألفاظها.

وأما النظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية؛ فألفاظها على ما ترى عربية، مستعملة، جارية على قوانين اللغة، سليمة عن التنافر، بعيدة عن البشاعة، عذبة على العَذبات، سلسَةٌ على الأسَلاتِ، كل منها كالماء في السلاسة، وكالعسل في الحلاوة، وكالنسيم في الرِّقّةِ، والله أعلم.

القسم الثالث

علم البديع

وهو: علم يُعرَف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة.

وهذه الوجوه ضربان: ضرب يرجع إلى المعنى، وضرب يرجع إلى اللفظ.

أما المعنوي فمنه المطابقة، وتسمى الطِّباقَ، والتضادُ أيضاً، وهي: الجمع بين المتضادين، أي معنيين متقابلين في الجملة.

ويكون ذلك إما بلفظين من نوع واحد:

اسمين، كقوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

أو فِعْلَين، كقوله تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عِمرَان: ٢٦].

وقول النبي ﷺ للأنصار: «إنكم لتَكثُرونَ عند الفزَع، وتَقِلُّونَ عند الطمع»، وقول أبي صخر الهُذَلي: [الطويل]

أمـا والـذي أبـكـى وأضـحَـكَ والـذي ... أمَـاتَ وأحْـيـا والـذي أمْـرُه الأمْـرُ[1]

وقول بشار: [المتقارب]

إذا أيـقـظـتـكَ حـروبُ الـعِـدَى ... فـنَـبِّـهْ لـهـا عـمـراً ثـمَّ نَـمْ[2]

أو حرفين؛ كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٦]، وقول الشاعر: [الطويل]

عـلـى أنـنـي راضٍ بـأن أحـمـلَ الـهوى ... وأخـلُـصَ منه، لا عَـلَـيَّ، ولا لـيـا[3]

---

(١) البيت موجود في «ديوان الحماسة» ص ٢٣٢ و«نقد الشعر» ص ١٢٧.

(٢) البيت في «ديوانه» ٤/ ١٦٠، ومطلع القصيدة.

«ونـبـئـتُ قـومـاً بـهـم جِـنَّـةٌ ... يـقـولـونَ مَـنْ ذا وكـنـتُ الـعَـلَـمْ»

(٣) لمجنون ليلى كما في «روضة الأدب» ص ١٨٨. وهو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري: شاعر غزل، من المتيمين من أهل نجد. لم يكن مجنوناً، وإنما لقب بذلك لهيامه في حب «ليلى بنت سعد» (ت ٦٨هـ). ترجمته في «الأغاني» ٢/ ٥.

وإما بلفظين من نوعين كقوله تعالى: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي: ضالاً فهديناه، وقول طُفيل: [البسيط]

بِساهِمِ الوَجْهِ، لَمْ تُقْطَعْ أَبَاجِلُهُ ... يصانُ، وهو لِيَوْمِ الرَّوْعِ مَبذولُ(١)

ومن لطيف الطِّباق قول ابن رشيق: [الطويل]

وقد أطْفَؤوا شمسَ النهارِ، وأوقدوا ... نجومَ العَوَالي في سَمَاءِ عَجَاجِ

وكذا قول القاضي الأرجاني: [الكامل]

ولقد نزلْتُ من الملوكِ بماجدٍ ... فَقْرُ الرجالِ إليه مِفْتَاحُ الغِنَى(٢)

وكذا قول الفرزدق: [الكامل]

لعن الإلهُ بني كُلَيْبٍ، إنهم ... لا يَغْدِرون، ولا يَفُون لجارِ

يستيقظون إلى نَهيقِ حِمَارِهِمْ ... وتنام أعينُهُمْ عن الأوتارِ(٣)

وفي البيت الأول تكميلٌ حسن، إذ لو اقتصر على قوله: «لا يغدرون» لاحتمل الكلام ضرباً من المدح؛ إذ تجنُّب الغدر قد يكون عن عِفَّةٍ، فقال: «ولا يفون» ليفيد أنه للعجز، كما أن ترك الوفاء للُّؤم.

وحصل مع ذلك إيغالٌ حسن؛ لأنه لو اقتصر على قوله: «لا يغدرون ولا يفون» تمَّ المعنى الذي قصده، ولكنه لما احتاج إلى القافية أفاد بها معنى زائداً؛ حيث قال: «الجار» لأن ترك الوفاء للجار أشدُّ قُبحاً من ترك الوفاء لغيره.

والطباق قد يكون ظاهراً كما ذكرنا، وقد يكون خفيّاً نوع خفاءٍ كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] طابَقَ بين ﴿أُغْرِقُوا۟﴾ و ﴿فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾، وقول أبي تمَّامٍ: [الطويل]

مَهَا الوحشِ إلاّ أن هاتا أوانِسٌ ... قَنا الخَطِّ، إلا أن تلك ذَوَابِلُ(٤)

---

(١) البيت في «الصناعتين» ص ٣٠٣ ومطلع القصيدة:
«أو قارحٌ في الغرابيات ذو نسبٍ ... وفي الجراءِ مِسَحٌّ الشدِّ إجفيلُ»
الأبجل: عِرْقٌ غليظٌ في الرِّجْل. وقيل هو الأبجل في اليد، والنسا في الرجل، والأبهر في الظهر، والأخدع في العنق.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ٤٢٠، ومطلع القصيدة:
«قف يا خيالُ وإن تساوينا ضنى ... أنا منكَ أولى بالزيارةِ موهنا»

(٣) البيتان في «ديوانه» ١/ ٤٦٩، ومطلع القصيدة:
«يا ابنَ المراغةِ إنما جاريتني ... بِمُسَبِّقينَ لدى الفَعَال قصارِ»

(٤) في «ديوانه» ٢/ ٣٥ من قصيدة مطلعها:
«متى أنتَ عن ذُهليَّةِ الحيِّ ذاهِلُ ... وقلبكَ منها مدَّة الدهرِ آهِلُ»

طابق بين «هاتين» و«تلك». والطباق ينقسم إلى طباق الإيجاب، كما تقدم.

وإلى طباق السَّلْبِ، وهو: الجمع بين فعلي مصدر واحد مُثْبت ومَنْفيّ، أو أمرٍ ونَهْيٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الرُّوم: ٦، ٧]، وقوله: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقول الشاعر: [الطويل]

ونُنْكِرُ إن شِئنا على النَّاسِ قولَهُمْ ... ولا يُنْكِرون القولَ حين نقولُ[(١)]

وقول البحتري: [الطويل]

يُقَيَّضُ لي من حيثُ لا أعلم النَّوَى ... ويسري إليَّ الشَّوقُ من حيثُ أعلمُ[(٢)]

وقول أبي الطيِّب: [الكامل]

ولقد عُرِفْتَ، وما عُرِفْتَ حقيقةً ... ولقد جُهِلْتَ، وما جُهِلْتَ خُمولا[(٣)]

وقول الآخر: [الكامل]

خُلِقوا وما خُلِقوا لِمَكْرُمَةٍ ... فكأنهم خُلِقُوا، وما خُلِقوا

رُزِقوا وما رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ ... فكأنَّهم رُزِقُوا، وما رُزِقوا

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] أي: لا يعصون الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل. وفيه نظر؛ لأن العصيان يُضادُّ فعل المأمور به، فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المأمور به تضاداً. ومن الطِّباق قول أبي تمّام: [الطويل]

تَردَّى ثيابَ المَوْتِ حُمْراً، فما أتَى ... لها اللَّيلُ إلا وهيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْر[(٤)]

وقول ابن حَيُّوس[(٥)]: [الخفيف]

طالما قُلْتُ للمُسَائِلِ عَنْكم ... واعتمادي هدايةُ الضُّلَّالِ

---

(١) البيت للسموأل في «ديوانه» ص ٧٨، ومطلع القصيدة:

«إذا المرءُ لم يدنس من اللؤم عِرضُهُ ... فكُلُّ رداءٍ يرتديهِ جميلُ»

(٢) البيت في «ديوانه» ٢/ ٣٥٤، ومطلع القصيدة:

«خيالٌ مُلِمٌّ أم حبيبٌ مُسَلِّمُ ... وبرقٌ تجلَّى أم حريقٌ مُضَرَّمُ»

(٣) البيت في «ديوانه» ٣/ ٢٣٢ من قصيدة مطلعها:

«في الخدِّ أن عزم الخليط رحيلا ... مطرٌ يزيد به الخدود مُحولا»

(٤) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢١١ والقصيدة مطلعها:

«كذا فليجِلِّ الخطبُ وليَفْدح الأَمْرُ ... فليسَ لعينٍ لم يَفِضْ ماؤها عُذرُ»

(٥) هو محمد بن سلطان بن محمد بن حيوس الغنوي، الأمير أبو الفتيان، مصطفى الدولة: شاعر الشام في عصره يلقب بالإمارة، وكان أبوه من أمراء العرب (ت ٤٧٣هـ) ترجمته في «وفيات الأعيان» ٢/ ١٠.

إنْ تُرِدْ عِلْمَ حالِهِمْ عن يقينٍ فالْقَهُمْ يومَ نائلٍ أو نِزالِ
تَلْقَ بِيضَ الوجوهِ، سُودَ مُثارِ النَّـ ـقْعِ، خُضْرَ الأكنافِ، حُمْرَ النِّصالِ(١)

وقول الحريري: «فمُذ ازْوَرَّ المحبوبُ الأصفرُ، واغبرَّ العيشُ الأخضرُ، واسودَّ يومي الأبيضُ، وابيضَّ فَوْدِي الأسودُ، حتى رثى لي العدوُّ الأزرقُ، فيا حبّذا الموتُ الأحمر».

ومن الناس من سمى نحو ما ذكرناه تدبيجاً(٢)، وفسره بأن يُذكر في معنى من المدح أو غيره ألوانٌ بقصد الكناية أو التورية.

أما تدبيج الكناية فكبيت أبي تمام، وبيتي ابن حيُّوس.

وأما تدبيج التورية، فكلفظ الأصفر في قول الحريري.

ويلحق بالطباق شيئان:

أحدهما: نحو قوله تعالى: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] فإن الرحمة مُسبَّبة عن اللين الذي هو ضد الشدة، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القَصَص: ٧٣] فإن ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المُضادة للسكون، والعدول عن لفظ الحركة إلى لفظ ابتغاء الفضل لأن الحركة ضربان: حركة لمصلحة، وحركة لمفسدة، والمراد الأولى لا الثانية.

ومن فاسد هذا الضرب قول أبي الطيِّب: [الطويل]

لِمَنْ تَطْلُبُ الدنيا إذا لم تُرِدْ بها سرورَ مُحِبٌّ أو إساءةَ مُجْرِمِ(٣)

فإن ضد المحب هو المبغِض، والمجرم قد لا يكون مُبْغِضاً، وله وجه بعيد.

والثاني: ما يسمى إيهام التضادّ كقول دعبل: [الكامل]

لا تَعْجَبِي يا سَلْمُ من رَجُلٍ ضَحِكَ المَشِيبُ برأسِهِ؛ فبكى(٤)

---

(١) الأبيات في «ديوانه» ٢/ ٤٦٠، ومطلع القصيدة:
«ضلَّ مَنْ يستزيرُ طيفَ الخيالِ هل تُداوى حقيقةٌ بالمُحالِ»

(٢) التدبيج دخل في تعريف الطباق لما بين الألوان من التقابل وهو من دبج المطر الأرض بألوان البنات إذا زينها.

(٣) البيت في «ديوانه» ٤/ ١٣٤ من قصيدة مطلعها:
«فِراقٌ ومَنْ فارقتُ غيرُ مُذَمَّمِ وأَمٌّ ومَنْ يمَّمْتُ خيرُ مُيَمَّمِ»

(٤) البيت في «ديوانه» ص ٢٤٩، ومطلع القصيدة:
«أين الشبابُ وأيَّةً سَلَكا لا، أين يطلبُ، ضَلَّ بل هَلَكا»
و«ضحك المشيب برأسه» أي ظهر ظهوراً تاماً، فهو استعارة تبعية وقوله «فبكى» أي ذلك الرجل أي نفسه. ودِعْبِل الخزاعي هو دِعْبل بن عليّ بن رزين الخزاعي، أبو علي: شاعر هجاء من الكوفة وقد هجا الخلفاء الرشيد والمأمون والمعتصم والواثق (ت ٢٤٦هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ١٧٨.

وقول أبي تمّام: [الكامل]

ما إن تَرَى الأحسابَ بِيضاً وُضَّحاً   إلاّ بحيثُ ترى المنايا سُودا(١)

وقوله أيضاً في الشيب: [الطويل]

له منظرٌ في العَيْنِ أبيضُ ناصِعٌ   ولكنَّهُ في القَلْبِ أسْودُ أسْفَعُ(٢)

وقوله: [الكامل]

وتَنَظُّرِي خَبَبَ الرِّكابِ يَنُصُّها   مُحْيِي القَرِيضِ إلى مميتِ المالِ(٣)

* * *

ودخل في المطابقة ما يخص المقابلة، وهو: أن يؤتَى بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقة، ثم بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل.

وقد تتركب المقابلة من طِباقٍ ومُلْحَقٍ به.

مثال مقابلة اثنين باثنين قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، وقول النبي عليه السلام: «إن الرِّفْقَ لا يكون في شيء إلاّ زانَهُ، ولا يُنزَع من شيء إلاّ شانَهُ»، وقول الذبياني: [الطويل]

فتًى تمَّ فيه ما يَسُرُّ صديقَهُ   على أن فيه ما يَسوءُ الأعادِيَا(٤)

وقول الآخر: [الطويل]

فواعَجَبا!! كيف اتفقنا فناصِحٌ   وَفِيٌّ، ومَطْوِيٌّ على الغِلِّ غادِرُ

فإنَّ الغِلَّ ضِدُّ النُّصح، والغدر ضد الوفاء.

ومثال مقابلة ثلاثة بثلاثة قول أبي دُلامة: [البسيط]

ما أحْسَنَ الدِّينَ والدُّنيا إذا اجتمعا   وأقبحَ الكُفْرَ والإفلاسَ بالرجلِ(٥)!

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ١٥٢ من قصيدة مطلعها:
«طللَ الجميعِ لقد عفوتَ حميدا   وكفى على رُزئي بذاك شهيدا»

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٦٠ ومطلع القصيدة:
«أَمَا إنه لولا الخليطُ المودِّعُ   ورَبْعٌ عَفا منه مَصيفٌ ومَرْبَعُ»

(٣) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٥ ومطلع القصيدة:
«كُفِّي وَغاكِ فإنني لكِ قالي   لَيْسَتْ هوادي عزمتي بتوالي»

(٤) البيت موجود في «الصناعتين» ٣٣٠ و٣٩٧، وفي «الحماسة» وهو للنابغة الجعدي وليس للذبياني كما في «الحماسة» ص ١٧٤ والبيت الذي يليه:
«فتى كَمُلَتْ خيراتُهُ غيرَ أنَّهُ   جوادٌ فما يُبقي من المالِ باقيا»

(٥) البيت في «ديوانه» ص ١٠٨ وهو بيت وحيد. ويروى أن أبا جعفر المنصور سأل أبا دلامة عن أشعر =

وقول أبي الطيِّب: [الطويل]

فلا الجُودُ يفْنِي المالَ والجَدُّ مُقْبِلٌ ولا البُخْلُ يُبقِي المالَ والجَدُّ مُدْبِرُ(١)

ومثال مقابلة أربعة بأربعة قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل: ٥ ـ ١٠]. فإن المراد بـ«استغنى» أنه زَهِدَ فيما عند الله، كأنه مُستغنٍ عنه؛ فلم يَتَّقِ، أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يَتَّقِ.

قيل: وفي قول أبي الطيِّب: [البسيط]

أزورُهُمْ وسوادُ اللَّيلِ يَشْفَعُ لي وأنْثَنِي وبياضُ الصبحِ يُغْري بي(٢)

مقابلة خمسة بخمسة، على أن المقابلة الخامسة بين «لي» و«بي».

وفيه نظر؛ لأن اللام والباء فيهما صلتا الفعلين؛ فهما من تمامهما.

وقد رُجِّح بيت أبي الطيِّب على بيت أبي دُلامة بكثرة المقابلة، مع سهولة النظم، وبأن قافية هذا ممكنة وقافية ذاك مُستدعاة، فإن ما ذكره غير مختص بالرجال.

وبيت أبي دلامة على بيت أبي الطيب بجَوْدة المقابلة، فإن ضدَّ الليل المَحْضِ هو النهار لا الصبحُ.

ومن لطيف المقابلة ما حُكِي عن محمد بن عمران التيمي إذ قال له المنصور: «بلغني أنك بخيل» فقال: «يا أمير المؤمنين ما أجْمُدُ في حقٍّ ولا أذوب في باطل».

وقال السكاكي: المقابلة: أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضدَّيهما، ثم إذا شرطت هنا شرطاً هناك ضِدَّه، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ﴾ [الليل: ٥] الآيتين، لما جعل التيسير مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضده وهو التعسير مشتركاً بين أضداد تلك، وهي المنع والاستغناء والتكذيب.

ومنه مراعاة النظير وتسمَّى التناسب والائتلاف والتوفيق أيضاً، وهي أن يُجمع في الكلام بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد، كقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥﴾ [الرحمٰن: ٥] وقول بعضهم للمُهلَّبي الوزير: «أنت أيها الوزير إسماعيليُّ الوعد، شُعَيْبِيُّ التوفيق، يوسُفِيُّ العفو، مُحَمَّدِيُّ الخلق». وقول أسيد بن عنقاء الفزاريِّ: [الطويل]

= بيت قالته العرب في «المقابلة» فقال: بيت يلعب به الصبيان. قال: وما هو؟ فقال بيته هذا. الديوان: ص ١٠٧.

(١) البيت بلا نسبة في عيون الأخبار ٣/ ١٨٠، وهو ليس في ديوان أبي الطيب.

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ١٦١، ومطلع القصيدة:

«مَنِ الجآذِرُ في زِيِّ الأعاريبِ حُمْرُ الحُلى والمطايا والجلابيبِ»

كأن الثُّرَيا عُلِّقَتْ في جَبِينِهِ وفي خَدِّهِ الشِّعْرَى، وفي وجهِهِ البَدْرُ[(١)]

وقول الآخر في فرس: [السريع]

مِن جُلَّنارٍ ناضِرٍ خَدُّهُ وأُذْنُهُ مِنْ وَرَقِ الآسِ[(٢)]

وقول البحتري في صفة الإبل الأنضاء: [الخفيف]

كالقِسِيِّ المُعَطَّفَاتِ بل الأسْـ ـهُمِ مَبْرِيَّةً بل الأوتارِ[(٣)]

وقول ابن رشيقٍ: [الطويل]

أصحُّ وأقوى ما سَمِعْنَاهُ في النَّدَى من الخَبَرِ المأثورِ مُنْذُ قديم
أحاديثُ ترويها السُّيول عن الحَيَا عن البحرِ، عن كفِّ الأميرِ تَميمِ[(٤)]

فإنه ناسب فيه بين الصحة، والقوة، والسماع، والخبر المأثور، والأحاديث، والرواية، ثم بين السيل، والحيَا، والبحر، وكفِّ تَميمٍ، مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العَنْعَنَة؛ إذ جعل الرواية لصاغر عن كابر، كما يقع في سند الأحاديث؛ فإن السيول أصلها المطر، والمطر أصله البحر على ما يقال؛ ولهذا جعل كفَّ الممدوح أصلاً للبحر مُبالغةً.

ومن مراعاة النظير ما يُسمِّيه بعضهم تشابه الأطراف وهو: أن يختم الكلامُ بما يناسب أوّله في المعنى، كقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإن اللطف يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخبرة تناسب من يُدْرِك شيئاً؛ فإن من يُدْرِك شيئاً يكون خبيراً به، وقوله تعالى: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٦٤﴾﴾ [الحج: ٦٤] قال: «الغنِيُّ الحميد» لينبِّه على أن ماله ليس لحاجة، بل هو غَنِيٌّ عنه، جَوَادٌ، فإذا جاد به حمدَهُ المنعَمُ عليه.

ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ [المائدة: ١١٨]، فإن قوله: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يوهم أن الفاصلة ﴿ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧].

---

(١) البيت في «زهر الآداب» ٤/ ٩٦. والثريا: سبعة كواكب في عنق الثور. والشعرى: كوكب في الجوزاء. والشاهد في البيت مراعاة النظير بجمع «الثريا والشعرى والقمر» وكذلك بجمع «الجبين والخد والوجه».

(٢) البيت لابن خفاجة الأندلسي في «ديوانه» ص ١٤٩، ومطلع القصيدة:
«وأشقرٍ تُضْرِمُ منه الوغى بِشُعْلَةٍ من شُعَلِ البأسِ»

(٣) البيت في «ديوانه» ١/ ٤٨٣ ومطلع القصيدة:
«أبكاءً في الدارِ بَعْدَ الدارِ وسُلُوّاً بزينب عن نوارِ؟»

(٤) البيتان في «حسن التوسل في صناعة التوسل» ص ١٢٣.

ولكن إذا أُنعِمَ النظر عُلِمَ أنه يجب أن تكون ما عليه التلاوة، لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يردُّ عليه حكمه، فهو العزيز؛ لأن العزيز في صفات الله هو الغالب من قولهم: عزَّه يَعُزُّهُ عَزّاً، إذا غَلَبَه، ومنه المثل: «مَنْ عَزَّ بَزَّ» أي: من غَلَبَ سَلَبَ، ووجب أن يُوصف بالحكيم أيضاً لأن الحكيم من يضع الشيء في محلِّه، والله تعالى كذلك، إلا أنه قد يخفى وجه الحكمة في بعض أفعاله؛ فيتوهم الضعفاء أنه خارج عن الحكمة، فكان في الوصف بالحكيم احتراس حسنٌ، أي: وإن تغفر لهم مع استحقاقهم العذابَ فلا مُعترض عليك لأحدٍ في ذلك، والحكمة فيما فعلته.

ومما يلحق بالتناسب[1] نحو قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝﴾ [الرحمٰن: ٥، ٦] ويسمَّى إيهامَ التناسُب.

* * *

وأما ما يسميه بعض الناس التفويف، وهو: أن يُؤتَى في الكلام بمعانٍ متلائمة في جُملٍ مستوية المقادير أو مُتقارِبتها، كقول من يصف سحاباً: [الطويل]

تَسَرْبَلَ وشْياً مِنْ خُرُوزٍ تَطَرَّزَتْ ... مَطارِفُها طرزاً من البَرْق كالتِّبْرِ
فوَشْيٌ بلا رَقْمٍ، ونَقْشٌ بلا يَدٍ ... ودمعٌ بلا عَيْنٍ، وضحكٌ بلا ثَغرِ[2]

وكقول عنترة: [الكامل]

إن يَلْحَقوا أكْرُرْ، وإن يَسْتَلحِقوا ... أشْدُدْ، وإن نزلوا بضَنْكٍ أنْزِلِ[3]

وكقول ابن زيدون[4]: [البسيط]

تِهْ أحتَمِلْ، واحْتكِمْ أصْبِرْ، وعِزَّ أهُنْ ... ودِلَّ أخْضَعْ، وقُلْ أسْمَعْ، ومُرْ أطِعِ[5]

كقول ديكِ الجنّ[6]: [الخفيف]

---

(١) أي بمراعاة النظير.

(٢) البيتان في «زهر الآداب» ١/ ٢٤٠، والشاهد في البيت الثاني لأنه أربع جمل متساوية ومعانيها متلائمة.

(٣) البيت في الوساطة ص ٤٧ وليس في ديوانه.

(٤) ابن زيدون: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن غالب بن زيدون، المخزومي الأندلسي، أبو الوليد: وزير، كاتب، شاعر من أهل قرطبة (ت ٤٦٣هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٤٣.

(٥) البيت في «ديوانه» ص ١٦٣ ومطلع القصيدة:
«بيني وبينك ما لو شئتَ لم يَضِعِ ... سِرٌّ إذا ذاعَتِ الأسرارُ لم يَذِعِ»

(٦) ديك الجن هو عبد السلام بن رغبان بن حبيب الكلبي شاعر مجيد، فيه مجون، من شعراء العصر العباسي، سمي بديك الجن لأن عينيه كانتا خضراوين (ت ٢٣٥هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٢٩٣.

احْلُ، وَامْرُرْ، وَضُرَّ، وانْفَعْ، وَلِنْ، وَاخْشُـ ـنْ، وَرِشْ، وابْرِ، وانْتَدِبْ لِلْمَعَالي(١)

فبعضه من مراعاة النظير، وبعضه من المطابقة.

ومنه الإرصاد، ويسمى، التَّسهيم أيضاً، وهو: أن يُجعل قبل العَجُز من الفِقْرَةِ أو البيت ما يدل على العَجُز إذا عُرِف الرَّوِيُّ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾﴾ [يونس: ١٩].

وقول زهير: [الطويل]

سَئِمْتُ تَكالِيفَ الحياةِ، ومَنْ يَعِشْ ثَمانِينَ حَوْلاً ـ لا أَبَا لَكَ ـ يَسْأَمِ(٢)

وقول الآخر: [الوافر]

إذا لم تستطِعْ شيئاً فَدَعْهُ وجاوِزْهُ إلى ما تَسْتَطِيعُ(٣)

وقول البحتري: [الكامل]

أَبْكِيكُما دَمْعاً، ولو أنّي على قَدْرِ الجَوى أبكي بَكَيْتُكما دَمَا(٤)

وقوله: [الطويل]

أَحَلَّتْ دَمِي من غيرِ جُرْمٍ، وحَرَّمَتْ بلا سببٍ يومَ اللِّقاء كلامي
فليسَ الذي حَلَّلتِهِ بِمُحَلَّلٍ وليس الذي حَرَّمْتِهِ بحرامِ(٥)

* * *

ومنه المُشاكلة، وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً.

أما الأول فكقوله: [الكامل]

قالوا: اقْتَرِحْ شيئاً نُجِدْ لكَ طَبْخَهُ قُلتُ: اطْبُخُوا لي جُبَّةً وقَمِيصا

كأنه قال: خِيطوا لي، وعليه قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠].

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ١٢٠. رِش: أمر من راش أي أصلح. ابرِ: أمر من برى بمعنى أفسد وأصله من برى السهم والقلم أي نحتهما.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ١١٠.

(٣) البيت لعمرو بن معديكرب في «ديوانه» ص ١٤٥.

(٤) البيت في «ديوانه» ٢/ ٣٦٩ من قصيدة مطلعها:
«أمحلَّتَيْ سلمى بكاظمةَ أسلمَا وتعلَّما أن الجوى ما هِجتُما»

(٥) البيتان للبحتري في «ديوانه» ٢/ ٣٨٦ ومطلع القصيدة:
«ألا هلْ أتاها بالمغيب سلامي؟ وهل خُبِّرَتْ وجدي بها وغرامي»

ومنه قول أبي تمام: [الكامل]

مَنْ مُبْلِغٌ أَفْنَاءَ يَعْرُبَ كُلَّها ... أَنِّي بَنَيْتُ الجارَ قبلَ المَنْزِلِ؟(١)

وشَهِدَ رجل عند شُرَيح، فقال: إنك لَسَبْطُ الشهادة، فقال الرجل: إنها لم تُجَعَّدْ عنّي، فالذي سوَّغ بِناء الجارِ، وتَجْعِيد الشهادة؛ هو مُراعاة المُشاكلة ولولا بِنَاءُ الدار لم يصحَّ بِناءُ الجارِ، ولولا سُبوطَةُ الشهادة لامتنع تَجْعِيدها. ومنه قول بعض العراقيين في قاضٍ شهد عنده برؤية هلال الفطر، فلم يَقبل شهادته: [مجزوء الرمل]

أَتَرَى القاضِيَ أعْمَى ... أم تُراهُ يَتَعامَى؟!

سَرَقَ العِيدَ كأنَّ ... العِيدَ أموالُ اليتامى(٢)

وأما الثاني فكقوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٣٨] وهو مصدر مؤكد مُنتصِبٌ عن قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٨] والمعنى: تَطهيرَ الله؛ لأن الإيمان يُطَهِّرُ النفوس، والأصل فيه أن النصارى كانوا يَغْمِسون أولادهم في ماء أصفر يُسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهير لهم؛ فأُمِرَ المسلمون أن يقولوا لهم: «قولوا: آمنا بالله» وصَبَغنا الله بالإيمان صِبغةً لا مثل صبغتنا، وطهَّرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا، أو يقول المسلمون: صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم يصبغ صبغتكم، وجِيءَ بلفظ الصبغة للمشاكلة، وإن لم يكن قد تقدم لفظ الصبغ؛ لأن قرينة الحال ـ التي هي سبب النزول، من غَمْسِ النصارى أولادَهم في الماء الأصفر ـ دلَّتْ على ذلك، كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغْرِسْ كما يَغْرِسُ فُلانٌ، تريد رجلاً يصطنع إلى الكرام.

ومنه الاستطراد، وهو: الانتقال من معنى إلى معنى آخر مُتصل به لم يُقصد بذكر الأول التوسل إلى ذكر الثاني، كقول الحماسي: [الطويل]

وإنا لَقومٌ ما نَرَى القتلَ سُبَّةً ... إذا ما رأتْهُ عامِرٌ وسَلُولُ(٣)

وقول الآخر: [الطويل]

إذا ما اتَّقى اللهَ الفَتى، وأطاعَهُ ... فَلَيْسَ به بأسٌ وإن كانَ من جَرْمِ(٤)

وعليه قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِي سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأعرَاف: ٢٦].

قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقيبَ ذكر السَّوْآتِ وخَصْفِ الوَرَقِ

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ١٥ من قصيدة يمدح بها أبا الوليد أحمد بن أبي دواد الإيادي ومطلعها:
«بَوَّأْتُ رَحْلي في المرادِ المُبْقِلِ ... فَرَتَعْتُ في إثر الغمام المُسْبِلِ»

(٢) البيتان في «ريحانة الألبا» ص ٢٦١.

(٣) البيت للسموأل في «ديوانه» ص ٧٠.

(٤) البيت لزياد الأعجم في الصناعتين ص ٢٩.

عليها، إظهاراً للمِنَّةِ فيما خلق الله من اللباس ولما في العُرْيِ وكَشْفِ العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن التسترَّ بابٌ عظيم من أبواب التَّقوى.

هذا أصله، وقد يكون الثاني هو المقصود؛ فيُذكر الأول قبله، ليتوصل إليه، كقول أبي إسحاق الصابي: [الكامل]

إن كُنْتُ خُنْتُكَ في المودَّة ساعةً ... فذَمَمْتُ سيفَ الدولة المحمودَا
وزَعَمْت أن له شريكاً في العُلَى ... وجَحَدْتُهُ في فَضْلِهِ التَّوحِيدا
قَسَماً لو آنّي حالِفٌ بغموسها ... لِغَريمِ دَيْنٍ، ما أرادَ مزيدا(١)

ولا بأس أن يُسمى هذا إيهامَ الاستطراد.

ومنه المُزَاوَجَة، وهي: أن يُزاوَج بين معنيين في الشرط والجزاء، كقول البحتري: [الطويل]

إذا ما نَهَى النَّاهي فلَجَّ بِيَ الهوىَ ... أصاخَتْ إلى الواشِي فَلَجَّ بها الهَجْرُ(٢)

وقوله أيضاً: [الطويل]

إذا احْتَرَبَتْ يوماً ففاضَتْ دِماؤُها ... تذكَّرتِ القُرْبَى ففاضَتْ دُموعُها(٣)

ومنه العكس والتبديل، وهو: أن يُقدَّم في الكلام جُزءٌ ثم يُؤخَّر، ويقع على وجوه:

منها: أن يقع بين أحد طَرَفَيْ جملة وما أُضيف إليه، كقول بعضهم: «عادات السادات، سادات العادات».

ومنها: أن يقع بين مُتعلقي فعلين في جملتين، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الرُّوم: ١٩] وكقوله، الحماسيّ: [الوافر]

فرَدَّ شُعورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... وردَّ وجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا(٤)

ومنها: أن يقع بين لفظين في طَرَفَي جملتين، كقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البَقَرَة: ١٨٧]، وقوله: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المُمتحنَة: ١٠]، وقوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [الأنعَام: ٥٢]، وقول الحسن البصري: إن من خَوَّفَكَ حتى تَلْقَى الأمنَ؛ خَيْرٌ مِمَّن أَمَّنَك حتى تَلْقَى الخوف، وقول أبي الطيب: [الطويل]

---

(١) الأبيات في معجم الأدباء ١/ ١٩٠.
(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ٤١٧، ومطلع القصيدة:
«متى لاح برقٌ، أو بدا طللٌ قفر ... جرى مستهلٌ لابكيءٌ ولا نزرٌ»
(٣) البيت في «ديوانه» ١/ ٨٣، ومطلع القصيدة:
«منى النفسِ في أسماءَ لو تستطيعها ... بها وجدها من غادة وولوعها»
(٤) البيت لعبد الله بن الزبير الأسدي في «ديوان الحماسة» ص ١٦٩ ومطلع القصيدة:
«رمى الحَدَثانُ نسوةَ آلِ حَرْبٍ ... بمقدارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا»

فـلا مَـجْـدَ فـي الـدُّنـيـا لـمـن قَـلَّ مـالُـه ... ولا مالَ في الدُّنيا لمن قَلَّ مجدُه[١]

وقول الآخر: [الكامل]

إنَّ الـلـيـالِـيَ لـلأنـامِ مَـنـاهِـلٌ ... تـطْـوَى وتُـنْـشَـرُ دُونَـهـا الأعـمـارُ

فـقِـصـارُهُـنَّ مـع الـهُـمـومِ طَـوِيـلـةٌ ... وطِـوالـهُـنَّ مـع الـسُّـرُورِ قـصـارُ[٢]

* * *

ومنه الرجوع، وهو: العَوْدُ على الكلام السابق بالنقض لنُكْتَةٍ، كقول زهير: [البسيط]

قِفْ بـالـدِّيـارِ الـتي لـم يَـعْـفُـهَـا الـقِـدَمُ ... بَـلَـى، وغَـيَّـرَهـا الأرْوَاحُ والـدِّيَـمُ[٣]

قيل: لما وقف على الديار تسلَّطت عليه كآبة أذهلته، فأخبر بما لم يتحقق فقال: لم يَعْفُها القدم، ثم ثاب إليه عقلُه؛ فتدارك كلامه؛ فقال: بَلى وغيَّرها الأرواح والدِّيمُ، وعلى هذا بيت الحماسة: [الطويل]

ألَـيْـسَ قـلـيـلاً نَـظْـرةٌ إن نـظـرتـهـا ... إلـيـك؟! وكـلاَّ لـيـسَ مـنـك قَـلـيـلُ[٤]

ونحوه: [الطويل]

فَــأفٍّ لــهــذا الــدَّهــرِ، لا بَــلْ لأهــلِــهِ

* * *

ومنه التَّوْرِيَة، وتسمى الإيهام أيضاً، وهي: أن يُطلق لفظ له معنيان: قريبٌ، وبعيد، ويراد به البعيدُ منهما.

وهي ضربان: مجردة، ومُرشَّحة.

أما المجردة فهي: التي لا تُجامع شيئاً مما يُلائم الموَرَّى به، أعني المعنى القريب، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥].

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٣ من قصيدته التي يمدح فيها كافوراً ومطلعها:

«أودُّ مـــن الأيـــام مـــا لا تـــودُّهُ ... وأشـكـو إلـيـهـا بـيـنـنـا وهـي جُـنْـدُهُ»

(٢) البيتان لعتاب بن ورقاء في «الأقصى القريب» للتنوخي ص ١٣٤. وعتاب بن ورقاء بن الحارث بن عمرو، أبو ورقاء الرياحي اليربوعي التميمي قائد، من الأبطال. ولاّه مصعب بن الزبير إمارة أصبهان. فتح الري وقاتل شبيب بن يزيد (ت ٧٧هـ). ترجمته في ابن الأثير ٤/ ١٦٢، و«البداية والنهاية» ٩/ ١٧.

(٣) البيت في «ديوانه» ص ١١٣، وهو مطلع القصيدة.

(٤) البيت ليزيد بن الطثرية في «الحماسية» ص ٢٥٨ وهو من قصيدة مطلعها:

«عُـقَـيْـلِـيَّـةٌ أمَّـا مَـلاثُ إزارِهـا ... فَـدِعْـصٌ وأمَّـا خَـصْـرُهـا فَـبَـتِـيـلُ»

ويزيد بن الطثرية هو يزيد بن سلمة بن سمرة بن الطثرية، من بني قشير بن كعب، من عامر بن صعصعة شاعر مطبوع من شعراء بني أمية، مقدم عندهم وله شرف وقدر ويدعى ابن الطثرية نسبة إلى أمه من بني «طثر» من عنز بن وائل (ت ١٢٦هـ). ترجمته في «وفيات الأعيان» ٢/ ٢٩٩، و«الأغاني» ٨/ ١٢٤.

وأما المُرَشَّحَةُ فهي: التي قُرِنَ بها ما يلائم المورَّى به، أما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝﴾ [الذاريات: ٤٧] قيل: ومنه قول الحماسي: [الطويل]

فلمّا نَأتْ عنّا العَشِيرَةُ كُلُّها أَنَخْنَا؛ فحالفنا السُّيوفَ على الدَّهرِ
فما أَسْلَمَتْنا عند يومِ كريهةٍ ولا نحن أَغْضَيْنَا الجُفُونَ على وِتْرِ[١]

فإن الإغضاء مما يلائم جَفْنَ العين لا جفن السيف، وإن كان المراد به إغماد السيوف؛ لأن السيف إذا أُغمِدَ انطبق الجفن عليه، وإذا جُرِّد انفتح؛ للخلاء الذي بين الدفَّتين.

وإما بعدها، كلفظ «الغزالة» في قول القاضي الإمام أبي الفضل عِياضٍ في صيفية باردة: [البسيط]

كأن «كانون» أهدى من ملابسِهِ لشهرِ «تَمّوزَ» أنواعاً من الحُلَلِ
أو الغزالةُ من طول المَدَى خَرِفَتْ فما تُفَرِّقُ بين الجَدْيِ والحَمَلِ[٢]

واعلم أن التوهم ضربان:

ضرب يستحكم حتى يصير اعتقاداً كما في قوله: [الطويل]

حملناهُمُ طُرّاً على الدُّهْمِ بعدَما خلعنا عليهم بالطعانِ مَلابِسا[٣]

وضرب لا يبلغ ذلك المبلَغَ، ولكنه شيء يجري في الخاطر وأنت تعرف حاله، كما في قول ابن الربيع: [الكامل]

لولا التَّطَيُّرُ بالخِلاف، وأنَّهُم قالوا: مريضٌ لا يَعُودُ مَرِيضا
لَقَضَيْتُ نَحْبي في فِنائِكَ خِدْمَةً لأكون مَنْدُوباً قَضَى مَفْروضا[٤]

---

(١) البيتان في «الوساطة» لموسى بن جابر الحنفي، ص ١٧٩. وهو موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة (أو سلمة) بن عبيد، الحنفي: شاعر مكثر من مخضرمي الجاهلية والإسلام. من أهل «اليمامة» كان نصرانياً يقال له «أزيرق اليمامة» ويعرف بابن «الفريعة» أو بابن «الليلى» مجهول تاريخ الولادة والوفاة. ترجمته في «المؤتلف والمختلف» للآمدي ١٦٥.

(٢) الشاهد هنا في الغزالة حيث المراد منها المعنى البعيد وهو الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب غير المراد هنا وهو الحيوان المعروف بذكر الخرافة وكذلك ذكر الجدي والحمل. كما أن في الجدي والحمل أيضاً تورية ولكن مجردة والقاضي عياض هو عياض بن موسى بن عياض بن عمر وفي اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته (ت ٥٤٤هـ) ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٣٩٢.

(٣) البيت في «المفتاح» ص ١٨٠.

(٤) مندوباً: صفة لمحذوف أي ميتاً مندوباً عليه، وهو محل الشاهد لأنه ظاهر في معنى السنة وليس بمراد. ويحيى بن الربيع بن سليمان بن حراز العدوي الواسطي البغدادي، أبو علي، مجد الدين: مفسر، له اشتغال بالتاريخ. من الشافعية أصله من واسط ولد بها، وتفقه في بغداد ونيسابور. له كتاب في «تفسير =

ولا بُدَّ من اعتبار هذا الأصل في كل شيء بُنِيَ على التوهم؛ فاعلم. وقال السكاكي: أكثر متشابهات القرآن من التورية.

ومنه الاستخدام، وهو: أن يُراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم بضميره معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحدُهما، وبالآخر الآخر. فالأول كقوله: [الوافر]

إذا نَزلَ السَّمَاءُ بأرضِ قومٍ رَعَيْنَاهُ، وإن كانوا غِضابا[1]

أراد بالسماء الغَيْثَ، وبضميرها النَّبْتَ.

والثاني كقول البحتري: [الكامل]

فسقَى الغَضَا والسَّاكِنِيهِ، وإن هُمُو شَبُّوهُ بين جَوانحٍ وقلوبِ[2]

أراد بضمير الغضا في قوله «والساكنيه» المكان، وفي قوله «شَبُّوه» النار.

* * *

ومنه اللَّفُّ والنَّشرُ، وهو: ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يردُّه إليه.

فالأول ضربان:

لأن النشر إما على ترتيب اللَّفِّ، كقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القَصَص: ٧٣]، وقول ابن حيّوس[3]: [الكامل]

فِعْلُ المُدامِ، ولونُها، ومَذَاقُها في مُقْلَتَيْهِ، ووجْنَتَيْهِ، وريقهِ[4]

وقول ابن الرومي[5]: [الكامل]

آراؤُكم، ووجوهُكم، وسُيوفُكُمْ في الحادثاتِ إذا دَجَوْنَ نجومُ[6]

= القرآن» واختصار «تاريخ بغداد» و«ذيل ابن السمعاني» (ت ٦٠٦هـ). ترجمته في «طبقات الشافعية» للسبكي ٥/ ١٦٥.

(١) نسب صاحب المفضليات البيت لمعاوية بن مالك ص ١٧٢. ومعاوية بن مالك بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس، من الأزد، من قحطان، جدٌّ جاهلي من نسله «جابر بن عتيك» الصحابي. مجهول الولادة والوفاة. ترجمته في «سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب» ص ٧٠.

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ١٤٥ من قصيدة يمدح فيها إسحاق بن إسماعيل بن نوبخت:

«كم بالكثيبِ من اعتراضِ كثيبِ وقوامِ غُصنٍ في الثيابِ رطيبِ»

(٣) مرّت ترجمته سابقاً.

(٤) البيت في «وفيات الأعيان» ١/ ٢٤٥، وقبله:

«ومُنطِقي يُغني بلحظِ جفونهِ عن كأسِهِ الملأى وعن إبريقهِ»

(٥) البيتان في «ديوانه» ٣/ ٤١٢.

(٦) دجَوْنَ: أظلمن.

فيها مَعالِمُ للهُدَى، ومَصابِحٌ تَجْلُو الدُّجى، والأخرَيَاتُ رُجُومُ(١)

وإما على غير ترتيبه، كقول ابن حيُّوس: [الخفيف]

كيف أسلو، وأنت حِقْفٌ، وغُصنٌ وغَزَالٌ: لَحظاً، وقَدّاً، ورِدْفَا(٢)

وقال الفرزدق: [الطويل]

لقد خُنْتَ قوماً لو لَجَأتَ إليهمُ طَرِيدَ دَم، أو حامِلاً ثِقْلَ مَغْرَمِ

لألفَيْتَ فِيهم مُعْطِياً، أو مُطاعِناً وَرَاءَكَ شَزْراً بالوَشِيجِ المُقَوَّمِ(٣)

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١] قال الضمير في «قالوا» لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، والمعنى: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، والنصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى؛ خالفَ بين القولين، ثقة بأن السامع يردُّ إلى كل فريق قوله، وأمْناً من الإلباس، لما علِمَ من التعادي بين الفريقين، وتضليل كل واحد منهما لصاحبه.

ومنه الجمع، وهو: أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦] وقول الشاعر: [الرجز]

إنَّ الشَّبَابَ والفراغَ والجِدَهْ مَفْسَدَةٌ للمَرْءِ أيُّ مَفْسَدَه(٤)

ومنه قول محمد بن وهيب: [البسيط]

ثلاثةٌ تُشْرِقُ الدنيا ببهجتِها شمسُ الضُّحَى، وأبو إسحق، والقمرُ

* * *

ومنه التفريق، وهو: إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره، كقوله: [الخفيف]

ما نوالُ الغمام وقتَ ربيعٍ كنوال الأميرِ يومَ سخاءِ

فنوالُ الأميرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ ونوال الغمام قَطرة ماءِ(٥)

---

(١) تجلو: تكشف، والرجوم: الشهب.

(٢) الحقف: كثيب من الرمل مستدير.

(٣) البيتان في «ديوانه» ٢/ ٣٠٤، من قصيدة مطلعها:

«وقائلةٍ والدمعُ يحدرُ كحلَها لبئسَ المدى أجرى إليه ابن ضمضمِ»

(٤) البيت لأبي العتاهية وليس في ديوانه.

(٥) البيتان للوطواط وهما في «المفتاح» ص ١٨٠. والبدرة: (بفتح الباء) كيس فيه ألف دينار أو عشرة آلاف درهم. والعين هنا: المال.

ونحوه قوله: [المنسرح]

مَنْ قاسَ جَدْواكَ بالغمام فما ... أنصفَ في الحكمِ بين شَكْلَيْنِ
أنتَ إذا جُدْتَ ضاحِكٌ أبداً ... وهو إذا جاد دامعُ العَيْنِ[(١)]

* * *

ومنه التقسيم، وهو: ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكُلٍّ إليه على التعيين، كقول أبي تمام: [الطويل]

فما هو إلا الوحيُ، أو حَدُّ مُرْهَفٍ ... تُمِيلُ ظُباهُ أخدَعَيْ كل مائل
فهذا دواءُ الداءِ من كلِّ عالمٍ ... وهذا دواءُ الداءِ من كلِّ جاهلِ[(٢)]

وقول الآخر: [البسيط]

ولا يُقيم على ضَيْمٍ يُراد به ... إلاَّ الأذلاَّنِ: عَيْرُ الحيِّ، والوتدُ
هذا على الخَسْفِ مربوط بِرُمَّتهِ ... وذا يُشَجُّ، فلا يَرْثي له أحدُ[(٣)]

وقال السكاكي: هو أن تذكر شيئاً ذا جُزأين أو أكثر. ثم تُضيف إلى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك، كقوله: [المتقارب]

أديبان في بَلْخَ لا يأكلان ... إذا صَحِبا المرءَ غَيْرَ الكَبِدْ
فهذا طويلٌ كظل القناة ... وهذا قصير كظل الوتدْ[(٤)]

وهذا يقتضي أن يكون التقسيم أعَمَّ من اللف والنشر.

* * *

ومنه: الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخُلَ شيئان في معنى واحد ويُفرَّق بين جهتي الإدخال، كقوله: [المتقارب]

فَوَجْهُكَ كالنَّارِ في ضوئِها ... وقَلْبِيَ كالنَّارِ في حَرِّها

شبَّه وجه الحبيب وقلبَ نفسه بالنار، وفرق بين وجهي المشابهة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢].

---

(١) البيتان في للوطواط «حسن التوسل» ص ٢٥.

(٢) البيتان في «ديوانه» ٢/٢٨ من قصيدة مطلعها:
«غدا المُلْكُ معمور الحَرا والمنازِلِ ... منوَّرَ وَحْفِ الروضِ عذب المناهِلِ»

(٣) سبق تخريج البيتين ص ٣٦.

(٤) البيتان في «مفتاح العلوم» ص ٥٣٥. وهما لبعض الشعراء الفرس. وأكل الكبد كناية عن الغيبة وسوء المعشر.

ومنه: الجمع مع التقسيم، وهو: جمع متعدِّدٍ تحتَ حكمٍ ثم تقسيمُه، أو تقسيمُه ثم جمعُه؛ فالأول كقول أبي الطيِّب: [البسيط]

حتَّى أقامَ على أرباضِ خَرْشَنَةٍ تَشْقَى به الرُّومُ، والصُّلبانُ، والبِيَعُ
للسَّبْيِ ما نكحوا، والقَتْلِ ما ولدوا والنَّهْبِ ما جمعوا، والنَّارِ ما زرعوا(١)

جمع في البيت الأول شقاء الروم بالممدوح على سبيل الإجمال حيث قال: «تشقى به الروم» ثم قسم في الثاني وفصَّل.

والثاني: كقول حسان: [البسيط]

قومٌ إذا حاربوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمُ أو حاولوا النفعَ في أشياعِهِم نَفَعوا
سَجيَّةٌ تلك منهم غَيْرُ مُحْدَثَةٍ إنَّ الخلائق ـ فاعلم ـ شَرُّها البِدَعُ(٢)

قسَّم في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضرِّ الأعداء ونفْع الأولياء، ثم جمعها في البيت الثاني حيث قال: «سجية تلك».

ومن لطيف هذا الضرب قولُ الآخر: [البسيط]

لو أنَّ ما أنتمُ فيه يدومُ لَكُمْ ظننتُ ما أنا فيه دائماً أبدا
لكنْ رأيتُ اللَّياليَ غيرَ تاركةٍ ما سَرَّ من حادثٍ أو سَاءَ مُطَّرِدا
فَقَدْ سكنْتُ إلى أنِّي وأنكمُ سنَستجِدُّ خِلافَ الحالَتَيْنِ غدا(٣)

فقوله: «خلاف الحالتين» جمعٌ لما قسَّمَ لطيفٌ، وقد ازداد لطفاً بحسن ما بناه عليه من قوله: [البسيط]

فقد سكنت إلى أني وأنكم

* * *

ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ۝١٠٥ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ۝١٠٦ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ

---

(١) البيتان في «ديوانه» ٢/ ٢٢٤ من قصيدة مطلعها:
«غيري بأكثر هذا الناسِ ينخدعُ إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا»
خرشنة: بلدة من بلاد الروم. البيع: جمع بيعة وهي معبد النصارى، وقد جمع الروم في حكم الشقاء وقسم حكم الشقاء إلى سبي وقتل ونهب وإحراق.

(٢) البيتان في «ديوانه» ص ٣٠١.

(٣) الأبيات في «الدلائل» ص ٩٤ وهي غير منسوبة.

ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [هُود: ١٠٥ ـ ١٠٨].

أما الجمع ففي قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ فإن قوله: ﴿نَفْسٌ﴾ متعدِّدٌ معنى؛ لأن النكرة في سياق النفي تعُمُّ، وأما التفريق ففي قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هُود: ١٠٥]، وأما التقسيم ففي قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟﴾ [هُود: ١٠٦] إلى آخر الآية الثانية.

وقول ابن شرف القيرواني[1]: [الطويل]

لمختلِفي الحاجات جمعٌ ببابِهِ ... فهذا له فَنٌّ، وهذا له فَنُّ[2]
فللخاملِ العَلْيَا، وللمُعْدِمِ الغنى ... وللمذنبِ العُتْبى، وللخائفِ الأمنُ

وقد يطلق التقسيم على أمرين:

أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء مُضافاً إلى كل حال ما يليق بها، كقول أبي الطيب: [الطويل]

سأطلبُ حَقِّي بالقَنا ومَشايخ ... كأنَّهُمُ مِنْ طُولِ ما التَثَمُوا مُرْدُ
ثِقَالٌ إذا لاَقَوْا، خِفافٌ إذا دُعُوا ... كثيرٌ إذا شَدُّوا، قليلٌ إذا عُدُّوا[3]

وقوله أيضاً: [الوافر]

بدت قمراً، ومالَتْ خوط بانٍ ... وفاحَتْ عَنْبَراً، ورَنَتْ غَزَالا[4]

ونحوه قول الآخر: [الطويل]

سَفَرْنَ بُدُوراً، وانتَقَبْنَ أهِلَّة ... ومِسْنَ غُصوناً، والتفتن جآذِرا[5]

والثاني: استيفاء أقسام الشيء بالذكر، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فَاطِر: ٣٢].

وقوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠].

ومنه ما حكي عن أعرابي وقف على حلقة الحسن، فقال: «رحم الله من تصدّق من فضل،

---

(١) هو محمد بن سعيد بن أحمد شرف الجذامي القيرواني أبو عبد الله: كاتب، مترسل، وشاعر أديب. ولد في القيروان. من كتبه «أبكار الأفكار» و«مقامات» عارض بها البديع، وله «ديوان شعر» (ت ٤٦٠هـ). ترجمته في «فوات الوفيات» ٢/ ٢٠٤.

(٢) الفن: الحال.

(٣) البيتان في «ديوانه» ١/ ٧٣ ومطلع القصيدة:

«أَقَلُّ فعالي بَلْهَ أكثرُهُ مجدُ ... وذا الجِدُّ فيه نِلْتُ أم لم أنَلْ جَدُّ»

(٤) سبق تخريج البيت ص ١٧٢.

(٥) البيت في «الصناعتين» ٨٩. الجآذر: جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية.

أو آسى من كفافٍ، أو آثرَ من قُوتٍ»، فقال الحسن: ما ترك لأحد عذراً.

ومثاله عن الشعر قول زهير: [الطويل]

وأعْلَمُ عِلْمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ولكنني عن عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِ[1]

وقول طريح: [البسيط]

إن يعلموا الخيرَ يُخْفُوه، وإن علموا شَرّاً أذاعوا، وإن لم يعلموا كذبوا[2]

وقول أبي تمام في الأفشِين[3] لما أُحرِقَ: [الكامل]

صلَّى لها حَيّاً، وكان وقودَها مَيْتاً، ويدخلها مع الفُجّارِ[4]

وقول نُصَيبٍ: [الطويل]

فقال فريق القوم «لا» وفريقهم «نعم» وفريق ليمُنُ اللَّه ما ندري[5]

فإنه ليس في أقسام الإجابة غير ما ذكر.

وقول الآخر: [الطويل]

فَهَبْهَا كشيءٍ لم يكنْ، أو كنازحٍ به الدارُ، أو مَنْ غَيَّبَتْهُ المقابرُ[6]

* * *

ومنه التجريد، وهو: أن يُنْتَزَعَ من أمرٍ ذي صفة أمرٌ آخرُ مثله في تلك الصفة، مبالغةً في كمالها فيه.

وهو أقسام:

منها: نحو قولهم: «لي من فُلانٍ صديقٌ حميمٌ»، أي: بلغ من الصداقة مبلغاً صح معه أن يُستخلص منه صديق آخر.

ومنها: نحو قولهم: «لئن سألتَ فلاناً لتسألَنَّ به البحرَ».

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ١١٠ من قصيدة مطلعها:
«أمِنْ أم أوفى دمنةٌ لم تَكَلَّمِ بحومانةِ الدرّاج فالمتثلَّمِ»

(٢) البيت في الكامل ج ١٨/٢. وطريح هو طريح بن إسماعيل بن عبيد بن أسيد الثقفي، أبو الصلت: شاعر الوليد بن يزيد الأموي، وخليله، عاش إلى أيام الهادي العباسي (ت ١٦٥هـ). ترجمته في «الأغاني» ٤/ ٢٣٥.

(٣) الأفشين: قائد تركي غضب عليه المعتصم الخليفة العباسي فأحرقه لعبادته النار.

(٤) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٢١ من قصيدة مطلعها:
«الحق أبلج والسيوفُ عوارِ فحذار من أسد العرين حذارِ»

(٥) البيت في «الصناعتين» ص ٣٣٢.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» ص ١٣٣، ومطلع القصيدة:

ومنها: نحو قول الشاعر: [الطويل]

وشَوْهاءَ تَعْدُو بي إلى صارخ الوَغَى بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُرَحَّلِ[(١)]

أي: تعدو بي؛ ومعي من نفسي ـ لكمال استعدادها للحرب ـ مُسْتَلْئِمٌ، أي: لابسٌ لأمَة.

ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصّلت: ٢٨]؛ فإن جهنم ـ أعاذنا الله منها ـ هي دار الخلد، لكن انتُزِع منها مثلها، وجُعِلَ مُعَدّاً فيها للكفار؛ تهويلاً لأمرها.

ومنها: نحو قول الحماسي: [الكامل]

فَلَئِنْ بَقِيتُ لأرْحَلَنَّ بغَزْوَةٍ تَحْوي الغنائِمَ أو يَمُوتَ كَرِيمُ[(٢)]

وعليه قراءة من قرأ: ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةٌ كَالدِّهَانِ ۝﴾ [الرحمٰن: ٣٧] بالرفع، بمعنى: فحصلت سماءٌ وَرْدَةٌ.

وقيل: تقدير الأول: أو يموت مني كريم، والثاني: فكانت منه وردة كالدهان، وفيه نظر.

ومنها: نحو قوله: [المنسرح]

يا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ المَطِيَّ، ولا يشربُ كأساً بِكَفِّ مَنْ بَخِلا[(٣)]

وقول الآخر: [البسيط]

إن تَلْقَنِي لا ترى غيري بناظرةٍ تَنْسَ السِّلاحَ وتَعْرِفْ جَبْهَةَ الأسَدِ[(٤)]

«يقول عتيقٌ إذ شكوتُ صبابتي وبيَّنَ داءٌ من فؤادي مُخامِرُ»

(١) البيت لذي الرمة في «ديوانه» ٢/١٨٢، من قصيدة مطلعها:
«قف العيس في أطلال ميّة فاسألِ رسوماً كأخلاق الرداء المسلسلِ»
شوهاء: فرس قبيحة المنظر لما أصابها من شدائد الحروب. مستلئم: لابست لأمه وهي الدرع. الفنيق: الفحل المُقرَم لا يركب لكرامته على أهله. المرحّل: المرسل.

(٢) البيت في «ديوان الحماسة» لقتادة بن مسلمة الحنفي ص ١٣٩ من قصيدة مطلعها:
«بَكَرَتْ عليَّ من السَّفاه تلومني سفهاً تُعَجِّزُ بَعْلَها وتلومُ»

(٣) البيت للأعشى في «ديوانه» ص ١٧١، من قصيدة مطلعها:
«إنَّ محلّاً وإنَّ مرتحلا وإنَّ في السَّفْرِ ما مضى مَهَلا»
والمراد في البيت هو المعنى الكنائي: يشرب الكأس بكف جواد.

(٤) البيت لأرطاة بن سهية في «الأغاني» ١٣/٢٧. وناظرة صفة لمحذوف أي: عين ناظرة، نسيانه السلاح يعتريه من الدهشة. أما الشاهد فقوله: «وتعرف جبهة الأسد»، أصله: «وتعرف مني أسداً» وقد كنى عنه بذلك. وأرطاة بن سهية هو أرطاة بن زفر بن عبد الله بن مالك الغطفاني المري، أبو الوليد، ابن سهية (وهي أمه) بنت زامل، شاعر من فرسان الجاهلية، معمر، عاش قريباً من نصف عمره في الإسلام (ت بعد ٦٥هـ).

ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه، كقول الأعشى: [البسيط]

وَدِّع هُرَيْرَةَ إن الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ ... وهل تُطِيق وَداعاً أيها الرَّجُلُ؟![1]

وقول أبي الطيب: [البسيط]

لا خيلَ عِندكَ تُهديها ولا مالُ ... فليُسْعِدِ النُّطقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الحَالُ[2]

* * *

ومنه: المبالغة المقبولة.

والمبالغة: أن يُدَّعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً أو مستبعداً؛ لئلا يُظنَّ أنه غير مُتَناهٍ في الشدة أو الضعف.

وتنحصر في التبليغ، والإغراق، والغُلُوّ؛ لأن المدعي للوصف من الشدة أو الضعف إما أن يكون ممكناً في نفسه، أو لا. الثاني الغُلُوُّ، والأول إما أن يكون ممكناً في العادة أيضاً، أوْ لا: الأول التبليغ، والثاني الإغراق.

١ ـ أما التبليغ فكقول امرىء القيس: [الطويل]

فعادَى عِداءً بين ثَوْرٍ ونعجةٍ ... دِراكاً فلم يَنْضَحْ بماء فيُغْسَلِ[3]

وَصَفَ هذا الفرسَ بأنه أدرك ثوراً وبقرةً وَحْشِيَّين في مِضمار واحد ولم يَعْرَق، وذلك غير ممتنع عقلاً ولا عادة، ومثله قول أبي الطيب: [الطويل]

وأصْرَعَ أيَّ الوحش قَفَّيْتُهُ به ... وأنزل عنه مِثْلَه حِينَ أركَبُ[4]

٢ ـ وأما الإغراق فكقول الآخر: [الوافر]

ونُكرِمُ جارَنا ما دام فينا ... ونُتْبِعُه الكرامَةَ حَيْثُ مالا[5]

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ١٤٤، وهو مطلع القصيدة. وبيان التجريد انتزاع الشاعر من نفسه شخصاً آخر في مثل صفته ومخاطبة هذا الشاعر.

(٢) البيت في «ديوانه» ٣/ ٢٧٦ وهو مطلع القصيدة، وفيه انتزع الشاعر من نفسه شخصاً في مثل صفته وخاطبه.

(٣) البيت في «ديوانه» ص ١٦٣ والعداء: الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما الآخر في جولة واحدة. ينضح: يعرق.

(٤) البيت في «ديوانه» ١/ ١٨٠ من قصيدة مطلعها:
«أغالبُ فيكَ الشوقَ والشوقُ أغلبُ ... وأعجبُ من ذا الهجر والهجرُ أعجبُ»

(٥) البيت لعمرو بن الأيهم التغلبي في «الصناعتين» ص ٥٧. وهو عمرو بن الأيهم بن الأفلت التغلبي: شاعر من نصارى تغلب في العصر الأول للإسلام، عاصر الأخطل ومات بعده (ت نحو ١٠٠هـ). ترجمته في «سمط اللآلي» ١٨٤.

فإنه ادعى أن جاره لا يميل عنه إلى جهة إلا وهو يُتْبِعه الكرامَة، وهذا ممتنع عادة، وإن كان غيرَ ممتنع عقلاً.

وهما مقبولان.

٣ ـ وأما الغلو، فكقول أبي نُوَاسٍ: [الكامل]

وأخَفْتَ أهلَ الشِّرْكِ، حتى إنه لَتَخافك النُّطَفُ التي لم تُخْلَقِ(١)

والمقبول منه أصناف:

أحدها: ما أُدْخِل عليه ما يُقَرِّبُه إلى الصحة، نحو لفظة: يكاد، في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].

وفي قول الشاعر يصف فرساً: [الكامل]

ويكاد يخرج سُرْعةً عن ظلِّهِ لو كان يرغَبُ في فراقِ رفيقِ(٢)

والثاني: ما تضمن نوعاً حسناً من التخييل، كقول أبي الطيب: [الكامل]

عَقَدَتْ سنابكُها عليها عِثْيَراً لو تبتغي عَنَقاً عليه لأمكنا(٣)

وقد جمع القاضي الأرجانيُّ بينهما في قوله يصف الليل بالطول: [الطويل]

يُخَيَّلُ لي أن سُمِّرَ الشُّهْبُ في الدُّجى وشُدَّتْ بأهدابي إليهنَّ أجفاني(٤)

والثالث: ما أُخْرِجَ مخرَجَ الهزل والخلاعة، كقول الآخر: [المنسرح]

أسكَرُ بالأمسِ إن عَزَمْتُ على الشُّرْب غداً، إنَّ ذا من العَجَبِ

* * *

(١) البيت في «ديوانه» ص ٦٥٢، ومطلع القصيدة:

«خَلَقَ الشبابُ وشِرّتي لم تَخْلُقِ ورميتُ في غَرَضِ الزمانِ بأفْوَقِ»

(٢) البيت لابن حمديس الصقلي في «الحماسة المغربية» ص ١١٨.

(٣) البيت في «ديوانه» ٤/ ٢٠٤ من قصيدة مطلعها:

«الحبّ ما مَنَعَ الكلامَ الألسنا وألذُّ شكوى عاشقٍ ما أعلنا»

أي تخيل الصحة وتوهمها. السنابك: حوافر الخيل، والعثير: الغبار. أما وجه التخيل هنا، فقول الشاعر إن الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها صار أشبه بأرض يمكن السير عليها.

(٤) البيت في «ديوانه» ص ٢/ ٣١٤، ومطلع القصيدة:

«أأجفانُ بيضٍ هنَّ أم بيضُ أجفانِ فواتكُ لا تُبقي على الدنف العاني»

سُمِّر: أي أُحْكِمَ بالمسامير. والقاضي الأرجاني هو أحمد بن محمد بن الحسين، أبو بكر، ناصح الدين الأرجاني، في شعره رقة وحكمة (ت ٥٤٤هـ) ترجمته في «الوفيات» ١/ ٤٧.

ومنه: المذهب الكلامي، وهو: أن يورد المتكلم حُجّةً لما يَدّعيه على طريق أهل الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وقوله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الرُّوم: ٢٧] أي: والإعادة أهون عليه من البَدْءِ، والأهون من البدء أدخَلُ في الإمكان من البدء؛ فالإعادة أدخل في الإمكان من البدء، وهو المطلوب.

وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] أي: القمر آفلٌ، وربي ليس بآفل، فالقمر ليس بربي.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم﴾ [المائدة: ١٨] أي: أنتم تعذَّبون، والبَنُون لا يعذَّبون، فلستم ببنين له.

ومنه قول النابغة يعتذر إلى النُّعمان: [الطويل]

حلفتُ فلم أترك لنفسِكَ رِيبةً ... وليس وراءَ اللَّهِ للمرءِ مَطْلَبُ
لئن كنتَ قَدْ بُلِّغْتَ عني خِيانةً ... لَمبلغُكَ الواشي أغشُّ وأكذبُ
ولكنَّني كنتُ امرأً ليَ جانبٌ ... من الأرض فيه مُسْتَرادٌ ومَذهبُ
مُلوكٌ، وإخوانٌ، إذا ما مدحتُهم ... أُحَكَّمُ في أموالِهم وأُقَرَّبُ
كفِعْلِكَ في قومٍ أراكَ اصطفيتَهُمْ ... فلم تَرَهُمْ في مدحِهِم لَكَ أذنبوا(١)

يقول: أنت أحسنت إلى قوم فمدحوك، وأنا أحسن إليَّ قومٌ فمدحتهم، فكما أنَّ مدحَ أولئك لا يُعدُّ ذنباً، فكذلك مدحي لمن أحْسَنَ إليَّ لا يُعدُّ ذنباً.

* * *

ومنه: حسن التعليل، وهو: أن يُدعى لوصف عِلة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي.

وهو أربعة أقسام؛ لأن الوصف إما ثابت قُصِدَ بيانُ علته، أو غير ثابت أُرِيد إثباته، والأول إما أن لا يظهر له في العادة علة، أو يظهر له علة غير المذكورة، والثاني إما ممكن، أو غير ممكن.

أما الأول فكقول أبي الطيب: [الكامل]

لم يَحْكِ نائلَكَ السحابُ، وإنَّما ... حُمَّتْ به فَصَبيبُها الرُّحَضَاءُ(٢)

---

(١) الأبيات في «ديوانه» ص ٩ من قصيدة مطلعها:
«أتاني أبيتَ اللَّعنَ أنكَ لمتَني ... وتلك التي أهتمُّ منها وأنْصَبُ»

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٠ من قصيدة مطلعها:
«أمِنَ ازديارك في الدُّجى الرُّقباءُ ... إذ حيثُ كنتِ من الظَّلامِ ضياءُ»
الصبيب: هو المصبوب، يعني مطرها المصبوب، والرُّحضاء: عرق الحمّى.

فإن نزول المطر لا يظهر له في العادة علة، وكقول أبي تمام: [الكامل]

لا تُنكري عَطَلَ الكريمِ من الغنى فالسَّيلُ حربٌ للمكانِ العالي[1]

علَّل عدم إصابة الغنَى بالقياس على عدم إصابة السيل المكانَ العاليَ كالطَّوْد العظيم، من جهة أن الكريم ـ لاتِّصافه بعلو القدر ـ كالمكان العالي، والغنى لحاجة الخلق إليه كالسيل.

ومن لطيف هذا الضرب قول أبي هلال العسكري[2]: [الكامل]

زعمَ البَنَفْسَجُ أنه كعذارِهِ حُسْناً، فَسَلُّوا من قَفاهُ لِسَانَهُ[3]

وقول ابن نُبَاتة في صفة فرس: [الوافر]

وأدهَمَ يستَمِدُّ الليلُ منه وتَطْلُع بين عينيه الثُّرَيَّا

سَرَى خَلْفَ الصباحِ يطيرُ مَشْياً ويَطْوِي خلفَه الأفلاكَ طَيّا

فلما خافَ وَشْكَ الفوتِ مِنْهُ تَشَبَّثَ بالقوائمِ والمُحَيَّا[4]

وأما الثاني فكقول أبي الطيب: [الرمل]

ما بِهِ قَتْلُ أعاديه، ولَكِنْ يَتَّقِي إخلافَ ما ترجو الذِّئابُ[5]

فإن قتل الملوك أعداءَهم في العادة لإرادة هلاكهم، وأن يدفعوا مضارَّهم عن أنفسهم؛ حتى يَصْفُوَ لهم مُلْكُهم من منازعتهم، لا لما ادَّعاه من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبته أن يُصَدِّق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه؛ لما علم أنه كلما غدا للحرب غَدَتِ الذئاب تتوقع أن يتسع عليها الرزق من قتلاهم.

وهذا مبالغة في وصفه بالجود، ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييليٍّ، أي تَنَاهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجْمِ، فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعدائه.

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٥ من قصيدة مطلعها:
«كفي وغاكِ فإنني لكِ قالي ليست هوادي عزمتي بتوالي»

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، أبو هلال، عالم بالأدب، له شعر وكتاب «الصناعتين» (ت بعد ٣٩٥هـ). تجرمته في «خزانة الأدب» للبغدادي ١/ ١١٢.

(٣) البيت في «خاص الخاص» ص ٢٢١، و«الأسرار» ص ٣٢٤.

(٤) الأبيات في «أسرار البلاغة» ص ٣٢٥.

(٥) البيت في «ديوانه» ١/ ١٣٤ من قصيدة مطلعها:
«إنما بَدْرُ بن عَمّارٍ سَحَابُ هَطِلٌ فيه ثوابٌ وعِقَابُ»
والمعنى: أنه لا يقتل أعاديه ليستريح منهم لأنه قد أمنهم لقصور عزمهم عنه، ولكنّه قد عوّد الذئاب عادة من إطعامه إياها لحوم القتلى، فيكره أن يخلفها ما عوّدها. وهذا كقول مسلم:
«قد عوَّدَ الطيرَ عاداتٍ وثقْنَ بها فَهُنَّ يتبعنَهُ في كُلِّ مُرْتَحَلِ»

وفيه نوع آخر من المدح، وهو أنه ليس ممن يُسْرِف في القتل طاعةً للغيظ والحنَق. وكقول أبي طالب المأمونيّ في بعض الوزراء بِبُخارَى: [الخفيف]

مُغْرَمٌ بالثَّناءِ، صَبٌّ بكسبِ المجدِ، يهتزُّ للسماحِ ارتياحا
لا يذوق الإغفاءَ إلاَّ رَجاءَ أن يرى طَيْفَ مُسْتَميحٍ رَواحا(١)

وكأن تقييده بالرَّواحِ ليشير إلى أن العُفَاةَ إنما يحضرون له في صدر النهار على عادة الملوك، فإذا كان الرواح قَلُّوا، فهو يشتاق إليهم، فينام ليأنس برؤية طيفهم، وأصله من نحو قول الآخر: [الطويل]

وإني لأسْتَغْفِي، وما بيَ نَعْسَةٌ لعلَّ خيالاً منك يَلْقَى خيالِيَا(٢)

وهذا غير بعيد أن يكون أيضاً من هذا الضرب، إلا أنه لا يبلغ في الغرابة والبعد عن العادة ذلك المبلغ؛ فإنه قد يُتصوَّر أن يريد المُغرم المُتيَّم إذا بعد عهده بحبيبه أن يراه في المنام؛ فيريد النوم لذلك خاصة.

ومن لطيف هذا الضرب قول ابن المعتز: [المنسرح]

قالوا: اشتكتْ عينُه، فقلتُ لهم: من كثرةِ القَتْلِ نالَها الوَصَبُ
حُمرتُها من دماءِ مَنْ قَتَلَتْ والدمُ في النَّصْلِ شاهدٌ عَجَبُ(٣)

وقول الآخر: [المتقارب]

أتَتْني تؤنِّبني بالبُكا فأهلاً بها وبتأنيبها
تقول ـ وفي قولها حِشْمَةٌ ـ أتبكي بعينٍ تراني بها؟!
فقلتُ: إذا استحسنت غيرَكم أمَرْتُ الدموعَ بتأديبها(٤)

وذلك أن العادة في دمع العين أن يكون السبب فيه إعراض الحبيب، أو اعتراض الرقيب، ونحو ذلك من الأسباب الموجبة للاكتئاب، لا ما جعله من التأديب على الإساءة باستحسان غير الحبيب.

وأما الثالث فكقول مسلم بن الوليد: [البسيط]

---

(١) البيت في «أسرار البلاغة» ص ٣٣٨. وأبو طالب المأموني هو عبد السلام بن الحسين المأموني، شاعر، من العلماء بالأدب، يتصل نسبه بالمأمون العباسي. ولد وتعلم ببغداد، ومدح الصاحب بن عباد. (ت ٣٨٣هـ) ترجمته في «فوات الوفيات» ١/ ٢٧٣.
(٢) البيت في «أسرار البلاغة» ص ٣٤٠.
(٣) البيتان في «أسرار البلاغة» ص ٣١٩ وليسا في ديوانه.
(٤) الأبيات في «أسرار البلاغة» ص ٣٤٢.

يا وَاشِياً حَسُنَتْ فينا إساءتُه نَجّى حِذَارُكَ إنساني من الغَرَقِ[(١)]

فإن استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف الناس فيه عقبه بذكر سببه، وهو أن حِذَارَه من الواشي منعه من البكاء، فسلم إنسان عينه من الغرق في الدموع وما حصَّل ذلك فهو حسن.

وأما الرابع: فكمعنى بيت فارسي ترجمته: [البسيط]

لو لم تكن نِيَّةُ الجَوْزاء خِدْمَتَهُ لما رأيتَ عليها عِقْدَ مُنْتَطِقِ[(٢)]

فإن نيَّة الجوزاء خدمته ممتنعة.

ومما يلحق بالتعليل ـ وليس به؛ لبناء الأمر فيه على الشك ـ نحو قول أبي تمام: [الطويل]

رُبَّى شفعَتْ ريحُ الصَّبا لرياضِها إلى المُزْنِ حتى جادَها وهو هامعُ

كأن السحابَ الغُرَّ غَيَّبْنَ تحتَها حبيباً فما تَرْقا لهنَّ مدامعُ[(٣)]

وقول أبي الطيب: [الكامل]

رَحَلَ العزاءُ برحلتي، فكأنني أتبعته الأنفاسَ للتشييعِ[(٤)]

عِلَّةُ تصعيد الأنفاس في العادة هي التحسُّر والتأسُّف، لا ما جوَّز أن يكون إيَّاه، والمعنى: رَحَلَ عني العزاء بارتحالي عنك، أي: معه، أو بسببه؛ فكأنه لما كان الصدر محلَّ الصبر، وكانت الأنفاس تتصعَّد منه أيضاً صار العزاء وتنفس الصُّعداء كأنهما نزيلان، فلما رحل ذلك كان حقاً على هذا أن يشيِّعه؛ قضاءً لحقِّ الصُّحبة.

* * *

ومنه: التفريع، وهو أن يُثبت لمُتعلق أمر حكمٌ بعد إثباته لمُتعلَّقٍ له آخر، كقول الكميت[(٥)]: [البسيط]

---

(١) حذارك: أي حذاري إياك. إنساني: أي إنسان عيني والبيت في معاهد التنصيص ٣/ ٥٤، وملحق ديوانه ٣٢٨.

(٢) البيت في «أسرار البلاغة» ص ٣١٥.

(٣) البيتان في «ديوانه» ٢/ ٣٤٠ من قصيدة مطلعها:
«ألا صنعَ البينُ الذي هو صانِعُ فإن تكُ مجزاعاً فما البينُ جازعُ»

(٤) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٤٩ من قصيدة مطلعها:
«شوقي إليكَ نفى لذيذ هجوعي فارقتني فأقام بين ضلوعي»

(٥) الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي، أبو المستهل، شاعر الهاشميين. من أهل الكوفة. اشتهر في العصر الأموي وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها. (ت ١٢٦هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٧/ ١٥. والبيت في معاهد التنصيص ٣/ ٨٨.

أحلامُكُم لسَقامِ الجهل شافيةٌ   كما دِماؤكُمُ تشفي من الكَلَبِ[1]

فرَّع من وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكَلَبِ.

* * *

ومنه: **تأكيد المدح بما يشبه الذم**، وهو ضربان:

أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم مَنْفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها، كقول النابغة الذبياني: [الطويل]

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُمْ   بِهِنَّ فُلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ[2]

أي إن كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبيل العيب، فأثبت شيئاً من العيب، على تقدير أن فلول السيف منه، وذلك مُحال؛ فهو في المعنى تعليقٌ بالمحال؛ كقولهم: «حتى يَبْيَضَّ القَارُ».

فالتأكيد فيه من وجهين:

أحدهما: أنه كدَعْوَى الشيء ببيِّنة.

والثاني: أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، فإذا نطق المتكلم بإلا أو نحوها توهَّم السامع قبل أن ينطِق بما بعدها أنَّ ما يأتي بعدها مُخرَجٌ مما قبلها، فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً، وهو ذَمٌّ، فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح، لكونه مدحاً على مدح وإن كان فيه نوع من الخلابة.

والثاني: أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له، كقول النبي ﷺ: **«أنا أفصح العرب، بَيْدَ أنّي من قريش»**[3].

وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضاً أن يكون منقطعاً، لكنه باق على حاله لم يقدر مُتصلاً، فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين، ولهذا قلنا: الأول أفضل. ومنه قول النابغة الجعدي: [الطويل]

---

(١) عنى أنهم ملوك وأشراف وأرباب عقول راجحة، حيث كان يُعْتَقَدُ أن الدواء الناجع للكَلَبِ الناتج عن عضة الكلب إنما هو شرب دم ملك.

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ١٧ من قصيدة يمدح فيها عمرو بن الحارث الغساني ومطلعها:

«كليني لهمٍّ يا أميمة ناصبِ   وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكبِ»

الفلول: جمع فل وهو الثلمة في حد السيف. القراع: المضاربة. الكتائب: جمع كتيبة وهي الجماعة المقاتلة.

(٣) ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» ١/ ٢٣٢ والقاضي عياض في «الشفا» ١/ ١٧٨.

فتًى كَمُلَتْ أخلاقُه، غيرَ أنَّهُ جوادٌ؛ فما يُبْقِي من المالِ باقِيا(١)

وأما قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ۝﴾ [الواقعة: ٢٥، ٢٦] فيحتمل الوجهين.

وأما قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢] فيحتملها، ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون الاستثناء من أصله متصلاً، لأن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة، وأهل الجنة عن الدعاء بالسلامة أغنياء، فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام، لولا ما فيه من فائدة الإكرام.

* * *

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب ثالث، وهو: أن يأتي الاستثناء فيه مُفرَّغاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا﴾ [الأعراف: ١٢٦] أي وما تَعيبُ منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان بآيات الله.

ونحوه قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [المائدة: ٥٩] فإن الاستفهام فيه للإنكار.

واعلم أن الاستدراك في هذا الباب يجري مجرى الاستثناء، كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني: [الطويل]

هو البدرُ، إلا أنَّهُ البَحرُ زاخرٌ سوى أنه الضِّرغام، لكنَّه الوَبْلُ(٢)

* * *

ومنه تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفةُ ذم بتقدير دخولها كقولك: «فلانٌ لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى مَنْ يحسن إليه».

وثانيهما: أن يُثبت للشيء صفةُ ذم، ويعقَّب بأداة استثناء تليها صفةُ ذم أخرى له، كقولك: «فلان فاسق إلا أنه جاهل».

وتحقيق القول فيهما على قياس ما تقدم.

* * *

(١) البيت في «ديوانه» ص ١٧٣ من قصيدة مطلعها:
«ألم تسأل الدار الغداة متى هيا عددتُ لها من السنينَ ثمانيا»

(٢) البيت في «يتيمة الدهر» ٤/ ٣٠٢ ومطلع القصيدة:
«سماء الدجى ما هذه الحدق النجل أصدر الدجى حال وجيد الضحى عطل»
الضرغام: الأسد. الوبل: المطر الغزير.

ومنه الاستتباع، وهو: المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقول أبي الطيب: [الطويل]

نَهبتَ من الأعمارِ ما لو حَوَيْتَهُ   لهُنِّئَتِ الدنيا بأنَّكَ خالدُ(١)

فإنه مدحه ببلوغه النهاية في الشجاعة إذ كثر قتلاه، بحيث لو ورِث أعمارَهم لخلد في الدنيا، على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها؛ حيث جعل الدنيا مُهنَّأة بخلوده.

قال علي بن عيسى الربعِيّ: وفيه وجهان آخران من المدح، أحدهما أنه نَهَب الأعمار دون الأموال، والثاني أنه لم يكن ظالماً في قتل أحد من مقتوليه؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها فهم مسرورون ببقائه.

* * *

ومنه الإدماج، وهو أن يضمَّن كلام سِيقَ لمعنى معنى آخر، فهو أعمُّ من الاستتباع، ومثاله قول أبي الطيب: [الوافر]

أقلِّبُ فيه أجفاني، كأنّي   أعُدُّ بها على الدَّهْرِ الذُّنوبا(٢)

فإنه ضمَّن وصفَ الليل بالطولِ الشِّكايَة من الدهر.

وقول ابن المعتز في الخِيريِّ(٣): [المنسرح]

قد نَفَضَ العاشقونَ ما صَنَع   الهَجْرُ بألوانِهم على وَرَقِهْ(٤)

فإن الغرض وصف الخيري بالصفرة، فأدمج الغزل في الوصف.

وفيه وجه آخر من الحسن، وهو إيهام الجمع بين متنافيين، أعني الإيجاز والإطناب، أما الإيجاز فمن جهة الإدماج، وأما الإطناب فلأن أصل المعنى أنه أصفر؛ فاللفظ زائد عليه لفائدة.

ومنه قول ابن نُباتَة: [الطويل]

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٧٧ من قصيدة مطلعها:
«عواذِلُ ذاتِ الخالِ فيَّ حواسِدُ   وإنَّ ضجيعَ الخَوْدِ مِنّي لَماجِدُ»

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ١٤٠ من قصيدة مطلعها:
«ضروبُ الناسِ عُشّاق ضروبا   فأعذَرُهُم أشَفُّهُمُ حبيبا»

(٣) هو ورد أصفر.

(٤) نسبه المرزباني لعلي بن محمد في «معجم الشعراء»، وهو لابن الرومي في «ديوانه» ٢/ ٧٢٧، ومطلع القصيدة:
«خيريُّ وردٍ أتاكَ في طبقٍ   قد ملأ الخافقين من عبقهْ»

ولا بُدَّ لي من جَهْلةٍ في وصالِهِ فمَنْ لي بِخِلٍّ أُودِعُ الحِلْمَ عندَه؟[١]

فإنه ضمَّن الغزلَ الفخرَ بكونه حليماً، المكنى عنه بالاستفهام عن وجود خل صالح لأن يودعه حلمه، وضمَّن الفخر بذلك ـ بإخراج الاستفهام مخرَج الإنكار ـ شكوى الزمان لتغيُّر الإخوان، حتى لم يبق فيهم من يصلح لهذا الشأن، ونبه بذلك على أنه لم يعزم على مفارقة حلمه جُملة أبداً، ولكن إذا كان مريداً لوصل هذا المحبوب المستلزم للجهل المنافي للحلم؛ عزم على أنه إن وَجَد من يصلح لأن يودعه حِلْمَه أودعه إيَّاه، فإن الودائع تُستعاد. قيل: ومنه قول الآخر يهنىء بعض الوزراء لما استوزِرَ: [الطويل]

أبى دهرُنا إسعافَنا في نفوسِنا وأسعفَنا فيمن نحبُّ ونُكرِمُ

فقلتُ له: نُعماكَ فيهم أتِمَّها ودع أمرنا؛ إن المُهِمَّ المقدَّمُ[٢]

فإنه أدمج شكوى الزمان وما هو عليه من اختلال الأحوال في التهنئة.

وفيه نظر؛ لأن شكوى الزمان مصرَّحٌ بها في صدره، فكيف تكون مُدْمَجَة؟! ولو عكس فجعل التهنئة مُدْمَجَةً في الشكوى أصاب.

* * *

ومنه التوجيه، وهو: إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، كقول من قال لأعور يسمَّى عَمْراً: [مجزوء الرمل]

خاط لي عَمْرٌو قَباءْ ليت عينيه سواءْ

وعليه قوله تعالى: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَٰعِنَا﴾ [النساء: ٤٦]. قال الزمخشري: «غَيْر مُسْمَعٍ» حالٌ من المخاطب، أي اسمع وأنت غير مسمع، وهو قول ذو وجهين.

يحتمل الذم، أي: اسمع منا مَدعُوّاً عليك بـ«لا سمعت» لأنه لو أُجيبت دعوتُهم عليه لم يَسْمع. فكان أصمَّ غير مُسْمَع، قالوا ذلك اتكالاً على أن قولهم: «لا سمعت» دعوة مستجابة.

أو اسمع غيرَ مُجابٍ ما تدعو إليه، ومعناه غير مُسْمَعٍ جواباً يوافقك، فكأنك لم تسمع شيئاً.

أو اسمع غير مسمَع كلاماً ترضاه، فسمعك عنه نابٍ.

---

(١) البيت في «يتيمة الدهر» ٢/ ٣٨١، وقبله:

«عجبت له يخفي سراه ووجهه به تشرق الدنيا وبالشمس بعده»

الخِلّ: الصديق المخلص يستوي فيه المذكر والمؤنث، ج أخلال.

(٢) البيتان في «حسن التوسل» ص ١١٧.

ويجوز على هذا أن يكون «غيرَ مُسمَع» مفعول «اسمع» أي: اسمع كلاماً غير مسمع إياك؛ لأن أذنك لا تعيه نُبُوّاً عنه.

ويحتمل المدح، أي: اسمع غيرَ مُسمَع مكروهاً من قولك: «أسمعَ فلانٌ فلاناً» إذا سبّه.

وكذلك قوله: «راعِنا» يحتمل «راعنا نُكلِّمك» أي: ارقبنا وانتظرنا ويحتمل شبه كلمة عِبْرانيَّة، أو سريانية كانوا يتسابُّون بها، وهي «راعينا» فكانوا سخريةً بالدين وهُزْءاً برسول الله ﷺ يكلمونه بكلام محتمِل، ينوون به الشتيمة والإهانة، ويظهرون به التوقير والاحترام.

ثم قال: فإن قلت: كيف جاؤوا بالقول المحتمل ذي الوجهين بعدما صرحوا وقالوا: «سمعنا وعصينا؟»، قلت: جميع الكفرة كانوا يواجهونه بالكفر والعصيان، ولا يواجهونه بالسبِّ ودعاء السوء، ويجوز أن يقولوه فيما بينهم، ويجوز أن لا ينطقوا بذلك، ولكنهم لما لم يؤمنوا به جُعِلوا كأنهم نطقوا به.

قال[1] السكاكي: ومنه متشابهات القرآن باعتبار.

ومنه الهزل الذي يراد به الجد؛ فترجمته تغني عن تفسيره، ومثاله قول الشاعر: [الطويل]

إذا ما تَميميٌّ أتاكَ مُفاخِراً ... فقُلْ: عدِّ عن ذا، كيفَ أكلُكَ للضَّبِ[2]

ومنه قول امرىء القيس: [الطويل]

وقد عَلمتْ سلمى وإنْ كان بَعلَها ... بأن الفَتى يَهذِي ولَيْسَ بفَعَّالِ[3]

* * *

ومنه تجاهل العارف، وهو ـ كما سمّاه السكاكي ـ سوقُ المعلوم مَساقَ غيره لنكتة، كالتوبيخ في قول الخارجية: [الطويل]

أيا شَجَرَ الخابورِ ما لَكَ مُورقاً ... كأنَّكَ لم تَجْزَعْ على ابن طَريفِ[4]

---

(١) في «المفتاح» ص ١٨٠.

(٢) البيت لأبي نواس في «ديوانه» ١/١٥٣ من قصيدة مطلعها:
«ألا حيِّ أطلالاً بسبحانَ فالعذبِ ... إلى بُراعٍ فالبشرِ بشرِ أبي زُغْبِ»
والضب لا يأكله أشراف الناس، فهو هزل يراد به الجد وهو ذم تميم.

(٣) البيت في «ديوانه» ص ١٦٢ من قصيدة مطلعها:
«ألا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي ... وهل يعمَن مَنْ كان في العُصُرِ الخالي»
والشاهد في البيت قوله «وليس بفعّال» فظاهره هزل ولكنه يراد به الجد وهو هجو زوجها.

(٤) البيت في «الصناعتين» ص ١٥٨ لليلى أو الفارعة أو فاطمة بنت طريف بن الصلت التغلبية الشيبانية كانت تركب الخيل وتقاتل. وهي أخت «الوليد بن الطريف» الخارجي (ت نحو ٢٠٠هـ) ترجمتها في «النجوم الزاهرة» ٢/٩٥.

والمبالغة في المدح في قول البحتري: [البسيط]

أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَى، أَمْ ضَوءُ مِصْبَاحِ أَمِ ابتسامَتُها بالمَنْظَرِ الضَّاحِي[1]

أو في الذم كقول زهير: [الوافر]

ومـا أدْرِي ـ وسَـوْفَ إخَالُ أدْرِي ـ أقَـومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاءُ[2]

والتَّدَلُّه في الحب في قول الحسين بن عبد الله الغزي: [البسيط]

بالله يا ظَبياتِ القاعِ قلنَ لنا: لَيْلايَ مِنكُنَّ أم لَيْلَى مِنَ البشرِ[3]

وقول ذي الرمة: [الطويل]

أيا ظبيةَ الوَعْساءِ بين جلاجل وبينَ النَّقا آأنتِ أمْ أُمُّ سَالِم؟[4]

والتحقير في قوله تعالى في حق النبي ﷺ حكاية عن الكفار: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧] كأن لم يكونوا يعرفون عنه إلا أنه رجلٌ ما.

والتعريض في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

وفي مجيء هذا اللفظ على الإبهام فائدة أخرى، وهي أنه يبعث المشركين على الفكر في حال أنفسهم وحال النبي ﷺ والمؤمنين، وإذا فكروا فيما هم عليه من إغارات بعضهم على بعض، وسَبْي ذراريهم، واستباحةِ أموالهم، وقطع الأرحام، وإتيان الفروج الحرام، وقتل النفوس التي حرَّم الله قتلها، وشرب الخمر التي تُذْهِبُ العقول، وتُحَسِّنُ ارتكاب الفواحش، وفكروا فيما النبيُّ عليه السلام والمؤمنون عليه من صلة الأرحام، واجتناب الآثام، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإطعام المساكين، وبرِّ الوالدين، والمواظبة على عبادة الله تعالى؛ علموا أن النبي عليه السلام والمسلمين على هُدى، وأنهم على الضلالة، فبعثهم ذلك على الإسلام، وهذه فائدة عظيمة.

* * *

ومنه القول بالموجب، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفةٌ في كلام الغير كناية عن شيء أُثبت له حُكم، فتثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء، من غير تعرُّض لثبوت ذلك الحكم له أو في انتفائه عنه، كقوله تعالى:

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٣٩ وهو مطلع القصيدة.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ٧٧ وبلا نسبة في «همع الهوامع» ١/ ١٥٣، ٢٤٨، ٢/ ٧٢.

(٣) البيت في «الصناعتين» ص ٣٨٨. وينسب أيضاً لذي الرمة وللعرجي.

(٤) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٦٧، ومطلع القصيدة:

«خليليَّ عوجا الناعجات فسلِّما على طللٍ بين النقا والأخارمِ»

﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨] فإنهم كَنَوْا بالأعز عن فريقهم، وبالأذل عن فريق المؤمنين، وأثبتوا للأعز الإخراج فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفةَ العزة لله ولرسوله وللمؤمنين، من غير تعريض لثبوت حكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا لنفيه عنهم.

والثاني: حَمْلُ لفظٍ وقعَ في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر مُتعلقه، كقوله: [الخفيف]

قلتُ: ثَقَّلْتُ إذ أتيتُ مِراراً ... قال: ثقَّلْتَ كاهِلي بالأيادِي
قلتُ: طولتُ، قال: لا، بل تَطَوَّلْتَ، ... وأبرمتُ، قال: حَبْلَ ودادِي[1]

والاستشهاد بقوله «ثقَّلتُ» و«أبرمتُ» دون قوله «طوَّلتُ».

ومنه قول القاضي الأَرَّجاني: [الرمل]

غالَطَتْنِي إذْ كسَتْ جِسمِي الضَّنا ... كُسْوَةً عَرَّتْ من اللَّحْمِ العِظَاما
ثم قالتْ: أنتَ عندي في الهوى ... مثْلُ عَيْني، صَدَقَتْ، لكن سَقاما[2]

وكذا قول ابن دويدة المغربي من أبيات يخاطب بها رجلاً أَوْدَعَ بعض القضاة مالاً فادَّعى القاضي ضياعه: [الكامل]

إن قال: قد ضاعت؛ فيصدق؛ إنها ... ضاعَتْ، ولكن منكَ يَعني لو تَعي
أو قال: قد وقعت، فيصدق؛ إنها ... وقعَتْ، ولكن منه أحسنَ موقعِ

وقريب من هذا قول الآخر: [الوافر]

وإخوانٍ حَسِبْتُهُمُ دُروعا ... فكانوها، ولكن للأعادي
وخِلْتُهُمُ سِهَاماً صائباتٍ ... فكانوها، ولكنْ في فؤادي
وقالوا: قد صَفَتْ منا قلوبٌ ... لقد صدقوا، ولكن مِنْ ودادي[3]

والمراد البيتان الأولان، ولك أن تجعل نحوهما ضرباً ثالثاً.

* * *

ومنه الاطِّرَاد وهو: أن يأتي بأسماء الممدوح أو غيره وآبائه، على ترتيب الولادة، من غير تكلُّفٍ في السبك، حتى تكون الأسماء في تحدُّرها كالماء الجاري في اطِّرادِه وسهولة انسجامه.

---

(١) البيتان في معاهد التنصيص ٣/ ١٨٠، وقال: منسوبان لابن حجاج وليسا في ديوانه. ونسبهما سبط ابن الجوزي صاحب مرآة الزمان لمحمد بن إبراهيم السندي.

(٢) البيتان في «ديوانه» ص ٣٧٣. السُّقامُ والسُّقْمُ والسَّقَمُ: المرض. لغات مثل حُزْن وحَزَن، وقد سَقِمَ وسَقُمَ سُقماً وسَقاماً.

(٣) الأبيات في «معجم الأدباء» ٤/ ٢٠٣.

كقول الشاعر: [الكامل]

إن يقتلوكَ فقد ثَلَلْتَ عُروشَهم بعُتَيْبَةَ بْنِ الحارِثِ بْنِ شِهابِ[١]

وقول دريد بن الصمة: [الطويل]

قتلنا بعبد اللَّه خيرَ لِداتِه ذُؤابَ بْنَ أسماء بْنِ زَيْدِ بن قارِبِ

وفيه تعرض للمقتول به، ولشرف المقتول، قيل: لما سمعه عبد الملك بن مروان قال: لولا القافيةُ لبلغ به آدم.

ومنه قول النبي ﷺ: «الكريمُ ابنُ الكريمِ ابنِ الكريمِ ابنِ الكريمِ، يوسفُ بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»[٢].

* * *

وأما اللفظي فمنه: الجناس بين اللفظين. وهو: تشابههما في اللفظ.

والتامُّ منه: أن يتفقا في أنواع الحروف، وأعدادِها، وهيئاتِها، وترتيبها.

فإن كانا من نوع واحد ـ كاسمين ـ سُمِّيَ مُمَاثلاً، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الرُّوم: ٥٥]، وقول الشاعر: [المديد]

حَدَقُ الآجالِ آجالُ والهوى لِلْمَرْءِ قَتَّالُ[٣]

الأول جمع أجل بالكسر، هو القطيع من بقر الوحش، والثاني جمع أَجَلٍ والمراد به منتهى الأعمار، وقول أبي تمام: [الطويل]

إذا الخيلُ جابَتْ قَسْطَلَ الحربِ صَدَّعوا صدورَ العوالي في صدور الكتائبِ[٤]

وإن كانا من نوعين ـ كاسم وفعل ـ سُمِّي مُسْتَوفَى، كقول أبي تمام أيضاً: [الكامل]

---

(١) هو لربيعة والد ذؤاب قاله لما قتل عتيبة فقتله قوم عتيبة به. موجود في «الكامل» للمبرد ٢/ ١٤.

(٢) ذكره البخاري في «صحيحه» ٤/ ١٨١ وأحمد في «مسنده» ٢/ ٩٦.

(٣) البيت لأبي سعيد المخزومي شاعر عباسي مقل عاصر دعبلاً وهجاه في «البيان» ٣/ ١٧. وهو عيسى بن خالد بن الوليد المخزومي أبو سعد: شاعر كثير الشعر جيده (ت نحو ٢٣٠هـ) ترجمته في «سمط اللآلي» ٥٧٨، والمرزباني ٢٦٠.

(٤) البيت في «ديوانه» ١/ ٨٣ من قصيدة مطلعها:

«على مِثْلِها من أَرْبُعٍ وملاعِبِ أُذيلَتْ مَصوناتُ الدُّموعِ السواكِبِ»

القسطل: الغبار. أي: إذا شقت الخيل غبار الحرب، فإنهم يطعنون الأبطال بالرماح حتى يكسروها في صدورهم.

مـا مـاتَ مـن كَـرَمِ الـزمـان فـإنَّـه يَـحْيـا لـدى يحيـى بْـنِ عبـدِ الـلَّـهِ(١)

ونحوه قول الآخر: [الطويل]

وسَمَّيْتُه يَحْيَى لِيَحْيَا، فلم يكن إلى رَدِّ أمرِ اللَّه فيه سبيلُ(٢)

والتام أيضاً إن كان أحدُ لفظَيْهِ مُركَّباً سمي جناسِ التركيب.

ثم إن كان المركب منهما مُركباً من كلمة وبعض كلمة سمي مرفوّاً، كقول الحريري: [الطويل]

ولا تَلْهُ عن تَذْكارِ ذَنْبِكَ، وابْكِهِ بِدَمعٍ يُحاكي الوَبْلَ حالَ مَصابِهِ

ومَثِّلْ لعينيكَ الحِمامَ ووَقْعَهُ ورَوْعَةَ مَلْقَاهُ ومَطْعَمَ صَابِهِ(٣)

وإلا، فإن اتفقا في الخط سمي مُتشابهاً، كقول أبي الفتح البُستي: [المتقارب]

إذا مَلِكٌ لم يَكُنْ ذا هِبَةْ فَدَعْهُ، فدولَتُهُ ذاهِبَةْ(٤)

وإن اختلفا سمي مفروقاً، كقول أبي الفتح أيضاً: [مجزوء الرمل]

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الجَا مَ، ولا جَامَ لَنَا

ما الذي ضَرَّ مُديرَ الجَامِ لو جَامَلَنَا(٥)

وقول الآخر: [الكامل]

لا تَعْرِضَنَّ على الرُّواةِ قَصيدةً ما لم تبالغْ قَبلُ في تهذيبها(٦)

فمتى عرضتَ الشِّعْرَ غيرَ مهذَّب عَدُّوه مِنْك وساوِساً تَهْذِي بها

ووجه حسنِ هذا القسم ـ أعني التامَّ ـ حُسْنُ الإفادة، مع أن الصورة صورة الإعادة. وإن اختلفا في هيئات الحروف فقط؛ سمي مُحَرَّفاً.

ثم الاختلاف قد يكون في الحركة فقط. كالبُرْدِ والبَرْدِ في قولهم: «جُبَّةُ البَرِدِ» «جنة البرد»

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ١٢٣ من قصيدة مطلعها:

«إحدى بني بَكْرِ بن عَبْدِ مَنَاةِ بينَ الكثيبِ الفَرْدِ فالأمواهِ»

(٢) لمحمد بن كناسة في رثاء ولده يحيى. البديع ص ٢٦.

(٣) البيتان في «زهر الآداب» ٢/ ٨٥، ٨٦، ٨٧.

(٤) البيت في «المفتاح» ص ١٨١. وأبو الفتح البستي هو علي بن محمد بن الحسين بن يوسف شاعر عصره وكاتبه له ديوان شعر صغير (ت ٤٠٠هـ) ترجمته في «وفيات الأعيان» ١/ ٣٥٦، و«البداية والنهاية» ١١/ ٢٧٨.

(٥) البيتان في «المفتاح» ص ١٨١.

(٦) البيتان في «يتيمة الدهر» ٤/ ٤٣٦. لاحظ اختلاف الهيئة في «تهذيبها» و«تهذي بها».

وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ﴿٧٢﴾ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الصَّافات: ٧٢، ٧٣].

قال السكاكي: وكقولك: «الجهول إما مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ» والمشدَّد في هذا الباب يقوم مقام المخفَّف نظراً إلى الصورة، فاعلم.

وقد يكون في الحركة والسكون، كقولهم: «البِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْكِ»، وقول أبي العلاء: [البسيط]

والحُسْنُ يظهر في بَيْتَيْنِ رَوْنَقُهُ ... بَيْتٍ منَ الشَّعْرِ، أو بيتٍ مِنَ الشِّعَرِ

وإن اختلفا في أعداد الحروف فقط، سمي ناقصاً، ويكون ذلك على وجهين:

أحدهما: أن يختلفا بزيادة حرف واحد في الأول كقوله تعالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴿٣٠﴾﴾ [القيامة: ٢٩، ٣٠].

أو في الوسط، كقولهم: «جَدِّي جَهْدِي».

أو في الآخر، كقول أبي تمام: [الطويل]

يَمُدُّون مِنْ أيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ ... تَصُولُ بأسْيافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبِ[(١)]

وقول البحتري: [الطويل]

لَئِنْ صَدَفَتْ عَنَّا فرُبَّتَ أنْفُسٍ ... صَوَادٍ إلى تِلْكَ الوُجوهِ الصَّوَادِفِ[(٢)]

ومنه ما كتب به بعض ملوك المغرب إلى صاحب له يدعوه إلى مجلس أنسٍ له: [الخفيف]

أيُّها الصاحبُ الذي فارقَتْ عَيْني ... ونَفْسِي منه السَّنا والسَّنَاءُ

نحن في المجلسِ الذي يَهَبُ الرا ... حَةَ والمَسْمَعَ الغِنَى والغِناء

نتعاطى التي تُنَسِّي من اللـ ... ـذة والرِّقَّةِ والهوى والهواء

فأتِهِ تُلْفِ راحةً ومُحَيّاً ... قد أعَدَّا لك الحيا والحياء[(٣)]

وربما يسمى هذا القسم ـ أعني الثالث ـ مطرَّفاً.

ووجه حسنِهِ أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة ـ كالميم من عواصم ـ أنها هي التي مضت، وإنما أُتِيَ بها للتأكيد، حتى إذا تمكن آخرُها في نفسك، ووعاه سمعُكَ؛ انصرف عنك ذلك التوهم؛ وفي هذا حصول الفائدة بعد أن يخالطك اليأس منها.

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٨٦ عواصٍ يحتمل وجهين: أجودهما: أن يكون جمع عاصية من عاصيته بالسيف إذا ضربته به، والآخر أن يكون من العصيان: أي لا تطع أمر الملوك ولا الأعداء إذ ليس فوقها يد.

(٢) البيت في «ديوانه» ٢/ ١٢٢ من قصيدة مطلعها:

«إلى أيِّ سِرٍّ في الهوى لم أخالِفِ ... وأيُّ غرامٍ عندهُ لم أصادِفِ»

(٣) الأبيات للمعتمد بن عباد كتبها إلى محمد بن الطيبب المصري، وهي في «قلائد العقيان» ص ٦.

والوجه الثاني: أن يختلفا بزيادة أكثر من حرف واحد كقول الخنساء: [مجزوء الكامل]

إن البُكاءَ هو الشِّفَا ءُ من الجَوَى بين الجوانِح[1]

وربما سُمّي هذا الضرب مذيَّلاً.

وإن اختلفا في أنواع الحروف اشتُرِطَ أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف.

ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سُمّي الجناسُ مضارعاً.

ويكون إما في الأول، كقول الحريري: «بيني وبين كِنّي[2] ليل دامِسٌ وطريق طامس».

وإما في الوسط، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]. وقول بعضهم: «البَرَايَا أهْدَاف البَلايَا».

وإما في الآخر، كقول النبي ﷺ: «الخيلُ معقودٌ بنواصيها الخَيْرُ إلى يوم القيامة»[3].

وإن كانا غير متقاربين سمي لاحقاً.

ويكونان أيضاً إما في الأول، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ [الهُمَزة: ١] وقول بعضهم: «رُبَّ وضِيٍّ غير رَضِيٍّ»، وقول الحريري: «لا أعطي زمامي لمن يخفر ذمامي».

وإما في الوسط، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ۝٧٥﴾ [غافر: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾ [العَاديَات: ٧، ٨].

وإما في الآخر كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾ [النّساء: ٨٣].

وقول البحتري: [الخفيف]

هلْ لِمَا فَاتَ مِنْ تَلاقٍ تَلافِ أمْ لَشاكٍ مِنَ الصبَابَة شَافي[4]

وإن اختلفا في ترتيب الحروف سمي جناس القلب، وهو ضربان:

١ ـ قلب الكل: كقولهم: «حُسامُه فَتْحٌ لأوليائه، حَتْفٌ لأعدائه».

٢ ـ وقلب البعض، كما جاء في الخبر: «اللهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِنا، وآمِنْ رَوْعاتِنا»، وقول بعضهم: «رحم الله امرأً أمسك ما بين فَكَّيْهِ، وأطلق ما بين كَفَّيه». وعليه قول أبي الطيب: [الوافر]

---

(١) البيت ليس في ديوان الخنساء. زيادة الحاء على كلمة (الجوى) فأصبحت (الجوانح).

(٢) الكن: البيت.

(٣) ذكره البخاري في «صحيحه» ٤/ ٣٤ ومسلم في الزكاة: باب ٦ رقم ٢٦، وأحمد في «مسنده» ٢/ ٤٩.

(٤) البيت في «ديوانه» ٢/ ١١٩ وهو مطلع القصيدة.

مُـمَـنَّـعَـةٌ مُـنَـعَّـمَـةٌ رَداحٌ يُكلِّف لفظُها الطيرَ الوُقوعا[1]

وإذا وقع أحد المتجانسين جناسَ القلب في أول البيت، والآخر في آخره؛ سمي مقلوباً مجنَّحا.

وإذا وَلِيَ أحدُ المتجانسين الآخرَ سمي مُزْدَوجاً، ومكرَّراً، ومردَّداً، كقوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]، وما جاء في الخبر: «المؤمنون هينون لينون»، وقولهم: «من طلب وَجَدَّ وَجَدَ»، وقولهم: «من قرع باباً ولَجَّ ولَجَ»، وقولهم: «النبيذ بغير النغم غمٌّ وبغير الدسم سم»، وقوله: [الطويل]

يَـمُـدُّون مـن أيْـدٍ عَـوَاصٍ عَـواصـمٍ تَـصُـولُ بـأسيافٍ قَـوَاضٍ قَـواضِـبِ[2]

واعلم أنه يلحق بالجناس شيئان:

أحدهما: أن يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الرُّوم: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقِعَة: ٨٩]، وقول النبي ﷺ: «الظلم ظُلُمَات يوم القيامة»[3]، وقول الشافعي رضي الله عنه وقد سئل عن النبيذ: «أجمع أهل الحَرَمَيْنِ على تحريمه»، وقول أبي تمام: [الطويل]

فيا دمْعُ أنْجِدني على ساكني نَجْدِ[4]

وقول البحتري: [الكامل]

يَعْشَى عن المجْد الغَبِيُّ ولَنْ ترى في سُؤدَدٍ أرَباً لغيرِ أريبِ[5]

وقول محمد بن وهيب: [الطويل]

قَسَمْتَ صروفَ الدهرِ بَأساً ونائلاً فَمَالُكَ مَوْتُورٌ، وسيفُك واترُ[6]

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٥٠ من قصيدة مطلعها:
«مُلِثُّ القَطْرِ أعطِشُها ربوعا وإلا فاسقِها السَّمَّ النقيعا»

(٢) سبق تخريج البيت ص ٢٧٣.

(٣) ذكره البخاري في «صحيحه» ٣/ ١٦٩ وأحمد في «مسنده» ٢/ ١٣٧.

(٤) البيت في «ديوانه» ١/ ١٨٩ وهو كاملاً:
«وأنجدتُمُ مِنْ بَعْدِ إتهام دارِكُمْ فيا دَمْعُ أنجدني على ساكني نجدِ»
ومطلع القصيدة:
«شهدتُ لقد أقْوَتْ مغانيكم بعدي ومَحَتْ كما مَحَتْ وشائعُ من بُرْدِ»

(٥) البيت في «ديوانه» ١/ ١٤٥ ومطلع القصيدة:
«كَمْ بالكثيبِ من اعتراضِ الكثيبِ وقوامِ غُصنٍ في الثيابِ رطيبِ»

(٦) البيت في ترجمته في «الأغاني» ١٩/ ٦٣.

والثاني: أن يجمعهما المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به، كقوله تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ ﴿١٦٨﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ١٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [الرَّحمٰن: ٥٤].

وقول البحتري: [الخفيف]

وإذا ما رياحُ جُودِكَ هَبَّت صار قول العذول فيها هَباءَ[1]

* * *

ومنه: ردُّ العَجز على الصدر، وهو في النثر: أن يجعل أحد اللفظين المكررين، أو المتجانسين، أو الملحقين بهما، في أول الفقرة، والآخر في آخرها، كقوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقولهم: «الحيلة ترك الحيلة»، وكقولهم: سائلُ اللئيم يرجع ودمعه سائل، وكقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠]، وكقوله تعالى: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٦٨].

وفي الشعر: أن يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول، أو حَشْوِه، أو آخرِه، أو صدر الثاني.

فالأول: كقوله: [الطويل]

سريعٌ إلى ابنِ العَمِّ يَلْطِمُ وجهَه وليسَ إلى داعي النَّدَى بِسَرِيعِ[2]

ونحوه قول الآخر: [الكامل]

سُكْرَانِ: سُكْرُ هَوًى، وسُكْرُ مُدَامةٍ أنَّى يُفِيقُ فَتًى به سُكْرَانِ؟[3]

والثاني: كقول الحماسي: [الوافر]

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نجدٍ فما بعد العَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ[4]

ونحوه قول أبي تمام: [الوافر]

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٣١ من قصيدة مطلعها:
«يا أخا الأَزْدِ ما حفظتَ الإخاءَ لِمُحِبٍّ ولا رعَيْتَ الوفاءَ»

(٢) البيت للأقيشر في «الصناعتين» ص ٣٧٨.

(٣) البيت لديك الجن في «ديوانه» ص ٨٠.

(٤) البيت في «ديوان الحماسة» ص ٢٣٤ من قصيدة مطلعها:
«أقول لصاحبي والعيسُ تهوي بين المُنيفةِ فالضِّمارِ»
وهو غير منسوب وإن أشار المحقق إلى أنه يروى للصمة بن عبد الله القشيري كما لجعدة بن معاوية العقيلي ولمعقل بن جناب.

ولـم يـحـفـظْ مُـضـاعَ الـمَـجْـدِ شَـيْءٌ   مـن الأشـيـاءِ كـالـمـالِ الـمُـضـاعِ(١)

والثالث: كقوله أيضاً: [الطويل]

ومَنْ كان بالبيضِ الكواعبِ مُغْرَماً   فما زلتَ بالبِيضِ القواضبِ مغرما(٢)

والرابع: كقول الحماسي: [الطويل]

وإن لـم يـكـن إلا مُـعَـرَّجَ سـاعـةٍ   قـلـيـلا، فـإني نـافـعٌ لـي قـلـيـلُـهَـا(٣)

والخامس: كقول القاضي الأرجاني: [الوافر]

دعـانـي مِـنْ مَـلامِـكُـمـا سَـفـاهـاً   فـداعـي الـشـوقِ قـبـلـكـمـا دعـانـي(٤)

وقول الآخر: [الخفيف]

سَلْ سبيلاً فيها إلى راحةِ النفسِ   بِـرَاحٍ كـأنَّـهـا سـلـسـبـيـلُ(٥)

وقول الآخر: [الطويل]

ذوائبُ سودٌ كالعناقيدِ أُرْسِلَتْ   فَمِنْ أجلِها منها النفوسِ ذوائبُ(٦)

والسادس: كقول الآخر: [الكامل]

وإذا الـبـلابـلُ أفـصـحَـتْ بـلـغـاتـهـا   فَـانْـفِ الـبـلابـلَ بـاحْـتِـسـاءِ بـلابـلِ(٧)

والسابع: كقول الحريري: [الوافر]

فَـمَـشْـغُـوفٌ بـآيـات الـمَـثَـانـي   ومَـفْـتُـونٌ بِـرَنَّـاتِ الـمَـثَـانـي(٨)

والثامن: كقول القاضي الأرجاني: [السريع]

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٦٤ من قصيدة مطلعها:
«خـذي عـبـرات عـيـنـكِ عـن زمـاعـي   وصـونـي مـا أزلـتِ مـن الـقـنـاعِ»

(٢) البيت في «ديوانه» ٢/ ٧٦ من قصيدة مطلعها:
«عـسـى وَطَـنٌ يـدنـو بـهـم وَلَـعَـلَّـمـا   وأنْ تُـعْـتِـبِ الأيـامُ فـيـهـم فـربـمـا»

(٣) البيت لذي الرمة في «ديوانه» ١/ ٤٢٣ ومطلع القصيدة:
«أخـرقـاء لـلـبـيـنِ اسـتـقـلَّـتْ حـمـولُـهـا   نـعـم غـربـةٌ فـالـعـيـن يـجـري مـسـيـلـهـا»

(٤) البيت في «ديوانه» ص ٤٠٣، ومطلع القصيدة:
«إذا لـم تـقـدرا أن تـسـعـدانـي   عـلـى شـجـنـي فـسـيـرا واتـركـانـي»

(٥) البيت في «يتيمة الدهر» ٤/ ١١٨ ومطلع القصيدة:
«قـد أتـاك الـنـيـروز وهـو بـعـيـد   مـرّ مـن قـبـلـه قـريـبـا رسـيـلُ»
السبيل: الطريق. السلسبيل: السهل المساغ في الحلق.

(٦) ذوائب الأولى جمع ذؤابة وهي أعلى شعر الرأس، وذوائب الثانية جمع ذائبة اسم فاعل من ذاب.

(٧) البيت في «خاص الخاص» ص ١٤٧.

(٨) المثاني الأولى: القرآن، والثانية: أوتار العزف.

أمَّلْتُهُمْ ثُمَّ تأمَّلْتُهُمْ فلاح لي أنْ ليسَ فيهِمْ فَلاَحْ[(١)]

والتاسع: كقول البحتري: [المتقارب]

ضرائب أبدعْتَها في السَّماحِ فلسنا نرى لك فيها ضريبا[(٢)]

والعاشر: كقول امرىء القيس: [الطويل]

إذا المرءُ لم يَخْزُنْ عليه لسانَهُ فليسَ على شيءٍ سِواهُ بِخَزَّانِ[(٣)]

وقول أبي العلاء المعري: [البسيط]

لو اختصرتم من الإحسان زُرْتكُمُ والعَذْبُ يُهْجَرُ للإفراط في الخَصَرِ[(٤)]

والحادي عشر: كقول الآخر: [الكامل]

فدَع الوعيدَ؛ فما وعيدُك ضائري أطَنِينُ أجنحةِ الذُّبابِ يضيرُ؟![(٥)]

والثاني عشر: كقول أبي تمام: [الطويل]

وقد كانت البِيضُ القَواضِبُ في الوَغَى بَوَاتِرَ فهي الآنَ من بَعْدِه بُتْرُ[(٦)]

* * *

ومنه السجع، وهو: تواطُؤُ[(٧)] الفاصلتين من النثر على حرف واحد، وهذا معنى قول السكاكي: «الإسجاع في النثر كالقوافي في الشعر».

وهو ثلاثة أضرب: مُطرّف، ومتوازٍ، وترصيع لأن الفاصلتين إن اختلفتا في الوزن فهو

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٨٣، ومطلع القصيدة:
«صوت حمامِ الأيكِ عند الصباخ جدّدَ تذكاري عهد الصباخ»

(٢) للسرّي الرفاء في «يتيمة الدهر» ٢/ ١٣٣. وهو مأخوذ من قول البحتري:
«بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريبا»

(٣) البيت في «ديوانه» ص ١٩٨، ومطلع القصيدة:
«قفا نبك من ذكرى حبيب وعِرْفانِ ورسمٍ عَفَتْ آياتُهُ منذ أزمانِ»

(٤) البيت في «ديوانه» ص ٣٧، ومطلع القصيدة:
«يا ساهرَ البرقِ أيقِظْ راقِدَ السَّمُرِ لعلّ بالجِزْعِ أعواناً على السَّهَرِ»

(٥) البيت في «الكامل» ١/ ٢٠٨ لعبد الله بن محمد أبي عيينة من قصيدة له في علي بن محمد العلوي وكان دعاه إلى نصرته فلم يجبه فتوعده فقال فيه أبياتاً.

(٦) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢١٠ من قصيدة مطلعها:
«كذا فليجلّ الخطب وليفدح الأمرُ فليس لعين لم يغض ماؤها عذرُ»
القواضب: القواطع. الوغى: الحرب. البواتر: القواطع. بتر: جمع أبتر وهو المقطوع أو المقطوع الذنب.

(٧) أي توافق.

السجع المُطَرَّفُ، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾﴾ [نوح: ١٣، ١٤].

وإلا[1] فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ، أو أكثر ما فيها، مِثْلُ ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقفية، فهو الترصيع، كقول الحريري: «فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه»، وكقول أبي الفضل الهمذاني: «إن بَعُدَ الكَدَر صَفْواً، وبعد المطر صَحْواً»، وقول أبي الفتح البُسْتي: «لِيَكُنْ إقدامك توكُّلاً، وإحجامك تأمُّلاً».

وإلا؛ فهو السجع المتوازي، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾﴾ [الغَاشِيَة: ١٣، ١٤]، وفي دعاء النبي ﷺ: «اللهم إني أدرأ بك في نُحورهم، وأعوذ بك في شرورهم».

وشروط حسنِ السجع اختلافُ قرينتيه في المعنى كما مر، لا كقول ابن عباد في مهزومين: «طاروا وَاقِينَ بظهورهم صدورَهم، وبأصلابهم نُحورَهُمْ»، قيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه، كقوله تعالى: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴿٢٨﴾ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴿٢٩﴾ وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الواقِعَة: ٢٨ ـ ٣٠]، ثم ما طالَتْ قرينته الثانية، كقوله: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [النّجم: ١، ٢] أو الثالثة، كقوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ﴿٣١﴾﴾ [الحَاقَّة: ٣٠، ٣١]، وقول أبي الفضل الميكالي: «له الأمر المُطاعُ والشَّرَفُ اليَفاعُ، والعِرْضُ المَصُونَ، والمالُ المُضَاعُ».

وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العَصر: ١ ـ ٣].

ولا يحسن أن تُولَى قرينةٌ قرينةً أقصرَ منها كثيراً؛ لأن السجع إذا استوفى أَمَدَهُ من الأولى لطولها، ثم جاءت الثانية أقصر منها كثيراً، يكون كالشيء المبتور ويبقى السامع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها. والذوق يشهد بذلك، ويقضي بصحته.

ثم السجع، إما قصير، كقوله تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴿١﴾ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا ﴿٢﴾﴾ [المُرسَلات: ١، ٢].

أو طويل، كقوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٤٣﴾ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿٤٤﴾﴾ [الأنفَال: ٤٣، ٤٤].

أو متوسط، كقوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴿٢﴾﴾ [القَمَر: ١، ٢].

---

(١) أي وإن لم يختلفا في الوزن.

كَبَا بِكَ الفَرَسُ» وجواب القاضي: «دام عُلاَ العِمَادِ»، وقول القاضي الأرجاني: [الوافر]

مَوَدَّتُهُ تدومُ لكلِّ هَوْلٍ   وهَلْ كُلٌّ مودتُه تدومُ؟[١]

وفي التنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وفيه: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣].

ومنه **التشريع**، وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى على الوقوف على كل واحدة منهما، كقول الحريري: [الكامل]

يا خاطبَ الدنيا الدَّنيّة، إنها   شَرَكُ الرَّدَى، وقَرَارَةُ الأكْدارِ[٢]

الأبيات...

* * *

ومنه لزوم ما لا يلزم، وهو أن يجيء قبل حرف الرَّويّ[٣] وما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في مذهب السجع، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ۝٢٠١ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ۝٢٠٢﴾ [الأعراف: ٢٠١، ٢٠٢]، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: ٩، ١٠].

وقول الشاعر: [الطويل]

سأشكرُ عَمْراً إن تَرَاخَتْ مَنِيّتي   أيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وإن هِيَ جَلّتِ

فَتًى غَيْرُ مَحجوبِ الغِنَى عن صديقه   ولا مُظْهِرُ الشكوى إذا النّعلُ زلّتِ

رأى خَلّتِي من حَيْثُ يَخفَى مَكَانُها   فكانت قَذَى عَيْنَيْهِ حتّى تجلّتِ[٤]

وقول الآخر: [الطويل]

يقولونَ: في البستانِ للعينِ لَذَّةٌ   وفي الخمرِ والماءِ الذي غيرُ آسِنِ

إذا شِئْتَ أن تلقى المحاسِنَ كلّها   ففي وجه من تَهْوَى جميعُ المحاسنِ[٥]

وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين أيضاً، كقول الحريري:

«وما اشْتارَ العسل، مَنْ اختارَ الكسل»[٦]

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٣٧١، ومطلع القصيدة:

«لأيِّ وميضِ بارقةٍ أشيمُ   ومرعى الفضلِ في زمني هشيمُ»

(٢) البيت في «مقامات الحريري» ص ٢٢٥. إذا وقفت على (الردى) فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وإذا وقفت على (الأكدار) فهو من الضرب الثاني منه.

(٣) وهو الحرف الأخير من القافية والذي عليه تبنى القصيدة وإليه تنسب.

(٤) سبقت الإشارة إلى الأبيات ص ٣١.   (٥) هما في «البديع لابن معتز» ص ٧٥.

(٦) الشاهد لزوم ما لا يلزم في: (اختار) و(اشتار) إذ التزم التاء والألف فيهما.

وأصل الحسن في جميع ذلك ـ أعني القسم اللفظي ـ كما قال الشيخ عبد القاهر؛ هو أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني؛ فإن المعاني إذا أُرْسِلَتْ على سَجِيّتها، وتُرِكت وما تريد؛ طَلَبَت لأنفسها الألفاظ، ولم تَكْتَسِ إلا ما يليق بها، فإن كان خلاف ذلك كان كما قال أبو الطيب: [الطويل]

إذا لم تُشَاهِدْ غيرَ حسنِ شَياتِهَا وأعضائها؛ فالحسنُ عنكَ مُغَيّبُ[1]

وقد يقع في كلام بعض المتأخرين ما حَمَلَ صاحبه فَرْطُ شَغَفِه بأمور ترجع إلى ما له اسم في البديع على أن ينسى أنه يتكلم ليُفْهِم، ويقول ليُبين، ويُخَيّل إليه أنه إذا جمع عِدَّةً من أقسام البديع في بيت؛ فلا ضَيْرَ أن يقع ما عَناه في عَمْيَاء وأن يُوقِع السامع مِنْ طلبه في خَبْطِ عَشْوَاء.

* * *

هذا ما تيسر ـ بإذن الله تعالى ـ جَمْعُه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها فيه بعض المصنفين.

١ ـ منها ما يتعين إهماله لأحد سببين:

لعدم دخوله في فن البلاغة، نحو ما يرجع في التحسين إلى الخط دون اللفظ مع أنه لا يخلو من التكلف، ككون الكلمتين مُتماثلتين في الخط، وكون الحروف مَنقوطةً أو غير منقوطة، ونحو ما لا أثر له في التحسين، كما يسمى الترديد[2].

أو لعدم جدواه، نحو ما يوجد في كتب بعض المتأخرين مما هو داخل فيما ذكرناه، كما سماه الإيضاح؛ فإنه في الحقيقة راجع إلى الإطناب، أو خَلَط فيه. كما سمّاه حُسْنُ البيان.

٢ ـ ومنها ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله على فائدة، وهو شيئان:

أحدهما: القول في السرقات الشعرية، وما يتصل بها.

والثاني: القول في الابتداء، والتخلُّص، والانتهاء.

فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب.

الفصل الأول

القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها

اعلم أن اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم ـ كالوصف بالشجاعة، والسخاء، والبلادة، والذكاء ـ فلا يُعَدُّ سرقة، ولا استعانة، ولا نحوهما؛ فإن هذه أمور متقررة في

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ١٨٠ من قصيدة مطلعها:
«أغالِبُ فيكَ الشوق والشوقُ أغلبُ وأعجبُ من ذا الهجرِ والوصلُ أعجبُ»
والشيات: جمع شية، وهي اللون. يقول: إذا لم تر من حسن الخيل خير حسن الألوان والأعضاء فلم ترَ حسنها إنما حسنها في العَدْوِ والجري.

(٢) الترديد هو أن تعلق الكلمة بمعنى ثم تعلق بمعنى آخر.

النفوس، متصورة للعقول، يشترك فيها الفصيح والأعجم، والشاعر والمُفْحَم.

وإن كان في وجه الدلالة على الغرض ـ وينقسم إلى أقسام كثيرة: منها التشبيه بما توجد الصفة فيه على الوجه البليغ كما سبق، ومنها ذِكر هيئاتٍ تدل على الصفة؛ لاختصاصها بمن له الصفة، كوصف الرجل حال الحرب بالابتسام، وسكونِ الجوارح، وقِلّةِ الفكر، كقوله: [الطويل]

كأنَّ دَنانيراً على قَسَمَاتِهِمْ وإنْ كان قدْ شَفَّ الوُجوهَ لِقاءُ[١]

وكذا وصفُ الجواد بالتهلُّل عند ورود العُفاةِ، والارتياحِ لرؤيتهم، ووصفُ البخيل بالعُبوس، وقلّةِ البِشْرِ، مع سَعَة ذات اليد، ومساعدة الدهر.

فإن كان مما يشترك الناس في معرفته لاستقراره في العقول والعادات، كتشبيه الفتاة الحسنة بالشمس والبدر، والجواد بالغيث والبحر، والبليد البطيء بالحجر، والشجاع الماضي بالسيف والنار؛ فالاتفاق فيه كالاتفاق في عموم الغرض[٢].

وإن كان مما لا يُنَال إلا بفكر، ولا يصل إليه كلُّ أحد، فهذا الذي يجوز أن يُدَّعى فيه الاختصاص والسبق، وأن يُقضى بين القائلين فيه بالتفاضل وأنَّ أحدهما فيه أفضل من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه.

وهو ضربان:

أحدهما: ما كان في أصله خاصّياً غريباً.

والثاني: ما كان في أصله عامّياً مُبْتذلاً، لكن تُصرِّف فيه بما أخرجه من كونه ظاهراً ساذَجاً إلى خلاف ذلك؛ وقد سبق ذكر أمثلتهما في التشبيه والاستعارة.

إذا عرفت هذا فنقول:

الأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر.

أما الظاهر فهو أن يُؤخذ المعنى كله إما مع اللفظ كله أو بعضه، وإما وحده.

فإن كان المأخوذ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم مردود؛ لأنه سرقة محضة، ويُسمى نَسْخاً وانتحالاً، كما حُكِي أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده: [الطويل]

إذا أنتَ لم تُنْصِف أخاكَ وَجَدْتَهُ على طَرَفِ الهِجْران إن كان يَعْقِلُ
ويركب حَدَّ السيفِ مِنْ أن تَضيمَهُ إذا لم يكن عن شَفْرَةِ السيف مَزْحَلُ[٣]

(١) البيت لمحرز بن المكعبر الضبي في «ديوان الحماسة» ٢٩٢ من قصيدة مطلعها:
«أَبلِغْ عَلِيّاً حيث صارت بها النَّوى وليس لدهرِ الطالبينَ فناءُ»

(٢) في أنه لا يعد فيها سرقة.

(٣) البيتان في «زهر الآداب» ٣/ ٢٤٥.

فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني، فأنشد كلمته التي أولها: [الطويل]

لَعَمْرُكَ ما أدري، وإني لأوْجَلُ   على أيِّنا تَغدو المَنِيّةُ أوّلُ[1]

حتى أتى عليها، وفيها أنشده عبد الله، فأقبل معاوية على عبد الله، وقال له: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: المعنى لي، واللفظ له، وبَعْدُ فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحق بشعره.

وقد رُوي لأوس ولزهير في قصيدتهما هذا البيت: [الطويل]

إذا أنت لم تُعْرِضْ عن الجهلِ والخَنَا   أصبْتَ حليماً، أو أصابكَ جاهلُ[2]

وقد روي للأبيرد اليربوعي: [الطويل]

فَتًى يَشْتَري حُسْنَ الثّنَاءِ بمَالهِ   إذا السّنَةُ الشّهباءُ أعْوَزَها القَطْرُ[3]

ولأبي نُواس: [الطويل]

فتًى يشتري حُسْنَ الثناءِ بمالِهِ   ويعلم أن الدائراتِ تَدُورُ[4]

وقد روي لبعض المتقدمين يمدح مَعْبَداً: [الطويل]

أجاد طُوَيْسٌ والسُّرَيْجِيُّ بعدَه   وما قَصَباتُ السّبْقِ إلاّ لمعْبَدِ[5]

ولأبي تمام: [الطويل]

مَحَاسِنُ أصنافِ المُغَنِّينَ جَمّةٌ   وما قَصَباتُ السّبْقِ إلا لِمَعْبَدِ[6]

وحكى صاحب الأغاني في أصوات مَعْبَدٍ[7]: [البسيط]

---

(١) البيت في «معجم الشعراء» ص ٣٩٩.

(٢) البيت لزهير في «ديوانه» ص ١٠٠، ومطلع القصيدة:
«لسلمى بشرقيّ القَنانِ منازلُ   ورسمٌ بصحراءِ اللُّبينِ حائلُ»

(٣) البيت في «البيان والتبيين» ٣/ ٣٦٠. والأبيرد بن المنذر بن عبد قيس الرياحي اليربوعي من تميم: شاعر فصيح بدوي كان هجّاءً جيد الرثاء. أدرك دولة بني أمية وأخباره في «الأغاني» كثيرة (ت ٦٨هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٣/ ٩٩.

(٤) البيت في «ديوانه» ص ٣٩٢ ومطلع القصيدة:
«أجارةَ بيتينا أبوكِ غيورُ   وميسورُ ما يُرجى لديكِ عسيرُ»

(٥) طويس والسريجي: مغنيان مشهوران.

(٦) البيت في «ديوانه» ١/ ١٦٦ من قصيدة مطلعها:
«سَرَتْ تستجير الدمعَ خوفَ نوى غَدِ   وعادَ قَتاداً عندها كُلُّ مَرْقَدِ»

(٧) معبد بن وهب، أبو عباد المدني. نابغة الغناء العربي في العصر الأموي. عاش طويلاً إلى أن انقطع صوته (ت ١٢٦هـ). ترجمته في «الأغاني» ١/ ٤٣، ١٤/ ٨٣.

لهفي على فِتْيَةٍ ذَلَّ الزمانُ لهم فما يصيبُهم إلاَّ بما شاؤوا

وفي شعر أبي نواس: [البسيط]

دارَتْ على فِتْيَةٍ ذلَّ الزمانُ لهم فما يُصيبهم إلا بما شاؤوا![(١)]

وفي هذا المعنى ما كان التغيير فيه بإبدال كلمة أو أكثر بما يرادفها، كقول امرىء القيس: [الطويل]

وقوفاً بها صَحْبِي عليَّ مَطِيَّهُمْ يقولون: لا تَهْلِكْ أسًى وتَجَمَّلِ[(٢)]

وقول طَرَفَة: [الطويل]

وُقوفاً بها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يقولون: لا تَهْلَكْ أسًى وتَجَلَّدِ[(٣)]

وكقول العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه: [الطويل]

وما الناسُ بالناس الذين عَهِدْتَهُمْ ولا الدارُ بالدارِ التي كُنْت تَعْلَمُ

وقول الفرزدق: [الطويل]

وما الناسُ بالناسِ الذين عَهِدْتَهُمْ ولا الدارُ بالدار التي كنتَ تَعْرِفُ[(٤)]

وكقول حاتم: [الطويل]

ومَن يَبْتَدِع ما ليس مِنْ خِيمِ نَفْسِهِ يَدَعْهُ، ويَغْلِبْهُ على النفس خِيمُها[(٥)]

وقول الأعور: [الطويل]

ومن يَقْتَرِفْ خُلْقاً سِوَى خُلْقِ نفسِهِ يَدَعْهُ، ويَغْلِبْهُ على النفس خِيمُها[(٦)]

وإن كان مع تغيير لنظمه، أو كان المأخوذ بعض اللفظ سُمِّي إغارةً ومَسْخاً.

١ ـ فإن كان الثاني أبلغَ من الأول لاختصاصه بفضيلة ـ كحسن السَّبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى ـ فهو ممدوح مقبول، كقول بشّار: [البسيط]

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٣٣ من قصيدة مطلعها:
«دعْ عنكَ لومي فإنَّ اللومَ إغراءُ وداوِني بالتي كانت هي الداءُ»

(٢) البيت في «ديوانه» ص ١٠.

(٣) البيت في «ديوانه» ص ١٩، من قصيدة مطلعها:
«لخولةَ أطلالٌ ببرقةِ ثهمدِ تلوحُ كباقي الوشمِ في ظاهرِ اليدِ»

(٤) البيت ليس للفرزدق. وهو للعباس بن المطلب في الوساطة بين المتنبي وخصومه ص ٣٢٣، و(تعلم) بدل (تعرف).

(٥) البيت ليس في ديوان حاتم. وقد نسبه المرزباني في «معجم الشعراء» ص ٣٦٢ إلى مالك السلمي.

(٦) البيت في ديوان كثير عزة ص ٢١٠ ومطلع القصيدة:
«عفَتْ غيقةٌ من أهلها فحريمها فبرقةُ حِسْمى قاعها فصريمها»

مَنْ راقَبَ الناسَ لم يَظْفَرْ بِحَاجتِهِ   وفازَ بالطيِّباتِ الفاتِكُ اللَّهِجُ (١)

وقول سلمِ الخاسرِ: [مخلع البسيط]

مَنْ راقَبَ الناسَ ماتَ غَمّاً   وفازَ باللذَّةِ الجَسُورُ (٢)

فبيتُ سَلْم أجود سَبْكاً، وأخصَر. وكقول الآخر: [الطويل]

خَلقنا لهم في كل عَيْنٍ وحاجِبٍ   بِسُمْرِ القَنَا والبِيضِ عَيْناً وحاجِبا (٣)

وقول ابن نُباتَةَ السعدي بعده: [الطويل]

خلقْنَا بأطراف القَنَا في ظُهورهم   عُيوناً لها وَقْعُ السيوف حَواجِبُ (٤)

فبيت ابن نُباتة أبلغ؛ لاختصاصه بزيادة معنى، وهو الإشارة إلى انهزامهم، ومن الناس من جعلهما متساويين.

وإن كان الثاني دُونَ الأول في البلاغة فهو مذموم مردود، كقول أبي تمام: [الكامل]

هَيهَاتَ؛ لا يَأتِي الزمانُ بمثلِهِ   إن الزمانَ بمثلِهِ لَبَخِيلُ (٥)

وقول أبي الطيب: [الكامل]

أعْدَى الزَّمانَ سَخاؤه، فَسَخَا به   ولَقَدْ يكون بهِ الزمانُ بخيلا (٦)

فإن مِصراعَ أبي تمام أحسنُ سَبْكاً من مصراع أبي الطيب، أراد أن يقول: «ولقد كان الزمان به بخيلاً» فعدَلَ عن الماضي إلى المضارع؛ للوزن.

فإن قلت: المعنى «إن الزمان لا يسمح بهلاكه».

قلت: السخاء بالشيء هو بَذْلُه للغير، فإذا كان الزمان قد سخا به، فقد بَذَله، فلم يَبْقَ في تصريفه حتى يَسْمَحَ بهلاكه أو يبخل به.

وإن كان مثلَه فالخطب فيه أهْوَنُ، وصاحبُ الثاني أبعدُ من المذمة، والفضل لصاحب الأول، كقول بشار: [البسيط]

يا قَوْمُ أُذْنِي لبَعْضِ الحيِّ عاشِقَةٌ   والأذْنُ تَعْشَقُ قبلَ العينِ أحيانا (٧)

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٤٣٨.

(٢) البيت في «الصناعتين» ص ٢٠٧.

(٣) البيت في «ريحانة الألبا» ص ١٠٤ لإبراهيم بن عثمان الغزي (ت ٤٢٥هـ).

(٤) البيت في «ريحانة الألبا» ص ١٠٤.

(٥) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢٥٥ من قصيدة مطلعها:

«إني لأستحيي يقيني أن يُرى   لِشكي في شيءٍ عليه سبيلُ»

(٦) البيت في «ديوانه» ٣/ ٢٣٦.

(٧) البيت في «ديوانه» طبعة القاهرة ٤/ ٢٠٦.

وقول ابن الشِّحْنَة الموصِليِّ: [الطويل]

وإنِّي امرُؤٌ أحْبَبْتُكُمْ لمكارِمٍ ... سَمِعْتُ بها، والأُذْنُ كالعين تَعْشَقُ(١)

وكذا قول القاضي الأرَّجانيِّ: [الكامل]

لم يُبْكِني إلاَّ حديثُ فراقِكُمْ ... لمَّا أسَرَّ بهِ إلَيَّ مُوَدِّعِي

هو ذلك الدُّرُّ الذي ألقيتهِ ... في مَسْمَعِي، ألقيتُه مِنْ مَدْمَعِي(٢)

وقول جارِ الله: [الطويل]

وقائلةٍ: ما هذه الدُّرَرُ التي ... تُساقِطُها عَيْنَاكَ سِمْطَينِ سِمْطَيْنِ

فقلتُ: هي الدُّرُّ الذي قد حَشَا بهِ ... أبو مُضَرٍ أُذْنِي تَساقَطُ من عَيْنِي(٣)

وكقول أبي تمام: [الكامل]

لو حارَ مُرْتَادُ المَنِيَّةِ؛ لم يَجِد ... إلا الفِراقَ على النُّفوس دَلِيلا(٤)

وقول أبي الطيب: [البسيط]

لولا مُفَارَقَةُ الأحبابِ ما وَجَدَتْ ... لها المَنايا إلى أرواحنا سُبُلا(٥)

واعلم أن من هذا الضرب ما هو قبيح جداً، وهو ما يدل على السرقة باتفاق الوزن والقافية أيضاً، كقول أبي تمام: [الوافر]

مُقِيمُ الظَّنِّ عِنْدَكَ والأماني ... وإن قَلِقَتْ رِكابي في البِلادِ

ولا سافرتُ في الآفاقِ إلا ... ومن جَدْواكَ راحِلَتِي وزَادِي(٦)

---

(١) البيت في «وفيات الأعيان» ١/ ٢٧٢، ٥/ ٢١٤.

(٢) البيتان في «ديوانه» ص ٢٤٨، ومطلع القصيدة:

«حيّتكَ غاديةُ الحيا مِنْ مربعِ ... رجعتْ عهودي فيكَ أم لم ترجعِ»

(٣) البيتان في «ريحانة الألبا» ص ٢٩١.

(٤) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢١. من قصيدة مطلعها:

«يومَ الفراقِ لقد خُلِقْتُ طويلا ... لم تبقِ لي جَلَداً ولا معقولا»

ومرتاد المنية: طالبها.

(٥) البيت في «ديوانه» ٣/ ١٦٢ من قصيدة مطلعها:

«أحيا وأسر ما قاسيت ما قتلا ... والبينُ جارَ على ضعفي وما عَدَلا»

وقد أخذ المعنى كله ومحصله أنه لا دليل للمنية على النفوس إلا الفراق، مع لفظ المنية والفراق والوجدان، وبدّل الأرواح بالنفوس.

(٦) البيتان في «ديوانه» ١/ ١٣٩ من قصيدة مطلعها:

«سقى عهد الحمى سَبَلُ العِهادِ ... وروَّضَ حاضِرٌ منه وبادي»

وقول أبي الطيب: [الوافر]

وإنّي عنكَ بَعْدَ غَدٍ لَغادِ وقلبي عن فِنائكَ غَيْرُ غادِ
محبكَ حَيْثُما اتّجَهتْ رِكابي وضَيفُكَ حَيْثُ كُنتُ منَ البِلادِ[1]

وإن كان المأخوذ المعنى وحده سُمّي إلماماً وسَلْخاً، وهو ثلاثة أقسام كذلك:

أولها: كقول البحتري: [الطويل]

تَصُدُّ حَياءً أن تَراكَ بأوْجُهٍ أتى الذَّنْبَ عاصِيها، فَلِيمَ مُطِيعُها[2]

وقول أبي الطيب: [الوافر]

وجُرْمٍ جَرَّهُ سُفَهاءُ قَوْمٍ وحَلَّ بغيرِ جارِمِهِ العَذابُ[3]

فإن بيت أبي الطيب أحسن سبكاً، وكأنه اقتبسه من قوله تعالى: ﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

وكقول الآخر: [الطويل]

ولَستُ بِنَظّارٍ إلى جانبِ الغِنَى إذا كانَتِ العَلْياءُ في جانبِ الفَقْرِ[4]

وقول أبي تمام بعده: [الطويل]

يَصُدُّ عن الدنيا إذا عَنَّ سُودَدٌ ولو بَرَزَتْ في زِيِّ عَذْراءَ ناهِدِ[5]

فبيت أبي تمام أخصر وأبلغ؛ لأن قوله: «ولو برزت في زي عذراء ناهد» زيادة حسنة.

وكقول أبي تمام: [الطويل]

هو الصُّنْع؛ إن يَعْجَلْ فخيرٌ، وإن يَرِثْ فَلَلرَّيْثُ في بَعْضِ المَواضِعِ أنفعُ[6]

---

(١) البيتان في «ديوانه» ١/ ٣٦٥ من قصيدة مطلعها:
«أحادٌ أم سُداسٌ في أحادِ لُيَيْلَتنا المنوطة بالتنادِ»

(٢) البيت في «ديوانه» ٢/ ٨٤ من قصيدة مطلعها:
«منى النفسِ في أسماءَ لو تستطيعها بها وَجْدُها من غادةٍ ووُلوعُها»

(٣) البيت في «ديوانه» ١/ ٨١ من قصيدة مطلعها:
«بغيرِكَ راعياً عَبِثَ الذئابُ وغيرَكَ صارماً ثَلَمَ الضِّرابُ»

(٤) سبق تخريجه في ص ١٤٥.

(٥) البيت في «ديوانه» ١/ ١٨٠ من قصيدة مطلعها:
«قِفوا جدِّدوا من عهدكم بالمعاهِدِ وإنْ هيَ لم تستمعْ لِنشدانِ ناشِدِ»

(٦) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٦٢ من قصيدة مطلعها:
«أما إنه لولا الخليطُ المودِّعُ وربعٌ عفا منه مصيفٌ ومَرْبَعُ»

وقول أبي الطيب: [الخفيف]

ومـن الـخـيـرِ بُـطْءُ سَـيْـبِـكَ عَـنِّـي   أسْرَعُ السُّحْبِ في المَسِيرِ الجَهامُ[1]

فبيت أبي الطيب أبلغ؛ لاشتماله على زيادة بيان.

وثانيها: كقول بعض الأعراب: [السريع]

وريـحُـهَـا أطـيـبُ مِـنْ طِـيـبِـهـا   والـطِّـيـبُ فـيه الـمِـسْـكُ والـعَـنْـبَـرُ[2]

وقول بشار: [الرمل]

وإذا أدْنَـيْـتَ مِـنْـهـا بَـصَـلاً   غَـلَـبَ الـمِـسْـكُ على ريح الـبَـصَـلْ[3]

وقول أشجعَ: [الكامل]

وعـلـى عَـدُوِّكَ يـا بْـنَ عَـمِّ مـحَـمَّـدٍ   رَصـدَانِ: ضَـوْءُ الـصـبـح، والإظـلامُ

فـإذا تـنـبَّـه، رُعْـتـهُ، وإذا هَـدَا   سَـلَّـتْ عـلـيـهِ سُـيـوفَـك الأحـلامُ[4]

وقول أبي الطيب: [الوافر]

يَـرى فـي الـنـوم رُمْـحَـكَ فـي كُـلاهُ   ويـخـشـى أن يـراه فـي الـسُّـهـادِ[5]

فقصَّر بذكر السُّهاد؛ لأنه أراد اليَقَظَة، ليطابق بها النوم، فأخطأ؛ إذ ليس كل يَقَظةٍ سُهادا، وإنما السهاد امتناع الكَرَى في الليل. وأما المستيقظ بالنهار فلا يُسمَّى ساهِداً.

وكقول البحتري: [الكامل]

وإذا تـألَّـقَ فـي الـنَّـدِيِّ كَـلامُـهُ الـ   ـمَـصْـقـولُ خِـلـتَ لِـسَـانَهُ مِنْ عَضْبِهِ[6]

وقول أبي الطيب: [البسيط]

---

(١) البيت في «ديوانه» ٤/ ١٠٠ من قصيدة مطلعها:

«لا افـتـخـارٌ إلا لـمـن لا يُـضـامُ   مُـدرِكٍ أو مُـحـاربٍ لا يـنـامُ»

والجَهام: بالفتح: السحاب الذي لا ماء فيه، وقيل: الذي قد هَراقَ ماءَه مع الريح.

(٢) البيت في «الصناعتين» ص ٣٥٠.

(٣) البيت في «ديوانه» ٤/ ١٢٩ وقبله:

«إنَّ سـلـمـى خُـلِـقَـتْ مـن قـصَـبٍ   قـصـبِ الـسـكَّـرِ لا عـظـمَ الـجَـمَـلْ»

(٤) البيتان في «البيان» ٢/ ١٨٣ وأشجع هو أشجع بن عمرو السلمي، أبو الوليد، شاعر عاصر بشار. ولد باليمامة ونشأ في البصرة. (ت نحو ١٩٥هـ). ترجمته في «الأغاني» ١٩/ ١٠٣.

(٥) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٦٤ من قصيدة مطلعها:

«أحـادٌ أَمْ سُـداسٌ فـي أُحـادِ   لُـيَـيْـلَـتُـنـا الـمـنـوطـةُ بـالـتـنـادِ»

(٦) البيت في «ديوانه» ١/ ١٠٣. الندى: مجلس أشراف القوم. المصقول: المجلو. العضب: السيف القاطع.

كأن ألسُنَهُمْ في النُّطْقِ قد جُعِلَتْ على رماحِهِمُ في الطَّعْنِ خُرصانا(١)

فإن أبا الطيب فاته ما أفاده من البحتري بلفظَيْ «تألّق» و«المصقول» من الاستعارة التخييلية.

وكقول الخنساء: [الطويل]

وما بَلَغَ المُهْدُونَ للناس مِدْحَةً وإن أطنبوا إلاَّ وما فيكَ أفضلُ(٢)

وقول أشجع: [الطويل]

وما ترك المُدَّاحُ فيك مَقالةً ولا قال إلاَّ دُونَ ما فيكَ قائلُ

فإن بيت الخنساء أحسن من بيت أشجع؛ لما في مِصراعه الثاني من التعقيد؛ إذ تقديره: ولا قال قائل إلا دون ما فيك.

وثالثها: كقول الأعرابي: [الوافر]

ولم يَكُ أكثرَ الفِتْيَانِ مالاً ولكِنْ كان أرْحَبَهُمْ ذِراعا(٣)

وقول أشجع: [المتقارب]

وليس بأوْسَعِهِمْ في الغِنَى ولكِنَّ مَعْرُوفَهُ أوْسَعُ(٤)

وكذا قول بكر بن النطّاح: [الطويل]

كأنكَ عندَ الكَرِّ في حَوْمَةِ الوَغَى تَفِرُّ من الصَّفِّ الذي من ورائك

وقول أبي الطيب: [الكامل]

فكأنه والطَّعْنُ من قُدَّامِهِ مُتَخَوِّفٌ من خَلْفِهِ أن يُطْعَنا(٥)

وكذا قول الآخر يذكر ابناً له مات: [الكامل]

والصَّبرُ يُحْمَدُ في المواطن كلِّها إلاَّ عليكَ؛ فإنه مَذمومُ(٦)

وقول أبي تمام بعده: [الطويل]

---

(١) البيت في «ديوانه» ٤/ ٢٢٠ من قصيدة مطلعها:
«قد علَّمَ البينُ منّا البينَ أجفانا تدمى وألّف في ذا القلبِ أحزانا»

(٢) البيت في «ديوانها» ص ١٠٧.

(٣) لأبي زياد في «البيان والتبيين» ٣/ ٨٥.

(٤) البيت في «الصناعتين» ص ٩٧.

(٥) البيت في «ديوانه» ٤/ ١٩٩ من قصيدة مطلعها:
«الحب ما مَنَعَ الكلامُ الألسنا وألذ شكوى عاشق ما أعلنا»

(٦) البيت لمحمد بن عبد الله العتبي في «الكامل» ١/ ١١٢.

وقد كان يُدْعَى لابسُ الصَّبْرِ حازِمٍ فأصبح يُدْعَى حازِماً حِينَ يَجْزعُ[(١)]

وأما غير الظاهر فمنه: أن يتشابه معنى الأول ومعنى الثاني، كقول الطِّرماح بن حكيم الطائي: [الطويل]

لقد زادني حُبّاً لنفسيَ أنَّني بَغِيضٌ إلى كلِّ امرِئٍ غَيْرِ طائِلِ[(٢)]

وقول أبي الطيب: [الكامل]

وإذا أتَتكَ مَذمَّتِي مِنْ ناقِصٍ فَهيَ الشَّهادةُ لي بأنِّي كامِلُ[(٣)]

فإن ذَمَّ الناقص أبا الطيب كبغض مَنْ هو غير طائل الطرماح، شهادةُ ذَمِّ الناقص أبا الطيب كزيادة حُبِّ الطرماح لنفسه.

وكذا قول أبي العلاء المعري في مَرْثِيَةٍ: [الطويل]

وما كُلْفَةُ البدرِ المنيرِ قديمةٌ ولكنَّها في وجهه أثرُ اللَّطْمِ[(٤)]

وقول القيسراني: [الطويل]

وأهْوَى الذي أهْوَى له البدرُ ساجداً ألَستَ ترى في وجهه أثَرَ التُّرْبِ؟

وأوضحُ من ذلك قول جرير: [الوافر]

فلا يَمْنعكَ من أرَبٍ لِحاهُمْ سواءٌ ذو العِمامةِ والخِمارِ[(٥)]

وقولُ أبي الطيب: [الوافر]

ومَنْ في كَفِّهِ منهم قَناةٌ كمن في كَفِّهِ منهم خِضَابُ[(٦)]

ولا يغرّك من البيتين المتشابهين أن يكون أحدهما نَسيباً والآخر مديحاً أو هِجاءً أو افتخاراً

---

(١) البيت في «ديوانه» ٢/ ٢١٥ من قصيدة مطلعها:
«دموعٌ أجابَتْ داعيَ الحُزنِ هُمَّعُ تَوصَّلُ منَّا عن قلوبٍ تقطَّعُ»

(٢) البيت في «الحماسة» ص ٤١.

(٣) البيت في «ديوانه» ٣/ ٢٦٠ ومطلع القصيدة:
«لكِ يا منازلُ في القلوب منازلُ أقفرتِ أنتِ وَهُنَّ منكِ أواهِلُ»

(٤) البيت في «ديوانه» ص ١٩٤ ومطلع القصيدة:
«بني الحَسَبِ الوضَّاحِ والشرفِ الجَمّ لساني إن لم أرْثِ والدكم خصمي»
مع اختلاف «اللدم» بدل «اللطم».

(٥) البيت في «ديوانه» ص ١٥٠.

(٦) البيت في «ديوانه» ١/ ٨٥ من قصيدة مطلعها:
«بغيرك راعياً عبثَ الذئابُ وغيرك صارماً ثَلَمَ الضِّرابُ»

أو غير ذلك، فإن الشاعر الحاذِق إذا عمد إلى المعنى المختَلَس لينظمه تحيَّل في إخفائه، فغيَّر لفظَه، وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته.

ومنه النقل، وهو: أن يُنقَل معنى الأول إلى غير محله، كقول البحتري: [الكامل]

سُلِبوا؛ وأشرقَتِ الدِّماء عليهِمُ مُحْمَرَّةً، فكأنَّهم لم يُسْلَبُوا(١)

نقله أبو الطيب إلى السيف، فقال: [الكامل]

يَبِسَ النَّجيعُ عليه وهو مُجَرَّدٌ عن غِمْدِهِ، فكأنَّما هو مُغْمَدُ(٢)

ومنه أن يكون معنى الثاني أشملَ من معنى الأول، كقول جرير: [الوافر]

إذا غَضِبَتْ عليكَ بنو تميمٍ وَجَدْتَ الناسَ كلَّهم غِضابا(٣)

وقول أبي نواس: [السريع]

ليسَ على اللَّه بمُسْتَنْكَرٍ أن يَجْمعَ العالَمَ في واحدِ(٤)

ومنه القلب، وهو: أن يكون معنى الثاني نقيضَ معنى الأول سُمِّي بذلك لقَلْب المعنى إلى نقيضه، كقول أبي الشِّيص: [الكامل]

أجِدُ المَلامَةَ في هَوَاكِ لَذِيذةً حُبّاً لِذِكْرِك، فَلْيَلُمْني اللُّوَّمُ(٥)

وقول أبي الطيب: [الكامل]

أأُحِبُّهُ وأُحِبُّ فيه مَلامَةً؟ إنَّ المَلامَةَ فيه مِنْ أعدائهِ(٦)

وكذا قول أبي الطيب أيضاً: [الخفيف]

والجِراحاتُ عنده نَغَماتٌ سَبَقَتْ قبل سَيْبهِ بسؤالِ(٧)

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٥٩ ومطلع القصيدة:
«عارضننا أُصُلاً فقلنا: الربربُ حتى أضاءَ الأقحوانُ الأشنبُ»

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٣٧ من قصيدة مطلعها:
«اليومَ عهدكمُ فأينَ الموعِدُ؟ هيهاتَ ليس ليومِ عهدكُمْ غَدُ»

(٣) البيت في «ديوانه» ص ٦٤ من قصيدة يهجو فيها الراعي النميري وفيها دفع جرير الراعي أي أصاب دماغه، وتسمى قافيتها المنصورة، ومطلعها:
«أقِلِّي اللومُ والعِتابا وقولي إن أصَبْتُ لقد أصابا»

(٤) البيت في «ديوانه» ص ٢٧٠ من قصيدة مطلعها:
«قولا لهارونَ إمامِ الهدى عند احتفالِ المجلسِ الحاشِدِ»

(٥) لمحمد بن رزين الخزاعي في «الصناعتين» ص ١٢٠.

(٦) البيتان في «ديوانه» ١/ ٤ من قصيدة مطلعها:
«عذلُ العواذِلِ حول قلبِ التائِهِ وهوى الأحبَّةِ منه في سودائِهِ»

(٧) البيت في «ديوانه» ٣/ ١٩٦ من قصيدة مطلعها:
=

فإنه ناقَضَ به قول أبي تمام: [الوافر]

ونَغْمَةُ مُعْتَفٍ جَدْواهُ أحْلَى عَلى أُذُنَيْهِ من نَغَمِ السَّماعِ(١)

وقد تَبِعه البحتري فقال: [الكامل]

نَشْوانُ يَطْرَبُ للسؤالِ كأنما غَنَّاهُ مالكُ طيِّءٍ أو مَعْبَدُ(٢)

ومنه أن يؤخذَ بعضُ المعنى ويُضاف إليه زيادة تحسِّنه، كقول الأفْوَه الأوْدِيِّ: [الرمل]

وتَرى الطَّيْرَ على آثارِنا رَأيَ عَيْنٍ ثِقةٍ أنْ سَتُمار(٣)

وقول أبي تمام: [الطويل]

وقد ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أعلامِه ضُحًى بِعِقْبان طَيْرٍ في الدِّماءِ نَواهِلِ

أقامَتْ معَ الرَّاياتِ حتى كأنها من الجيْشِ، إلا أنها لم تُقاتِلِ(٤)

فإن الأفوَه أفاد بقوله: «رأي عين» قُرْبَها؛ لأنها إذا بَعدتْ تُخُيِّلَتْ ولم تُرَ، وإنما يكون قربها توقعاً للفريسة، وهذا يؤكد المعنى المقصود، ثم قال «ثقة أن سَتُمار» فجعلها واثقة بالميرَة.

وأما أبو تمام فلم يُلم بشيء من ذلك، لكن زاد على الأفوه بقوله: «إلاَّ أنها لم تقاتل» ثم بقوله: «في الدماء نواهل» ثم بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، وبذلك يتم حسن قوله: «إلا أنها لم تقاتل» وهذه الزيادات حسَّنت قولَه، وإن كان قد ترك بعض ما أتى به الأفوه.

وهذه الأنواع ونحوها أكثرها مقبولة.

ومنها ما أخرجه حُسْنُ التصرُّف من قَبيل الأخذ والاتباع إلى حَيِّز الاختراع والابتداع، وكلما كان أشد خفاء كان أقرب إلى القبول.

هذا كله إذا علم أن الثاني أخذ من الأول! وهذا لا يُعلم إلا بأن يُعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نَظم قوله، أو بأن يُخْبِر هو عن نفسه أنه أخذه منه؛ لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل

= «صلةُ الهجرِ وهجرُ الوصالِ نكساني في السقمِ نُكْسَ الهلالِ»
والسيب: العطاء. وفي حديث الاستسقاء: واجعله سيباً نافعاً، أي عطاء. ويجوز أن يريد مطراً سائباً أي جارياً.

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٢٦٣ من قصيدة مطلعها:
«خذي عبراتِ عينكِ عن زِماعي وصوني ما أزلتِ من القناعِ»

(٢) البيت في «ديوانه» ١/ ٣٢٤.

(٣) البيت في «الصناعتين» ص ٢١٥.

(٤) البيتان في «ديوانه» ١/ ٢٧ من قصيدة يمدح فيها المعتصم والأفشين ومطلعها:
«غدا المُلْكُ معمورَ الحَرَا والمنازلِ مُنَوَّرَ وَحْفِ الروضِ عذبَ المناهلِ»

توارُدِ الخواطر، أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ والسرقة، كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه: [الطويل]

مُـفـيـدٌ، ومِـتْـلافٌ، إذا مـا أتـيـتَـهُ تَـهـلَّـلَ، واهْـتَـزَّ اهـتـزازَ الـمُـهـنَّـدِ[1]

فقيل له: أين يُذهبُ بك؟! هذا للحطيئة؟ فقال: الآن علمت أني شاعر؛ إذ وافقتُه على قوله ولم أسمعه.

ولهذا لا ينبغي لأحد بتُّ الحكم على شاعر بالسرقة ما لم يعلم الحال؛ وإلا فالذي ينبغي أن يقال: «قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا» فيغتنم به فضيلة الصدق، ويسلم من دَعْوى العلم بالغيب ونسبة النقص إلى الغير.

وما يتصل بهذا الفن القول في **الاقتباس، والتضمين، والعَقْدِ، والحَلِّ، والتلميح**.

أما الاقتباس فهو: أن يُضمَّن الكلامُ شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه، كقول الحريري: «فلم يكن إلا كلمْح البصر أو هو أقرب، حتى أنشد فأغرب».

وقوله: «أنا أنبئكم بتأويله، وأميز صحيحَ القول من عليله».

وقول ابن نُبَاتة الخطيب: «فيا أيها الغَفَلَة المُطرِقون، أما أنتم بهذا الحديث مُصدقون؟ ما لكم لا تشفقون؟ فوَرَبِّ السماء والأرض إنه لَحَقٌّ مثلَ ما أنكم تَنْطِقُون».

وقوله أيضاً من خطبة أخرى ذكر فيها القيامة: «هنالِكَ يُرفَع الحجابُ، ويوضَع الكتابُ، ويُجْمَع مَنْ وجَبَ له الثواب، وحَقَّ عليه العقابُ، فيُضربُ بينهم بسورٍ له بابٌ، باطنه فيه الرحمةُ وظاهرُه من قبله العذاب».

وقول القاضي الفاضل وقد ذكر الإفرنج: «وغضبوا زادهم الله غَضَباً وأوقدوا ناراً للحرب جعلهم الله لها حطباً».

وكقول الحماسِيّ: [الطويل]

إذا رُمْـتَ عـنـهـا سَـلْـوَةً قـال شـافِـعٌ مـن الـحُـبِّ: مـيـعـادُ الـسُّـلُـوِّ الـمَـقـابـرُ
ستبقى لها في مُضْمَرِ القلب والحشا سَـرِيـرةُ ودٍّ يـوم تُـبْـلَـى الـسَّـرائـرُ[2]

وقول أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني: [المتقارب]

لآلِ فَـريـغُـونَ فـي الـمَـكْـرُمـاتِ يَـدٌ أوَّلا، واعـتـذارٌ أخـيـرا
إذا مـا حَـلَـلْـتَ بـمَـغْـنـاهُـمُ رأيـتَ نـعـيـمـاً ومُـلْـكـاً كـبـيـرا[3]

---

(١) المتلاف: المضيع لماله. المهنّد: السيف المصنوع في الهند.

(٢) البيتان للأحوص بن محمد الأنصاري في «ديوانه» ص ٧٠ وفي الثاني اقتباس من الآية ٨ من سورة الطارق.

(٣) البيتان في يتيمة الدهر ٤/ ٢٩٢ ومطلع القصيدة: =

وقول الأبيوردي[(١)]: [الكامل]

وقصائدُ مثل الرياضِ أضَعْتُها ... في باخِلٍ ضاعَتْ به الأحسابُ
فإذا تَناشَدَها الرُّواةُ، وأبصروا ... المَمْدوحَ قالوا: «ساحرٌ كذَّابُ»[(٢)]

وقول الآخر: [الرمل]

لا تعاشرْ مَعْشراً ضَلُّوا الهُدَى ... فَسَواءٌ أقبلوا أو أدبروا
بَدَتِ البغضاءُ مِنْ أفواهِهِمْ ... والذي يُخفونَ منها أكبرُ[(٣)]

وقوله: [الخفيف]

خُلَّةُ الغانياتِ خُلَّةُ سُوءٍ ... فاتَّقوا اللَّه يا أُولي الألبابِ[(٤)]
وإذا ما سَألتُموهُنَّ شيئاً ... فاسْألُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابِ[(٥)]

وقول الآخر: [السريع]

إنْ كُنْتِ أزمعتِ على هَجرِنا ... من غير ما جُرْمٍ «فصبرٌ جَمِيلْ»[(٦)]
وإن تبدَّلْتِ بنا غيرنا ... «فحسبُنا اللَّهُ ونِعْمَ الوَكِيلْ»[(٧)]

وكقول الحريري: «وكتمان الفقر زَهادةٌ، وانتظارُ الفرج بالصَّبْر عبادَةٌ»، فإن قوله: «انتظار الفرج بالصبر عبادة» لفظُ الحديث.

وقوله: «قلنا: شاهَتْ الوُجوهُ، وقَبُحَ اللُّكَعُ ومَنْ يَرْجُوه» فإن قوله: «شاهت الوجوه» لفظُ الحديث؛ فإنه روي: لما اشتدَّت الحربُ يومَ حُنَيْنٍ أخذ النبي ﷺ كفّاً من الحَصْباءِ، فرمى بها في وجوه المشركين، وقال: «شاهت الوجوه»[(٨)] أي: قبحت. واللُّكَعُ قيل: هو اللئيم، وقال أبو عُبَيد: هو العبد.

= «ألم ترَ أني في نهضتي ... لقيت المنى والغنى والأميرا»
وفي البيت الثاني اقتباس من الآية ٢٠ من سورة الإنسان.

(١) هو أبو المظفر محمد بن أحمد بن محمد القرشي الأبيوردي، شاعر أديب مؤرخ (ت ٥٠٧هـ).
(٢) البيتان في «معجم الأدباء» ٥/١٧٦ وفي البيت اقتباس من الآية ٢٤ من سورة غافر.
(٣) في البيت اقتباس من الآية ١١٨ من سورة آل عمران.
(٤) في البيت تضمين للآية ١٠٠ من سورة المائدة.
(٥) في البيت اقتباس من الآية ٥٣ من سورة الأحزاب.
(٦) في البيت تضمين للآية ١٨ من سورة يوسف.
(٧) في البيت تضمين للآية ١٧٣ من سورة آل عمران. والبيتان لأبي القاسم بن الحسن الكاتبي في «العقد» ٤/١١٩.
(٨) رواه مسلم في الجهاد باب ٢٨ رقم ٨١ وأحمد في «المسند» ١/٣٠٣.

وكقول ابن عبَّاد: [مجزوء الرمل]

قال لي: إن رقيبي سَيِّئُ الخُلْقِ؛ فَدَارِهْ
قلتُ: دعني؛ وجهُكَ الجَنَّةُ حُفَّتْ بالمَكَارِهِ[1]

اقتبس من لفظ الحديث: «حُفَّت الجنَّةُ بالمكارِه، وحُفَّت النارُ بالشَّهَوات»[2].

والاقتباس منه ما لا يُنْقَل فيه اللفظ المُقْتبس عن معناه الأصليّ إلى معنى آخر، كما تقدم، ومنه ما هو بخلاف ذلك، كقول ابن الرومي: [الهزج]

لَئِنْ أخْطَأتُ في مَديحـ ـكَ ما أخطأتَ في مَنْعِي
لقد أنزلتُ حاجاتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعِ[3]

ولا بأس بتغيير يسير لأجل الوزن أو غيره، كقول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه: [مخلع البسيط]

قد كان ما خِفْتُ أن يكونا إنَّا إلى اللَّه راجِعُونا[4]

وقول عمر الخيَّام[5]: [الوافر]

سبقتُ العالَمين إلى المعَالي بِصائب فِكْرةٍ وعُلُوِّ هِمَّهْ
ولاح بحكمتي نورُ الهُدَى في ليالٍ للضَّلالة مُدْلَهِمَّهْ
يريد الجاهلون لَيُطْفِئُوهُ ويأبى اللَّه إلا أن يُتِمَّهْ[6]

وكقول القاضي منصور الهروي الأزدي: [الطويل]

فلو كانت الأخلاق تُحْوَى وراثَةً ولو كانت الآراءُ لا تتشعَّبُ
لأصبحَ كُلُّ النَّاس قد ضَمَّهُمْ هَوًى كما أن كلَّ الناس قد ضَمَّهُمْ أبُ
ولكنها الأقدارُ، كلٌّ مُيَسَّرٌ لما هو مخلوقٌ له ومُقَرَّبُ

---

(١) داره: تجنب أذاه بملاطفته.

(٢) رواه مسلم في الجنة المقدمة ١، وأحمد في «المسند» ٢/ ٢٦٠.

(٣) البيتان في «ديوانه» ٢/ ٥٩٥ وفيه اقتباس من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

(٤) الصحيح أن البيت لأبي تمام يرثي ابنه كما في «ديوانه» ٢/ ٢٣٣. وفي الديوان:
«كانَ الذي خِفْتُ أن يكونا إنّا إلى اللّهِ راجعونا»

(٥) غياث الدين أبو الفتح عمر بن إبراهيم الخيّام النيسابوري أبو الفتح، شاعر فيلسوف فارسي مستعرب. كانَ عالماً بالرياضيات والفلك واللغة والفقه والتاريخ. له شعر عربي اشتهر منه رباعيات الخيام (ت ٥١٥هـ). ترجمته في أخبار الحكماء ص ١٦٢.

(٦) في الأبيات اقتباس من الآية ٣٢ من سورة التوبة. والأبيات للحكيم في معاهد التنصيص ٤/ ١٤٠

اقتبس من لفظ الحديث «اعملوا، كُلّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له»[(١)].

* * *

وأما التضمين فهو: أن يُضَمَّن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء، كقول بعض المتأخرين، قيل: هو ابن التِّلْميذ الطيب النصراني: [الكامل]

كانت بُلَهْنِيَةُ الشَّبِيبَة سَكْرَةً ... فَصَحَوتُ واستبدلْتُ سيرة مُجْمِلِ
وقَعَدْتُ أنتظر الفَناءَ كَرَاكِبٍ ... عرفَ المحلَّ؛ فبات دونَ المَنْزِلِ[(٢)]

البيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري. وقول عبد القاهر بن طاهر التميمي: [المتقارب]

إذا ضاقَ صدري وخِفْتُ العِدَى ... تَمَثَّلْتُ بَيْتاً بحالي يَلِيقُ
«فباللَّه أبلُغُ ما أرْتَجِي ... وباللَّه أدفَعُ ما لا أُطِيقُ»[(٣)]

وقول ابن العميد: [البسيط]

وصاحبٍ كنتُ مَغْبُوطاً بصُحْبَتِهِ ... دَهْراً، فغَادَرَني فَرْداً بلا سَكَنِ
هَبَّتْ له رِيحُ إقبالٍ، فطار بها ... نَحْوَ السرورِ، وألجاني إلى الحَزَنِ
كأنه كان مَطْوِيّاً على إحَنٍ ... ولم يكن في ضُروبِ الشعر أنْشَدَني
«إن الكرامَ إذا ما أسْهَلُوا ذكروا ... من كان يألَفُهُمْ في المنزل الخَشِنِ»[(٤)]

البيت لأبي تمام.

وكقول الحريري: [الوافر]

على أني سأُنْشِدُ عند بَيْعِي: ... «أضاعوني وأيَّ فتًى أضاعوا»[(٥)]

المصراع الأخير، قيل: هو للعَرْجِيّ، وقيل: لأميَّة بن أبي الصَّلْتِ، وتمام البيت:

«لِيَوْمِ كَرِيهَةٍ وسِدَادِ ثَغْرِ»[(٦)]

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» ٦/ ٢١١ وأحمد في «مسنده» ١/ ٨٢.

(٢) البيتان في «معجم الأدباء» ٦/ ٢١١.

(٣) البيتان في «يتيمة الدهر» ٤/ ٤١٤ مع اختلاف البيت الثاني:
«فباللَّه نبلغ ما نرتجي ... وباللَّه ندفع ما لا نطيق»

(٤) البيت لأبي تمام في «ديوانه» ٢/ ١١٦ من قصيدة مطلعها:
«أراك أكبرتَ إدماني على الدِّمَنِ ... وحمليَ الشوقَ من بادٍ ومُكْتَمِنِ»

(٥) البيت في «مقامات الحريري» ص ٣٦٦ من قصيدة مطلعها:
«لحاكَ اللَّهُ هل مثلي يباعُ ... لكيما تشبع الكرشُ الجياعُ»

(٦) من أبيات في «زهر الآداب» ٢/ ٢٦٥، والبيت للعرجي في الأغاني ١/ ٣١٧ في ترجمته.

ولا حاجة إلى تقديره؛ لتمام المعنى بدونه.

ومثله قول الآخر: [الكامل]

قد قُلتُ لما أطلَعَتْ وجَناتُهُ حَوْلَ الشَّقِيقِ الغَضِّ رَوْضَةَ آسِ
أعِذاره السَّاري العَجُولَ ترفُّقاً «ما في وُقوفِكَ ساعةً مِنْ بَاسِ»[1]

المصراع الأخير لأبي تمام. وكقول الآخر: [البسيط]

كُنَّا معاً أمْسِ في بُؤسٍ نُكابِدُهُ والعين والقلب مِنَّا في قَذًى وأذى
والآن أقْبَلَتِ الدُّنيا عليكَ بما تَهْوَى، فلا تَنْسَنِي، إنَّ الكرامَ إذا

أشار إلى بيت أبي تمام، ولا بدَّ من تقدير الباقي منه؛ لأن المعنى لا يتم بدونه.

وقد عُلِمَ بهذا أن تضمين ما دون البيت ضربان.

وأحسن وجوه التضمين: أن يزيد المُضَمَّنُ في الفرع عليه في الأصل بنُكتة، كالتورية والتشبيه في قول صاحب التحبير[2]: [الطويل]

إذا الوَهْمُ أبدَى لي لَمَاهَا وثَغْرَها تذكَّرتُ ما بَيْنَ العُذَيْبِ وبَارِقِ[3]
ويُذْكِرُني مِنْ قَدِّها ومَدامعي مَجَرَّ عَوالِينا ومَجْرَى السوابقِ[4]

المصراعان الأخيران لأبي الطيب.

ولا يضر التغيير اليسير ليدخل في معنى الكلام، كقول بعض المتأخرين[5] في يهودي به داءُ الثعلب[6]: [الوافر]

أقول لِمَعْشَرٍ غَلِطوا وغَضُّوا عن الشَّيْخِ الرَّشِيد وأنكَرُوهُ
هو ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعُ الثَّنايا مَتَى يَضَعِ العِمامَةَ تَعْرِفُوهُ

البيت لسحيم بن وثيل، وأصله: [الوافر]

---

(١) المصراع الأخير لأبي تمام في «ديوانه» ١/ ٢٣٧، والبيت هو:

«ما في وقوفك ساعةً من باسِ نقضي ذمام الأربُع الأدراس»

(٢) صاحب التحبير هو عبد العظيم بن عبد الواحد بن أبي الإصبع المصري، وكتابه «تحرير التحبير» في علم البديع.

(٣) العذيب وبارق: اسما مكانين.

(٤) الشطر الثاني مأخوذ من بيت للمتنبي في «ديوانه» ٢/ ٣١٧ من قصيدة مطلعها:

«وتذكرتُ ما بين العُذيبِ وبارقِ مجرُّ عوالينا ومجرى السوابقِ»

(٥) قائلهما ضياء الدين موسى بن ملهم في الرشيد عمر الغزي. والبيتان في معاهد التنصيص ٤/ ١٦٩.

(٦) داء الثعلب: مرض يسقط شعر الرأس.

أنــا ابْــنُ جَــلاَ وطَــلاَّعُ الــثــنــايــا   متى أضَعِ العِمامَةَ تعرفوني[1]

وربما سُمِّيَ تضمينُ البيت فما زاد استعانة، وتضمين المصراع فما دونه تارة إيداعاً وتارة رَفْواً.

وأما العقدُ فهو: أن يُنْظَم نَثْرٌ لا على طريق الاقتباس[2]:

١ ـ أما عقد القرآن فكقول الشاعر: [الوافر]

أَنِلْنِي بالذي استقرضْتَ خَطّاً   وأشْهِدْ مَعْشَراً قد شاهدوهُ

فإن اللَّهَ خَلاَّق البَرَايا   عَنَتْ لجلال هَيْبَته الوُجُوهُ

يقول إذا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ   إلى أجَلٍ مُسَمَّى فاكْتُبوهُ[3]

٢ ـ وأما عقد الحديث فكما رُوي للشافعي[4] رضي الله عنه: [الخفيف]

عُمْدَةُ الخيرِ عندنا كلماتٌ   أرْبعٌ قالَهُنَّ خَيْرُ البَرِيَّهْ

اتق الشُّبِهَاتِ، وازْهَدْ، ودَعْ ما   ليس يَعْنِيكَ، واعْمَلَنَّ بِنِيَّهْ[5]

عَقَدَ قوله عليه السلام: «الحلال بَيِّنٌ والحرام بَيِّنٌ وبينهما أمورٌ مُشْتَبَهاتٌ»، وقوله عليه السلام: «ازهد في الدنيا يُحِبَّكَ الله»[6] وقوله عليه السلام: «من حُسْن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»[7]، وقوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات»[8].

وأما عَقْدُ غيرهما فكقول أبي العتاهية: [السريع]

ما بالُ مَنْ أولُهُ نُطْفَةٌ   وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ؟[9]

---

(١) مرّ البيت سابقاً. وسحيم بن وثيل بن عمرو، الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والإسلام (ت نحو ٦٠هـ) ترجمته في «خزانة الأدب» ١/ ١٢٦.

(٢) إذا كان النثر قرآناً أو حديثاً فنظمه، إنما يكون عقداً إذا غير تغييراً كثيراً أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث وإن كان غير القرآن أو الحديث فنظمه عقد كيفما كان أي سواء غير تغييراً يسيراً أو كثيراً إذ لا دخل فيه للاقتباس.

(٣) الأبيات في «معجم الأدباء» ٣/ ١٢٢. وفي البيت الأخير عقد للآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) الإمام الشافعي: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي، أبو عبد الله: أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافة (ت ٢٠٤هـ). ترجمته في «الوفيات» ١/ ٤٤٧، و«البداية والنهاية» ١٠/ ٢٥١.

(٥) البيتان للإمام الشافعي في معاهد التنصيص ٤/ ١٨٦.

(٦) ذكره ابن ماجه في «سننه» ٤١٠٢، وأبو نعيم في «الحلية» ٧/ ١٣٩.

(٧) ذكره أحمد في «مسنده» ١/ ٢٠ وابن عدي في «الكامل» في الضعفاء ٣/ ٩٠٧.

(٨) ذكره البخاري في «صحيحه» ١/ ٢، والترمذي في «سننه» ١٦٤٧، وأحمد في «المسند» ١/ ٢٥.

(٩) البيت في «ديوانه» ص ١٢٩ من قصيدة مطلعها:

«يا عجباً للناس لو فكروا   وحاسبوا أنفسهم أبصروا»

عَقَدَ قولَ علي رضي الله عنه: «وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نُطفة، وآخره جيفةٌ».

وقوله أيضاً: [الوافر]

كـفـى حَـزَنـاً بـدفـنـكَ، ثـم إنـي نَـفَـضْـتُ تُـرابَ قـبـرِكَ مِـن يَـدَيَّـا

وكـانَـتْ فـي حـيـاتِـكَ لـي عِـظـاتٌ وأنـتَ الـيـومَ أوعـظُ مـنـكَ حـيّـا[1]

قيل: عَقَدَ قول بعض الحكماء في الإسكندر لما مات: «كان الملكُ أمْسِ أنطق منه اليوم، وهو اليوم أوعظُ منه أمس» وقيل: هو قول المُوبَذِ[2] لما مات قباذ[3] الملك.

وقول الآخر: [البسيط]

يا صاحبَ البَغْيِ إن البَغْيَ مَصْرَعَةٌ فَارْبَعْ؛ فخير فَعالِ المَرءِ أعدلُهُ[4]

فلو بَغَى جَبَلٌ يوماً على جَبَلٍ لانْدَكَّ منه أعاليه وأسْفَلُهُ

عقد قول ابن عباس رضي الله عنهما: «لو بغى جبل على جبل لدُكَّ الباغي».

وقول الآخر: [البسيط]

البَسْ جديدَكَ إني لابسٌ خَلَقِي ولا جديد لمن لا يلبَسُ الخَلَقَا

عَقَدَ المَثل: «لا جديد لمن لا خَلَقَ له» قالته عائشة رضي الله عنها وقد وهبت مالاً كثيراً، ثم أمرَتْ بثوب لها أن يُرْقع، يُضْرب في الحثِّ على استصلاح المال.

وأما الحل فهو: أن يُنْثَرَ نَظمٌ.

وشرط كونه مقبولاً شيئان:

أحدهما: أن يكون سَبْكُهُ مختاراً، لا يتقاصر عن سَبْكِ أصله.

والثاني: أن يكون حَسَنَ الموقع، مُسْتَقِرّاً في محلِّه، غيرَ قلقٍ، وذلك كقول بعض المغاربة: «فإنه لما قَبُحَتْ فعلاتُهُ، وحَنْظَلَتْ نَخَلاتُهُ؛ لم يزل سوءُ الظنِّ يَقْتادُهُ، ويُصَدِّقُ تَوَهُّمَهُ الذي يعتادُه» حلَّ قول أبي الطيب: [الطويل]

إذا سَاءَ فِعْلُ المَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وصَدَّقَ ما يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ[5]

وكقول صاحب «الوَشْي المَرْقوم، في حلِّ المَنْظوم»[6] يصف قلم كاتب: «فلا تَحْظَى به

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٣٦٧.

(٢) الموبذ: حاكم المجوس وكاهنهم.

(٣) قباذ بن فيروز والد كسرى أنوشروان من ملوك الفرس.

(٤) مصرعة: مهلكة. أرْبِعْ: تَمَهَّلْ

(٥) البيت في «ديوانه» ٤/ ١٣٥ من قصيدة مطلعها:

«فِراقٌ ومَنْ فارقْتُ غيرُ مُذَمَّمِ وأمٌّ ومَنْ يَمَّمْتُ خيرُ مُيَمَّمِ»

(٦) وهو كتاب لابن الأثير.

دولةٌ إلا فَخَرَتْ على الدُّوَل، وغَنِيَتْ به عن الخَيْلِ والخوَلِ، وقال: أعْلَى الممالكِ ما يُبْنى على الأقلام لا على الأَسَل» حلَّ قول أبي الطيب أيضاً: [البسيط]

أعلى الممالك ما يبنى على الأسَلِ[1]

وكقول بعض كتاب العصر في وصف السيف: «أوْرَثَهُ عِشْقُ الرِّقَابَ نُحولاً؛ فبكى والدَّمْعُ مَطَرٌ تزيد به الخدودُ مُحُولاً» حلَّ قول أبي الطيب أيضاً: [الكامل]

في الخدِّ إن عَزَمَ الخليطُ رَحِيلاً   مَطَرٌ تَزِيدُ به الخُدُودُ مُحُولا[2]

وأما التلميح فهو: أن يشار إلى قصة أو شعر من غير ذكره.

فالأول: كقول ابن المعتز: [الخفيف]

أتَرَى الجِيرَةَ الذين تَدَاعَوْا   عند سَيْرِ الحبيبِ وَقْتَ الزَّوالِ
علموا أنني مُقيمٌ وقَلْبِي   راحِلٌ فِيهِمُ أمامَ الجِمَالِ
مثل صاعِ العزيز في أرْحُلِ القَوْ   مِ ولا يعلمون ما في الرِّحَالِ[3]

وقول أبي تمام: [الطويل]

لَحِقْنا بأُخْراهُمْ وقد حوَّمَ الهوى   قلوباً عهدْنا طيرَها وَهيَ وُقَّعُ
فرُدَّتْ علينا الشمس والليل راغِمٌ   بشمْسٍ لهم من جانبِ الخدْرِ تطلعُ
نَضَا ضَوْؤهَا صِبْغَ الدُّجُنَّةِ وانْطَوَى   لبهجتِها ثوبُ السماءِ المُجَزَّعُ[4]
فوالله ما أدْرِي: أأحلامُ نائمٍ   ألَمَّتْ بنا، أم كان في الرَّكْبِ يوشَعُ[5]

أشار إلى قصة يوشع بن نُون، فَتَى موسى عليهما السلام، واستيقافه الشمس فإنه رُوِي أنه قاتل الجبَّارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمسُ خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، ويدخلَ السبتُ؛ فلا يحلّ له قتالهم؛ فدعا الله، فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم.

---

(١) البيت في «ديوانه» ٣/ ٣٤، وعجزه:
«والطعن عند محبيهن كالمُقَلِ»

(٢) البيت في «ديوانه» ٣/ ٢٣٢ وهو مطلع القصيدة التي يمدح فيها بدر بن عمار ويذكر الأسد وقد أعجله فضربه بسوطه.

(٣) الأبيات لأبي بكر بن أحمد بن حمدان المعروف بـ«الخباز البلدي» في يتيمة الدهر ٢/ ٢٠٩. وصاع العزيز: الكأس التي اتخذها يوسف عليه السلام مكيالاً أيام الجدب.

(٤) المجزع: ما فيه بياض وسواد.

(٥) الأبيات في «ديوانه» ١/ ٢٦٠ من قصيدة مطلعها:
«أما إنه لولا الخليط المودِّعُ   ورَبْعٌ عفا منه مصيفٌ ومَرْبَعُ»

والثاني: كقول الحريري: «وإني والله لطالما تلقَّيْتُ الشّتاءَ بكافاته وأعددْتُ له الأهبَ قبلَ مُوافاتِه» أشار إلى قول ابن سُكَّرَة: [البسيط]

جاءَ الشتاءُ وعندي من حوائِجِهِ سَبْعٌ إذا القَطْرُ عن حاجاتِنا حَبَسا
كِنٌّ، وكِيسٌ، وكانونٌ، وكأسُ طِلا بعدَ الكَبَابِ، وكُسٌّ ناعِمٌ، وكِسَا(١)

وقوله أيضاً: «بِتُّ بليلَةٍ نابِغِيَّةٍ» أومأ به إلى قول النابغة: [الطويل]

فَبِتُّ كأني ساورَتني ضَئِيلَةٌ من الرُّقْشِ في أنيابِها السّمُّ ناقِعُ(٢)

وقول غيره: [الطويل]

لَعَمْرٌو مَعَ الرَّمْضَاءِ والنارُ تَلْتَظِي أرَقُّ وأحْفَى منكَ في ساعةِ الكرْبِ(٣)

أشار إلى البيت المشهور: [البسيط]

المُسْتَجِيرُ بعَمْرٍو عندَ كُربتِهِ كالمُسْتَجِيرِ من الرَّمْضاءِ بالنارِ(٤)

ومن التلميح ضرب يشبه اللُّغز، كما رُوي أن تَمِيمياً قال لشريك النميري: «ما في الجَوَارِح أحبُّ إليَّ من البازِي» فقال: «إذا كان يَصِيدُ القَطَا». أشار التميميُّ إلى قول جرير: [الوافر]

أنا البازِي المُطِلُّ على نُمَيْرٍ أُتيح من السماء لها انصِبابا(٥)

وأشار شريك إلى قول الطرماح: [الطويل]

تَمِيمٌ بطُرْقِ اللُّؤْمِ أهدَى من القَطَا ولو سَلَكَتْ طُرْقَ المكارِمِ ضَلَّتِ(٦)

---

(١) البيتان في «مقامات الحريري» ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧. والكن: البيت. الكيس: صرة الدراهم، الطلا: مقصور طلاء وهو الخمر، الكسا: مقصور كساء وهو الثوب.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ٧١ من قصيدة يعتذر فيها إلى النعمان بن منذر:
«عفا ذو حُسَا مِنْ فَرْتَنى فالفَوارِعُ مَجَنَّبا أريكٍ فالتلاعُ الدوافِعُ»

(٣) البيت لأبي تمام في «ديوانه» ٢/٢٨٨ من قصيدة مطلعها:
«بعقلي هذا صِرْتُ أُحدوثَةَ الرَّكْبِ وقد كنتُ في سَلْمٍ فأصبحتُ في حَرْبِ»

(٤) البيت للبحتري في «ديوانه» ١/٥٤٢ من قصيدة مطلعها:
«يا مَنْ يماطلني وصلي بإنكارِ فإذا الجفاءُ وما بالوصلِ من عارِ»

(٥) البيت في «ديوانه» ص ٦١ من قصيدة مطلعها:
«أقلّي اللومَ عاذِلَ والعِتابا وقولي إنْ أصبْتُ لقد أصابا»

(٦) القطا: طائر معروف، سمي بذلك لثقل مشيه، واحدته قطاة والجمع قطوات وقطيات وقَطَت القطاةُ: صوّتت وحدها فقالت: قَطا قطا.

الفصل الثاني

ينبغي للمتكلم أن يتأنَّق في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون أعذَب لفظاً، وأحسنَ سبكاً، وأصحَّ معنًى.

الأول: الابتداء، لأنه أوّل ما يَقْرَع السمع، فإن كان كما ذكرنا أقبل السامع على الكلام، فوعَى جميعَه؛ وإن كان بخلاف ذلك أعرض عنه ورفَضَه وإن كان في غاية الحسن.

فمن الابتداءات المختارة قول امرىء القيس: [الطويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِ(١)

وقول النابغة: [الطويل]

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ ولَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ(٢)

وقول أبي الطيب: [الطويل]

أتَظْنُنِي مِن زَلَّةٍ أتَعَتَّبُ؟! قَلْبِي أرَقُّ عليكَ مِمَّا تَحْسَبُ(٣)

وقوله: [الطويل]

أرِيقُكِ، أمْ ماءُ الغَمَامَةِ، أمْ خَمْرُ؟ بِفِيَّ برودٌ، وهوَ في كبدي جَمْرُ(٤)

وقوله: [الطويل]

فِراقٌ، ومن فارقْتُ غَيْرُ مُذَمَّمِ وأمٌّ، ومِنْ يَمَّمْتُ خَيْرُ مُيَمَّمِ(٥)

وقوله: [الخفيف]

أتُراها لِكَثْرَةِ العُشَّاقِ تَحْسَبُ الدَّمْعَ خِلْقَةً في المآقي؟(٦)

وقول الآخر: [البسيط]

زَمُّوا الجِمالَ؛ فقُلْ للعَاذِلِ الجاني: لا عاصمَ اليومَ مِنْ مِدْرَارِ أجْفَاني(٧)

وينبغي أن يُجْتَنَبَ في المديح ما يُتطيَّرُ به؛ فإنه قد يتفاءل به الممدوح أو بعضُ الحاضرين،

---

(١) البيت في «ديوانه» ص ٩، وهو:
«قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسقط اللوى بين الدخولِ فَحَوْمَلِ»
(٢) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص ١٥.
(٣) البيت ليس في ديوانه.
(٤) البيت في «ديوانه» ٢/ ١٢٣ وهو مطلع القصيدة التي يمدح فيها أبا أحمد عبيد الله بن يحيى البحتري المنبجي.
(٥) البيت في «ديوانه» ٤/ ١٣٤ وهو مطلع القصيدة.
(٦) البيت في «ديوانه» ٢/ ١٦٢، وهو مطلع القصيدة.
(٧) زموا الجمال: هيأوها للرحيل بشد الرحال عليها، لا عاصم: لا مانع، المدرار: الغزير.

كما رُوي أن ذا الرُّمَّةَ أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته البائيَّة: [البسيط]

ما بالُ عينِكَ منها الماءُ يَنْسَكِبُ؟[١]

فقال هشام: بل عينُك.

ويقال: إن ابن مُقاتِلٍ الضرير أنشد الداعِيَ العلويَّ قصيدته التي أولها: [الرمل]

مَوْعِدُ أحبابِكَ بالفُرْقَةِ غَد[٢]

فقال له الداعي: (بَلْ) موعد أحبابك، ولك المثل السُّوء.

وروي أيضاً أنه دخل عليه في يوم مهرجان وأنشد: [الرمل]

لا تَقُلْ: بُشْرَى، ولكن بُشْرَيَان غُرَّةُ الدَّاعِي، ويومُ المِهْرَجانِ[٣]

فتطيَّر به وقال: أعمى يبتدىء بهذا يوم المهرجان؟! وقيل: بَطَحَه وضربه خمسين عَصاً، وقال: إصلاحُ أدبِهِ أبلغ في ثوابه.

وقيل: لما بَنَى المُعْتَصِم بالله قصره بالميدان، وجلس فيه؛ أنشده إسحاق الموصلي: [الكامل]

يا دارُ غَيَّرَكِ البِلَى، ومَحَاكِ يا لَيْتَ شِعْرِي ما الَّذِي أبْلاَكِ؟[٤]

فتطيَّر المعتصم بهذا الابتداء، وأمر بهدم القصر.

ومن أراد ذكر الدِّيار والأطلال في مديح فليَقُل مثل قول القطامي: [البسيط]

إنا مُحَيُّوكَ فاسْلَمْ أيُّها الطَّلَلُ[٥]

أو مثل قول أشجع السلمي: [الكامل]

قَصْرٌ عليه تَحِيَّةٌ وسَلامُ خَلَعَتْ عليه جَمَالَها الأيامُ[٦]

وأحسن الابتداءات ما ناسب المقصود، ويُسمى براعةَ الاستهلال، كقول أبي تمام يُهَنِّئُ

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٤١ وعجزه:
«كأنه من كُلى مَفْرِيَّة سَرِبُ»

(٢) «المفتاح» ص ١٣٩.

(٣) البيت في «الصناعتين» ص ٤١٩.

(٤) البيت في «الصناعتين» ص ٤١٨.

(٥) البيت في «ديوانه» ص ١٩١ وعجزه:
«وإن بَلِيت وإن طالتْ بك الطِّيَلُ»
والطيل: الدهور.

(٦) البيت في «الصناعتين» ص ٤١٩.

المعتصم بالله بفتح عمورِيَّة، وكان أهلُ التنجيم زعموا أنها لا تفتح في ذلك الوقت: [البسيط]

السيْفُ أصدقُ أنباءً من الكُتُبِ ... في حَدِّهِ الحدُّ بينَ الجدِّ واللَّعِبِ
بِيضُ الصَّفَائِحِ، لا سُودِ الصَّحائِفِ، في ... مُتونِهِنَّ جَلاءُ الشَّكِّ والرِّيَبِ[1]

وقول أبي محمد الخازن يهنِّىء ابن عبّادٍ بمولود لابنته: [البسيط]

بُشْرَى؛ فقد أنْجَزَ الإقبالُ ما وَعَدا ... وكوكَبُ المجد في أُفُقِ العُلا صَعَدا[2]

وقول الآخر: [مخلع البسيط]

أبْشِرْ؛ فقد جاءَ ما تريدُ ... أبادَ أعداءَكَ المُبِيدُ

وكقول أبي الفرج الساويِّ يرثي بعض الملوك من آل بُوَيْه ـ أظنُّه فخرَ الدولة: [الوافر]

هِيَ الدنيا تقول بِمِلْءِ فِيهَا ... حَذَارِ حَذارِ من بَطْشي وفَتْكِي

وكذا قول أبي الطيب يرثي أمَّ سيف الدولة: [الوافر]

نُعِدُّ المشْرَفيّة والعَوالي ... وتَقْتُلُنا المنُونُ بلا قِتالِ
ونرْتبِطُ السوابِقَ مُقْرَباتٍ ... وما يُنجينَ من خبَبِ اللَّيالي[3]

الثاني: التخلص، ونعني به الانتقال مما شبب به الكلامُ من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما؛ لأن السامع يكون مُترقِّباً للانتقال من التشبيب المقصود! كيف يكون. فإذا كان حسناً متلائم الطرفين حرّك من نَشاطِ السامع، وأعانَ على إصغائه إلى ما بعده، وإن كان بخلاف ذلك كان الأمر بالعكس. فمن التخلُّصات المختارة قول أبي تمام: [البسيط]

يقول في قُومَسٍ قَومِي، وقد أخَذَتْ ... مِنَّا السُّرَى وخُطَا المَهْرِيَّةِ القُودِ:
أمَطْلَعَ الشَّمْسِ تَبْغي أن تَؤُمَّ بنا؟ ... فقلت: كَلاَّ، ولكنْ مطلَعَ الجُودِ[4]

وقول مسلم بن الوليد: [الطويل]

أجِدَّكِ ما تدرينَ أنْ رُبَّ لَيْلةٍ ... كأنَّ دُجاها من قُرونِكِ يُنْشَرُ؟
سَهِرْتُ بها حتى تَجَلَّت بغُرَّةٍ ... كغُرَّةِ يحيى حين يُذكَرُ جَعْفَرُ[5]

وقول أبي الطيب يمدح المُغيث العجليّ: [البسيط]

---

(١) البيت في «ديوانه» ١/ ٣١.

(٢) البيت في «يتيمة الدهر» ٣/ ٢٣٦.

(٣) البيتان في «ديوانه» ٣/ ٨.

(٤) البيتان في «ديوانه» ١/ ١٩٦. قوس: صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل بالقرب من أصفهان. المهرية القود: الإبل الكريمة الطويلة الأعناق.

(٥) انظر «الصناعتين» ص ٤٤٠.

مـرَّتْ بـنـا بـيـن تِـرْبَـيْـهـا، فـقـلـتُ لـهـا: مِـنْ أيْـنَ جـانَـسَ هـذا الـشَّـادِنُ الـعَـرَبـا؟!
فاستضحكَتْ، ثم قالَتْ: كالمغيثِ يُرَى لَيْثَ الشَّرَى، وهوَ من عِجْلٍ إذا انْتَسَبا[(١)]

وقوله أيضاً: [الطويل]

خَلِيلَيَّ، ما لي لا أرَى غير شاعرٍ فكَمْ مِنْهُمُ الدَّعْوَى ومِنِّي القصائدُ؟
فَلاَ تَعجبا؛ إن السيوفَ كثيرةٌ ولكنَّ سَيْفَ الدَّوْلَةِ اليَومَ واحِدُ[(٢)]

* * *

وقد يُنتقل من الفن الذي شُبِّب الكلامُ به إلى ما لا يلائمه، ويسمَّى ذلك الاقتضاب، وهو مذهب العرب الأوَلِ، ومن يليهم من المُخَضْرَمين، كقول أبي تمام: [الخفيف]

لـو رأى الـلَّـهُ أن فـي الـشَّـيْـبِ خَـيْـراً جـاوَرَتْـهُ الأبـرار فـي الـخُـلْـدِ شِـيـبَـا
كـلَّ يـومٍ تُـبْـدي صـروفُ الـلـيـالـي خُـلُـقـاً مـن أبـي سَـعِـيـدٍ غَـريـبـا[(٣)]

ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلُّص، كقول القائل بعد حمد الله: «أما بعد» قيل: وهو فَصْلُ الخطاب.

وكقوله تعالى: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝٥٥﴾ [ص: ٥٥] أي: الأمر هذا، أو هذا كما ذكر.

وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ ۝٤٩﴾ [ص: ٤٩].

ونحوه قول الكاتب: هذا باب، هذا فصل.

الثالث: الانتهاء، لأنه آخر ما يَعِيهِ السمع، ويَرْتَسِمُ في النفس، فإن كان مختاراً كما وصفنا جَبَرَ ما عساه وقع فيما قَبله من التقصير، وإن كان غير مختار كان بخلاف ذلك، وربما أنسَى محاسن ما قبله.

فمن الانتهاءات المرضية قولُ أبي نُواس: [الكامل]

فَـبَـقِـيـتَ لـلـعـلـم الـذي تُـهْـدِي لـه وتـقـاعَـسَـتْ عـن يَـوْمِـكَ الأيـامُ[(٤)]

وقوله: [الطويل]

---

(١) البيتان في «ديوانه» ١/ ١١٢ من قصيدة مطلعها:
«دَمْعٌ جرى فقضى في الرَّبْعِ ما وجبا لأهلِهِ وشفى أنَّى ولا كَرَبا»
(٢) البيتان في «ديوانه» ١/ ٢٧١.
(٣) البيتان في «ديوانه» ١/ ٧٢ من قصيدة مطلعها:
«مِنْ سجايا الطلول ألا تجيبا فصوابٌ من مقلةٍ أن تصوبا»
(٤) البيت في «ديوانه» ص ٤٩٠.

وإني جَدِيرٌ ـ إذ بَلَغْتُكَ ـ بالمُنَى ... وأنتَ بما أمَّلْتُ منك جَدير
فإنْ تُولِني منكَ الجميلَ فأهْلُهُ ... وإلاَّ فإني عاذِرٌ وشَكُورُ[1]

وقول أبي تمام في خاتمة قصيدة فتح عمُّورِيَّة: [البسيط]

إن كان بين صروفِ الدَّهرِ مِنْ رَحِمٍ ... مَوصولةٍ، أو ذِمامٍ غيرِ مُقتَضَبِ
فبين أيامك اللاتي نُصِرْتَ بها ... وبين أيامِ بَدْرٍ أقربُ النَّسَبِ
أبقَتْ بني الأصفرِ الممراضِ كاسْمِهِمُ ... صُفْرَ الوجوهِ، وجلَّت أوجُه العَرَبِ[2]

وأحسن الانتهاءات ما آذن بانتهاء الكلام، كقول الآخر: [الطويل]

بَقِيتَ بَقاءَ الدهرِ يا كَهْفَ أهْلِهِ ... وهذا دُعاءٌ لِلبَرِيَّةِ شامِلُ

وقوله: [الوافر]

فلا حَطَّتْ لكَ الهَيْجاء سَرْجاً ... ولا ذاقَتْ لكَ الدُّنيا فِراقَا[3]

وجميعُ فَواتِحِ السُّوَرِ وخواتِمِها واردةٌ على أحسن وُجوه البلاغةِ وأكملها، يظهر ذلك بالتأمُّل فيها، مع التدبُّر لما تقدَّم من الأصول.

تمَّ الكتاب بحمد الله

---

(١) البيتان في «ديوانه» ص ٢٧٢ ومطلع القصيدة:
«أجارَةَ بيتَينا أبوكِ غيورُ ... وميسورُ ما يُرجى لديكِ عسيرُ»
(٢) الأبيات في «ديوانه» ٢/ ٤١ ـ ٤٢.
(٣) البيت للمتنبي في «ديوانه» ٢/ ٣٠٣ من القصيدة التي مطلعها:
«أيدري الرَّبْعُ أيَّ دمٍ أراقَا ... وأيَّ قلوبِ هذا الركبِ شاقَا»

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
٣ ـ سورة آل عمران		
﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٢١	٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٠
﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾	٢٦	٢٣٨
﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾	٣٦	١٤٣
﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾	٣٧	٩٩
﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾	٤٠	١١٩
﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾	٥٤	١٩١
﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾	٥٩	٧٤
﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾	٦٢	٩١
﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	٧٥	٤٧
﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾	٩٢	١٤١
﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾	١٠٤	١٣٦
﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾	١٠٧	١٩٣
﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾	١١١	٧٣
﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾	١٤٤	٩١
﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾	١٥٨	٨٤
﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾	١٥٩	٥٧
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	١٥٩	٢٢٤
﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ﴾	١٦٧	١٣٥
﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾	١٧٤	١٢٠
٤ ـ سورة النساء		
﴿وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾	٢	١٩٢
﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾	١٠	١٩٢

٥ ـ سورة المائدة

٦ ـ سورة الأنعام

٨ ـ سورة الأنفال

٩ ـ سورة التوبة

١٢ ـ سورة يوسف

١٣ ـ سورة الرعد

٢٢ ــ سورة الحج

٢٣ ــ سورة المؤمنون

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَالَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ۝٥٩﴾	٥٩	٤٩
﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾	٨٢	٨٦
﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَءَابَاؤُنَا هَٰذَا﴾	٨٣	٨٦
﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ﴾	٩١	١٠٥
﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾	١١٢	٩٩
﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾	١١٧	٥٦

٢٤ ـ سورة النور

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾	١	٦٦
﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾	١٥	١٤٤
﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾	٣٣	٧١
﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾	٣٥	٢٥٩
﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾	٣٦	٦٧
﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾	٣٦ ـ ٣٧	١١٢
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ ۗ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۝٣٩ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾	٣٩ ـ ٤٠	١٦٠
﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾	٤٥	٤١
﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ۖ قُل لَّا تُقْسِمُوا ۖ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ﴾	٥٣	٦٦

٢٥ ـ سورة الفرقان

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ۝٥﴾	٥	٤٩
﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا ۝٣٦﴾	٣٦	١٣٣
﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾	٤١	٨٢
﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ۝٤١﴾	٤١	٣٧
﴿أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾	٤٣	١٦٦

٢٨ ــ سورة القصص

٢٩ ــ سورة العنكبوت

٣٧ ــ سورة الصافات

٣٨ ــ سورة ص

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۝١٨ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۝١٩ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۝٢٠﴾	١٧ ـ ٢٠	١١٥
﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝٢١ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢﴾	٢١ ـ ٢٢	٩٠

٨٩ ــ سورة الفجر

﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾	٢٢	١٣٤

٩٢ ــ سورة الليل

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾	٥ ـ ١٠	٢٤٣
﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ۝١٧ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ۝١٨﴾	١٧ ـ ١٨	١١٧

٩٣ ــ سورة الضحى

﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾	١ ـ ٣	٨١
﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾	٩ ـ ١٠	٢٨٢

٩٦ ــ سورة العلق

﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾	١	٨٤
﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ۝١٧﴾	١٧	١٩٣

٩٩ ــ سورة الزلزلة

﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾	٢	٢٩

١٠٠ ــ سورة العاديات

﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ۝٨﴾	٧ ـ ٨	٢٧٤

١٠١ ــ سورة القارعة

﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾	٧	٢٥
﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ۝١١﴾	١٠ ـ ١١	٣٢

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار

٣ ـ فهرس الشواهد الشعرية

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
		ـ أ ـ			
أيها	والسناءُ	الخفيف	المعتمد بن عباد	٤	٢٧٣
وإذا	هباءُ	الخفيف	البحتري	١	٢٧٦
كأنّ	لقاءُ	الطويل	محرز بن المكعبر	١	٢٨٤
دارت	شاؤوا	البسيط	أبو نواس	١	٢٨٦
لهفي	شاؤوا	البسيط	ـ	١	٢٨٦
وما أدري	نساءُ	الوافر	زهير	١	٢٦٩
من البيض	أضاؤوا	الوافر	القاسم بن حنبل الذبياني	٢	٣٣
لم يحكِ	الرحضاءُ	الكامل	المتنبي	١	٢٦٠
لم تلقَ	حياءُ	الكامل	المتنبي	١	١٨١
ومهمه	أرجاؤه	الرجز	رؤبة	٢	٦١
فغنّها	الغذاءُ	الرجز	ـ	٢	٢٢
خاط	سواءُ	مجزوء الرمل	ـ	١	٢٦٧
إنما مصعب	الظلماءُ	الخفيف	عبيد الله بن قيس الرقيات	١	٩٢
أأحبّه	أعدائِه	الكامل	المتنبي	١	٢٩٣
لا تسقني	بكائي	الكامل	أبو تمام	١	٢٢١
وإذا	الماءِ	الكامل	البحتري	١	١٨٤
والريح	الماءِ	الكامل	ابن خفاجة الأندلسي	١	١٨٣
ما نوال	سخاءِ	الخفيف	الوطواط	٢	٢٥٢
بذل	العطاءِ	الخفيف	ابن الرومي	٢	١٤٨
ويصعد	السماءِ	المتقارب	أبو تمام	١	٢١٢
		ـ ب ـ			
أكسبته	لأبْ	الرمل	مسكين الدارمي	١	١١٨

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
حلفت	مطلب	الطويل	النابغة الذبياني	٥	٢٦٠
طحا بك	مشيب	الطويل	علقمة بن عبدة	٢	٥٨
لقد صبرت	قضيب	الطويل	واثلة بن خليفة	١	١٢٢
إذا لم	مغيّب	الطويل	المتنبي	١	٢٨٣
حليم	مهيبُ	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	١	١٤٠
إن يعلموا	كذبوا	البسيط	طريح	١	٢٥٦
ما إن ترى	ومرهوبُ	البسيط	عبد الله بن عنمة	٢	٥٨
وجرم	العذابُ	الوافر	المتنبي	١	٢٨٩
ومن	خضاب	الوافر	المتنبي	١	٢٩٢
ذكرت	والوصبُ	م. الوافر	أبو العيال الخفاجي	١	١٢٦
وقصائد	الأحسابُ	الكامل	الأبيوردي	٢	٢٩٦
لو أن	لا أحجبُ	الكامل	خالد بن يزيد بن معاوية	١	١١٨
سلبوا	لم يسلبوا	الكامل	البحتري	١	٢٩٣
ناهضتهم	تتلهبُ	الكامل	البحتري	١	٢٠٢
ما به	الذئابُ	الرمل	المتنبي	١	٢٦١
والشمس	حاجبُ	السريع	المهلبي	٢	١٥٨
قالوا	الوصبُ	المنسرح	ابن المعتز	٢	٢٦٢
ولا تله	مصابِه	الطويل	الحريري	٢	٢٧٢
إذا الخيل	الكتائب	الطويل	أبو تمام	١	٢٧١
ولا عيب	الكتائب	الطويل	النابغة الذبياني	١	٢٦٤
وصاعقة	سحائب	الطويل	البحتري	١	٢٠٢
قتلنا	قاربِ	الطويل	دريد بن الصمة	١	٢٧١
وأهوى	التربِ	الطويل	القيسراني	١	٢٩٢
لعمرو	الكربِ	الطويل	أبو تمام	١	٣٠٣
يمدون	قواضبِ	الطويل	أبو تمام	١	٢٧٣، ٢٧٥
إذا	للضبِّ	الطويل	أبو نواس	١	٢٦٨
ولا فضل	شعوبِ	الطويل	المتنبي	١	١٢٥
كأن عيون	يثقبِ	الطويل	امرؤ القيس	١	١٣٧

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
كليني	الكواكبِ	الطويل	النابغة الذبياني	١	٣٠٤
وقد	خبّبِ	الطويل	البحتري	٢	١٥٣
سقتني	رقيبِ	الطويل	ابن المعتز	٢	١٣٦
صدقت	فلم يخبِ	البسيط	أبو تمام	٢	١٧٤
إن كان	مقتضبِ	البسيط	أبو تمام	٣	٣٠٨
السيف	واللعبِ	البسيط	أبو تمام	٢	٣٠٦
تدبير	مرتقبِ	البسيط	أبو تمام	١	٢٨٠
أحلامكم	الكلبِ	البسيط	الكميت	١	٢٦٤
أزورهم	يغري بي	البسيط	المتنبي	١	٢٤٣
ظللنا	الذبابِ	الوافر	ـ	١	١٤٩
يعرض	الترابِ	الوافر	سوار بن المضرب	١	٢٠٥
ما أنت	الأسبابِ	الكامل	الباخرزي	٢	٩٣
نحن الرؤوس	كالأذنابِ	الكامل	أبو عديّ	١	١٢٦
إن يقتلوك	شهابِ	الكامل	ربيعة	١	٢٧١
وإذا تألّق	عضبه	الكامل	البحتري	١	٢٩٠
فسقى	وقلوبِ	الكامل	البحتري	١	٢٥١
لا تعرضن	تهذيبها	الكامل	ـ	٢	٢٧٢
يعشى	أريبِ	الكامل	البحتري	١	٢٧٥
دانٍ	وضريبِ	الكامل	البحتري	٢	١٤٧، ١٨١
أقبل	ربابِه	الرجز	ـ	٢	١٩١
ملكته	غاربي	السريع	اليزيدي	٢	١٠٧
أسكر	العجب	المنسرح	ـ	١	٢٥٩
خلّة	الألبابِ	الخفيف	ـ	٢	٢٩٦
أتتني	وبتأنيبها	المتقارب	ـ	٣	٢٦٢

ــ ت ــ

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
فلو أن	أجرّتِ	الطويل	عمرو بن معديكرب	١	٧٨
كما أبرقت	وتجلّتِ	الطويل	ـ	١	١٦١

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
أبشر	المبيدُ	مخلع البسيط	ـ	١	٣٠٦
بغاني	لا أحيدُ	الوافر	مالك بن رفيع	٢	١١٨
نشوان	أو معبدُ	الكامل	البحتري	١	٢٩٤
أسد	يرعدُ	الكامل	المتنبي	١	١٩٧
قالت	المتنهّد	الكامل	المتنبي	١	٦٤
ويعرف	مجتهدُ	المنسرح	الخالدي	٢	١٤
على باب	بمدادِ	الطويل	البحتري	١	١٦٣
أجاد	لمعبدِ	الطويل	ـ	١	٢٨٥
محاسن	لمعبد	الطويل	أبو تمام	١	٢٨٥
وطول	تتجدّدِ	الطويل	أبو تمام	٢	١٤٨
كريم	وحدي	الطويل	أبو تمام	١	١١
فإن شئت	محصدِ	الطويل	طرفة	١	٧٩
صبا	ابعدِ	الطويل	دريد بن الصمة	١	٣٤
وقوفاً	وتجلّدِ	الطويل	طرفة	١	٢٨٦
فإن أنا	حامدِ	الطويل	أبو تمام	١	٢٢٨
تزور	يحمد	الطويل	الحطيئة	١	١٣٩
وكنت	جندي	الطويل	أبو نواس	١	٤٤
تجلّى	زندي	الطويل	أبو تمام	١	٢٨٠
مفيد	المهنّد	الطويل	ابن ميادة	١	٢٩٥
يصدّ	ناهد	الطويل	أبو تمام	١	١٤٤، ٢٨٩
فإن	يدي	الطويل	طرفة	١	١٢٥
نقريهم	زرادِ	البسيط	القطامي	١	٢١٠
وهنّ	الصادي	البسيط	القطامي	١	١٨١
بانت	ميعاد	البسيط	ـ	١	١١٩
لم تلق	الوادي	البسيط	القطامي	٢	٢٠٤
إن تلقني	الأسدِ	البسيط	أرطأة بن سهية	١	٢٥٧
يجود	الجودِ	البسيط	مسلم بن الوليد	١	١٢٥
يقول	القودِ	البسيط	أبو تمام	٢	٣٠٦

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
أتيناكم	نصرا	الطويل	ـ	١	١٢٠
قروا	مشافرّه	الطويل	الحطيئة	١	١٩٤
فلم يبق	تفكرا	الطويل	الجوهري	١	٨٠
وسقط	وكرا	الطويل	ذو الرمة	١	١٥٧
وقد لاح	نوّرا	الطويل	أبو قيس بن الأسلت أو أميمة بن الجلاح	١	١٥٧، ١٧٧
يزيدك	نظرا	م. الوافر	أبو نواس	١	٣٠
واعلم	قدرا	الكامل	ـ	١	١٤٢
أبت	ظهورا	الكامل	ـ	١	٢٢٦
كعطفة	أعسرا	الرجز	أبو نواس	٦	١٧٨
يا علي	خيارّه	الخفيف	ـ	١	١٣
قلت	سحره	م. الخفيف	سعيد بن حميد	٤	٢١٣
هو الواهب	عشارا	المتقارب	الأعشى	١	٧٥
وما أنا	نارا	المتقارب	المتنبي	١	٤٦
لعبد	ظاهره	المتقارب	نصيب	٣	٢٢٧
لآل	أخيرا	المتقارب	بديع الزمان الهمذاني	٢	٢٩٥
إذا رمت	المقابرُ	الطويل	الأحوص	٢	٢٩٥
فهبها	المقابرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١	٢٥٦
فلا الجود	مدبر	الطويل	المتنبي	١	٢٤٣
قسمت	واتر	الطويل	محمد بن وهيب	١	٢٧٥
وقد كانت	بتر	الطويل	أبو تمام	١	٢٧٨
إذا ما نهى	الهجر	الطويل	البحتري	١	٢٤٨
فواعجباً	غادر	الطويل	ـ	١	٢٤٢
كأنّ	البدر	الطويل	أسيد بن عنقاء الفزاري	١	٢٤٤
أجدّك	ينشر	الطويل	مسلم بن الوليد	٢	٣٠٦
فتى	القطر	الطويل	الأبيرد اليربوعي	١	٢٨٥
أما والذي	الأمر	الطويل	أبو صخر الهذلي	١	٢٣٨
أريقك	جمر	الطويل	ـ	١	٣٠٤

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
أولئك	المجامع	الطويل	الفرزدق	١	٣٦
ربى	هامع	الطويل	أبو تمام	٢	٢٦٣
إذا احتربت	دموعها	الطويل	البحتري	١	٢٤٨
تصدّ	مطيعُها	الطويل	البحتري	١	٢٨٩
أرسى	تضعُ	البسيط	الشريف الرضي	٢	١٨٤
قوم	نفعوا	البسيط	حسان	٢	٢٥٤
متى	والبيع	البسيط	المتنبي	٢	٢٥٤
على أني	أضاعوا	الوافر	الحريري	١	٢٩٨
إذا لم	تستطيعُ	الوافر	عمرو بن معديكرب	١	٢٤٦
إن الذين	تصرعوا	الكامل	عبدة بن الطبيب	١	٣٥
تقصُ	كرع	الكامل	الأعشى	١	١٥٨
وإذا	لا تنفع	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	١	٢١٨
النفس	تقنع	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	١	٣٢
وكأنّ	ابتداعُ	الخفيف	القاضي التنوخي	١	١٥٢
وليس	أوسعُ	المتقارب	أشجع	١	٢٩١
فأصبحت	الأصابعِ	الطويل	-	١	١٦٣
كأنّ	وقوع	الطويل	العلوي الأصفهاني	١	١٥٤
سريع	بسريع	الطويل	الأقيشر	١	٣٢، ٢٧٦
حريص	بمضيع	الطويل	الأقيشر	١	٣٢
ته	أطعِ	البسيط	ابن زيدون	١	٢٤٥
ولم يحفظ	المضاعِ	الوافر	أبو تمام	١	٢٧٧
ونعمة	السماعِ	الوافر	أبو تمام	١	٢٩٤
إن قال	لو تعي	الكامل	ابن دويدة المغربي	٢	٢٧٠
لم يبكني	مودّعي	الكامل	القاضي الأرجاني	٢	٢٨٨
رحل	للتشييع	الكامل	المتنبي	١	٢٦٣
لئن	منعي	الهزج	ابن الرومي	٢	٢٩٧
قد	تدّعي	الرجز	أبو النجم	٧	٢٥
قد	تدّعي	الرجز	أبو النجم	٢	٥٤

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
ولئن	أنطقُ	الكامل	محمد بن عبد الجبار العتبي	١	٢١٨
مالوا	تخفق	الكامل	الشريف الرضي	١	١٢٩
خلقوا	وما خلقوا	الكامل	ـ	٢	٢٤٠
إذا ضاق	يليقُ	المتقارب	عبد القادر بن طاهر التميمي	٢	٢٩٨
إذا الوهم	وبارقِ	الطويل	عبد العظيم بن عبد الواحد	٢	٢٩٩
وإنّا	يغرقِ	الطويل	زياد الأعجم	١	١٧٤
ولولا	يمزّقِ	الطويل	سلامة بن جندل	١	١٢١
سأمنعها	تشققِ	الطويل	عقفان بن قيس	١	١٩٤
مضى	الباقي	البسيط	ـ	١	٣٤
يا واشياً	الغرق	البسيط	مسلم بن الوليد	١	٢٦٣
لو لم	منتطق	البسيط	ـ	١	٢٦٣
وكأن	أزرق	الكامل	أبو طالب الرقي	١	١٥٧، ١٧١، ١٧٩
ولقد ذكرتك	يعشقِ	الكامل	أبو طالب الرقي	١	١٥٣
وأخفت	لم تخلقِ	الكامل	أبو نواس	١	٢٥٩
فعل	وريقه	الكامل	ابن حيوس	١	٢٥١
ويكاد	رفيق	الكامل	ابن حمديس	١	٢٥٩
قد نفض	ورقه	المنسرح	ابن المعتز	١	٢٦٦
أتراها	المآقي	الخفيف	المتنبي	١	٣٠٤

ـ ك ـ

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
كأنك	ورائكْ	الطويل	بكر بن النطاح	١	٢٩١
لا تعجبي	فبكى	الكامل	دعبل	١	٢٤١
أتتني	الفلكا	م. الكامل	بشار	١	٢١٣
وحَمّل	مسكُ	الطويل	ابن المعتز	١	١٨٠
تعاللت	بذلكِ	الطويل	ابن الدمينة	١	٥٦
هي الدنيا	وفتكي	الوافر	أبو الفرج الساوي	١	٣٠٦
يا دار	أبلاكِ	الكامل	إسحاق الموصلي	١	٣٠٥

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
			ـ ل ـ		
ألا يا رياض	فتحلْ	الطويل	ابن بابك	٢	١٨٣
جزى	فعل	الطويل	النابغة الذبياني	١	١١
حفّت	معتدلْ	الكامل	ـ	٢	١٥٩
والشمس	الأشلْ	الرجز	ـ	٢	١٥٧، ١٦٩
لو يشأ	خصلْ	الرمل	ـ	١	٢٠٣
إن كنت	جميلْ	السريع	ـ	٢	٢٩٦
فاشرب	محلالا	البسيط	أبو الصلت	١	١٢٢
لولا مفارقة	سبلا	البسيط	المتنبي	١	٢٨٨
بدت	غزالا	الوافر	المتنبي	١	١٧٢، ٢٥٥
ولم أمدح	مالا	الوافر	ذو الرمة	١	٨١
ونكرم	مالا	الوافر	عمرو بن الأيهم	١	٢٥٨
إذا قبح	الجميلا	الوافر	الخنساء	١	٧٥
لهفي	شمائلا	الكامل	أبو تمام	٤	١٥٠
في الخد	محولا	الكامل	المتنبي	١	٣٠٢
ولقد عرفت	خمولا	الكامل	المتنبي	١	٢٤٠
أعدى	بخيلا	الكامل	المتنبي	١	٢٨٧
لو حار	دليلا	الكامل	أبو تمام	١	٢٨٨
يا شبيه	ومنالا	م.الرمل	أبو بكر الخالدي	٤	١٧٤
يا خير	بخلا	المنسرح	الأعشى	١	١٩٨، ٢٥٧
يا آل	بدلا	المنسرح	ابن الرومي	٥	٢١٢
قد طلبنا	مثلا	الخفيف	البحتري	١	٨١
هي	جميلا	المتقارب	العباس بن الأحنف	٢	٢١٣
وما ترك	قائلُ	الطويل	أشجع	١	٢٣٩، ٢٩١
مها	ذوابل	الطويل	أبو تمام	١	١٨٢
كأن له	حبلُ	الطويل	ابن الرومي	١	١٦٠
بنو مطر	أشبل	الطويل	مروان بن أبي حفصة	١	٤٠

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
هو	الوبل	الطويل	بديع الزمان الهمذاني	١	٢٦٥
صببنا	وأرجل	الطويل	ابن المعتز	١	١٤٠
صحا	ورواحلُه	الطويل	زهير	١	٢١٨
لعاب	عواسل	الطويل	أبو تمام	١	٦١
وما بلغ	أفضلُ	الطويل	الخنساء	١	٢٩١
إذا أنت	يعقل	الطويل	عبد الله بن الزبير	٢	٢٨٤
بقيت	شامل	الطويل	ـ	١	٣٠٨
إذا أنت	جاهل	الطويل	زهير	١	٢٨٥
لعمرك	أول	الطويل	معن بن أوس	١	٢٨٥
وإن كنت	المتطاول	الطويل	أبو العلاء	٢	١٥٠
وننكر	نقول	الطويل	السموأل	١	١٤٥، ٢٤٠
وإنا لقوم	وسلول	الطويل	السموأل	١	٢٤٧
وسميته	سبيل	الطويل	محمد بن كناسة	١	٢٧٢
وما مات	قتيل	الطويل	السموأل	١	١٤١
أليس	قليل	الطويل	يزيد بن الطثرية	١	٢٤٩
وإن لم	قليلُها	الطويل	ذو الرمة	١	٢٧٧
حدق	قتّالُ	المديد	أبو سعيد المخزومي	١	٢٧١
لا خيل	الحال	البسيط	المتنبي	١	٢٥٨
ودّع	الرجل	البسيط	الأعشى	١	٢٥٨
يا صاحب	أعدله	البسيط	ـ	٢	٣٠١
بساهم	مبذول	البسيط	طفيل	١	٢٣٩
إن التي	غول	البسيط	عبدة بن الطبيب	١	٣٥
متى	السرابيلُ	البسيط	حندج بن حندج المري	١	١٢٠
لا تأخذني	الأقاويلُ	البسيط	كعب بن زهير	١	١١٩
وصيّرني	المثلُ	م. الوافر	ابن البواب أو سليم بن سلام الكوفي	١	٣٠
اصبر	قاتلُه	م. الكامل	ابن المعتز	٢	١٧٢
وجعلت	الرحلُ	الكامل	طفيل الغنوي	١	٢٠٥

المطلع	القافية	البحر	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
يقيّض	أعلم	الطويل	البحتري	١	٢٤٠
وما الناس	تعلم	الطويل	العباس بن عبد المطلب	١	٢٨٦
نثرتهم	الدراهم	الطويل	المتنبي	١	٢٠٤
وأنت	يلوم	الطويل	أمامة امرأة ابن الدمينة	١	٣٣
أأترك	للئيم	الطويل	عمارة بن عقيل	١	١٠٠
ومن يبتدع	خيمُها	الطويل	حاتم	١	٢٨٦
ومن يقترف	خيمُها	الطويل	كثير عزة	١	٢٨٦
هم البحور	بهمُ	البسيط	زياد بن منقذ	١	١٨٣
مودّته	تدومُ	الوافر	القاضي الأرجاني	١	٢٨٢
ولقد	أساموا	الكامل	أبو نواس	٢	٣٥
والمجد	نظامه	الكامل	ـ	١	٢٣٠
وعلى عدوك	والإظلامُ	الكامل	أشجع السلمي	٢	٢٩٠
وغداة	زمامها	الكامل	لبيد	١	٢١٨
فبقيت	الأيام	الكامل	أبو نواس	١	٣٠٧
قصر	الأيام	الكامل	أشجع السلمي	١	٣٠٥
أوكلما	يتوسّمُ	الكامل	طريف بن تميم	١	٦٩
آراؤكم	نجوم	الكامل	ابن الرومي	٢	٢٥١
أجد	اللوّم	الكامل	أبو الشيص	١	٢٩٣
والصبر	مذمومُ	الكامل	محمد بن عبد الله العتبي	١	٢٩١
فلئن	كريم	الكامل	قتادة بن مسلمة	١	٢٥٧
لا والذي	كريم	الكامل	أبو تمام	١	١٠٦
وتظن	تهيم	الكامل	ـ	١	١١٠
والله	وتعظيم	السريع	ابن الرومي	١	١٢٣
ومن الخير	الجهامُ	الخفيف	المتنبي	١	٢٩٠
سئمت	يسأمِ	الطويل	زهير	١	٢٤٦
أحلّت	كلامي	الطويل	البحتري	٢	٢٤٦
إذا ما	جرمِ	الطويل	زياد الأعجم	١	٢٤٧
لمن	مجرمِ	الطويل	المتنبي	١	٢٤١

٤ ـ فهرس أنصاف الأبيات

٥ ـ فهرس الأمثال

٦ ـ فهرس الأماكن

٧ ـ فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن

٨ ـ فهرس الأعلام

ـ ح ـ

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ـ ي ـ

٩ ـ فهرس أسماء التراجم الواردة في الحواشي

١٠ ـ فهرس المصادر والمراجع

١ ـ أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق حواشيه أحمد مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر.
٢ ـ الأشباه والنظائر: السيوطي، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١ ١٩٨٥.
٣ ـ الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٤ ـ الأصمعيات: الأصمعي، تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ـ مصر ـ ط ٥، لا ت.
٥ ـ اعتلال القلوب في أخبار العشاق والمحبين: للخرائطي، تح غريد الشيخ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١، ٢٠٠١.
٦ ـ الأعلام: الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط ٥، ١٩٨٠.
٧ ـ الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني، تح يوسف الشيخ محمد وغريد الشيخ، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ط ١، ٢٠٠٠.
٨ ـ الأمالي: لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٩ ـ الأمثال: السدوسي، تح رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية ـ بيروت، لا ط، ١٩٨٢م.
١٠ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط ١، ١٩٨٦.
١١ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين: عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري، دار الفكر ـ لا ط، لا ت.
١٢ ـ البداية والنهاية: ابن كثير، تح أحمد أبو ملحم وغيره، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط ٣، ١٩٨٧.
١٣ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، دار الفكر بيروت، ط ٢، ١٩٧٩.
١٤ ـ البيان والتبيين: الجاحظ، تح وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لا ط، لا ت.
١٥ ـ تاريخ حكماء الإسلام: للبيهقي، طبع بدمشق ١٩٤٦.
١٦ ـ تمثال الأمثال: الشيبي، تح أسعد ذبيان، دار المسيرة ـ بيروت، ط ١، ١٩٨٢.
١٧ ـ التمثيل والمحاضرة: الثعالبي، تح عبد الفتاح حلو، مصر، ١٩٦١.
١٨ ـ تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني، طبع في حيدرآباد الدكن ١٣٢٥ ـ ١٣٢٧هـ.
١٩ ـ تهذيب تاريخ ابن عساكر: لعبد القادر بدران، دمشق ١٣٢٩ ـ ١٣٥١هـ.
٢٠ ـ تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهري، تح عبد السلام هارون، مراجعة محمد علي النجار،

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ط ١، ١٩٦٤.

٢١ ـ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: تح وشرح إبراهيم صالح، دار البشائر ـ دمشق، ط ١، ١٩٩٤.

٢٢ ـ حماسة البحتري: اعتنى بضبطه لويس شيخو، بيروت، لا ط، لا ت.

٢٣ ـ الحيوان: للجاحظ، تح وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت، ط ١، ١٩٨٨.

٢٤ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، مصر ١٢٩٩هـ.

٢٥ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، دار الجيل ـ بيروت، لا ط، لا ت.

٢٦ ـ دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ـ القاهرة ـ ودار المدني بجدة، ط ٣، ١٩٩٢.

٢٧ ـ ديوان امرؤ القيس: شرح وتقديم غريد الشيخ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ٢٠٠٠.

٢٨ ـ ديوان البحتري: شرح وتقديم حنا الفاخوري، دار الجيل ـ بيروت، ١٩٩٥.

٢٩ ـ ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: شرح وتقديم مجيد طراد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ٢٠٠٤.

٣٠ ـ ديوان أبي تمام: شرح وتقديم إيمان بقاعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ٢٠٠٠.

٣١ ـ ديوان جرير: شرح وتقديم غريد الشيخ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٩٩٩.

٣٢ ـ ديوان الحارث بن حلّزة وعمرو بن كلثوم: شرح مجيد طراد، دار الجيل ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٨.

٣٣ ـ ديوان الحماسة: برواية الجواليقي، شرح وتعليق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٨.

٣٤ ـ ديوان الخنساء: دار صادر ـ بيروت.

٣٥ ـ ديوان رؤبة بن العجاج: تح وليم بن ألورد، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط ٢، ١٩٨٠.

٣٦ ـ ديوان العباس بن الأحنف: شرح مجيد طراد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٣.

٣٧ ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تح عزيزة نوال بابتي، دار الجيل ـ بيروت ط ١، ١٩٩٥.

٣٨ ـ ديوان أبي العتاهية: تح غريد الشيخ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٩.

٣٩ ـ ديوان العجاج: رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تح عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس ـ دمشق، لا ط، لا ت.

٤٠ ـ ديوان القاضي الأرّجاني: طبع في مطبعة جريدة بيروت.

٤١ ـ ديوان القطامي: دراسة وتح محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١.

٤٢ ـ ديوان كثير عزة: شرح وتقديم مجيد طراد، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط ٢، ١٩٩٥.

٤٣ ـ ديوان المتنبي: بشرح أبي البقاء العكبري، تح مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الفكر ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٧.

٤٤ ـ ديوان مجنون ليلى، شرحه يوسف فرحات، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط ٣، ١٩٩٧.
٤٥ ـ ديوان المعاني، أبو هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٢هـ.
٤٦ ـ ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم غريد الشيخ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ٢٠٠٠.
٤٧ ـ ديوان أبي نواس: حققه وشرحه وفهرسه سليم قهوجي، دار الجيل ـ بيروت، ط ٣ ٢٠٠٣.
٤٨ ـ الزهرة: أبو بكر محمد بن داود الأصبهاني، حققه وقدّم له وعلّق عليه إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ـ الزرقاء، ط ٢، ١٩٨٥.
٤٩ ـ سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: محمد أمين البغدادي السويدي، طبع في بغداد ١٢٨٠هـ.
٥٠ ـ سقط الزند: لأبي العلاء المعري، شرحه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٠.
٥١ ـ سمط اللآلي: نسّقه عبد العزيز الميمني، طبعة ـ مصر ١٩٣٦.
٥٢ ـ سير أعلام النبلاء: محمد أحمد الذهبي، تح شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ١ ١٩٨٢.
٥٣ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحيّ بن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديد، بيروت، لا ط، لا ت.
٥٤ ـ شرح أشعار الهذليين: صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ت.
٥٥ ـ شرح التصريح على التوضيح: تح محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١ ٢٠٠٠.
٥٦ ـ شرح ديوان الحماسة: للتبريزي، عالم الكتب ـ بيروت، لا ط، لا ت.
٥٧ ـ شرح شواهد المغني: السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت، لا ط، لا ت.
٥٨ ـ شعراء النصرانية: لويس شيخو ـ بيروت ١٩٢٦.
٥٩ ـ شعر النابغة الجعدي: منشورات المكتب الإسلامي، ط ١.
٦٠ ـ صحيح البخاري
٦١ ـ صحيح مسلم
٦٢ ـ طبقات الأطباء = عيون الأنباء في طبقات الأطباء: لأحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة، طبع بمصر ١٢٩٩ ـ ١٣٠٠هـ.
٦٣ ـ طبقات الشافعية، لأبي بكر ابن قاضي شهبة.
٦٤ ـ الكتاب لسيبويه: تح إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٩.
٦٥ ـ كتاب البديع: لابن المعتز، دار المسيرة ـ بيروت، ١٩٧٩.
٦٦ ـ لسان العرب: ابن منظور، دار الفكر ـ بيروت، ط ٣، ١٩٩٤.

٦٧ ـ لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني، طبع في حيدرآباد ١٣٣١هـ.
٦٨ ـ المخصص: ابن سيده، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لا ط، لا ت.
٦٩ ـ المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ٢، ١٩٨٧.
٧٠ ـ مسند أحمد
٧١ ـ معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر ـ بيروت، ١٩٧٧.
٧٢ ـ معجم الشعراء: المرزباني، مكتبة القدسي ـ القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢.
٧٣ ـ المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٦.
٧٤ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر ـ بيروت، ط ٤، ١٩٩٧.
٧٥ ـ مفتاح العلوم: ليوسف بن محمد السكاكي ط ١٩٣٧، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـ مصر.
٧٦ ـ مقامات الحريري: لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري، دار الكتب العلمية بيروت، لا ط، لا ت.
٧٧ ـ موسوعة أطراف الحديث: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الفكر ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٤.
٧٨ ـ موسوعة أمثال العرب: إميل يعقوب، دار الجيل ـ بيروت، ط ١، ١٩٩٥.
٧٩ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ابن تغري بردي، طبع في دار الكتب المصرية.
٨٠ ـ نقد الشعر: لأبي الفرج قدامة بن جعفر، تح كمال مصطفى، ط ٣.
٨١ ـ الوافي بالوفيات: الصفدي، باعتناء شكري فيصل، نشر فرانز شتايز بفيسبادن، ط ١، ١٩٨١.
٨٢ ـ الوحشيات: لأبي تمام، علّق عليه وحققه عبد العزيز الميمني الراجكوتي، ومحمود محمد شاكر، دار المعارف ـ القاهرة، ط ٣.
٨٣ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان، تح إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، لا ط، لا ت.
٨٤ ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: الثعالبي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لا ط، لا ت.

المحتويات